



# مذاهب الاسلاميين في علوم الحديث



تأليف

الأستاذ الدكتور حسن الحكيم

مذاهب الاسلاميين  
في  
علوم الحديث

تأليف  
الدكتور حسن الحكيم



**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

**﴿ رَبِّ ادْخُلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ ﴾**

**صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ**



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

في عام ١٩٧٦م عهد اليّ تدريس علوم الحديث- اضافة الى تخصصي في التاريخ الاسلامي- في كلية العلوم الاسلامية ( كلية الفقه سابقاً) في مدينة النجف الاشرف، ومنذ ذلك الوقت اخذت أفكر باعداد دراسة علمية موسعة في علوم الحديث، وكانت البداية اعداد ملزمة مختصرة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، طبقاً للمفردات المقررة، وكنت في الوقت نفسه اقوم بجرد المصادر والمراجع لعلوم الحديث، وفق الخطة المرسومة لاعداد هذا الكتاب، فوجدت ان علوم الحديث عند الامامية قد اندمج بعضها في علمي الاصول والرجال، وقد خلت المكتبة من دراسات متخصصة منفردة في علوم الحديث، سوى كتاب (الدراية) للشهيد الثاني المتوفى عام ٩٦٦هـ وكتاب (( وصول الاخير الى اصول الاخبار)) للشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي - المتوفى عام ٩٨٤هـ وكتاب (( الوجيزة في علم الدراية)) للشيخ بهاء الدين العاملي المتوفى عام ١٠٣٠هـ. وكتاب ((الرواشح السماوية)) للسيد الداماد المتوفى عام ١٠٤١هـ. في حين ان المكتبة تزخر بكتب عديدة من علوم الحديث عند اهل السنة تعود الى القرن الثالث الهجري وما بعده كمؤلفات ابن قتيبة، والحاكم النيسابوري، والخطيب البغدادي، وابن الجوزي، وابن الاثير، وابن حجر، والسيوطي وغيرهم. وكانت تأليف هؤلاء الاعلام، ومن جاء بعدهم، وصولاً الى العصر الحديث تعبر عن آراء مذهبية محددة دون الرجوع الى الكتب الأخرى المؤلفة من قبل الآخرين ولا سيما الامامية واغفال الكتب الاربعة في الحديث والتي تعد من حيث الاهمية قبال الكتب الستة عند أهل السنة، وهذه المحدودية لا مبرر لها طالما ان الحديث الشريف هو المصدر الثاني للتشريع الاسلامي بعد القرآن الكريم باتفاق جميع المسلمين، وقد تخلق هذه المحدودية خرقاً في الوحدة والاخاء بين المذاهب الاسلامية، ومن أجل ازالة الحواجز والعوائق التي ارادها بعض الباحثين بين المسلمين، شرعت بدراسة

علوم الحديث وفق (( مذاهب الاسلاميين )) دون تمييز أو تفريق، وهذا ما تؤكد هوامش الكتاب في جميع فصوله، وقد أردت من هذه الدراسة أن تكون شاملة ومتكاملة يمكن الرجوع اليها والاستفادة من مصادرها ومراجعتها، ووقوف القارئ الكريم بنفسه على النصوص والمفردات المقتبسة منها، اذا اراد الرجوع اليها للإطمئنان على صحة النص المقتبس، مشيراً بذلك الى الجزء والصفحة، وسنة الطبع، وان جريدة المصادر الموضوعية في نهاية الكتاب، هي دليل القارئ ومرشده. ولا شك ان النقد العلمي والموضوعي لكتب الحديث وغيرها من مصادر المعرفة، هي سمة العصر الحديث المتجرد من الانحياز المذهبي، في الوقت الذي تعرض فيه الحديث الشريف على وجه الخصوص، والفكر الاسلامي على وجه العموم لحملة ظالمة من قبل بعض المستشرقين الذين وقفوا على الاحاديث الضعيفة والموضوعية واتخذوها ذريعة للطعن بشخصية الرسول الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، ومبادئ الدين الاسلامي الحنيف، ولذا رسمت لنفسه طريقاً في هذه الدراسة عسى أن اكون صادقاً فيما ادعيه دون محاباة أو تحيز أو مجاملة، مستعيناً بقوله تعالى (رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) ومنه العون والتوفيق.

الدكتور حسن عيسى علي الحكيم  
استاذ التاريخ في كلية الآداب  
بجامعة الكوفة

النجف الاشرف

الفصل  
الأول

الحديث الشريف  
تعريفه ومصطلحاته





## أولاً: الحديث والسنة

ذهب المحدثون في تعريف الحديث الشريف الى مذاهب رئيسة ثلاثة هي:

١- ما صدر عن النبي عليه افضل الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير .

لا شك ان ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير يأتي بالدرجة الثانية بعد القرآن الكريم، أو انه جاء موضحاً وشارحاً لأحكام القرآن الكريم، فلولا السنة الشريفة لتعطل العمل بالقرآن، ولما أمكن ان يستنبط منه حكم واحد بكل ماله من شرائط وموانع، لان احكام القرآن الكريم لم يرد اكثرها لبيان خصوصيات ما يتصل بالحكم، وانما هي واردة في بيان اصل التشريع، وربما لا نجد فيه حكماً واحداً قد استكمل جميع خصوصياته قيوداً وشرائط وموانع<sup>(١)</sup> ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً﴾<sup>(٤)</sup> . فالقرآن الكريم لم يأت بكل شيء من التشريعات من ناحية، وفيه الكثير مما يحتاج الى بيان من ناحية اخرى، وسواء في ذلك العبادات والمعاملات، ولا يقوم بذلك الا الرسول الكريم ﷺ بحكم رسالته التي عليه ان يقوم بها، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم﴾<sup>(٥)</sup> .

فالسنة النبوية الشريفة بينت لنا عدد الصلوات في اليوم الواحد وكيفياتها، والزكاة وانواعها ومقاديرها، والاصول التي تجب فيها، اذ إنه لا يمكن فهم الاسلام ومبادئه بدون السنة، قال تعالى: ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول﴾<sup>(٦)</sup> وقال تعالى: ﴿وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾<sup>(٧)</sup> وقال تعالى: ﴿وما

(١) الحكيم: الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ١٢٤.

(٢) البقرة: ٤٣.

(٣) البقرة: ١٨٣.

(٤) آل عمران: ٩٧.

(٥) النحل: ٤٤.

(٦) النساء: ٥٨.

ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى»<sup>(١)</sup> وقال تعالى «وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم»<sup>(٢)</sup> ودلالة هذه الآيات الكريمة في الجملة من أوضح الدلالات على حجية السنة النبوية الشريفة من القرآن الكريم، وذلك لمطلق التعريف للسنة قولاً وفعلاً وتقريراً.

## ٢- ما صدر عن الصحابة

ذهب بعض المحدثين الى القول: ان سنة الصحابة رضي الله عنهم، سنة يعمل بها ويرجع اليها، والدليل على ذلك جملة امور، من ذلك ثناء الله عليهم ومدحهم بالعدالة وأفضليتهم على غيرهم<sup>(٣)</sup>. وقد استدل بقوله تعالى: «كنتم خير امة اخرجت للناس»<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: «وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً»<sup>(٥)</sup>. وقد نوقش هذا الاستدلال بان الافضلية الواردة في قوله تعالى «خير امة» لا تستلزم الاستقامة لكل فرد منهم على كل حال، بل تكفي الاستقامة النسبية لأفرادها، فيكون معناها إن هذه الأمة مثلاً في مفارقات افرادها، اقل من الأمم التي سبقتها فهي خيرهم من هذه الناحية، هذا اذا لم تقل ان الآية الكريمة انما فضلتهم من جهة تشريع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما هو ظاهر تعقيها بقوله تعالى: «تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» فلا تكون واردة في مقام جعل الحجية لأقوالهم أصلاً»<sup>(٦)</sup>. ونلاحظ كذلك إن التفضيل جاء بلحاظ المجموع، لا بلحاظ تفضيل كل فرد منها

على كل فرد من غيرها لنتلزم لهم الاستقامة على كل حال<sup>(٧)</sup>.

واستدل بعض المحدثين على سنة الصحابة من الحديث الشريف وما جاء

(١) النجم: ٤، ٣.

(٢) ابراهيم: ٤.

(٣) الشاطبي: الموافقات ٧٤/٤.

(٤) آل عمران: ١١٠.

(٥) البقرة: ١٤٢.

(٦) الحكيم: الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ١٣٥-١٣٦.

(٧) ن.م. ص ١٣٦.

به من الأمر بأتباعهم، وأن سنتهم في طلب الأتباع كسنة النبي ﷺ كقوله عليه افضل الصلاة والسلام: ( فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ) وقوله: ( تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة قالوا: ومن هي يا رسول الله ..؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي ) وعنه عليه السلام: (( اصحابي مثل الملح لا يصلح الملح إلا به )) وعنه ايضا: (( أن الله اختار اصحابي على جميع العالمين سوى النبيين والمرسلين، واختار لي منهم اربعة: أبا بكر وعمر وعثمان وعلي، فجعلهم خير أصحابي، وفي أصحابي كلهم خير )) ويروى في بعض الاخبار (( اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ))<sup>(١)</sup> ولا شك ان مثل هذه الاحاديث المودعة في بعض كتب الحديث والتراجم تحتاج الى دراسة تمحيصية لتونها واسانيدھا، لمعرفة موقعا من الصحة والقبول، وكان الامام احمد بن حنبل وابن حزم قد وجها طعوننا الى الحديث المروي (( اصحابي كالنجوم )) حتى قال البزار: لا يصح هذا الكلام عن النبي ﷺ، اذ إنه لا يمكن الأخذ بظاهر بعض هذه الاحاديث ولا دلالة لبعض الاخر على المدعي<sup>(٢)</sup>. فالصحابا على جلاله قدرهم بشر غير معصومين من الخطأ والسهو والنسيان، فان فيهم الاولياء والأصفياء والصدّيقين، وهم علماء الامة وعظماؤها ولكن فيهم ايضا مجهول الحال<sup>(٣)</sup>. ودون طبقة الأولياء والأصفياء. فكيف إذن تكون أحاديث هذه الطبقة المتباينة في العلم والثقة والعدالة سنة متبعة، اضافة الى التباين الواضح في اجتهاداتهم في العطاء وتوزيع الاموال والفرائض والاحكام، وقد ناقش الامام الغزالي الروايات الذاهبة الى فضائل الصحابة وافضليتهم بقوله: (( فإن من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته فلا حجة في قوله، فكيف يحتج بقولهم مع جواز الخطأ، وكيف تدعى عصمتهم من غير حجة متواترة، وكيف يتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف، وكيف يختلف المعصومان، كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة، فلم ينكر ابو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد،

(١) الشاطبي: الموافقات ٧٦/٤، ينظر ابو شهبة: في رحاب السنة ص ٨.

(٢) الحكيم: الاصول العامة ص ١٣٨.

(٣) شرف الدين: ابو هريرة ص ٦-٧.

على كل مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه، فانتفاء الدليل على العصمة، ووقوع الاختلاف بينهم وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه ثلاثة ادلة قاطعة))<sup>(١)</sup> يقول الدكتور عبد الكريم زيدان: ((والذي نرجحه، إن قول الصحابي ليس حجة ملزمة، ولكن نميل الى الاخذ به حيث لا نص في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع، ولا يوجد في المسألة دليل آخر معتبر، ففي هذه الحالة نرى ان الاخذ بقول الصحابي أولى))<sup>(٢)</sup>.

### ٣- ما صدر عن الأئمة من اهل البيت

استدل بعض المحدثين ولا سيما علماء الامامية على حجية ما صدر من اهل البيت عليهم السلام عن طريق القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والعقل، قال الله تعالى: ﴿انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾<sup>(٣)</sup> فان آية التطهير هذه تؤكد عصمة اهل البيت عليهم السلام الذين نزلت فيهم الآية الكريمة وهم: النبي ﷺ، والامام علي العلي، والسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام والحسن والحسين عليهما السلام، وان لفظ إنما هي من أقوى ادوات الحصر، ففي رواية أم سلمة رضي الله عنها تقول: نزلت هذه الآية في بيتي، وفي البيت سبعة هم: جبريل وميكائيل، وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وأنا على باب البيت، قلت: الست من أهل البيت..؟ فقال النبي ﷺ: إنك الى خير، إنك من ازواج النبي عليه افضل الصلاة والسلام، وقد اخرج الترمذي وابن جرير وابن المنذر والحاكم وابن مردويه والبيهقي من طرق عن أم سلمة إنها قالت: في بيتي نزلت الآية الكريمة ﴿انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾ وفي البيت فاطمة وعلي والحسن والحسين، فجللهم رسول الله ﷺ بكساء كان عليه، ثم قال: هؤلاء اهل بيتي، فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا<sup>(٤)</sup> فإن آية التطهير، وحديث الكساء، خاصان بأهل بيت النبوة، يقطع

(١) الغزالي: المسنفي ٢٦/١.

(٢) عبد الكريم زيدان: الوجيز في اصول الفقه ص ٢٢٠.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

(٤) الحاكم: المستدرک على الصحيحين ١٤٦/٣. السيوطي: الدر المنثور ١٩٨/٥ وقد ورد هذا الحديث في مصادر كثيرة.

بعصمتهم أولاً، واختصاصهم بالآية الكريمة والحديث الشريف ثانياً<sup>(١)</sup>.  
 أما الحديث النبوي الشريف: (( إني تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، كتاب الله جبل ممدود من السماء الى الارض ، وعترتي اهل بيتي ، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما )) وقد ورد هذا الحديث الشريف عن طريق الصحابي الجليل زيد بن ارقم رضي الله عنه وأورده الصحابي زيد بن ثابت رضي الله عنه : ( اني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله جبل ممدود ما بين السماء والارض ، او ما بين السماء الى الارض ، وعترتي اهل بيتي ، وان اللطيف الخبير اخبرني انهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما ))<sup>(٢)</sup> . وكانت هذه الاحاديث الشريفة قد تواترت في كتب الصحاح والمسانيد وكتب الحديث المعتمدة كصحيح مسلم ، وسنن الدارمي ، وخصائص النسائي ، وسنن ابي داود ، وسنن ابن ماجه ، ومسند احمد بن حنبل ، ومستدرک الحاكم النيسابوري ، وذخائر الطبري ، وحلية الاولياء لأبي نعيم ، وكنز العمال للهندي وغيرهم ، ووردت هذه الاحاديث في كتب تفاسير الرازي والثعلبي والنيسابوري والحازن وابن كثير وغيرهم ، كما وردت في كتب التاريخ والسير والتراجم واللغة والأدب ، وقد أوصل ابن حجر هذه الاحاديث الدالة على عصمة أهل البيت عليهم السلام الى نيف وعشرين صحابياً<sup>(٣)</sup> ويقول:  
 (( وفي احاديث الحث على التمسك بأهل البيت عليهم السلام اشارة الى عدم انقطاع متأهل عنهم للتمسك به الى يوم القيامة ، كما ان الكتاب العزيز كذلك ، ولهذا كانوا اماناً لأهل الأرض ))<sup>(٤)</sup> . فقد اكد القرآن الكريم على عصمة أهل البيت عليهم السلام ، واكد الحديث الشريف على لزوم التمسك بهم منعاً من الضلالة.

اما الدليل العقلي المفضي الى عصمة أهل البيت عليهم السلام ، فيوضحه

(١) المظفر: دلائل الصدق ٧٢/٢.

(٢) الحر العاملي: وسائل الشيعة ١٩/١٨. شرف الدين: المراجعات ص ١٤-١٥.

(٣) ابن حجر: الصواعق المحرقة ص ١٤٨.

(٤) ن.م. ص ١٤٩.

الامتداد الطبيعي والتاريخي بين النبوة والامامة، من حيث الوظائف العامة، عدا ما يتصل بالوحي، فانه من خصائص النبوة، فالامام عليه السلام هو الحافظ للشرع كالنبي ﷺ، لأن حفظه من اظهر فوائد امامته، فتجب عصمته لذلك، لان المراد حفظه علما وعملا، وبالضرورة لا يقدر على حفظه بتمامه الا معصوم، اذ لا اقل من خطأ غيره، ولو اكتفينا بحفظ بعضه لكان البعض الآخر ملغى بنظر الشارع، وهو خلاف الضرورة، فان النبي ﷺ قد جاء لتعليم الاحكام كلها، وعمل الناس بها على مرور الايام<sup>(١)</sup>. ولعل ابلغ ما نسب الى الخليل بن أحمد الفراهيدي من الاستدلال على امامة علي بن أبي طالب عليه السلام قوله: (استغناؤه عن الكل، واحتياج الكل اليه دليل امامته) وهو دليل يصلح للاستدلال على امامة جميع الأئمة من آل البيت عليهم السلام، اذ لم يحدث التاريخ في رواية صحيحة عن احتياج احد منهم الى الاستفسار عن أي مسألة أو أخذها أو دراستها من الغير مهما كان شأنه عدا المعصوم الذي سبقه.<sup>(٢)</sup>

ومن أجل الربط بين الحديث الصادر عن النبي ﷺ او عن احد الأئمة عليهم السلام، أو ما أضيف اليهم من قول أو صفة أو تقرير، وهو التعريف الذي تردد على السنة الباحثين، ويعود وضعه الى المحدث المعروف بابن الاكفاني، وهو تعريف لا يخلو من متانة واصالة، لهذا اختاره الكثيرون من المعنيين بعلم الحديث، لأنه يقوم على النقل المحرر لكل ما أضيف الى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، مع ضبط وتحرير الفاظ الرواية وشروطها وانواعها وحال الرواية وشروطهم واصناف المرويات وما يتعلق بها<sup>(٣)</sup>. ولكي يكون الحديث مرتبطا بين النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، بوصفهم امتدادا له، وان اقوالهم وافعالهم ذات صلة تاريخية وتشريعية للنبي ﷺ أن يستبدل لفظ النبي عليه افضل الصلاة والسلام، او الامام عليه السلام بلفظ ((المعصوم)) فيقال: ((ما حكى قول

(١) المظفر: دلائل الصدق ١٠/٢.

(٢) الحكيم: الاصول العامة ص ١٨٩.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي ص ١٠٠، التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٢٢.

المعصوم أو فعله أو تقريره))<sup>(١)</sup> لأن لفظ العصمة، هو القاسم المشترك بين النبي ﷺ وآل بيته، وهم الذين نقلوا الحديث عنه بأمانة ودقة، وفق التسلسل الامامي.

## ثانياً: السنة والسيرة

ذهب بعض المحدثين الى اعتبار الحديث والسنة مصطلحين مترادفين متساويين، يوضع احدهما مكان الآخر، أو اللفظين يأتيان بمعنى واحد في بعض المواضع، ففي كل منهما اضافة (( قول أو فعل أو تقرير أو صفة )) للنبي ﷺ، بيد أن رد هذين اللفظين الى اصولهما التاريخية يؤكد وجود فروق دقيقة بين اللفظين، ( لغة واصطلاحاً )، وقد استشعر بعضهم في مادة ( الحديث ) معنى الجدة. فأطلقوه في قبال ( القديم ) وهم يريدون به القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>. وإذا اخذنا بدقائق الاشتقاق اللغوي لكل من الحديث والسنة، يتضح لنا ان لفظ السنة اعم من لفظ الحديث، لان الحديث هو قول النبي ﷺ، أو قول المعصوم عليه السلام، وفعله وتقريره، فهو يتحدد بهذه العناصر الثلاثة. في حين ان السنة هي الطريقة، او السيرة المعتادة المحافظ عليها، التي يتكرر الفعل بموجبها<sup>(٣)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾<sup>(٤)</sup>، وسنة الانسان هي طريقته التي يلتزم بها فيما يصدر عنه، ويحافظ عليها سواء أكان ذلك فيما يحمد عليه أو يذم<sup>(٥)</sup>.

وإذا اطلقت السنة إنما يراد بها ما أمر به النبي ﷺ ونهى عنه وندب اليه قولاً وفعلًا، مما لم ينطق به الكتاب العزيز<sup>(٦)</sup> ولما كانت السنة هي الطريقة المحمودة

(١) الطريحي: جامع المقال ص ١.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مادة ( حدث ) ١٣١/٢ - ١٣٤.

(٣) ن. م ٢٢٦/١٣، ينظر احمد رضا: معجم متن اللغة ٢٢٩/٣.

(٤) الاحزاب: ٦٢

(٥) عبد الكريم زيدان: الوجيز في أصول الفقه ص ١٣١.

(٦) فنسك: دائرة المعارف الاسلامية مادة ( السنة ) ٢٨٧/١٢.



المستقيمة، وأصلها من قولهم: سنتت الشيء بالسنن، إذا أمرته عليه حتى يؤثر فيه سناً أي طريقاً، كقوله عليه السلام: ( من سن سنة حسنة فله اجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة )<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السلام: ( من سن في الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل اجر من عمل بها ولا ينقص من اجورهم شيء، ومن سن في الاسلام سنة سيئة فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء )<sup>(٢)</sup>.

وإذا حددنا لفظ ( السنة ) بالطريقة أصبح القول أنها الطريقة المحمودة للرسول الكريم ﷺ. أي طريقته في الحياة فترادف معنى السنة مع السيرة، لأن السيرة هي الترجمة الماثورة لحياة النبي ﷺ ولفظها مشتق من ( المسلك، أو طريقة الحياة، فأصبح اللفظان - السنة والسيرة - يصبان في خندق واحد، ولذا اصبح اللفظان أعم من لفظ ( الحديث ) الذي يعني لغة ( الجديد ) أو أنه الكلام الذي يتحدث به النبي ﷺ قال تعالى: ﴿واذا اسر النبي الى بعض ازواجه حديثاً﴾<sup>(٣)</sup> وقال تعالى: ﴿فليأتوا بحديث مثله ان كانوا صادقين﴾<sup>(٤)</sup> فإن اطلاق لفظ ( الحديث ) على الكلام لانه يحدث شيئاً فشيئاً<sup>(٥)</sup>. على حين إن السيرة والسنة تعبران عن قضايا خلقية وخلقية سبقت عصر النبوة، وامتدت تأريخياً الى أجداد النبي ﷺ وأمماته، وما يحيط به قبل النبوة وبعدها، اضافة لاقواله وافعاله وتقريراته، ويذهب الدكتور صبحي الصالح الى القول: (( السنة في الاصل ليست مساوية للحديث، فإنهما تبعاً لمعناها اللغوي، كانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة، لأن معنى السنة لغة ( الطريقة ) فإذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبي وفعله، فالسنة خاصة بأعمال النبي ﷺ، وفي ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحياناً، هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع، أو قولهم: امام في الحديث، وامام في

(١) الشوكاني: ارشاد الفحول ص ٣٣

(٢) مسلم: الصحيح ٦١/٨، المنذري: مختصر صحيح مسلم ص ٤٩٠.

(٣) التحريم: ٣.

(٤) الطور: ٣٤.

(٥) ابو شهبة: اعلام المحدثين ص ٥.

السنة، وامام فيهما معاً، واغرب من هذا كله إن احد المفهومين يدعم بالآخر، كأنهما متغايران من كل وجه، حتى صح أن يذكر ابن النديم كتاباً بعنوان (كتاب السنن بشواهد الحديث)<sup>(١)</sup>.

ولئن اطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما اطلق الحديث، فإن الشعور بتساويهما في الدلالة، أو تقاربهما - على الأقل - كان دائماً يساور نقاد الحديث، فهل السنة العملية، الا الطريقة النبوية التي كان الرسول ﷺ يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة..؟ وهل موضوع الحديث يغير موضوع السنة..؟ إلا أنهما يدوران حول محور واحد..؟ وغير ذلك من التساؤلات، ويمكن القول: أن مصطلح السنة، ومصطلح الحديث يعبران عن التشريع، وقد أثر الباحثون بعد ظهور حركة التدوين وتخصيصها وتبويبها، وأفردت كتب ودراسات خاصة بالسيرة النبوية، كما أفردت كتب اخرى مخصصة بالمغازي تميزاً لها عن الدراسات والكتب المتعلقة بالتشريع من فقه وأصول وحديث، لأنها تتناول مغازي النبي ﷺ وسراياه وبعوثه، وكتبه الى الملوك والامراء وزعماء القبائل العربية، وما أبلى كل واحد من الصحابة في تلك المغازي بين يديه، كما تتناول المغازي آداب رسول الله ﷺ في الحروب، ووصاياه لأمرء الاجناد<sup>(٢)</sup>.

واما إطلاق السنة في عرف الفقهاء، فانها تناقض ( البدعة) ويراد بالسنة هنا كل حكم يستند الى اصول الشريعة الاسلامية، في مقابل البدعة، فانها تعلق على كل ما خالف اصول الشريعة، ولم يوافق السنة<sup>(٣)</sup>. يقول الاستاذ الحكيم: وربما استعملها الكلاميون بهذا الاصطلاح كما نطلق في اصطلاح آخر لهم على ما يرجح جانب وجوده على جانب عدمه ترجيحاً ليس معه المنع من النقيض، اما عند الاصوليين فقد اختلفوا في مدلولها من حيث السعة والضيق مع اتفاقهم على صدقها على ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير<sup>(٤)</sup>. وكان

(١) الصالح: علوم الحديث ص ٦، ينظر ابن النديم: الفهرست ص ٢٣.

(٢) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٣٢٨-٣٤٠.

(٣) ابن الاثير: النهاية في غريب الحديث والاثر، مادة (بدع) ١٠٦/١-١٠٧.

(٤) الحكيم: الاصول العامة ص ١٢٢.

الشوكاني قد قيدها بقوله: (( من غير القرآن ))<sup>(١)</sup> . وهو قيد في غير موضعه، لان القرآن الكريم لم يصدر عن النبي ﷺ وإنما صدر عن الله عز وجل، وبلغه النبي ﷺ، فهو لا يصدق عليه بأنه قوله إلا بضرب من التجوز والتحديد العلمي لا يتحملة<sup>(٢)</sup> .

وتقسم السنة من حيث ماهيتها بحسب صدورها على ثلاثة اقسام هي:

### ١- السنة القولية

يراد بالسنة القولية، اقوال النبي ﷺ، واقوال الائمة عليهم السلام من آل البيت، وما نطق به هؤلاء من نصائح وارشادات ومواعظ وخطب في مناسبات معينة، وفي اماكن متعددة، فالسنة القولية بهذا الاعتبار مرادفة للفظ الحديث، ويكون الأخير أخص من السنة بمعناها العام<sup>(٣)</sup> . كقوله عليه افضل الصلاة والسلام: ( من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار )<sup>(٤)</sup> ومثله ما قاله الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام لبعض اصحابه: (( اذا اردت حديثاً فعليك بهذا الجالس )) و اشار الى زرارة بن اعين رضي الله عنه ، وهذا النص من السنة يصدر في اغراض متعددة، وفي مناسبات مختلفة تبعاً لمقتضيات الاحوال<sup>(٥)</sup> . وعند ذلك يقول الراوي: ( سمعت رسول الله ﷺ يقول: أو قال رسول الله ﷺ .

### ٢- السنة الفعلية

يراد بالسنة الفعلية ، هو ما فعله الرسول الكريم ﷺ وما فعله الائمة عليهم السلام كأداء الفرائض، واصدار الأحكام، وتهيئة الجيوش للجهاد، وتنظيم شؤون الدولة المالية والادارية، ولذا اصبح ما فعله النبي ﷺ ابتداءً، وعرفت صفته الشرعية من وجوب وندب واباحة، تشريعاً للامة فيثبت حكم ما فعله في حق المكلفين<sup>(٦)</sup> . لقوله تعالى: لقد كان لكم في رسول الله اسوة

(١) الشوكاني: ارشاد الفحول ص ٣٣ .

(٢) الحكيم: الاصول العامة ص ١٢٢ .

(٣) عبد الكريم زيدان: الوجيز في اصول الفقه ص ١٣٤ .

(٤) البخاري: الصحيح ٣٧/١ ، ابن الجوزي: الموضوعات ٥٥/١ .

(٥) ابو العنينين: اصول الفقه الاسلامي ص ٧٢ .

(٦) عبد الكريم زيدان: الوجيز في اصول الفقه ص ١٣٦ .

حسنة))<sup>(١)</sup> وكذلك الحال في أفعال الائمة عليهم السلام التي توضح جوانب التشريع، وفي ذلك يقول الراوي (( رأيت رسول الله ﷺ )) يفعل كذا.

### ٣. السنة التقريرية

يراد بالسنة التقريرية، سكوت النبي ﷺ عن إنكار قول أو فعل صدر في حضرته، أو في غيابه وعلم به، فهذا السكوت يدل على جواز الفعل وإباحته، لأن الرسول الكريم ﷺ لا يسكت عن باطل أو منكر، ومثل السكوت في الدلالة على جواز الفعل استبشاره عليه السلام به، أو إظهار رضاه عنه، أو استحسانه له، بل إن هذا الرضا أو الاستحسان اظهر في الدلالة على جواز الفعل<sup>(٢)</sup> فالسكوت المقترن بالرضا والاستحسان لا فرق بينه وبين القول من حيث دلالة على مشروعية الفعل ورجحانه أو وجوبه احيانا<sup>(٣)</sup>. ومثال ذلك ما كان من امر الرسول ﷺ حين قال لأصحابه وقد وجههم لقتال اليهود من بني قريظة: ( ألا لا يصلين احد العصر إلا في بني قريظة) وسار الصحابة الى القتال، فصلى قسم منهم صلاة العصر في الطريق في وقتها، وقالوا: لم يرد الرسول من قوله إلا الإسراع، ولم يصل الآخرون وقالوا: لا نصلي العصر إلا في بني قريظة، ولما عادوا بعد القتال، ذكروا ذلك للرسول ﷺ فلم يعنف أحدا منهم، بل أقر الصحابة كلهم، فافر من تمسك بظاهر اللفظ، فلم يصل في الطريق وأقر ايضا من فهم ان المراد هو الاسراع، وليس الا وصل في الطريق<sup>(٤)</sup> وفي ذلك يقول الراوي: رأيت رسول الله ﷺ قد أقر فلانا على فعل كذا، او فعل فلان امام رسول الله ﷺ كذا ولم ينكر عليه.<sup>(٥)</sup>

### ثالثا: علم الرجال

نشط الدارسون لموضوع الحديث الشريف الحاكي عن السنة نشاطا ملحوظا، وانقطعوا بعد فترة من عهد الرسالة الى دراسة الحديث وضبطه

(١) الاحزاب: ٢١.

(٢) عبد الكريم زيدان: الوجيز في اصول الفقه ص ١٣٦، ابو العينين: اصول الفقه الاسلامي ٧٢.

(٣) الحسنی: الموضوعات في الآثار والاخبار ص ١٢.

(٤) النعمة: دراسة في مصطلح الحديث ص ٢٠-٢١.

(٥) الفضلي: اصول الحديث ص ٣٨.

وتدوينه، وبخاصة في القرنين الثاني والثالث الهجريين، الامر الذي ادى الى نشوء جملة من العلوم المتفرعة من علم الحديث وهي: علم الرواية، وعلم الدراية، وعلم الجرح والتعديل، وعلم النسخ والمنسوخ، وعلم المؤلف والمختلف وغيرها، ولكن هناك بعض هذه العلوم نالت اهتماماً خاصاً دون غيرها، وتداخل بعضها ببعض الآخر، وتشابه بعض فصولها وموضوعاتها، امكن اختزالها بثلاثة علوم هي:

١- علم الرجال

٢- علم الدراية

٣- علم الرواية

ويبحث علم الرجال عن احوال رواة الحديث وأوصافهم التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه، وهذا العلم يحتاج اليه كل من أراد استنباط الاحكام الشرعية عن ادلتها التي عمدتها الاحاديث المروية عن اهل البيت عليهم السلام، حيث إنه لا بد من أن ينظر في احوال رجال سند الحديث، ويطمئن بأنهم ممن يصح التعويل عليهم ويجوز الاخذ عنهم حتى يكون حديثهم حجة له في عمل نفسه، أو الافتاء لغيره<sup>(١)</sup>. ويعد علم الرجال فرع من فروع علم مصطلح الحديث، أو هو فرع من كتب السير والتراجم، ويعني الباحث في هذا العلم بترجمة حياة المحدث، وذكر رحلاته في طلب العلم، واسماء شيوخه، ومن أخذ عنه علم الحديث، ومدى احاطته وصدقه، مع ذكر اقوال الثقة في مرتبته من بين رجال الحديث<sup>(٢)</sup>.

وتعد الكتابة في علم الرجال نمطاً من الكتابة التاريخية التي ظهرت منذ بواكير التدوين عند العرب والمسلمين، وهي ضخمة الكمية، ومتنوعة المادة<sup>(٣)</sup> وأن التأليف في السيرة النبوية الشريفة، كان بداية التأليف في التراجم، وإن كانت تضم تاريخاً عاماً للرسول الكريم ﷺ من مولده حتى وفاته، وبقي أثر السيرة النبوية ملازماً لكتب التراجم والطبقات، فتتقدم ترجمة النبي ﷺ هذه الكتب،

(١) الطهراني: الذريعة ٨٠/١٠، ينظر الفضلي: اصول الحديث ص ١٥.

(٢) عطية الله: القاموس الاسلامي ٥٠٠/٢.

(٣) العمري: موارد الخطيب البغدادي ص ١٧١، الحكيم: كتاب المنتظم لابن الجوزي ص ٣٥٧.

ومن بعده تأتي تراجم الصحابة والتابعين، ولكن مؤرخي التراجم المتأخرين رتبوا الرجال وفق حروف المعجم، فقد كانت الترجمة الواحدة تتألف من عناصر تكاد تكون موحدة بدءاً من المولد وحتى الوفاة، وبيان مدى اهليته ونشاطه الذهني والعملية للرواية، وما يتصل بسلوكيته وسيرته الخلقية، فبرزت لنا كتب الطبقات، وكتب الفهارس، وكتب الرجال، من امثال: الطبقات الكبرى لأبن سعد، وطبقات الرواة للعصفوري، وكتاب الصحابة لأبن حبان، وكتاب الرجال للكشي، وكتاب الرجال للشيخ الطوسي، وكتاب ((الفهرست)) لكل من النجاشي والطوسي، وكتاب الاستيعاب لابن عبد البر، وكتاب اسد الغابة لابن الاثير، وكتاب تهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها.

وكان علم الجرح والتعديل الذي يحصر الترجمة الواحدة في النشاط السلوكي للراوي، قد سار عليه اغلب الباحثين في علم الرجال، وكان هو الأبلغ بتقييم الرواية واستظهار مدى حجيتها، عن طريق معرفة الصفة العلمية للراوي بما فيها شيوخه وسماعه عنهم، ورحلاته العلمية، وحصوله على الاجازات، فان كل ذلك يساعدنا على بيان حجية الخبر، وقيمه العلمية، وتبرز من خلال ذلك الجوانب التي تربط علم الجرح والتعديل بتاريخ الرواة، وتكشف في كثير من الاحيان عن قيمة السند، وكان المحدث الحاكم النيسابوري قد درس الاسانيد وطرق الرواية عند المسلمين وتوصل الى راي مفاده: أن اصح اسانيد أهل البيت جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام، وأن اصح اسانيد أبي بكر إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر رضي الله عنه، واصح اسانيد عمر بن الخطاب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن جده، وتحدث بعد ذلك الحاكم النيسابوري عن أوهي الأسانيد<sup>(١)</sup> ومن ذلك يمكننا أن نجعل علم الجرح والتعديل وتاريخ الرواة علماً واحداً يندمج الاول بالثاني اندماجاً كلياً. ينتج عنهما علم الرجال الذي يبحث في سلوكية الراوي وعقيدته وما يتصل به من نشاط فكري وعلمي. وهو ما يطلق احياناً على مثل هذه الدراسات لفظ ( ميزان الرجال) لأنها تبحث عن احوال الراوي وما يتصف به

من شرائط قبول الخبر او عدمه <sup>(١)</sup> . لأن الرواة هم أساس السند ونقله الحديث من مصدره الاصيلي المباشر، أو من مصدر نقلي عن المصدر الأصلي او من مصادر أخرى غير مباشرة، ولذلك استعانوا على ذلك بمعرفة وفاة الراوي ومولده ومن روى عنه ليتأكدوا من امكان اتصال الراوي بمن روى عنه وسماعه منه ويستعينون على ذلك بمعرفة بيئة الراوي وبيئة من روى عنه، ولذلك تكلموا عن التدليس والارسال والانتقاع وغير ذلك من الروايات التي قسموها حسب نقد السند <sup>(٢)</sup> . وقد أفرد بعض العلماء كتباً خاصة بالرجال الثقات، وبالرجال الضعفاء، وبعضهم من كان يجمع بين الثقات والضعفاء بكتاب واحد، ومن أبرز هذه الكتب هي الاصول الرجالية الخمسة عند الامامية (رجال البرقي، رجال الكشي، رجال النجاشي، رجال الطوسي، فهرست الطوسي) اما الكتب الرجالية المعتمدة عند المذاهب الاسلامية الاخرى فهي كتب الصحاح والسنن ومؤلفات البستي وابن الأثير وابن الجوزي والخطيب البغدادي وابن عبد البر وابن حجر والذهبي والسيوطي وغيرهم.

### رابعاً: الحديث رواية

تعود أهمية علم الحديث رواية الى دراسة المتن والسند، فالمتن هو لفظ الحديث الذي يتقوم به المعنى، وهو قول النبي ﷺ وما في معناه، اما السند فهو طريق المتن، وسمي الطريق سندا لاعتماد العلماء في صحة الحديث وضعفه عليه <sup>(٣)</sup> ، وقد قام علماء الحديث الاوائل بعملية النقل والرواية ، وتحرير الالفاظ وضبطها، وما صاحبها من جهدين كبيرين هما: النقل والتدوين، وانه لولا الجهود العظيمة لهؤلاء العلماء لما صح لدينا من احاديث، ولأمكن فيما بعد أن تؤول تلك الثروة التشريعية الكبيرة التي جاء بها النبي ﷺ والائمة من آل بيته الى الضياع والتلف. وترجع عملية جمع الحديث ونقله عن الأئمة الكرام من آل بيت النبوة الى القرن الثاني للهجرة، وبخاصة الرواة الذين نقلوا الاحاديث عنهم

(١) المامقاني: تنقيح المقال ١/١٧٣.

(٢) الراجحي: مصطلح الحديث ص ١٠٤.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٧.

بصورة مباشرة وقد دونت في كتب عرفت باسم ( الاصول ) وهي اربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف، معظمهم يروي عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> وهذه الاحاديث مسندة عن الامام محمد بن علي الباقر، عن أبيه الامام علي بن الحسين زين العابدين عن أبيه الامام الحسين عن أبيه الامام علي بن أبي طالب عليه السلام، وتعد الاصول الاربعمائة بداية الفكر الامامي المستمد من احاديث الائمة عليهم السلام، اذ جمع اصحاب الاصول الاربعمائة، الاحاديث المروية عن الائمة عليهم السلام بصورة مباشرة، او عن طريق السماع، وقد ذكرت المصادر أن إبان بن تغلب قد روى عن الامام الصادق عليه السلام ثلاثين الف حديث<sup>(٢)</sup> وبعضها احاديث نبوية شريفة وبعضها احاديث لآل البيت عليهم السلام، وكلها مسندة ومتصلة، وقد احصى ابو العباس أحمد بن عقدة الكوفي الاشخاص الذين رووا عن الامام الصادق عليه السلام فكانوا اربعة الاف راو، و اشار الى مؤلفاتهم وتصانيفهم.<sup>(٣)</sup>

وقد عاصر الائمة من آل البيت. ولا سيما الامام جعفر الصادق عليه السلام، جماعة من العلماء والفقهاء والمحدثين، وتلمذ بعضهم عليه، وسمعوا الاحاديث منه كالامام مالك بن انس، صاحب كتاب (( الموطأ )) في الحديث<sup>(٤)</sup> وقد جاء بعده الامام احمد بن حنبل صاحب كتاب ( المسند ) الذي انتخبه من سبعمائة الف حديث، مع ان احاديث المسند لا تبلغ الأربعين الف حديث.<sup>(٥)</sup> وكانت الكتب الحديثية هذه تعد من المصادر الاساسية لعلم الحديث، وعليها اتكأ اصحاب الصحاح والسنن المعتمدة في الحديث عند أهل السنة بصورة خاصة وهي:

١- كتاب الصحيح للبخاري ( ت ٢٥٦ هـ )

٢- كتاب الصحيح لمسلم ( ت ٢٦١ هـ )

(١) المفيد: الارشاد ص ٢٧١، المحقق الحلبي: المعتبر ص ٤، البهائي: مشرق الشمسين ص ٣.

(٢) الامين: اعيان الشيعة ١ / ٣٦٨-٣٦٩.

(٣) الخوئي: معجم رجال الحديث ١ / ٧٠.

(٤) مالك بن أنس: الموطأ ٢ / ٥٥٦.

(٥) ابو موسى المدني: خصائص المسند ص ١١.



- ٣- كتاب السنن للسجستاني ( ت ٢٧٥ هـ )
- ٤- كتاب السنن لابن ماجة ( ت ٢٧٥ هـ )
- ٥- كتاب الجامع او السنن للترمذي ( ت ٢٧٨ هـ )
- ٦- كتاب السنن للنسائي ( ت ٣٠٣ هـ )

وهناك مسانيد حديثة اخرى كتبها جماعة من العلماء، ولم تصل الينا بعضها، واصبحت في عداد الكتب المفقودة، وبعضها تأتي ثانية في الأهمية بالنسبة للصحاح والكتب الستة لأحتوائها على عدد من الاحاديث الضعيفة والشاذة والمنكرة والمضطربة كمسند ابن ابي شيبه، ومسند الطيالسي، ومسند عبد بن حميد، ومسند عبد الرزاق الصنعاني، وما كتبه كل من المحدثين: البيهقي والطبراني والطحاوي وغيرهم، وقد اجتهد بعض المحدثين في رفع سنن ابن ماجة من بين الصحاح والسنن الستة، ووضع بدله كتاب ( الموطأ ) لمالك بن أنس، أو كتاب ( المسند ) للدارمي<sup>(١)</sup>. وقد اعطى بعض المحدثين لكتابي البخاري ومسلم لفظة ( الصحيح ) واطلقوا على مؤلفيهما لفظ ( الشيخين ) على اساس أن ما في هذين الكتابين احاديث صحيحة معتمدة، ولكن هذا الاطلاق يحتاج إلى وقفة دقيقة ودراسة متفحصة لأن الكتابين المذكورين قد ضما في دفتيهما الاحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة والموضوعة، وقد تمكن بعض المتخصصين بعلم الحديث من التماس جوانب الضعف في كتابي البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

اما الكتب الحديثية المعتمدة عند الأمامية، هي الجوامع الاربعة، والتي يطلق عليها ايضا الاصول الاربعة في الحديث وهي:

- ١- كتاب الكافي للكليني ( ت ٣٢٨ او ٣٢٩ هـ )
- ٢- كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق ( ت ٣٨١ هـ ) .
- ٣- كتاب تهذيب الاحكام للطوسي ( ت ٤٦٠ هـ ) .
- ٤- كتاب الاستبصار فيما اختلف من الاخبار للطوسي ايضا.

(١) الكتاني: الرسالة المستطرفة ص ١٠-١١.

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ١٦٢ وما بعدها، الحسني: دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٦٣ وما بعدها.

وكانت الكتب الأربعة هذه قد الفت من الناحية الزمنية بعد الكتب الستة، ولكنها كانت تعتمد على الأصول الأربعة التي نقل أصحابها الأحاديث عن الأئمة من آل البيت عليهم السلام، على وفق التوارث الإمامي الواحد بعد الآخر، وصولاً إلى الإمام علي عليه السلام، والذي يروي عن الرسول الكريم ﷺ بصورة مباشرة، فضلاً عن أحاديث الأئمة انفسهم، وقد تناولت الكتب الأربعة جميع ابواب الفقه الاسلامي، وامور الشريعة، وقد امتدت الفكر الاسلامي بالاصالة والابداع لما جاء به الاسلام من قوانين وانظمة.

وكانت الكتب العشرة المعتمدة في الحديث عند جميع المسلمين، قد اعتمدت ستة منها على مرويات الصحابة رضي الله عنهم بالدرجة الاولى، وخصت الكتب الأربعة في مروياتها - في الغالب - على آل البيت عليهم السلام، ولم تخل بعض الكتب الستة من هذه المرويات، إلا أن أصحابها عدوا أئمة أهل البيت كغيرهم من سائر الرواة والفقهاء يخضعونهم للنقد والتجريح والتوثيق، فروي فريق عنهم، وتجاهلهم آخرون، وكان الامام البخاري قد اغفل الروايات عن اكثر الأئمة من آل البيت عليهم السلام، ولا سيما الامام جعفر ابن محمد الصادق عليه السلام، الذي يروي عنه الكثير من أئمة المسلمين ومحدثيهم كالامام أبي حنيفة النعمان بن ثابت والامام مالك بن أنس رضي الله عنهما، ولم نجد في كتب التراجم والرجال اية اشارة تضعيف او تجريح لاحد من ائمة آل البيت عليهم السلام، وإذا حصل شك في بعض الأحاديث المروية عنهم، انما مرجعه لرواة الأحاديث، وهم في هذه الحالة يخضعون للنقد ويوضعون وفق مصطلحات الجرح والتعديل شأنهم شأن رواة الحديث النبوي الشريف.

ولم يتوقف التأليف في الحديث بعد صدور الكتب الحديثية العشرة الكبرى فبرزت مؤلفات الحاكم النيسابوري والخطيب البغدادي وابن الجوزي وابن الاثير وابن عبد البر والذهبي والسيوطي وغيرهم من علماء أهل السنة، إلى جنب مؤلفات الطبرسي وابن طاووس والعلامة الحلبي والشهيد الثاني والحر العاملي والمحقق المجلسي والمحسن الفيض وغيرهم من علماء الامامية.

وبرزت كتب تحمل لفظ ( المسانيد ) و ( المعاجم ) و ( المستدركات ) و ( المستخرجات ) و ( الاجزاء ) ، وهي تضم مجموعات من الأحاديث مرتبة على

اسماء الصحابة، او ما فات اصحاب الكتب الحديثية الكبرى من احاديث، أو افراد احاديث من الصحابة ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

### خامساً: الحديث دراية

حظي الموروث الكبير للحديث الشريف باهتمام الباحثين، فتولوا دراسته، واجراء الموازنة بين المثبت من الاحاديث، وبين المقبول والمردود منها بواسطة دراسة أحوال المتن والسند، وبيان طرق النقل واحوال الرواية واصولها، ويطلق على تلك الدراسة ( علم الدراية ) لأنها تتناول البحث عن الحديث وكيفية تحمله وآداب نقله<sup>(٢)</sup>. وقد عرفه بعض المحدثين بأنه علم بقوانين يعرف بها احوال السند والمتن<sup>(٣)</sup>. والبحث عن طرقه من صحيحها وسقيمها وعليلها، وما يحتاج اليه ليعرف المقبول منه من المردود<sup>(٤)</sup> وهناك تعريف فيه تفصيلات دقيقة وجامعة لعلم الدراية يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها، وأحكامها وحال الرواة، وشروطهم وأصناف المرويّات وما يتعلق بها<sup>(٥)</sup>. وقد أحاط الشهيد الثاني بعلم الحديث دراية، أحاطة تامة وأشار اليه بقوله: ( هو علم يبحث فيه عن متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وعليلها وما يحتاج اليه من شروط القبول والرد ليعرف معرفة ما يقبل من ذلك ليعمل به وما يرد منه ليتجنب عنه<sup>(٦)</sup> عملاً بقول الامام الصادق عليه السلام (حديث تدريه خير من الف حديث تروية)<sup>(٧)</sup>.

ويدور علم الدراية حول نقطتين أساسيتين هما: دراسة المتن ودراسة السند، وتتناول دراسة المتن مداليل الحديث المنطوقية منها والمفهومية، أما دراسة السند فتتناول رواة الحديث، إن كانوا ممدوحين أو مجروحين وبما يناسبهم من

(١) الكتاني: الرسالة المستطرفة ص ١٠١، الصالح: علوم الحديث ص ١٢٢-١٢٥.

(٢) البهائي: الوجيزة ص ٩٤، ينظر ضياء الدين: ضياء الدراية ص ١٣.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي ص ٥.

(٤) المامقاني: مقباس الهداية ص ٢٤.

(٥) السيوطي: تدريب الراوي ص ١٥، التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٢٣.

(٦) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥.

(٧) الصدوق: معاني الاخبار ١ / ٢.

الفاظ الجرح والتعديل، ومن خلال الدراستين للمتن والسند يمكن التعرف على القواعد التي ترشدنا لمعرفة المقبول والمردود من الاحاديث، بعد معرفة طرق التحمل من الشيخ لتلميذه كالقول: (( أخبرني ، وانبأني، وحدثني، وسمعت منه)) ونحو ذلك أن كان بالقراءة أو الاجازة أو المناولة أو المكاتبه، ولا شك في أن البحث في هذه النواحي ، بحث جليل القدر، جم الفوائد، اذ يتوقف عليه تمييز الجيد من غيره، والصحيح من السقيم، وتطهير السنة الشريفة من المدخولات والموضوعات والمختلقات، وتسليمها للقارئ نقيه سليمة من الشوائب، وقد وضع علماء الحديث لبنات هذه الدراسة وأسسها عند تقسيم الاحاديث الى صحيحة وحسنة وضعيفة، و اشاروا الى الاحاديث الموضوعية والمختلقة، وبيان علل الحديث وغريبه وناسخه ومنسوخه وغير ذلك.

### سادساً: الخبر والأثر

الخبر في اللغة: هو ما يخبر عن نفسه أو عن غيره والجمع أخبار، قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ويراد الخبر، النبأ<sup>(١)</sup> وهو عند المنطقيين ما احتمل الصدق والكذب، وعند البيانين ما كانت نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وعند النحاة هو ما تتم به مع المبتدأ الفائدة<sup>(٢)</sup>. وقد اختلف المحدثون في علاقته بالحديث الشريف، فجعله بعضهم مرادفاً له، وهو ما أضيف الى الرسول ﷺ أو الامام عليه السلام أو غيرهما من الصحابة والتابعين من قول أو فعل أو تقرير، يقول الشهيد الثاني: ان الأثر والخبر وفق ذلك يرادفان الحديث<sup>(٣)</sup>. وقد ذهب بعض المحدثين إلى جعل الخبر من حيث الاصطلاح الى ما يحكي قول المعصوم (النبي والامام او فعله، او تقريره، وقد يطلق على ما يحكي قول الصحابي مثل ما صح على سبيل المثال عن أبي ذر الغفاري، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله الأنصاري وغيرهم<sup>(٤)</sup> .

وقد جعل بعض المحدثين الخبر مبايناً للحديث الشريف في المدلول،

(١) ابن منظور: لسان العرب ( مادة خبر) ٢٢٦/٤

(٢) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٨.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥.

(٤) مطر: دراسات في علم الدراية ص ٨.

فالحديث يعبر عما جاء عن الرسول ﷺ، والخبر يعبر عما جاء عن غيره، وهناك من يجعل العموم بجانب الخبر الذي يعبر عن قول أي فرد بما فيهم الرسول ﷺ، أما الخصوص فيقع بجانب الحديث الذي يعبر عن قول الرسول ﷺ دون سواه، وهناك من يجعل هذه النسبة معكوسة، اذ يجعل العموم بجانب الحديث، بينما يجعل الخصوص بجانب الخبر<sup>(١)</sup>. ويقول الدكتور صبحي الصالح: إن الخبر أجدر من السنة أن يرادف الحديث، فما التحديث إلا الأخبار، وما حديث النبي ﷺ إلا الخبر المرفوع اليه، غير أن إطلاق اسم (الاخباري) على تسمية ما جاء عنه حديثاً لتمييزه عن الخبر الذي يجيء عن غيره، المحدثون الذين انتصروا لترادف الحديث والخبر لاحظوا- الى جانب المدلول اللغوي المتماثل بين اللفظين- أن الرواة لم يكتفوا بنقل المرفوع الى النبي ﷺ بل عنوا معه بنقل الموقوف على الصحابي، والمقطوع على التابعي، فقد رووا اذن ما جاء عن النبي ﷺ وما جاء عن غيره، والرواية اخبار هنا وهناك فلا ضير في تسمية الحديث خبراً، والخبر حديثاً<sup>(٢)</sup> ويقول الشيخ عبد المهدي مطر: أما النسبة بين الحديث والخبر، فقيل: هما مترادفان، اما باقتضائهما على خصوص حكاية قول المعصوم، أو بشمولهما الصحابي والتابعي. وفيه أن تسمية ما حكى قول غير المعصوم حديثاً مبني على أصول أهل السنة، وأما الامامية فلا يسمونه حديثاً، وقيل: أن الحديث أخص، والخبر عام لقول كل إنسان، فكل حديث خبر ولا عكس، وقيل: هما متباينان، وأن الحديث خاص ما يحكي قول المعصوم، والخبر عام بما يحكي قول غير المعصوم. ومن ثم قيل: لمن يشتغل بالتاريخ اخباري، ومن يشتغل بالحديث محدث، وفيه أن الاخباري يطلق كثيراً على من يعمل بأخبار أهل البيت عليهم السلام، لا غير فلا يختص بمن يشتغل بالتاريخ<sup>(٣)</sup>.

أما الأثر فهو في اللغة: ما بقى من رسم الشيء، وأثر الشيء، أي ترك فيه اثراً<sup>(٤)</sup>. وكان هناك اتجاهات عديدة لدى المحدثين في معرفته، وكان اظهرها

(١) السيوطي: تدريب الراوي ص ٦، المامقاني: مقباس الهداية ص ٦.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ١٠.

(٣) مطر: دراسات في علم الدراية ص ٩.

(٤) ابن منظور: لسان العرب ( مادة اثر ) ٥/٤.

القول بدلالته على ما اضيف الى الصحابة والسلف عموماً في مقابل الحديث الشريف الذي يدل على ما اضيف الى الرسول الكريم ﷺ، وقيل: إنه يترادف مع الخبر كيفما اتفق، كما قيل: بعمومية الاثر بالنسبة الى كل من الخبر والحديث بأي معنى اعتباراً، ويقول الشهيد الثاني: إن الحديث أعم من الخبر مطلقاً، فيقال: لكل خبر حديث ولا عكس، والاثر أعم منهما مطلقاً، فيقال: لكل منهما اثر باي معنى اعتباراً، وقيل ان الاثر مساو للخبر، وقيل: الاثر ما جاء عن الصحابي، والحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر هو الاعم منهما<sup>(١)</sup> ويذهب الدكتور صبحي الصالح الى رأي آخر فيقول: ( فلا مسوغ لتخصيص الاثر بما اضيف للسلف من الصحابة والتابعين، اذ إن الموقوف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع، الا ان الموقوف يعزى الى الصحابي والمقطوع يعزى الى التابعي، بينما ينتهي المرفوع الى الرسول الكريم ﷺ<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن الترادف بين الفاظ الحديث والخبر والاثر هو الأكثر عند بعض المحدثين، يقول السيوطي: ( اثرت الحديث بمعنى رويته، ويسمى المحدث اثرياً بالنسبة للأثر)<sup>(٣)</sup> ولكن يبقى الامر في وجهات نظر مختلفة حول مصطلح الحديث وما يلامحه ويلاسه من المصطلحات التي قد اذيت فيه، وبخاصة بعد شيوع حركة التدوين والتصنيف، وهو ما يصدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير. بل وما يصدر عن المعصوم عليه السلام، أو عن الصحابة والتابعين، وهذه الاضافة لها صفة تشريعية، فالأمامية يرون أن التشريع الاسلامي هو ما يؤثر عن الرسول ﷺ وما يصدر عن الامام عليه السلام ايضاً، فالعصمة هي الجامعة بين الرسول الكريم والامام عليه السلام، وهي ملكة أو درجة عالية من السلوكية التي لا يمكن ان يخالفها الخطأ والنسيان، ولا يمكن أن يرقى اليها من الناس سوى نفر مخصوص عند من يرى العصمة، كما أنها عقيدة عدها الاماميون في الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، كما في الامام عليه السلام المنصوص على امامته وخلافته عن الرسول الكريم ﷺ، ولهذا عبروا فيما رأينا عن الحديث، وما

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٧.

(٢) الصالح علوم الحديث ص ١١.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي ص ٦، ص ١٠٩، ص ١١٧.

يشاكله من المصطلحات المذكورة، بما صح من صدوره عن المعصوم عليه السلام بوجه عام من قول أو فعل أو تقرير، لأن الامامة والعصمة صفتان خص بهما طائفة معينة من آل البيت عليهم السلام، فالامامة رئاسة دينية، وزعامة الهيئة، ونيابة عن الرسول ﷺ في اداء وظائفه<sup>(١)</sup>. وأن الامام عليه السلام لديه ما يؤهله ذاتيا لتسليم منصب الامامة كالعصمة والاعلمية والنص على امامته، قال الامام الصادق عليه السلام: ((إن اهل بيت عندنا معاقل العلم، واثار النبوة، وعلم الكتاب، وفصل ما بين الناس)) وقال أيضا ((والله لقد اعطينا علم الأولين والآخرين)).<sup>(٢)</sup>

إن لفظ (العصمة) مشترك بين النبي عليه افضل الصلاة والسلام، والأئمة من آل البيت عليهم السلام، يقول الشيخ المفيد: (العصمة من الله لحججه هي التوفيق، واللفظ والاعتصام من الحجج بها عن الذنوب والغلط في دين الله تعالى، والعصمة تفضل من الله تعالى على من علم أنه يتمسك بعصمته، والاعتصام فعل المعتصم، وليست العصمة مانعة من القدرة على القبيح، ولا مضطرة للمعصوم الى الحسن، ولا ملجئة له اليه، بل هي الشيء الذي يعلم الله تعالى انه فعله بعبد من عبيده لم يؤثر معه معصية له)<sup>(٣)</sup>.

ويشير الى هذا المعنى السيد المرتضى بقوله: (إن الأئمة عليهم السلام معصومون من كبائر الذنوب وصغائرها، واعتمد في ذلك على دليل عقلي لا يدخله احتمال ولا تأويل بشيء، فمتى ورد من احدهم عليهم السلام فعل له ظاهر الذنب وجب أن نصرفه عن ظاهره ونحمله على ما يطابق موجب الدليل العقلي فيهم)<sup>(٤)</sup> لأن الأئمة عليهم السلام ولاة امر الله وخزنة علمه وعيته، وأن نظرة الامامية إلى الأئمة عليهم السلام تختلف عن نظرة اصحاب المذاهب الاسلامية الاخرى اليهم، اذ عدوهم في صف الصحابة او التابعين، وقد وضعوهم كذلك في صف الرسول الكريم ﷺ بما يصدر عنه من قول أو فعل أو

(١) المظفر: دلائل الصدق ١٧/٢.

(٢) المفيد: الاختصاص ص ٣٠٣، ابن شهر آشوب: مناقب آل ابي طالب ٣/٣٧٤.

(٣) المفيد: تصحيح الاعتقاد ص ٦٠ - ص ٦١.

(٤) السيد المرتضى: تنزيه الأنبياء ص ١٧٠.

تقرير، ولكن من المحتمل أنهم لا يريدون بهذه المقارنة الكاملة بالرسول ﷺ في حق التشريع قولاً وفعلاً وتقريراً، لأن بعض الصحابة قد ارتكب خطأ أو اجتهد بما يخالف غيره من الصحابة مما جعلتهم يتعدون عن مستوى التشريع، ولعل ما أرادوه في هذه المقارنة هو الاشعار بأهمية ما يصدر عن الصحابة من قول وغيره، وذلك بحكم قربهم الزمني من الرسول ﷺ، وعمق صلاتهم به، الامر الذي يمكن أن يجعل اقوالهم هذه انعكاساً لأقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته دون غيرهم ممن لم يحالفهم التوفيق على مصاحبة الرسول ﷺ، وإلا كان الامر كما يبدو ظاهر التعريف بالحديث الذي يجعل الرسول ﷺ مع الصحابة على مستوى واحد في حق التشريع، لما كان للرسول ﷺ ذاته ميزة على صحابته، ولما كان للرسالة التي ندب لها خصوصية به، وقد حاول الدكتور عبد الكريم زيدان أن يقف موقفاً توفيقياً ازاء قول الصحابي وما فيه من خلاف بين العلماء قوله: ((والذي نرجحه أن قول الصحابي ليس حجة ملزمة، ولكن نميل الى الاخذ به حيث لا نص في الكتاب، ولا في السنة، ولا في الاجماع))<sup>(١)</sup>. بعد الأخذ بنظر الاعتبار الى عمق عقيدته، وصدق ايمانه، وبلائه الحسن في الاسلام ونحو ذلك.

أما الأمر الذي يلتقي عنده جميع اصحاب المذاهب الاسلامية، في نظرتهم للحديث، وما يتصل به من مصطلحات هـ — وأنه ((قول الرسول ﷺ وفعله وتقريره)) دون اشراك لغيره بحق التشريع، وحتى دونما اضافة مقاطع اخرى الى هذا التعريف، مما لا ترتبط بحقيقة الحديث الصادر عن الرسول ﷺ وقد وسع الاماميون الدائرة فاصبح الأمر ما يصدر عن المعصوم.

### سابعاً: الحديث القدسي

ينسب الحديث القدسي الى القدس تعبيراً عن نسبه الى الله تعالى، ولذا اطلق عليه لفظ (الحديث الالهي) أو (الحديث الرباني) والمقصود بالقدس في اللغة: الطهارة والنزاهة، وقد سميت هذه الاحاديث بذلك، لأن فيها نفحة من

(١) عبد الكريم زيدان: الوجيز في اصول الفقه ص ٢٢٠.



عالم القدس، ونورا من عالم الغيب، وهيبة من ذي الجلالة، وكان النبي الكريم ﷺ يلقي احيانا على الصحابة رض مواعظ يحكيها عن ربه. والاحاديث القدسية وإن كانت وحيا منزلا لكن لا تسمى قرآنا، ولا قولاً صريحا يسنده النبي ﷺ الى نفسه اسنادا مباشرا وإنما هي أحاديث يحرص النبي ﷺ على تصديرها بعبارة تدل على نسبتها الى الله تعالى، لكي يشير الى أن عمله فيها وحكايتها عن الله تعالى باسلوب يختلف اختلافا ظاهرا عن أساليب القرآن الكريم<sup>(١)</sup>.

إن الحديث القدسي لا يختلف عن الحديث النبوي الشريف او الحديث العادي المعروف، وان نسب الى القدس، او الى الله تعالى، إلا في شكلية، حيث إنه يضاف الى الله تعالى بشكل صريح، ويصدر بعبارة خاصة تميزه عن غيره من الاحاديث نحو: (( قال رسول الله: قال الله تعالى )) أو (( أوحى الله تعالى الى نبيه )) أو (( قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله )) أو (( قال رسول الله فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى )) . فالحديث القدسي هنا كلام يضيفه النبي ﷺ الى الله تعالى، فالرسول الكريم ناقل لهذا الحديث، وراو له، ولكن بلفظ من عنده، يتدئ ذلك صريحا فيما ينقل الرواة في آخر سند الحديث.

والاحاديث التي يحكيها الرسول ﷺ عن الله عز وجل باسلوب غير اسلوب القرآن الكريم، وتحمل نوعا من الموعظة التي تدور على تبيان عظمة الخالق، وسعة رحمته بعباده، ودعوتهم الى أن يكون عملهم على توافق مع العقيدة، وهذه المواعظ وإن كانت على غير ما نعده من أسلوب القرآن الكريم، ولكن الصحيح منها تبدو عليها سيماء الجلال، وتلفه نفحات التقديس والتنزيه مما يحس المرء بعظمة وجلال المنسوب اليه سبحانه وتعالى<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون الحديث القدسي على شكل محاورة بين الله تعالى، وبين انبيائه المفضلين، وهو من العبارات التي تنصدرها عادة هذه الاحاديث، والتي تدل على نسبتها الى الله تعالى، وحكاية النبي ﷺ عن ربه في الاحاديث القدسية،

(١) الصالح: علوم الحديث ص ١١، محمد أديب: لمحات في اصول الحديث ص ٤٥.

(٢) محمد أديب: لمحات في اصول الحديث ص ٤٤.

والتي يكون المعنى فيها من الله تعالى، والصياغة تكون للنبي ﷺ، والى ذلك ذهب المحدث ابو البقاء بقوله: (( إن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلي، واما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول ﷺ، ومعناه من عند الله بالالهام او المنام ))<sup>(١)</sup>. ويذكر الدكتور احمد الشرباصي: إن بعض الاحاديث القدسية، قد رواها الرسول ﷺ بمعناها لا بلفظها كما في الحديث: قال رسول الله ﷺ: اتاني آت من ربي فاخبرني - او قال فبشرني - إنه من مات من امتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، فهذه العبارة التي قالها الرسول ﷺ لا يمكن ان تكون حكاية لنفس الالفاظ التي اوحيت اليه<sup>(٢)</sup>.

والاحاديث القدسية، وإن كانت وحيا اليبا، إلا أنها تختلف عن القرآن الكريم في الخصائص الآتية:

١- إن القرآن الكريم معجزة خالدة، او معجزة الرسول الكريم ﷺ الدالة على رسالته الباقية، مع بقاء الدهر، وإنه محفوظ من التغيير والتبديل، والحذف والاضافة، وقد تحدى ببلاغته البيان والشعر العربي، قال تعالى: ﴿ وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله، وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين، فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين ﴾<sup>(٣)</sup>.

٢- بعض الاحاديث القدسية منقولة عن النبي ﷺ مع إسنادها لها عن ربه تعالى، فهي من علوم الله فتضاف اليه، ونسبتها اليه حينئذ نسبة انشاء، لأنه هو المتكلم بها أولاً، أي انها اشتملت على ضمائر المتكلم خاصة به تعالى كقوله: (( يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا، يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني اهدكم كلكم جائع الا من اطعمته

(١) المظفر: اصول الحديث المقارن ص ١٧.

(٢) الشرباصي: ادب الاحاديث القدسية ص ٨.

(٣) البقرة: ٢٣، ٢٤.

فاستطعموني اطعمكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا اغفر الذنوب جميعا فاستغفروني اغفر لكم))، وقوله تعالى: ﴿ اصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بالكواكب ﴾<sup>(١)</sup>.

٣- إن بعض الاحاديث القدسية تروى عن الله تبارك وتعالى متجاوزا بها النبي ﷺ فتارة يقول الراوي: (( قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه)) وتارة يقول: (( قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ فلو كان اللفظ من النبي ﷺ لانتهى بالرواية اليه كما هو الشأن في الاحاديث النبوية.

٤- تروى الاحاديث القدسية احادا عن النبي ﷺ وهي تترجم عظمة الله تعالى وسعة رحمته، وعظيم سلطانه، وفيض عطائه، وهي خاضعة لقواعد الرد والقبول، وقد اجمع المحدثون على أنها غير معجزة بالفاظها، ولا متعبد بتلاوتها، وانها لا تسمى باسم القرآن الكريم، والراجع انها لم يلتزم فيها طريق، خاصة من طرق الوحي السابقة وانه يجوز روايتها بالمعنى للعارف بالمعاني والالفاظ<sup>(٢)</sup>.

٥- إن بعض الاحاديث القدسية ضعيفة، سواء على مستوى الوعظ او على مستوى التداول، يؤكد عدم صلتها بالنبي ﷺ، والذي يعتقد ان بعضها قد نحل الى النبي ﷺ مع ما نحل من الاقوال والافعال، واذا صحت هذه الملاحظة فإنها ربما استحقت الاخذ بنظر الاعتبار في مقام تحديد طبيعة وقيمة هذه الاحاديث. اما القطع بأنها وحي الهي وانها مع ذلك تختلف عن القرآن الكريم فامر تستبعده قلة تأثيرها على واقع المسلمين التعبدية والعملية على الرغم من طابعها الوعظي الذي يفترض في حالة صحة نسبتها الى الله تعالى أن تأخذ دورا ملحوظا في تعميق التجربة الروحية لدى المسلمين.

٦- إن الحكمة من إضافة الاحاديث القدسية الى الله سبحانه وتعالى دون بقية الاحاديث هو زيادة الاهتمام بمضمونها. وتوجيه النفوس الى ما اشتملت

(١) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ١٦.

(٢) ن. م ص ١٦. ص ١٧.

عليه من المعاني والآداب، فانزل الله على نبيه الكريم ﷺ الى جانب القرآن العزيز نوعاً آخر من الوحي هو السنة، انزلها عليه بالمعنى، وجعل اللفظ اليه ايذاناً بأن في الأمر سعة على الأمة، وتخفيفاً عليها. وأن المقصود هو مضمونها لا الفاظها، فيجوز للصحابة، ومن بعدهم ان يبلغوها عنه ﷺ باللفظ النبوي كما في قوله عليه أفضل الصلاة والسلام من انوار النبوة، وضياء الرسالة، والفصاحة العربية التي لا يلحق شأوه فيها، فيجوز لهم أن يبلغوها عنه ﷺ بعبارات ينشؤونها. وأقوال تفي بالمعنى المقصود، ولا يكون ذلك إلا للماهر في لغة العرب واساليبها، والعارف بمعاني الشريعة ومقاصدها، حتى لا ينشأ عن الرواية بالمعنى خلل يذهب بالغرض المقصود من الحديث، وفي ذلك من الخطر ما فيه، فان السنة تبيان للقرآن الكريم، ووحى من رب العالمين، وثاني مصادر التشريع الاسلامي، فالخطأ فيها له أثر جسيم، وخطر عظيم، ولذلك يقول الرسول الكريم ﷺ: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))<sup>(١)</sup>.

٧- إن من آثار رحمة الله تعالى وحكمته، ان جعل الوحي على قسمين، قسم لا تجوز روايته الا بالمعنى واللفظ ولا بد فيه من التزام الالفاظ المنزلة وهو القرآن الكريم، وقسم تجوز روايته بالمعنى لمن يستطيع ذلك، وهو الحديث القدسي، وقد اوضح، ح الشيخ فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥هـ) ذلك بقوله: ان الحديث القدسي يجوز مسه وتغيير لفظه، وعدم ثبوت الاعجاز فيه دونه<sup>(٢)</sup>.

٨- يرى بعض المحدثين أن الاحاديث القدسية هي أقرب إلى القرآن الكريم من السنة النبوية الشريفة، وذلك لاعتقادهم بنسبة تلك الاحاديث الى الله تعالى صياغة ومعنى، شأنها في ذلك شأن القرآن الكريم، غاية أن القرآن يمتاز باعجازه ونقله لفظاً ومعنى مع التعبد بتلاوته<sup>(٣)</sup>. غير أن هذا الرأي يفرض علينا

(١) البخاري: الصحيح ١ / ٣٧. مسلم: الصحيح (شرح النووي) ١٨ / ١٢٩.

(٢) الطريحي: جامع المقال ص ٢.

(٣) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ١٦ - ص ١٧.

أن نجعل الاحاديث القدسية بمستوى بلاغي يرتفع عن مستوى الاحاديث العادية أي نجعلها بمستوى القرآن الكريم في الاعجاز. وذلك بحكم نسبتها الى الله تعالى، صياغة ومعنى، لأن كلام الله تعالى لا يتجزأ ولا يتدرج لقوة وضعف، في حين اننا لا نلمس هذه الحقيقة في الاحاديث القدسية اطلاقاً، ومهما يكن من شيء فان الكل سواء أكان قرآناً أو حديثاً ( قدسياً أو عادياً ) ما هو إلا وحي اوحى به الله تعالى الى رسوله الكريم ﷺ. ولكن رواية هذا وتبليغه تارة يكون بالنص واللفظ وذلك هو القرآن الكريم، واخرى يكون القول الى الله تعالى بشكل صريح فهي الاحاديث القدسية، واذا جاءت مجردة من الاضافة فهي الاحاديث النبوية، وهي العمدة في التشريع الاسلامي، واما المقارنة بين الاحاديث القدسية، والاحاديث النبوية، فتحدد بما يأتي:

١- إن الاحاديث القدسية هي اقرب الى الاحاديث الوعظية والعقائدية، في حين ان الاحاديث النبوية المتداولة يغلب عليها الجانب التشريعي، ولذلك لم يعن الرواة بالاحاديث القدسية عنايتهم بالاحاديث النبوية من حيث التمحيص عن سندها وممتنها، ولذلك يدخل الشك في بعضها مما يرد عنها في قصص الانبياء، وحوادث القدماء، وشؤون الكون، ولعل السبب في ذلك يعود الى طول الاسناد، واتصال بعضها بأنبياء بني اسرائيل وغيرهم.

٢- إن مستوى الحجية في الاحاديث القدسية، والاحاديث النبوية واحد في حالة مقومات السند فيهما، من حيث ان جميعها ترجع في صياغتها الى الرسول الكريم ﷺ، ومعناها الى الله تعالى من دون فرق بين نوعي الحديث، فالنبي ﷺ كما وصفه الله تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى، ان هو إلا وحي يوحى﴾<sup>(١)</sup> فإن ما ثبت من الاحاديث مرده الى الوحي.

٣- إن الاحاديث القدسية ذات معان متعددة بعضها يتصل بالقرآن الكريم، وبعضها يتصل بالحديث الشريف كالجهد في سبيل الله، وثواب

الشهداء، والبذل في سبيل الله ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واجتناب المحرمات، وتنزيه الانسان من المعاصي، ونحو ذلك. كالحديث المروي عن عبد الله بن عباس قال الله تعالى: ( من علم اني ذو قدرة على مغفرة الذنوب غفرت له ولا ابالي ما لم يشرك بي شيئاً)<sup>(١)</sup> ، وما روي عن انس بن مالك قوله : سمعت رسول الله ﷺ يقول : قال الله تعالى : (يا بن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني، غفرت لك على ما كان منك ولا ابالي)<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى: ( يحزن عبدي المؤمن اذا اقترب عليه وهو اقرب لي منه، ويفرح عبدي المؤمن اذا وسعت عليه وذلك ابعد له مني) وقوله تعالى: ﴿ الصوم لي وأنا اجزي عليه)<sup>(٣)</sup>. وغيره من الاحاديث القدسية.

ولقد تصدى بعض المحدثين الى جمع الاحاديث القدسية في كتب مستقلة كالشيخ عبد الرؤوف المناوي في كتاب : ( الاتحافات السنية بالاخاديث القدسية) وقد جمع فيه (٢٧٢) حديثاً قدسياً<sup>(٤)</sup>. والشيخ محمد بن الحسن المعروف بالحر العاملي في كتاب: ( الجواهر السنية في الاحاديث القدسية). ومن الباحثين المعاصرين الدكتور احمد الشرباصي في كتاب : (ادب الاحاديث القدسية). وغيرهم ، ومن الملاحظ أن الاحاديث القدسية التي اوردها الشيخ الحر العاملي كانت مسندة الى الأئمة من آل البيت عليهم السلام ، ومثال ذلك، ما جاء عن ابي القاسم عبد الله بن احمد بن عامر بن سليمان الطائي بالبصرة قال : حدثني ابي عن الامام الرضا عليه السلام عن آباءه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قال الله تعالى: يا بن آدم لا يغرنك ذنب الناس عن ذنبك، ولا نعمة الناس عن نعمة الله عليك، ولا تقنط الناس من رحمة الله وانت ترجوها لنفسك<sup>(٥)</sup>.

(١) الشرباصي : ادب الاحاديث القدسية ص ٣٢٥.

(٢) محمد أديب: لمحات في اصول الحديث ص ٥١ - ص ٥٢

(٣) الطريحي: جامع المقال ص ٢.

(٤) الخطيب: اصول الحديث ص ٢٩.

(٥) الحر العاملي: الجواهر السنية ص ١٤٧.

وفي رواية عن الامام جعفر الصادق عليه السلام، قال رسول الله ﷺ، قال الله تعالى: (( ما آمن بي من بات شبعانا واخوه المسلم طاو)) وعن عمرو بن ابي المقدام عن الامام الصادق عليه السلام قال : أوحى الله الى داوود: يا داوود كما اقرب الناس الى الله المتواضعون، كذلك ابعد الناس عن الله المتكبرون<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثاني

تدوين الحديث  
بين النهي والأذن





ورد خلاف بين المحدثين وغيرهم من دارسي الحديث الشريف، حول تدوين الحديث وكتابته، وعدم الاقتصار في تداوله على الذاكرة والرواية الشفهية، والنهي عن تدوينه، فثمة اذاً مسألتان اساسيتان هما:

### ١- النهي عن تدوين الحديث

### ٢- الاذن في تدوين الحديث

ونظراً لوجود اختلاف في وجهات النظر في هاتين المسألتين اللتين يمتد تاريخهما الى عصر الرسالة، ويمضي تأثيرهما الى العصور الاسلامية التالية، جعلنا القيام بدراستهما كلاً على انفصال، دراسة مقارنة للوصول الى اقربهما للصحة والواقع، وذلك باسقاط احدهما، وتثبيت الاخرى من خلال الوقائع والاحداث التاريخية، وما آل اليه الحديث الشريف من تدوين بعد القرن الاول الهجري، وكيف فرضت المسألة الثانية وجودها وواقعيتها على المسألة الاولى..؟ ونتناول في هذا البحث هاتين المسألتين على التناوب، وعلى النحو الآتي:

### المسألة الأولى: النهي عن تدوين الحديث

اخذ فريق من الصحابة والتابعين بالرأي الذاهب الى النهي عن تدوين الحديث النبوي الشريف، حتى مال بعضهم الى كراهية تدوينه، واقترب بعضهم نحو التحريم، وبخاصة في عصر صدر الاسلام، وقد استدل هؤلاء بحديث النهي المروي عن الصحابي الجليل ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج) <sup>(١)</sup> وقد أورد هذا الحديث جماعة من اصحاب الصحاح والسنن ومؤلفي كتب الحديث، وقد اخرج الدارمي عن ابي سعيد الخدري: (انهم استأذنوا النبي ﷺ في ان يكتبوا عنه فلم يأذن لهم) وروي مسلم عنه: (حرصنا أن يأذن لنا النبي ﷺ في الكتابة فأبى) <sup>(٢)</sup>.

وقد اخذ فريق من المحدثين بحديث النهي، وعملوا به، فقد روى الحاكم النيسابوري بسنده عن السيدة عائشة رضي الله عنها قولها: جمع ابي الحديث عن رسول

(١) مسلم: الصحيح: (شرح النووي) ١٢٩/١٨، ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ١٩٣، الدارمي:

السنن ١١٩/١، الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٢٩، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٢١٠.

(٢) الدارمي: السنن ١١٩/١.

الله ﷺ فكان خمسمائة حديث فبات يتقلب - قالت فغمني كثيراً - فقلت يتقلب لشكوى أو لشيء بلغه، فلما أصبح قال: أي بنية، هلمي الاحاديث التي عندك، فجتته بها فاحرقها، وقال: خشيت أن اموت وهي عندك فيكون فيها احاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثني فاكون قد تقلدت بذلك<sup>(١)</sup>. وفي رواية اخرى أن الخليفة ابا بكر ﷺ جمع الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ احاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم اشد اختلافاً فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سالكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله، وحرّموا حرامه.<sup>(٢)</sup>

ونستفيد من تلك النصوص إن الخليفة أبا بكر امر الناس وارشدهم الى الاعتماد على القرآن الكريم، دون الحديث الشريف المدون، وأخذ برأيه هذا خليفته من بعده عمر بن الخطاب ﷺ، ومن ذلك ما رواه ابن عبد البر والبيهقي عن عروة بن الزبير: إن عمر بن الخطاب اراد ان يكتب السنن فاستفتى اصحاب رسول الله ﷺ في ذلك. فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: اني كنت اريد ان اكتب السنن، واني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله لا اشوب كتاب الله بشيء ابدأ. وعن يحيى بن جعدة: أن عمر بن الخطاب اراد أن يكتب السنن، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب في الامصار من كان عنده شيء فليمحه<sup>(٣)</sup>. ويكشف هذا النص بصراحة عن وجود نسخ مكتوبة في الحديث الشريف، قد يعود تاريخها الى عصر النبي ﷺ.

وقد حذا بعض الصحابة حذو الخلفيتين ابي بكر وعمر رضي الله عنهما. في الاعراض عن كتابة الحديث، عملاً بمبدأ النهي عن الكتابة، ومما رواه ابن سعد عن عبد الله بن العلاء قوله: سألت القاسم بن محمد، أن يملي عليّ احاديث، فقال: إن الاحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فأنشد الناس أن يأتوه بها، فلما اتوه بها امر بتحريقها، مئاة كمئاة اهل الكتاب، قال: فمنعني القاسم

(١) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٢٩-٣٠.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٥/١.

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٧٧/١.

بن محمد يومئذ أن اكتب حديثاً. وجاء في رواية عن المطلب بن عبد الله ابن حداب: انه دخل زيد بن ثابت على معاوية بن ابي سفيان، فسأله عن حديث، وامر احد الجالسين عنده ان يكتبه، فقال زيد بن ثابت: ان رسول الله ﷺ امرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه فمجاه<sup>(١)</sup>. وعن الاسود بن هلال قال: اتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث، فدعا بماء فمجاه، ثم غسلها، ثم امر بها فاحرقت، ثم قال: اذكر الله رجلاً يعلمها عند احد الا اعلمني به، والله لو اعلم أنها بدير هند لبلغتها، ثم هلك اهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون<sup>(٢)</sup>. وذكر المحدث الهندي في كتابه: (كنز العمال): إن عمر بن الخطاب (رض) كتب الى الافاق عندما هم بالامر بان من كتب حديثاً فليحرقه<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال ما ورد من نصوص حول معارضة بعض الصحابة لكتابة الحديث الشريف، آخذين بحديث النهي الوارد ذكره، اذ يبدو أن فترة الحظر هذه قد امتدت الى معظم عصر الخلافة الراشدة، واستمر اثرها وحتى نهاية القرن الاول الهجري، حتى مجيء عمر بن عبد العزيز للخلافة عام ٩٩هـ، فاصطبر امراً بكتابة الحديث الشريف، وقد تبنته الخلافة على الصعيد الرسمي، وعند ذلك انتهت فترة الحظر التي دامت حوالي قرن من الزمن على كتابة الحديث، في الوقت الذي نرى أن هناك ظناً قوياً في عدم صحة حديث النهي، نتلمسه من اقدام الخليفة ابي بكر رضي الله عنه على كتابة الحديث في بادئ الامر، ثم احراق ما كتبه، وتردد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاحاديث التي كتبها، فهو مرة يستفتي الصحابة في شأن الاحاديث التي كتبها في صحيفته، ومرة يستخير الله شهراً في امرها، فهذا الانتقال بين الكتابة الفعلية للحديث الشريف، والاقدام على تلف واحراق ما كتب، وإن استمرار عملية الحظر حتى الى نهاية القرن الاول الهجري. يقودنا الى نتيجة خطيرة هي أن الاطباق على عدم كتابة الحديث كلياً،

(١) ابو داود: السنن ٤٣٤/٣

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٥.

(٣) الهندي: كنز العمال ٥ / ٢٣٩.

سوف يبعد الناس عن الاشتغال به، وبخاصة من تداول الاحاديث الدالة على الخلافة او الوصاية، ومكانة اهل البيت عليهم السلام ونحو ذلك، وقد وجدت الدولة الاموية بعد ذلك في هذا الحظر خدمة في وجودها في الحكم، فتمسكت به تمسكا كاملا، حتى مجيء عمر بن عبد العزيز للخلافة، وقد عرف عن ابن عبد العزيز تدينه وتقواه، وانطلاقا من ثقافته الدينية والفقهية، راي ان الحظر على كتابة الحديث الشريف لا ضرر له، وانه سوف يزيد من عملية الوضع والاختلاق في الحديث اتساعا، اذا لم يدون من قبل محدثين متخصصين. فاخذ على عاتقه مبادرة التدوين، وحذا حذوه من جاء بعده من الخلفاء ( امويين وعباسيين )، وقد حاول بعض الباحثين تعليل ظاهرة النهي عن كتابة الحديث في الفترتين الراشدية والاموية بالعوامل الآتية:

#### ١- مخافة اختلاط الحديث بالقرآن الكريم

كانت مخافة اختلاط الحديث الشريف بالقرآن الكريم، والتباس ذلك على بعض الصحابة، من اولى العوامل التي اخذ بها الكثير من مؤلفي علم الحديث<sup>(١)</sup>. يقول الدكتور صبحي الصالح: ( إن بواعثهم النفسية على تدوين الحديث لو كانت تضارع بواعثهم على كتابة القرآن حماسة وقوة لاصطنعوا الوسائل لذلك، ولم يتركوا سبيلا الاسلكوها، بيد أنهم - من تلقاء انفسهم وبتوجيه من نبيهم - نهجوا في جمع الحديث منهجا يختلف كثيرا عن طريقتهم في جمع القرآن، كانوا من تلقاء انفسهم منصرفين الى تلقين القرآن، مشغولين بجمعه في الصدور والسطور، وكان كتاب الله يستغرق جل اوقاتهم كما يملك عليهم كل مشاعرهم، وحديث رسول الله حينئذ اكثر من أن يحصوه، فله في كل حديث قول، وفي كل استفتاء توضيح، وفي كثير من الوحي القرآني تبيان وتفسير فاني للكتابة منهم الوقت لتابعة الرسول ﷺ في كتابة جميع ما يقوله، أو يعمله، أو يقرأ الناس عليه، واذا اندفع بعض هؤلاء الكتابين الى تقييد جميع ما سمعه ورواه النبي العظيم، فهل يمكن ان يتماثلوا كلهم في هذا الاندفاع بحيث لا يفوت احدا منهم شيء )) . ويمضي الدكتور الصالح في تعليقاته هذه فيقول: (( وظل

(١) الجزائري: توجيه النظر ص ٥، ابو شهبه: في رحاب السنة ص ١٧، محمد يوسف محمد: تاريخ الفقه

سائرهم بين قارئ كاتب لكنه مشغول بالقرآن شغلاً لا يتيح له كتابة الحديث، فغدا يسمعه من الرسول ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقييده، وبين امي يحفظ القرآن والحديث ما تيسر له في صدره، وهو ما كان عليه اكثر الصحاب في بدء الاسلام ومطلع فجره))<sup>(١)</sup> واني ارى ان الدكتور صبحي الصالح قد وقع في وهم، عند كلامه عن اختلاط الحديث بالقرآن، وتعليقاته في مسألة الحظر في كتابة الحديث وتدوينه، فان الصحف التي كتبت في عصر الرسالة، وفي حياة الرسول الكريم ﷺ بالتحديد، من قبل جماعة من الصحابة خير شاهد على وهم الدكتور الصالح، فجاءت تلك الكتابات على غاية من الأهمية، لأنها حفظت حديث رسول الله ﷺ من التلاعب والاختلاق والوضع، فالقرآن الكريم له حفظة وكتبة، وللحديث الشريف له حفظة وكتبة، وان بعض الصحابة قد جمع بين كتابة القرآن وكتابة الحديث، فالامام علي عليه السلام - على سبيل المثال - كان كاتباً للوحي، وهو في الوقت نفسه جمع الحديث في الصحيفة المعروفة بالجامعة، وهي مجموعة من احاديث رسول الله ﷺ من املائه عليه افضل الصلاة والسلام على امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام.

واذا كان النهي عن تدوين الحديث قد جاء بدافع الحرص على عدم اختلاط الحديث الشريف بالقرآن الكريم، فإنه كان من نتائجه الخطيرة، اتساع دائرة المجال للكذابين والوضاعين والمنحرفين بأن يضعوا الاحاديث بما توحىه اليهم الاهواء والمطامع، بالاضافة الى ما ضاع منها بسبب الحروب والغزوات<sup>(٢)</sup>. وكذلك ان فكرة الاختلاط بين القرآن والحديث تسيء الى العقلية العربية التي كانت تميز القصيدة التي تلقى في سوق أو محفل، فتحفظ لأول مرة عن غيرها من القصائد الطوال، على اختلاف اوزانها وقوافيها، وكذلك حفظهم للخطب الرنانة دون تدوين، فهل ان هؤلاء عاجزون عن التمييز بين القرآن الكريم بما فيه من اعجاز وبلاغة وبيان، مع الحديث الشريف الذي يختلف كلياً عن اسلوب القرآن وبلاغته مع وجود الفوارق الكثيرة بين الاسلوبين التي لا تخفى على احد من العرب والمسلمين، يقول الشيخ محمود ابو رية: (( ذكروا أن نهى النبي ﷺ

(١) الصالح: علوم الحديث ص ١٩.

(٢) الحسني: دراسات في الحديث والمحدثين، ص ٢٢-٢٣.

عن كتابة الحديث انما كان خوفاً من اختلاط الحديث بالقرآن، وهو سبب لا يقتنع به عاقل عالم، ولا يقبله محقق دارس، اللهم اذا جعلنا الاحاديث من جنس القرآن في البلاغة، وأن اسلوبها في الاعجاز من اسلوبه، وهذا ما لا يقدره احد حتى ولا الذين جاءوا بهذا الرأي، اذ معناه ابطال معجزه القرآن، وهدم اصولها من القواعد<sup>(١)</sup>)).

لو كان هناك جماعة قد تفرغوا لجمع الحديث وتدوينه بعد تدوين القرآن الكريم، والتثبت من احصائه في مجموعة واسعة بواسطة لجنة مختارة من الأئمة المعروفين بالوثاقة والاستقامة، لو فعلوا ذلك لقطعوا الطريق على كل افك ائيم، وعلى المرتزقة الذين شوخوا معالم السيرة وطمسوا من اضوائها النيرة، والصقوا فيها من الموضوعات التي جرت على العرب والمسلمين اسوأ انواع البلاء وفرقتهم شعباً واحزاباً<sup>(٢)</sup>. وقد تشبث بعض المستشرقين والمعادين للاسلام بتلكم الاحاديث الموضوعية والضعيفة، واعتبروها جزءاً من تراث المسلمين في سبيل تشويه مبادئه الانسانية السامية.

### ٣- مخافة تشاغل الناس بالحديث عن حفظ القرآن الكريم

ذهب جماعة من الباحثين الى الرأي القائل: تشاغل الناس بالحديث عن حفظ القرآن الكريم، ولاجل ذلك جاء حديث النهي عن تدوين الحديث الشريف، ولكن هذا الرأي هو الآخر يفتقر الى الموضوعية والعقلانية، لان الحديث ليس اكثر تشويقاً للنفس من القرآن الكريم، وقد غاب عن اذهان اصحاب هذا الرأي هو ان الله تبارك وتعالى قد تكفل بحفظ القرآن الكريم من كل مدخول او زيادة او نقصان، وضمن له الحفاظ والبقاء بقوله تعالى: ( انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون)<sup>(٣)</sup> وإن من الثابت ان بعض احكام السنة الشريفة قد تثبت بها احكام لم ترد في القرآن الكريم اجمالاً او تفصيلاً، وبما ان الحديث هو صنو القرآن في التشريع، فان الحديث يبين بعض ما ورد في القرآن من اجمال للاحكام (( وتوضيح ذلك ان الاحكام التي جاءت بها السنة، وسكت

(١) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٧.

(٢) الحسيني: دراسات في الحديث والمحدثين ص ٢٣.

(٣) الحجر: ٩

عنها القرآن ظاهراً يمكن أن تكون بياناً له، اما بطريق الالحاق، واما بطريق القياس، واما بطريق استنباط القواعد العامة من الجزئيات<sup>(١)</sup> .

إن القرآن الكريم، والحديث الشريف اصلان اساسيان يمكن الحاق احدهما بالآخر، اذ لولا السنة النبوية لما اتضحت معالم الاسلام، ولتعطل العمل بالقرآن، ولما امكن ان يستنبط منه حكم واحد بكل ماله من شرائط ومواضع، لان احكام القرآن لم يرد اكثرها لبيان جميع خصوصيات ما يتصل بالحكم، وانما هي واردة في بيان اصل التشريع، وربما لا نجد فيه حكماً واحداً قد استكمل جميع خصوصياته قيوداً وشرائط وموانع، خذوا على ذلك مثلاً قوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم)<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً)<sup>(٤)</sup> وقد حاول بعض المحدثين التجرد من تحديدات السنة لمفاهيمها وأجزائها وشرائطها وموانعها، فهل تستطيعون ان تخرجوا منها بمدلول محدد، وما يقال عن هذه الآيات الكريمة يقال عن غيرها، فالقول بالاكْتفاء بالكتاب عن الرجوع الى السنة تعبير آخر عن التكرار لأصل الاسلام، وهدم لأهم معالمه وركائزه العملية.<sup>(٥)</sup>

### المسألة الثانية: الأذن في تدوين الحديث

اخذ جماعة من الصحابة بمبدأ الأذن في تدوين الحديث الشريف ومن هؤلاء: الامام علي بن ابي طالب، وولده الامام الحسن عليهما السلام، وأنس ابن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنهم، كما اخذ جماعة من التابعين بمبدأ الأذن ايضاً ومن هؤلاء: عطاء بن ابي رباح، وقتادة بن دعامة السدوسي، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم<sup>(٦)</sup>. وقد ذهب

(١) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ٤٠.

(٢) البقرة: ٤٣.

(٣) البقرة: ١٨٣.

(٤) آل عمران: ٩٧.

(٥) الحكيم: الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ١٦١.

(٦) ابن الصلاح: المقدمة ص ١٦١.



هؤلاء جميعاً الى اباحة تدوين الحديث، بل الى لزوم تدوينه، وقد استندوا الى جملة من الاحاديث النبوية الشريفة الداعية الى التدوين، وقد قوبلت في حينها - أي في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - بالتشكيك. ومنها ما حدث به الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص قوله: ( كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله ﷺ، اريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: انك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، وهو بشر يتكلم في الغضب والرضا، فامسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك للرسول ﷺ، فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج مني الا حق ))<sup>(١)</sup>. وقد اشار الى هذا الحديث عدد كبير من المحدثين من امثال: ابي داود، والحاكم النيسابوري، وابن عبد البر، وغيرهم، واخذ عبد الله بن عمرو بن العاص بعد أن اباح له الرسول الكريم ﷺ الكتابة بتدوين الحديث، ويجمع ما كان يتلقاه من النبي ﷺ حتى انه جمع صحيفة اطلق عليها فيما بعد اسم ( الصحيفة الصادقة ) وربما كان من ردود الفعل لموقف قريش هذا من تدوين السنة قول النبي ﷺ وهو يحذر من مغبة تركها دون تدوين: ( لا الفين احدكم على اريكته يأتيه الامر من امري مما امرت به او نهيت عنه فيقول: لا ندري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه )) وقد روي ان السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: إن اباها ابا بكر جمع الحديث عن رسول الله ﷺ وكان ما جمعه خمسمائة حديث، ثم جمع ناراً وأحرقها<sup>(٢)</sup>. ويشير بعض الباحثين: أن التدوين للحديث الشريف بدأ في عهد رسول الله ﷺ وبأمر منه، وكان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما يخرجان كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه الى عماله في تنظيم الزكاة ويعممانه الى جميع الاقطار<sup>(٣)</sup>.

وتروي مصادر كتب الامامية: إن النبي عليه افضل الصلاة والسلام، كان يملئ على الامام علي بن ابي طالب عليه السلام، وهو يكتب حتى نشأ من ذلك ما يسمى بالصحيفة، وقد اطلق عليها اسم (الصحيفة الجامعة) او (كتاب

(١) الدارمي: السنن ١/١٢٥، الخطيب: تقييد العلم ص ٧٤، ابن قتيبة: مختلف تاويل الحديث ص ١٩٣، ابن

عبد البر: جامع بيان العلم ١/٨٥.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ ١/٥٠.

(٣) الطائي: رسالة في علوم الحديث واصوله ص ٢٢.

علي) (١). وروت مصادر الحديث ، حديثاً سرفوعاً الى الصحابي ابي هريرة : ((اكتبوا لأبي شاة)) (٢) . ويقول الشيخ محمود ابورية: إن هذا الحديث لا يعارض من حديث ابي سعيد الخدري . الوارد في النهي عن تدوين الحديث - وما في معناه على قاعدتنا التي مدارها على ان نهيه ﷺ عن كتابة حديثه مراد به - ان لا يتخذ ديناً عاماً كالقرآن - وذلك أن ما امر بكتابته لابي شاة هو خطبة خطبها الرسول ﷺ يوم فتح مكة، موضوعها تحريم مكة ولقطة الحرم، وهذا من بيانه ﷺ للقرآن الذي صرح به يوم الفتح، وصرح به في حجة الوداع، فهو خاص مستثنى من النهي العام، وقد صرح البخاري في باب اللقطة من صحيحه، بان ابا شاة اليميني طلب ان يكتب له الخطبة المذكورة، فامر النبي ﷺ باجابة طلبه (٣). ونحن نجد في رأي الشيخ محمود ابورية تحميلاً للنص اكثر من طاقته، وأن رايه في الاستثناء لا مسوغ له، ويفهم من خلال رواية الحديث في البخاري وغيره من المحدثين ، أن النبي ﷺ امر بكتابة خطبته يوم فتح مكة، وقد اجاز ابا شاة اليميني بذلك (٤).

وقد حاول بعض الباحثين ايجاد نوع من التبرير لمسألة الاذن في تدوين الحديث، بأن النبي ﷺ قد اذن بعد النهي اذناً عاماً حين نزل اكثر القرآن، وحفظه الكثيرون، وامن اختلاطه بسواه، فقال عليه الصلاة والسلام: (( قيدوا العلم بالكتاب)) (٥)، وحفظ عنه المنع من كتابة احاديثه بوجه عام لان كلامه كان موجهاً الى عامة الصحابة، وفيهم الثقة والاثق، والصالح والاصلح، والضابط والارشاد ضبطاً، واذن في الوقت نفسه لبعض افرادهم اذناً خاصاً لتظاهر الكتابة والحفظ ان كانوا ضابطين، او تساعدهم على زيادة الضبط ان خيف نسيانهم، ولم يوثق بحفظهم، ويذكرون في هذا حديثاً عن ابي هريرة: ان رجلاً من الانصار كان يجلس الى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه، ولا يقدر على حفظه،

(١) الكليني: الكافي ٤١٥/٧، المفيد: الارشاد ص ٢٧٤.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٦١، الترمذي: الصحيح ١٣٥/١٠.

(٣) ابورية: اضواء على السنة الحمادية ص ٢٥، محمد يوسف موسى: تاريخ الفقه الاسلامي ٤٩/٢.

(٤) العسقلاني: فتح الباري ٢١٧/١، مسلم: الصحيح ١١/٤ الطبعة المشكولة.

(٥) ابن قتيبة: تاويل مختلف الحديث، ص ١٩٣، ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٨٦/١.

فشكا ذلك الى النبي ﷺ فقال: (( استعن بيمينك ))<sup>(١)</sup> فكان اذنه عليه الصلاة والسلام لهؤلاء اشبه بالاستثناء الذي خص عليه السلام نفرأ من الصحابة لاسباب وجيهة قدر اهميتها تبعاً للظروف والاشخاص<sup>(٢)</sup> . وقد حاول الدكتور صبحي الصالح ايجاد تبرير آخر لمسألة الاذن في تدوين الحديث، وقد حددها بالفترة الزمنية الأخيرة لحياة النبي ﷺ بقوله: (( ولعلنا لا نبعد اذا استتجنا من مجموعة النصوص والوثائق السابقة ان رسول الله ﷺ امسى سنواته الاخيرة يميز الكتابة عنه، كما في حديث ابي شاة، بعد ان فتح الله على رسوله مكة، فاقام في الناس خطيباً، حتى اذا تم خطبته، قام ابو شاة فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال عليه السلام: ( اكتبوا لابي شاة ))<sup>(٣)</sup> ويقول الاستاذ محمد اديب صالح: انه صريح الاباحة عن رسول الله ﷺ لما ان الكتابة في هذه الواقعة طريق تقييد ما قال صلى الله عليه وآله، ووعيه وتبليغه عنه<sup>(٤)</sup> .

ويكشف تاريخ السيرة النبوية عن تدوينات كثيرة حصلت في فترات مختلفة من حياة الرسول ﷺ بعضها في عهد الرسالة المبكر، وبعضها بعد ذلك العهد، فكان اولها ( الوثيقة ) التي كتبها الرسول ﷺ بعد هجرته من مكة الى المدينة وكانت هذه الوثيقة تبتدئ: (( هذا كتاب من محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش، واهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، انهم امة واحدة من دون الناس ))، وتوضح نصوص هذه الوثيقة طبيعة العلاقة بين قبائل المدينة من الانصار، وبين المهاجرين من جهة، وبين هؤلاء جميعاً مع اليهود من جهة اخرى، بما فيها من التزامات مادية واجتماعية وعسكرية<sup>(٥)</sup>، وما كتبه النبي ﷺ الى الملوك والامراء من السنة السادسة من الهجرة<sup>(٦)</sup> وما املى عليه افضل الصلاة والسلام على الامام علي عليه السلام من بنود في الحديبية في

(١) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٦٥، ص ٦٧، الترمذي الصحيح ١٣٤/١٠.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ٢١، ص ٢٢.

(٣) ن.م ص ٢٤، ابو شهبه: اعلام المحدثين ص ١٧.

(٤) محمد اديب صالح: لمحات في اصول الحديث ص ٥٨.

(٥) الحيدر ابادي: مجموعة الوثائق السياسية ص ١٥ وما بعدها.

(٦) ابن سعد: الطبقات ٢٥٨/١، الطبري: التاريخ ٦٤٤/٢-٦٥٧.

السنة الثامنة للهجرة<sup>(١)</sup> . وكانت هدنة الحديبية تبتدئ بعبارة : (( باسمك اللهم هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو، واصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيهن الناس، ويكف بعضهم على بعض ))<sup>(٢)</sup> وقد تضمنت بعض هذه الوثائق المدونة احاديث شريفة، واحكاما وتشريعات فلولا تدوينها لضاعت او حصل عليها تدليس وتحريف، وهي في الوقت نفسه تعد من الوثائق التاريخية الخطيرة التي تكشف عن العلاقات الاجتماعية والسياسية التي سبقت عام الفتح الذي كتب فيه النبي ﷺ لابي شاة اليماني، وتشير بعض النصوص ان الرسول ﷺ كتب لعمر بن حزم وغيره كتاب الديات والفرائض والسنن<sup>(٣)</sup> كما كتب لزياد بن عبيد عن زكاة الماشية وزكاة الزراعة، وكتب للنمر بن توبل عن الدعوة الى التوحيد والصلاة والزكاة والمغانم والخمس وسهم النبي وسهم الصفي، وكتب الى معاذ بن جبل عن الغنائم والزكاة وتنظيم صلوات المسلمين باهل الذمة<sup>(٤)</sup> وفي مرض الرسول ﷺ الاخير الذي توفى فيه طلب ان يكتب شيئاً فقال: (( ائتوني بكتاب اكتب لكم، لا تضلوا بعدي ابدا ))<sup>(٥)</sup>، فهو لا شك اراد ايضاح بعض الجوانب المهمة التي سوف تعقب حياته عليه السلام، والتأكيد على النص بالولاية من بعده، والاشارة الى بعض الاحاديث التي قيلت في مناسبات سابقة، وهذه النصوص تؤكد على الكتابة في عهد رسول الله ﷺ، وقد ورد في الحديث المروي عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بواسطة ابي بصير قوله : (( اكتبوا فانكم لا تحفظون حتى تكتبوا ))<sup>(٦)</sup> وغيره من الاحاديث التي تعضد حكم الاذن في تدوين الحديث، فيقول ابن الصلاح: (( لولا تدوينه في الكتب لدرس في الاعصر الأخيرة ))<sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> الطبري: التاريخ ٤٣/٣.

<sup>(٢)</sup> الحيد ابادي: مجموعة الوثائق السياسية ص ٣١، وما بعدها.

<sup>(٣)</sup> ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ٨٥/١.

<sup>(٤)</sup> الطائي: رسالة في علوم الحديث ص ٢٢-٢٣.

<sup>(٥)</sup> الجزائري: توجيه النظر ص ٦ ومصادر هذا الحديث كثيرة جداً.

<sup>(٦)</sup> الكليني: الكافي ٥٢/١.

<sup>(٧)</sup> ابن الصلاح: المقدمة ص ١٦٢.

وقد يحملنا استعراض هذه الروايات والنصوص التي يؤيد بعضها تدوين الحديث في عصر الرسالة، ويؤيد بعضها النهي عنه على التوقف عن اتخاذ موقف محدد منها لصعوبة القطع ازاء مثل هذه الروايات المتباينة التي قد تتكافأ متونها واسانيدھا باستثناء الموقف الامامي الذي يقطع بالوقوف الى جانب التدوين دون تحفظ او تردد، فان بعض المعينين بالحديث الشريف حاولوا الخروج من مأزق تعارض الروايات بهذا الخصوص بالاتجاه نحو التوفيق بينها، ووضع ما يبدو فيها مجتمعة من تناقض وتعارض، وكان سيبلهم الى ذلك امرين اساسيين هما:

### أولاً: طريقة الجمع والموائمة.

### ثانياً: طريقة الترجيم.

وسوف ندرس هاتين الطريقتين، او هذين الامرين كلاً على انفراد دراسة مقارنة للوصول الى حقيقة تدوين الحديث الشريف، من حيث الحكم والواقع. إن طريقة ( الجمع والموائمة ) وسيلة للتقارب بين مسألتين النهي والأذن لتدوين الحديث، في محاولة لازالة التضارب الحاصل في الاحاديث، لجأ بعض الباحثين الى المسوغات الآتية:

### ١- مسألة الخاص والعام

ذهب بعض المعينين بدراسة الحديث النبوي الشريف الى اعتبار التناقض بين مسألة النهي والأذن في الحديث، بمثابة التعارض بين الخاص والعام، حيث يمثل النهي مدلول هذه الاخبار العام، بينما يمثل الأذن فيه مدلولها الخاص، والى هذه المسألة يذهب ابن قتيبة الى القول: (( أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو لانه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة اميين لا يكتب منهم الا الواحد والاثنان، واذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو اذن له<sup>(١)</sup> . ومثل ذلك ما ورد في موضوع الانصاري الذي اعطاه النبي ﷺ الأذن بالكتابة وقال له: (( استعن بيمينك )) عندما شكا اليه سوء حفظه، ويقول الدكتور صبحي الصالح: (( فكان اذنه لهؤلاء وأولئك اشبه بالاستثناء الذي خص به عليه السلام، نفراً من اصحابه لاسباب وجيهة قدر اهميتها تبعاً

(١) ابن قتيبة: تاويل مختلف الحديث ص ١٩٣.

للظروف والاشخاص<sup>(١)</sup> .

ويبدو ان الجمع بين اخبار النهي ، واخبار الاذن في تدوين الحديث ، او ما تسمى بمسألة (( الخاص والعام )) ما هي الا محاولة توفيقية ضعيفة ازاء قوة التعارض الصريح بين الاثني وليس الأمر الوارد في بعض النصوص هو من قبيل التخصيص ، او الاستثناء من حكم عام ، وإنما هو في نفسه حكم مستقل غير ناظر الى غيره بدليل توافر اخبار اخرى في الاذن في الكتابة تحمل صفة العموم والشمول في حكمها .

### ٣- مسألة النسخ والمنسوخ

وهناك من يذهب الى مسوغ آخر في معالجة التضارب الحاصل في اخبار التدوين وعدمه ، فاعتبروا موضوع النهي عن تدوين الحديث خطوة مرحلية ، سبقت بداية التشريع مخافة اختلاط السنة الشريفة بالقرآن الكريم ، والتباس النصوص بعضها بنصوص الآخر ، يقول ابن قتيبة: (( إن يكون من منسوخ السنة بالسنة ، كأنه نهى في اول الامر عن يكتب قوله ، ثم رأى بعد لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ ان يكتب وتقيده ))<sup>(٢)</sup> والى هذا الراي يذهب الشيخ محمود ابورية بقوله: (( ولو فرضنا أن بين احاديث النهي عن الكتابة والاذن بها تعارضاً يصح أن يكون به احدها ناسخاً للآخر ، لكان لنا ان نستدل على كون النهي هو المتأخر بامرین: احدهما استدلال من روى عنهم من الصحابة ، لامتناع عن الكتابة ، ومنعها بالنهي عنها ، وذلك بعد وفاة النبي ﷺ ، وثانيهما عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره ، ولو دونوا ونشروا لتواتر ما دونوه ))<sup>(٣)</sup> . ويبدو ان الشيخ ابورية ادار رفضه للسنة المدونة في كتب الصحاح والسنن ونحوها ، واستثنى الخبر الامامي في اشكالاته ، بوصف أن الامامين هم مع فكرة التدوين منذ عهد النبي ﷺ وعهود الائمة من آل البيت عليهم السلام اذ ان واقع تدوين الحديث في عصر الرسول ﷺ كان على شكل (( صحائف )) كالصحيفة الجامعة ، التي كتبها الامام علي عليه السلام والصحيفة الصادقة التي كتبها عبد

(١) الصالح: علوم الحديث ص ٢٢ .

(٢) ابن قتيبة: تاويل مختلف الحديث ص ١٩٣ .

(٣) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٥ ، ص ٢٦ .

الله بن عمرو بن العاص، وكتاب السنن والاحكام لابن ابي رافع وغيرها من الصحف والكتب التي تدحض الراي الذاهب الى امتناع الصحابة بالاجماع عن تدوين الحديث الشريف، فإن من المؤكد أن بعضهم كتب طائفة من الاحاديث في عهد النبي ﷺ كابي بكر وعمر رضي الله عنهما، قبيل احراقهما للصحف التي كتبوها، ويقول الدكتور صبحي الصالح: (( ولدنا اخبار عن هذه الصحف تتفاوت اسانيدھا قوة وضعفاً، ومع ان اسانيد بعضها قوية جداً، فنحن لانملك اليوم شيئاً محسوساً من آثارها، وان كنا لانرتاب في تحقيق كتابتها في حياته صلوات الله عليه، وفي تناقل الناس لها زمناً غير قليل بعد وفاته عليه السلام، ولحاقه بالرفيق الاعلى))<sup>(١)</sup>.

ويستدل الآخذون بمبدأ الناسخ والمنسوخ في تدوين الحديث الى نقطة اساسية هي: إن النبي ﷺ حين أمن الناس من مغبة الاختلاط بين القرآن الكريم والحديث الشريف، وحينما سمت اذواقهم وقدراتهم الذهنية على التمييز بين الاساليب البلاغية، وتفاعلوا مع هذه الاساليب جاء الاذن، او الامر في مرحلة لاحقة صريحاً بارتياح عملية التدوين، وبهذا الأمر وهو الاذن اللاحق زال كل ما اثر من خلاف انذاك بين المسلمين حول التدوين، حتى انعقد الاجماع عندهم على مشروعيته ولزومه، وعليه يكون هذا الأمر اللاحق في التدوين بالنسبة الى ذلك النهي بمثابة الناسخ والمنسوخ في الحكم حيث قد صدر النهي عن الكتابة، وظل هذا النهي مرعياً حتى صدور الاذن بالكتابة في المرحلة اللاحقة كان فيه النسخ<sup>(٢)</sup>. ولكن هذا الرأي لا يخلو من اتهام للصحابة، وتشكيك في قدراتهم الذهنية على التمييز بين القرآن الكريم والحديث الشريف، مع ما بينهما من فروق واضحة، كما نلمس اتهام آخر هو مخالفة بعض الصحابة لاوامر النبي ﷺ وتشريعاته لانه اذا ما ثبت ان الرسول الكريم ﷺ قد اذن، بل امر مؤخراً بالكتابة بعد ثبوت نهيه عنها، وان الاذن والامر هذا قد ترجم في حينه الى عمل، فكيف نستطيع ان نفسر واقع استمرار بل اصرار اولئك الصحابة على تجنب كتابة الحديث، ونقله الى حيز التدوين، وما رافق ذلك من تهديد ووعيد لكل من يعمد

(١) الصالح: علوم الحديث ص ٢٣-٢٤.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٩١.

الى هذا التدوين، على ان الأمر قد لا يحتاج الى مثل هذه الطرق الوعرة لتسويغ واقع التعارض بين روايات التدوين والنهي عنه الذي لا يبدو تسويغه ممكناً على الاطلاق والخروج منه، لا يعدو ما ذهب اليه بعض المحدثين المعاصرين الى القول: (( لامكانية طرح احد طرفي التعارض واسقاطه، الامر الذي يجعل الموضوع عموماً خارجاً عن طبيعة التعارض وغير محتاج بالتالي الى ما يسمى بقواعد التعادل والتراجيح، كما ذهب الى ذلك المحدث رشيد رضا حينما عقد فصلاً في تفسيره ( المنار ) في التعادل والتراجيح من روايات النهي وروايات الرخصة<sup>(١)</sup> . وقد فسر بعض علماء الحديث منشأ الاختلاف الظاهر بين الاذن والتدوين الى مرحلة زمنية محدودة كما يقول المحدث ابن خلدون الرامهرمزي: (( وانما كره الكتاب من كره من الصدر الاول لقرب العهد وتقارب الاسناد، ولثلا يعتمده الكاتب فيهمله، ويرغب عن حفظه والعمل به، فاما الوقت متباعد والاسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة والوهم غير مأمون، فان تقييد العلم بالكتاب اشفى واولى والدليل على وجوبه اقوى<sup>(٢)</sup> . اما طريقة الترجيح فهي اسقاط طرف واحد من طرفي الادلة المتعارضة والأخذ اما بمبدأ النهي عن التدوين، أو بمبدأ الأذن بالتدوين، وتقوم هذه الطريقة على بيان موارد الضعف في الاحاديث المتعارضة ومحكمة ما ورد لكل من طرفي النهي او الاذن، ولاجل الوصول الى ترجيح احد الطرفين، يمكننا اسقاط ما يمكن اسقاطه من الطرف الآخر، وقد وجدنا ان موارد الضعف تبدو اكثر وضوحاً باخبار النهي عن التدوين من اخبار الاذن فيه.

اما الحديث المروي عن الصحابي الجليل ابي سعيد الخدري ( رض ) والذي ورد فيه موضوع النهي صريحاً عن تدوين الحديث، فقد وصف بأنه من الاخبار الموقوفة على ابي سعيد الخدري نفسه، في حين أن الحديث المروي عنه شامل للجميع بدلالة واو الجماعة (( لا تكتبوا )) ولم نجد في كتب الحديث والسيرة ما يؤيد هذه الرواية عن طريق صحابي آخر، ولذلك لم يدونه الامام البخاري في كتابه (( الصحيح )) باعتباره لم يكن على شرطه، وإن رواه الدارمي

(١) ابو رية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٥.

(٢) ابن خلدون الرامهرمزي: المحدث الفاصل ص ٧١.



قبله، وقد قال الخطيب البغدادي انه حديث معلل، وقد جعلوه موقوفا على ابي سعيد الخدري، وليس مرفوعا الى النبي ﷺ<sup>(١)</sup> مع العلم بوجود روايات كثيرة تؤكد وجود الكتابة، وتقييد العلم في حياة الرسول الكريم ﷺ وفي عصر الصحابة<sup>(٢)</sup>.

وأما فيما يخص رواية الصحابي زيد بن ثابت رضي عنه في بلاط معاوية ابن ابي سفيان في الشام، واعتذاره عن كتابة الحديث، ليس دليلا على إيمانه المطلق بحديث النهي عن التدوين، وانه قد التزم به، ولكن وراء رفضه هذا هدف بعيد، وقد اراد أن يسد الباب بوجه معاوية حتى لا يجر الحديث الشريف الى مصالحه واهوائه، او تغليف روايات زيد بن ثابت بروايات اخرى موضوعة، ومن المحتمل أن زيدا قد شعر ان هناك بداية لمحاولات الوضع في الحديث اخذت تبرز في هذه الفترة - بداية العصر الأموي- فإن اصراره على عدم الكتابة سوف يضع حدا لمثل هذه المحاولات، ومع ذلك ان الحديث الشريف لم يسلم من الوضع، وبخاصة الاحاديث الواردة في فضائل معاوية<sup>(٣)</sup> وآل امية، وفي فضائل المدن الشامية والسكن في تلك المناطق، وقد جاءت بعض الاحاديث مؤولة لصالح فئة معينة حيث لعبت الاغراض السياسية والفكرية والعقائدية دورا بارزا في ذلك، مما جعل بعض المحدثين يقفون على هذه الاحاديث مشخصين لاسباب وضعها، وقد جمعت في كتب مستقلة ككتاب (الموضوعات) لابن الجوزي المتوفى عام ٥٩٧ هـ، الذي كشف القناع عن جملة من الاحاديث الموضوعية، وبين بجلاء أن الاهواء الشخصية والاغراض المذهبية، كان لها الاثر البعيد في وضع الحديث على رسول الله ﷺ، لكي يؤيد كل فريق رايه، ويحقق مآربه بحق وبغير حق، وبصدق وبغير صدق<sup>(٤)</sup> واذا كان الصحابي زيد ابن ثابت قد ادرك حقيقة ما اراده معاوية بن أبي سفيان منه، وقد تهرب من محاولته عن طريق التزامه بحديث النهي عن تدوين الحديث الشريف، نجد بعد ذلك معاوية في نهاية المطاف قد جر

(١) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٣٢.

(٢) الراجحي: مصطلح الحديث ص ٢٣.

(٣) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٨٨.

(٤) ن.م.

بعض المحدثين الى جانبه، وعاش في بلاطه عدد من هؤلاء، فوضعوا له احاديث في فضائله، وفي فضائل اسرته، وفي المنطقة التي يحكم فيها<sup>(١)</sup> وقد كشف الشيخ محمود ابورية في كتابه ( اضواء على السنة المحمدية) الغموض في الاحاديث الموضوعية في الموضوع المخصص لمعاوية والشام في كتابه المذكور. اما اخبار النهي عن تدوين الحديث الواردة عن بعض الصحابة، فهي لا تصلح أن تكون حجة يؤخذ بها، وتكون ملزمة للجميع لانها لا تعدو ان تكون ناتجة عن اراء واجتهادات شخصية.

ولا شك في أن ترك الاحاديث النبوية الشريفة سائبة دون تدوين، وعند ابتعادها زمنياً عن عصر الرسالة، والخلافة الراشدية، يوقع بعضها في مجال الوضع والاختلاق والكذب على رسول الله ﷺ، وقد حصل ذلك فعلاً في العصرين الاموي والعباسي، اذ جر كل عصر بعض الاحاديث الى مصالحه واهوائه وميوله، لكي يدعم شرعية الحكم، ويبعد الطرف الآخر عن المشروعية، وكان الحديث الشريف خير مجال في ذلك لتأثيره الكبير على الناس، ولا سيما الطبقة العامة منهم.

وذهب جماعة من المحدثين الى ان سبب منع التدوين للحديث يعود الى الخوف من صيرورة الاحاديث ديناً عاماً كالقرآن الكريم. وفي الحقيقة ان جميع الاحاديث الا القليل منها- لا بد من أن تكون هي والقرآن ديناً عاماً، لأن الحديث الشريف هو صنو القرآن الكريم، والمصدر الاساس الثاني للتشريع الاسلامي، ولنا منه استنباط الاحكام، ولولاه لما استطعنا أن نحصل على كل هذه الثروة التشريعية، ولا ندري كيف استجاز بعض الباحثين لنفسه أن يذهب الى هذا النوع من التعليل الذي يهدف الى القضاء على كل ما للحديث من قيمة علمية وأثر تشريعي، وادى بهم الى الطعن في جملة الاحاديث التي استندوا اليها، وتعزية ما عزی لها من اسباب ومسوغات كل ما يعود الى مسألة الأذن في تدوين الحديث، معرضين عن الاحاديث التي دونت في عهد الرسول ﷺ، والعهود التالية لعصر الرسالة، ومن هذه الاحاديث التي لا تجد سبيلاً للطعن فيها هو الحديث المتعلق بعبد الله بن عمرو بن العاص في كتابة الحديث، مع غض

(١) شرف الدين: ابو هريرة ص ٤٠ وما بعدها.

النظر عن محتوى صحيفته ( الصادقة ) وكذلك الحديث المتعلق بأبي شاة اليمني الذي ورد بالاتفاق على صحته، يضاف الى ذلك ما أورده الاماميون من اجماع على لزوم التدوين الذي علل بقولهم : ( أن سنة النبي ﷺ شارحة للقرآن، فلا بد من أن تحفظ بالتدوين<sup>(١)</sup> . وسندهم في ذلك ما توارد عن الائمة عليهم السلام من روايات كثيرة مضافا الى الروايات السابقة في الأمر والاذن والتدوين<sup>(٢)</sup> .

ونحن نذهب الى الاخذ بالاحاديث الآمرة بالتدوين وترجيحها على الاحاديث الذاهبة الى النهي، هو امر في غاية الاهمية لانه يتعلق بصيانة التشريع الاسلامي من الضياع والحفاظ عليه من عبث العابثين، وذنس الوضاعين، وما من شك في أن الذاكرة مهما بالغنا في قدرة الانسان على الاستيعاب والحفظ، لا يمكن لها ان تستوعب كل ما يلقي عليها من نصوص، وأن تظل امينة على هذه النصوص، ونستفيد من رواية الاخفش: ما كتب سواد في بياض قط، وما سمعت من رجل حديثا فأردت أن يعيده علي حتى قال: ولقد نسيت من الاحاديث ما لو حفظها انسان كان بها عالما<sup>(٣)</sup> وعن ابن ابي زرعة قوله: ان احمد بن حنبل، ويحيى بن معين قالوا: كل من لم يكتب العلم لا يؤمن عليه من الغلط<sup>(٤)</sup> ولذا اصبحت المدونات الحديثية التي برزت في عهد الرسول الكريم ﷺ والتي كتبها عدد من الصحابة من الادلة الواضحة على الاذن بتدوين الحديث من دون نهى او وضع، وما الادلة التي ساقها المحدثون والتي تدعم جانب النهي عن التدوين ما هي الا افتراضات ضعيفة، ولم نجد أي دليل على ثبوتها. وقد استغل الامويون مسألة النهي عن تدوين الحديث - عدا عمر بن عبد العزيز- لكي يعرضوا كليا عن الاحاديث الواردة في فضائل امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام، واهل بيت النبوة سلام الله عليهم.

(١) حسين مكّي: عقيدة الشيعة في الامام الصادق ص ٢١١.

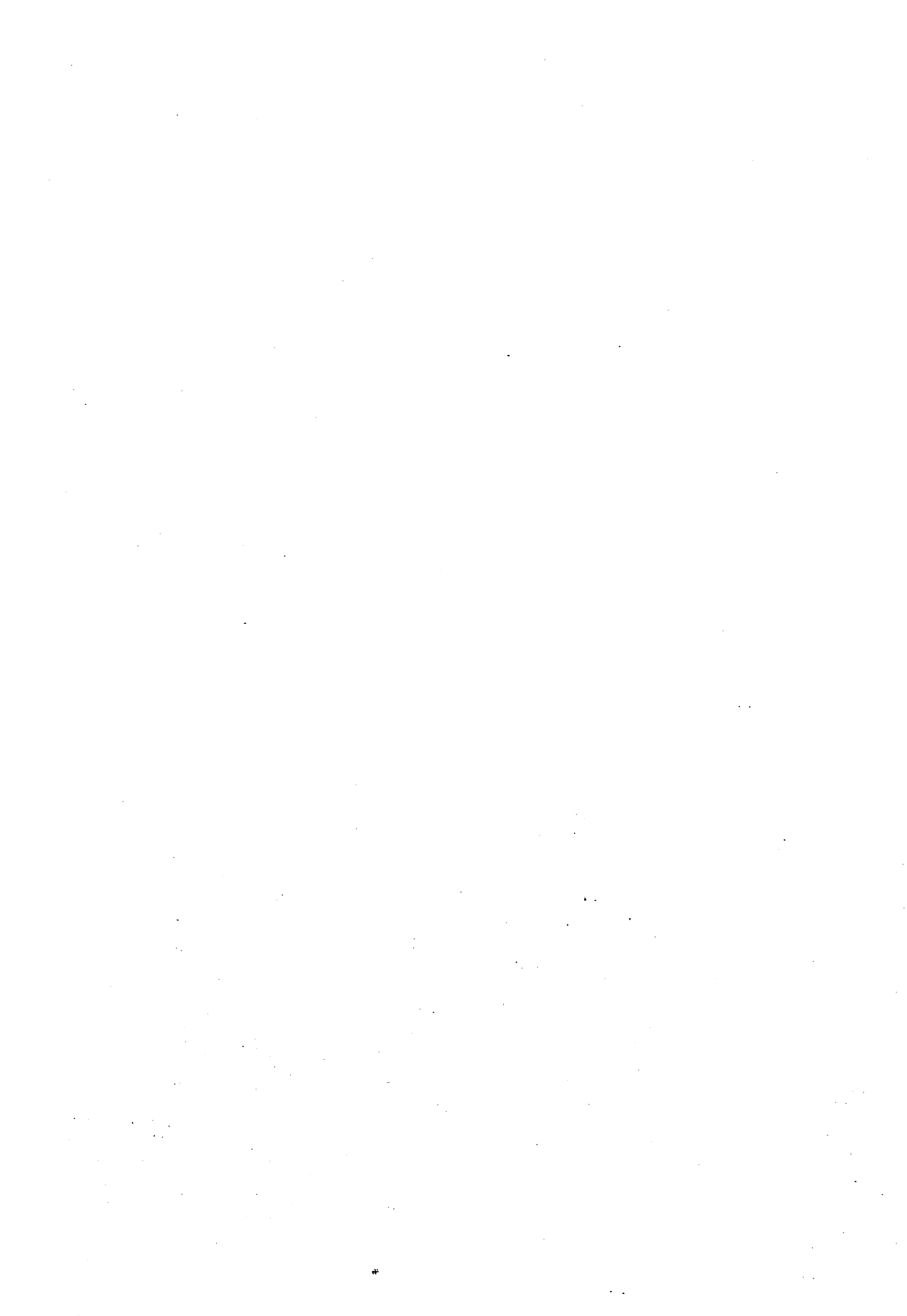
(٢) الحر العاملي: الوسائل ٣/٣٧٧.

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٨١.

(٤) ن.م ١/٩١.

الفصل  
الثالث

الواقع التاريخي لتدوين  
الحديث  
في عصر الرسالة



لقد رافق الواقع التدويني للحديث النبوي تطورات عبر العصور الاسلامية، وذلك من خلال ما اثر من كتابات ومدونات في هذا المجال، ومهما كانت الاسباب التي وقفت بوجه تدوين الحديث، فان النصوص تشير الى ان مسألة الحظر على التدوين لم تكن مانعة بعض المحدثين من تدوين الحديث، بدءاً من عصر الصحابة وحتى العصور التالية، فقد برزت مدونات حديثة أصبحت مرجعاً لمن تأخر من المعنيين بالحديث، وقد كتبت من قبل بعض الصحابة والتابعين، وقد تصدى لروايتها ونقلها عدد من الرواة الذين استطاعوا الاحتفاظ بهذه الثروة التشريعية المهمة، وحالوا دون ضياعها، وقد رأينا تقسيم حركة التدوين في عصر الرسالة على وفق اتجاهين هما:

### ١- المدونات الحديثية

#### ٢- الوثائق النبوية

وكانت المدونات الحديثية التي برزت في عصر الرسالة المحمدية، تشكل واقعاً تاريخياً لمسألة تدوين الحديث، لأن مدوني تلك (الصحائف) هم من الصحابة الذين سمعوا الرسول الكريم ﷺ، واخذوا عنه بصورة مباشرة، ولذا كان بعض الاحاديث من املاء النبي ﷺ نفسه، وسوف نتعرض لهذه المدونات وفق التسلسل الزمني لوفيات اصحابها، وهي كالاتي:

#### ١- صحيفة سعد بن عباد الانصاري (ت ١٥هـ)

جمع الصحابي سعد بن عباد الانصاري (رض) طائفة من الاحاديث الشريفة التي سمعها من النبي ﷺ في صحيفته، وقد روى المحدث الترمذي عنها في كتابه (الجامع)<sup>(١)</sup>. كما روى الامام البخاري في كتابه (الصحيح) حيث قال: إن هذه الصحيفة مستقاة من صحيفة عبد الله بن ابي اوفى الذي كان يكتب الاحاديث بيده، وكان الناس يقرأون عليه ما جمعه بخطه<sup>(٢)</sup>. ويشير الدكتور صبحي الصالح الى أن ابن الصحابي سعد بن عباد الانصاري كان يروي صحيفة ابيه.

(١) الترمذي: الجامع ٣/٦٢٧.

(٢) القسطلاني: ارشاد الساري ٥/١٢٢-١٢٣.

### ٣- صحيفة الامام علي (ت ٤٠هـ)

كان الامام علي بن ابي طالب عليه السلام يكتب ما يمليه عليه الرسول الكريم ﷺ من الاحاديث، حتى تكونت لديه مجموعة اطلق عليها اسم (الصحيفة الجامعة) كما كان يطلق عليها لفظ (الصحيفة) دون اضافة، او كتاب علي او الكتاب<sup>(١)</sup> و اشار بعض الباحثين الى هذه الصحيفة وسماها : ((كتاب اداب امير المؤمنين))<sup>(٢)</sup>. وقد تناولت صحيفة الامام علي جميع ابواب الفقه، واليهما كان يرجع الائمة من آل البيت في احكامهم واقضيتهم في كثير من المناسبات<sup>(٣)</sup>. وقد اوضح الامام علي عليه السلام بعض محتويات هذه الصحيفة لما سئل: هل عندكم كتاب، قال: لا، الا كتاب الله، او ما في هذه الصحيفة، فقيل له: وما في هذه الصحيفة..؟ قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر<sup>(٤)</sup> يقول الشيخ النجاشي: ان محتويات الصحيفة من املاء النبي ﷺ وبخط الامام علي عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

لقد بقيت (الصحيفة الجامعة) في متناول آل البيت عليهم السلام، يتوارثونها، ويشيرون اليها في مجالسهم، وقد روى ابن ابي ليلى المتوفى عام ٨٢ هـ، أنه سأل الامام الحسن عليه السلام عن رأي والده في الخيار، أي اولي الفضل، فأمر باحضار صندوق واخرج منه صحيفة صفراء تضم آراء الامام علي في ذلك<sup>(٦)</sup>. وقد تسنى لعدد من الرواة الثقة كسويد بن ايوب، وابي بصير، ومحمد بن مسلم، وزرارة بن اعين، مشاهدة هذه الصحيفة عند الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام، والامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، حينما قاما

(١) الصدوق: من لا يحضره الفقيه ٣/٢٠٩، الصفار: بصائر الدرجات ص ١٣. الطوسي: التهذيب ٢/٢٥١ الاستبصار ١/٢٩.

(٢) الاحمدي: مكاتيب الرسول ص ٧١.

(٣) الحسيني: دراسات في الحديث والمحدثين ص ٢٣.

(٤) البخاري: الصحيح ١/١١٩، الشاطبي: الموافقات ٣/٣٧٢، ابن عبد البر: جامع بيان العلم ١/٨٥، النسائي: السنن ٨/١٩ - ٢٠، ٢٤، ابن ماجه: السنن ٢/٨٨٧.

(٥) النجاشي: الرجال ص ٢٥٥، ينظر الامين: اعيان الشيعة ١/٢٩٠.

(٦) شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون ١/٨٠.

بمراجعتها في بعض الاحكام<sup>(١)</sup>. ويقول محمد بن مسلم: اقرأني ابو جعفر محمد بن علي الباقر صحيفة كتاب الفرائض التي هي املاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام بيده، فوجدت فيها، وقرأت فيها<sup>(٢)</sup>. واذا اراد الامام الباقر عليه السلام أن يشير الى مسألة معينة يقول: (( وجدنا في كتاب علي عليه السلام ))<sup>(٣)</sup> ويقول الامام الباقر عليه السلام: (( إني نظرت في كتاب لعلي عليه السلام فوجدت في الكتاب أن قيمة كل امرئ وقدره معرفته ))<sup>(٤)</sup> وكان الامام الباقر يقول (( وجدنا في كتاب علي عليه السلام ))<sup>(٥)</sup>، وكان الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام، قد كتب على ظهر وثيقة العهد الذي اعطاه للخليفة العباسي المأمون، ما يشير الى وجود هذه الصحيفة عنده<sup>(٦)</sup>. وقد احتفظ الامام علي الهادي عليه السلام بصحيفة جده الامام علي، شأنه في ذلك شأن الائمة الذين سبقوه، وقد عاد احدهم الامام علياً الهادي في مرضه الذي توفى فيه، فحدثه حديثاً فاستحسنه، فقال: يا بن رسول الله، ما ادري ايهما احسن، الحديث ام الاسناد..؟ فقال: انها لصحيفة بخط علي بن ابي طالب باملاء رسول الله ﷺ فتوارثها صاغراً عن كابر، ومما يؤكد وجود الصحيفة الجامعة هو ما نقله بعض المحدثين من اخبار عنها كالامام البخاري في كتاب ( الصحيح )<sup>(٧)</sup> والامام مسلم في كتاب ( الصحيح ) ايضاً<sup>(٨)</sup> والامام احمد بن حنبل في كتاب ( المسند )<sup>(٩)</sup> والخطيب البغدادي في كتاب ( تقييد العلم )<sup>(١٠)</sup> وغيرهم، ولا شك في أن نصوص هذه الصحيفة الواردة من عدة طرق تعطينا القناعة الكافية على وجودها، وكانت

(١) الاحمدي: مكاتيب الرسول ص ٧١

(٢) فياض: تاريخ التربية عند الامامية ص ٢٤٤.

(٣) الكليني: الكافي ١/٤٠٧.

(٤) الصدوق: معاني الاخبار ١/٢.

(٥) القمي: التفسير ١/٢٤٤.

(٦) فياض: تاريخ التربية عند الامامية ص ١٣٩.

(٧) القسطلاني: ارشاد الساري ١٠/٣١٤.

(٨) مسلم: الصحيح ١/٧٥٥، ٢/٤٥، ٤/١٢٢، ٤/١١٥، ٢١٧ ( الطبعة المشكولة).

(٩) احمد بن حنبل: المسند ٢/٣٥، ٤٤، ٤٥، ١٥٦، ٢/٩٦٢ الطبعة المحققة.

(١٠) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٨٨-٨٩.



مصادر الحديث الامامية قد اشارت الى هذه الصحيفة واحاديثها في مواضع عديدة من كتاب الكافي) للشيخ الكليني<sup>(١)</sup> وكتاب ( من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق<sup>(٢)</sup> وكتاب (تهذيب الاحكام) ( وكتاب الاستبصار) للشيخ الطوسي<sup>(٣)</sup> . وكتاب ( وسائل الشيعة) للشيخ الحر العاملي<sup>(٤)</sup> وغيرها. وكانت احاديث هذه الكتب المنقولة عن الصحيفة الجامعة كلها مسندة الى الائمة من آل البيت عليهم السلام، وورد ذكر هذه الصحيفة في مصادر امامية تجمع بين الحديث والتاريخ والتفسير ككتاب (بصائر الدرجات) لسعد بن عبد الله، وكتاب ( الارشاد) للشيخ المفيد، وكتاب ( الاحتجاج) للشيخ الطبرسي<sup>(٥)</sup> وهذا يؤكد اهمية الصحيفة الجامعة، بوصفها من اقدم الكتب التي دونت الحديث الشريف في عصر الرسالة، وقد حافظ عليها الائمة عليهم السلام حتى اوصلوها الى المحدثين المتأخرين، وقد توارثها الابناء عن الآباء، وقد اوصى الامام الحسن عليه السلام بنيه وبني اخيه الحسين عليه السلام ان يكتبوا، ثم قال: ( فتعلموا العلم، فمن لم يستطع منكم أن يرويه، فليكتبه، ويضعه في بيته)<sup>(٦)</sup>. ومن المحتمل كانت نصوص الصحيفة الجامعة في مقدمة هذه النصوص المكتوبة التي حفظت في البيوت الى جنب القرآن الكريم لكي يسهل الرجوع اليها.

### ٣- كتاب ابي رافع ( المتوفى بعد عام ٤٠ هـ )

كان الصحابي ابو رافع مولى رسول الله ﷺ، قد لازم الامام علياً عليه السلام، وشهد حروبه، واصبح صاحب بيت ماله في الكوفة<sup>(٧)</sup>. وكان من المسلمين الاوائل قبل الهجرة، وبحكم صحبتته للرسول الكريم ﷺ وملازمته للامام علي عليه السلام، وولده الامام الحسن عليه السلام. استطاع ان يجمع

(١) الكليني: الكافي ٢/٢٦٦، ٣/١١٥، ٣٥٨، ٣٨١، ٤/٤٨، ٤٩، ٧/٣٢٧-٣٣٠، ٨/٤١٥، ١٦٣، ٢٣٣.

(٢) الصدوق: من لا يحضره الفقيه ٢/٣٣٨، ٣/٧٤، ٢٠٩، ٣١٦، ٤/١٨٠.

(٣) الطوسي: التهذيب ١/١٩٥، ٢٢١، ٢٦، ٤٢٦، الاستبصار ١/٤٧٢، ٢/٦٤، ٣/١٠٨.

(٤) الحر العاملي: وسائل الشيعة ١/كتاب الطهارة، وكتاب الزكاة.

(٥) المفيد: الارشاد ص ٢٧٤، الطبرسي: الاحتجاج ٢/٢٣١.

(٦) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٩١، تاريخ بغداد ٦/٣٩٩.

(٧) النجاشي: الرجال ص ٣.

جملة من الاحاديث في السنن والاحكام، وقد رتب كتابه على ابواب في الصلاة والصيام والحج والزكاة والقضايا. واذا صح هذا التبويب فانه يشير الى منهجية مبكرة في التأليف ولكن من الصعب اثبات ذلك، اذ لم تكن هناك دلائل تحدد زمن تأليف الصحابي ابي رافع لهذا الكتاب، ومن المحتمل انه الفه بعد عصر الرسالة، بعد ان جمع احاديثه في عصر الرسول الكريم ﷺ، وبعد وفاته بوبت هذه الاحاديث، وصنفت، وكان لدى الصحابي عبد الله بن عباس (رض) الواح يكتب عليها، وهي منقولة عن ابي رافع عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

#### ٤- صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٩هـ)

تعد ( الصحيفة الصادقة) التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص من الوثائق التاريخية المهمة في الحديث، لانها تعود كتابتها الى عهد النبي ﷺ وقد اشتملت على الف حديث<sup>(٢)</sup> وقد وصلت بعض محتوياتها عن طريق الامام احمد بن حنبل، حيث اسند الى مؤلفها (٧٢٢) حديثاً في كتاب (المسند)<sup>(٣)</sup> وتعود اهمية الصحيفة الصادقة الى حديث النبي ﷺ لصاحبها عبد الله بن عمرو بن العاص حينما جاءه يستفتيه عليه افضل الصلاة والسلام في شأن تدوين الحديث قائلاً: اكتب كل ما اسمع.. فأجابه النبي ﷺ: نعم، قال: من الرضى والغضب..؟ قال: نعم، فاني لا اقول في ذلك الا حقاً<sup>(٤)</sup>. وهذا الحديث في غاية الوضوح والكمال والتأكيد على الأذن بتدوين الحديث الشريف، ومن المحتمل ان الصحابي عبد الله هذا قد اخذ بتدوين حديث رسول الله ﷺ بعد هذا الاذن من الرسول الكريم، والى ذلك يشير ابو هريرة: (ما من اصحاب رسول الله ﷺ احد اكثر حديثاً عنه مني الا ما كان عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب، وكنت لا اكتب)<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن سعد: الطبقات ٣٧١/٢.

(٢) ابن الاثير: اسد الغابة ٢٣٣/٣.

(٣) الامام احمد: المسند ١٥٨/٢، ٢٣٣.

(٤) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٨٢، الامام احمد: المسند ٢١/١٠، ٦٣/١١، ١٥٨، ٢١٤.

(٥) النووي: تهذيب الاسماء واللغات ٢٨٢/١.

ويبدو ان الصحيفة الصادقة قد توارثها ابناء عبد الله بن عمرو من بعده، وكان حفيده عمرو بن شعيب (ت ١٢٠هـ) يروي احاديثها. قارئاً أو حافظاً من اصلها. ويبلغ مجموع ما رواه (٤٣٦) حديثاً، ولا يبعد ان تمثل هذه الاحاديث تلك الصحيفة، لان اسرة عبد الله بن عمرو بن العاص قد احتفظوا بها بعد وفاته، ولا بد أن يكون حفيده عمرو بن شعيب قد اطلع عليها، فروى عنها، وقد قام الاستاذ محمد سيف الدين باحصاء الاحاديث التي رواها عمرو ابن شعيب عن جده، وقد اتيح للتابعي مجاهد بن جبر (ت ١٠٣ هـ) ان يروي احاديث هذه الصحيفة عن صاحبها عبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(١)</sup>. وهو بدوره قد رواها عن الرسول الكريم ﷺ فيقول: (( هذا ما سمعت من رسول الله ليس بيني وبينه احد ))<sup>(٢)</sup>. ومن المحتمل ان مضامين هذه الصحيفة قد وصلت الى الناس عن طريق الاملاء، حيث كان عبد الله بن عمرو يملئ الحديث<sup>(٣)</sup>. ولكن على الرغم من اهمية الصحيفة الصادقة من الجانب التاريخي، فانها كانت لا تخلو من نقاط ضعف، يمكن رصدها بما يلي:

أ- لا تعدو صحيفة عبد الله بن عمرو أن تكون صحيفة ادعية وصلوات، وليست صحيفة احكام وتشريع، الامر الذي يجعل ما يرويه اصحاب الصحاح والسنن عن عبد الله بن عمرو بن العاص من احاديث لا تمت الى الصحيفة الصادقة بصلة.

ب- وجه بعض اهل العلم الى هذه الصحيفة طعونا وانتقادات حتى قال احدهم: (( ما تسرني انها بفلسين ))<sup>(٤)</sup>. ولعل هذا ناتج من رواية عبد الله ابن عمرو في بعض الاحاديث عن كعب الاحبار، وإنه كان قد اصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب اهل الكتاب كان يرويها الناس، فيتجنب الاخذ عنه كثير من التابعين، وكان يقال له: (( لا تحدثنا عن الزاملتين ))<sup>(٥)</sup> ومن الملاحظ ان المحدثين

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٨ / ٤٨-٥٥.

(٢) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ٨٤.

(٣) الصالح: علوم الحديث ص ٢٩.

(٤) الخطيب: اصول الحديث ص ١٩٥.

(٥) ابو رية: اضواء على السنة المحمدية ص ١٢٥.

الكبيرين البخاري ومسلم، كانا لا يرويان عن عبد الله بن عمرو بن العاص الا القليل من الاحاديث.

#### ٥- احاديث عبد الله بن عباس (ت ٦١٩هـ)

وصف الصحابي عبد الله بن عباس (رض) بأنه (حبر الامة) وقد امتاز بعلمية كبيرة، وعقلية واسعة، وقدرة في الفقه والتفسير، واحتل مكانة عالية في رواية الاحاديث الشريفة والسيرة النبوية وكان يحمل كتاباته في الواح الى مجالس العلم، فيقرئ الناس، وكان تلميذه سعيد بن جبير (ت ٩٥هـ) يكتب ما يمليه عليه، فاذا نفذ القرطاس كتب على لباسه، او على فمه، وعند عودته الى داره يعيد الكتابة ثانية في صحف، والى ذلك يشير سعيد بن جبير: ((كنت اجلس الى ابن عباس، فاكتب في الصحيفة حتى تمتلئ)) وقد انتشرت صحف ابن عباس بين الناس، واصبحت معروفة ومتداولة بعد وفاته، وقد ورثها ابنه علي، واذا اراد هذا كتاب ابيه الذي يضم الاحاديث، كتب الى كريب قائلاً: ابعث الي بصحيفة كذا وكذا، فينسخها ويبعث بها<sup>(١)</sup> ويبدو أن كتب واحاديث عبد الله ابن عباس كان بعضها مودعاً عند كريب الذي كان مولى لأبن عباس.

لقد بقيت احاديث عبد الله بن عباس تحتل قيمة تاريخية كبيرة، لان بعضها قد كتب في حياة الرسول الكريم ﷺ على الرغم من صغر سنه عند وفاة النبي ﷺ، فكان عمره لا يزيد على ثلاث عشرة سنة، ولكنه قد تتلمذ على يد الامام علي عليه السلام، واقتبس منه جملة من الاحاديث الشريفة حتى تكونت لديه فيما بعد ثروة في الحديث كبيرة، وهي الآن مودعة في كتب التفسير والحديث والتاريخ والادب والسير، وقد عددها بالف وستمئة وستين حديثاً<sup>(٢)</sup>

#### ٦- صحيفة جابر بن عبد الله الانصاري (٧٨هـ)

كانت عند الصحابي جابر بن عبد الله الانصاري (رض) صحيفة تحتوي على مجموعة من الاحاديث<sup>(٣)</sup>. وقد اشاد قتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٨هـ)

(١) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ١٣٦.

(٢) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ١٤٠.

(٣) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٣٤٤/٥.

بقيمة هذه الصحيفة بقوله : ( لأنا بصحيفة جابر احفظ مني من سورة البقرة )<sup>(١)</sup> .  
ومن المحتمل أن تكون الاحاديث التي رواها سليمان بن قيس اليشكري ، وهو  
احد تلامذة جابر بن عبد الله الانصاري ، منقولة من تلك الصحيفة<sup>(٢)</sup> لأن جابرا  
كانت له حلقة درس في المسجد النبوي في المدينة ، يلقي فيها الاحاديث ، واستمع  
اليه عدد من الصحابة والتابعين ، واستقى بعضهم جملة من احاديث صحيفته  
هذه .

وكان الصحابي جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنه من الصحابة الكثيرين  
من رواية الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لملازمته للرسول الكريم  
صلى الله عليه وسلم في غزواته ، حيث روى الف وخمسمائة واربعين حديثا<sup>(٣)</sup> و اشار احد  
الباحثين الى وجود نسخة من صحيفة جابر الانصاري ، مخطوطة في مكتبة شهيد  
علي باشا في استانبول.<sup>(٤)</sup>

#### ٧- كتاب أنس بن مالك (ت ٥٩١هـ)

كان الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه خادما لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سمع منه  
جملة من الاحاديث ، وكان بدوره يملئها على الناس ، حتى اذا ما كثروا عليه جاء  
بمجال ( مجلات ) من كتب فيلقياها ، وهو يقول : هذه احاديث سمعتها وكتبتها عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرضتها عليه ، وهو بحكم وجوده في بيت النبوة ، ووقوفه على  
اقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وافعاله ساعدته على جمع هذه الاحاديث التي قدر عددها  
بالف ومائتين وستة وثمانين حديثا ، وقد روى عنه جماعة من المحدثين من امثال  
الحسن البصري ومحمد بن سيرين شيخي مدرسة البصرة<sup>(٥)</sup> .

(١) البخاري: التاريخ الكبير ٤/ق١/١٨٦.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٤/٢١٥.

(٣) النووي: تهذيب الاسماء واللغات ١/١٤٢. ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ١٣٦.

(٤) مقدمة كتاب ( الخلاصة في الحديث ) لابن كثير ص ١٠.

(٥) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ١٣٧.

### ٨- الكتب والصحائف الأخرى

استقى بعض الصحابة من الرسول الكريم ﷺ مجموعة من الاحاديث، وقد دونوها في كتب وصحائف، وكان لها اهمية تاريخية كبيرة، لانها كتبت في فترة مبكرة في التاريخ العربي الاسلامي، وقد عاصر بعضها تدوين القرآن الكريم، وهي تؤكد بصورة قاطعة على الأذن بتدوين الحديث الشريف، كالاحاديث التي جمعتها الصحابية الجليلة السيدة اسماء بنت عميس رضي الله عنها، وحديث الجاثليق الذي كتبه الصحابي سلمان الفارسي رضي الله عنه، ومجموعة الاحاديث التي كتبها سمرة بن جندب الفزاري، والتي رواها ابنه سليمان من بعده<sup>(١)</sup>. وكتب غير هؤلاء من الصحابة والتابعين كتباً اخرى.

### ثانياً- الوثائق النبوية

تؤكد الوثائق النبوية من مراسلات وتشريعات على مبدأ الاذن في تدوين الحديث، فمنذ السنة الاولى من الهجرة وحتى السنة الاخيرة من حياة الرسول الكريم ﷺ كانت الوثائق تصور جانباً من السيرة النبوية وملامح من حكومته، وقد حفظت كتب التفسير والحديث والتاريخ والسير والادب وغيرها مجموعة كبيرة من الوثائق، وهي تشمل على ما يلي:

- ١- المعاهدات: بنودها ومحتوياتها.
- ٢- العمال: وظائفهم وواجباتهم.
- ٣- العطايا والغنائم: توزيعها ومواضع صرفها.
- ٤- الوصايا والاحكام.
- ٥- المراسلات واجوبة الكتب.
- ٦- الرسائل لاهل الذمة ورؤساء القبائل.
- ٧- العلاقات مع الملوك والامراء.

وكان الدكتور محمد حميد الله الحيدر ابادي قد جمع الوثائق السياسية الخاصة بعصري الرسالة والخلافة الراشدة بكتابة ( مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) وكان مجموعها (٣٧٢) وثيقة، وقام السيد علي

<sup>(١)</sup> ابن حجر: تهذيب التهذيب ٤/١٩٨.

بن حسين علي الاحمدي يكتبه : ((مكاتيب الرسول)) بجمع الكتب التي كتبها النبي ﷺ الى الاشخاص والقبائل، وسوف نشير هنا الى الوثائق النبوية التي لها صلة ارتباط بالحديث الشريف والسيرة النبوية، وهي على النحو الآتي:

### أولاً: املاء القرآن الكريم والحديث الشريف

يعد الاملاء في عهد الرسول الكريم ﷺ، اول مجالس الاملاء في الاسلام، فقد كان عليه افضل الصلاة والسلام يملئ على الصحابة ما ينزل من آيات القرآن الكريم، وقد عرف هؤلاء بكتاب الوحي، وكان بعض الصحابة يكتبون الحديث الشريف بين يديه<sup>(١)</sup>. واخذت مجالس الاملاء تتسع في العصور التالية لعصر الرسالة، وقد اطلق عليها اسم (الامالي) او (المجالس).

### ثانياً: رسالة الرسول (ص) الى النجاشي.

بعث النبي ﷺ رسالة الى النجاشي ملك الحبشة بيد ابن عمه جعفر ابن ابي طالب رضي الله عنه عند هجرة المسلمين الأوائل الى الحبشة، فرارا من جبروت قريش ويطشهم، طالبا فيها من النجاشي، أن يأخذ المهاجرين بالعناية والرعاية، وقد جاء فيها: (( بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد رسول الله، الى النجاشي الاصم ملك الحبشة، سلم انت، فإني احمد اليك الله الذي لا اله الا هو، الملك القدوس، السلام المؤمن المهيمن، واشهد أن عيسى بن مريم، روح الله وكلمته، القاها الى مريم البتول الطيبة الحصينة، فحملت بعيسى، فخلقه الله من روحه ونفخه، كما خلق آدم بيده ونفخه، وإني ادعوك الى الله وحده لا شريك له، والموالاته على طاعته، وأن تتبني وتؤمن بالذي جاءني، فإني رسول الله، وقد بعثت اليك ابن عمي جعفرا، ونفرا من المسلمين، فاذا جاءك فاقمهم ودع التحير،

فاني ادعوك وجنودك الى الله، فقد بلغت ونصحت، فاقبلن نصحي. والسلام على من اتبع الهدى<sup>(١)</sup>. وارسل النبي ﷺ بعد ذلك عدة رسائل تضمنت دعوة النجاشي الى الاسلام، وتسلم جواباتها، وكان عليه السلام يؤكد في هذه الرسائل على انه (رسول الله) كما ارسل رسائل اخرى الى هرقل عظيم الروم، وقيصر واسقف الروم، واسقف ايلة، والى الملوك والامراء والرؤساء، وقد حفظ لنا الدكتور محمد حميد الله الحيدر ابادي نصوص تلك الرسائل النبوية في كتابه: (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة).

### ثالثاً: وثيقة النبي (ص) لاهل المدينة.

بعد هجرة النبي ﷺ واصحابه رضوان الله عليهم من مكة الى يثرب، كتب عليه السلام الوثيقة او الصحيفة، وقد اوضح فيها حقوق المهاجرين والانصار، وعلاقتهم بسكان المدينة من عرب ويهود، وذلك في السنة الاولى من الهجرة<sup>(٢)</sup>. وتعد هذه الصحيفة من الدساتير التاريخية المهمة، وقد استندت عليها حكومة الاسلام الفتية في المدينة المنورة، وكان لفظ الكتابة صريح في محتويات الصحيفة التي مطلعها: (( هذا كتاب محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش، واهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم: إنهم امة واحدة من دون الناس )) وقد تكرر لفظ (اهل هذه الصحيفة) خمس مرات، اعترافاً باهميتها، وبلغ من شهرة امرها أنها اصبحت تقرن وحدها بكتاب الله لتواترها، وكثرة ما فيها من احكام الاسلام وكلياته الكبرى<sup>(٣)</sup>. وقد ختمت الصحيفة بالقول: ( وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وإنه من خرج

<sup>(١)</sup> الحيدر ابادي: مجموعة الوثائق ص ٤٣-٤٤.

<sup>(٢)</sup> ابن هشام: السيرة النبوية ١٤٧/٢.

<sup>(٣)</sup> الصالح: علوم الحديث ص ٢٩-٣٠.



آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، الا من ظلم واثم، وإن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله ﷺ (١).

### رابعاً: هدنة الحديبية.

اطلق على الاتفاق الذي ابرم بين النبي ﷺ والمشركين من قريش في السنة السادسة من الهجرة لفظ ( صلح، او معاهدة، او هدنة). في موضع الحديبية الذي يقع بين مكة والمدينة، وقد منعت قريش في هذه الهدنة من القيام باي عمل حربي (٢). وقد ارسلت بعثة برئاسة سهيل بن عمرو للمفاوضة مع النبي ﷺ، وبعد الاجتماع مع الرسول الكريم ﷺ تم الاتفاق بين النبي ﷺ وسهيل بن عمرو، ووضعت بنود الهدنة، فامر النبي ﷺ، الامام عليا عليه السلام أن يكتب نصوص الهدنة فاملى عليه: ( بسم الله الرحمن الرحيم) فاعترض سهيل وقال: امسك لا اعرف الرحمن الرحيم، بل اكتب باسمك اللهم، فقال النبي ﷺ: اكتب باسمك اللهم، ثم قال النبي ﷺ: اكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله، سهيل بن عمرو، فاعترض سهيل مرة ثانية، وقال: امسك لو شهدت أنك رسول الله لم اقاتلك ولكن اكتب اسمك واسم ابيك، فقال النبي ﷺ للامام علي عليه السلام اكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله، سهيل بن عمرو، واصطلحنا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين، يأمن فيهن الناس، ويكف بعضهم على بعض). ثم املى النبي ﷺ بقية بنود الهدنة، وقد شهد عليها جماعة من رجال المسلمين والمشركين (٣).

(١) الحيدر ابادي: مجموعة الوثائق السياسية ص ٢٠-٢١.

(٢) ن.م: ص ٣١-٣٢.

(٣) الحيدر ابادي: مجموعة الوثائق السياسية ص ٣١-٣٢.

### خامسا: معاهدة النبي (ص) مع يهود المدينة.

كتب النبي ﷺ لليهود معاهدة وكتبا عديدة اعطى في جميعها امانا لهم في الحياة وحفاظا على ممتلكاتهم واعراضهم، سواء في المدينة او في خارجها، وكتب بشأن مقاسمة اموال خيبر وغيرها من المناطق التي يسكنها اليهود، وتوضح هذه الكتب بعض الجوانب السياسية القائمة بين المسلمين وهؤلاء منها: ( بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد رسول الله صاحب موسى وأخيه المصدق لما جاء به، ألا إن الله قال لكم يا معشر اهل التوراة، وانكم لتجدون ذلك في كتابكم ) محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم، تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا، سيماهم في وجوههم من اثر السجود، ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كزرع اخرج شطأه فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار، وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما)<sup>(١)</sup> ، وإني انشدكم بالله وانشدكم بما انزل عليكم، وانشدكم بالذي اطعم ما كان قبلكم من اسباطكم المن والسلوى، إلا أخبرتموني، هل تجدون فيما أنزل الله عليكم ان تؤمنوا بمحمد فان كنتم لا تجدون ذلك في كتابكم فلا كره عليكم (قد تبين الرشد من الغي)<sup>(٢)</sup>، فادعوكم الى الله والى نبيه<sup>(٣)</sup> .

إن ما أوردناه من الوثائق النبوية، ما هي الا نماذج للتدليل على وجود التدوين في عهد مبكر من حياة الرسول الكريم ﷺ، ويمكن استخراج جوانب من الحديث الشريف والسنة والسيرة من خلال هذه الوثائق التاريخية، وكان

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) البقرة: ٢٥٦.

(٣) الحيدر ابادي: مجموعة الوثائق السياسية ص ٣٧-٣٨.

النبي ﷺ يملئ على كتاب هذه الوثائق بحضور اعداد من الصحابة الذين تناقلوها بعد ذلك وشاعت روايتها وثبتت نصوصها في كتب التفسير والحديث والتاريخ والسير والآدب وغيرها، وهي تعطي صورة واضحة على الواقع التاريخي لتدوين الحديث الشريف في عهد الرسول الكريم عليه افضل الصلاة والسلام.

الفصل  
الرابع

تدوين الحديث  
في العصر الراشدي  
والعصر الاموي



مر الحديث النبوي الشريف في الفترة الممتدة من بداية الخلافة الراشدية، وحتى القسم الأكبر من الدولة الأموية بمرحلتين أساسيتين هما:

### أولاً: مرحلة الحظر أو المنع

### ثانياً: مرحلة الأذن او السماح

وكانت مرحلة الحظر او المنع قد شغلت فترة مبكرة من التاريخ الاسلامي بدءاً من خلافة ابي بكر رضي الله عنه ( ١١-١٣ هـ) حتى مجيء الخليفة الاموي عمر بن عبد العزيز للسلطة عام ٩٩هـ، وكانت السلطة الحاكمة خلال هذه الفترة تحظر كتابة الحديث، وتمنع من تدوينه على المستوى الرسمي، آخذة بحديث النهي المروي عن الصحابي ابي سعيد الخدري رضي الله عنه، للفترة الراشدية والاموية من تدوين ما صح لديهم من احاديث وقد استندوا على الاحاديث النبوية الاخذة بالامر في تدوين الحديث والسماح لهم بروايته وكتابته، شأنهم في ذلك شأن بعض الصحابة الذين دونوا الحديث في عهد الرسالة، وسوف نستعرض كتب هؤلاء وصحفهم وفق التسلسل الزمني لوفيات اصحابها ، وهي كالاتي:

#### ١- كتاب ميثم التمار (ت ٦٠هـ)

كان ميثم التمار رحمه الله من اصحاب الامام علي عليه السلام وتابعيه. وقد استشهد من اجل عقيدته في الامامة والنص بالخلافة بعد الرسول الكريم صلوات الله عليه وآله وسلم ، وقد اشار علماء الرجال الى أنه كان لميثم التمار كتاب، ولكن لم يحددوا مضامينه، ومن المحتمل انه قد احتوى على جملة من الاحاديث الشريفة، حيث استقاها من الامام علي عليه السلام واصحابه، وقد روى عنه جماعة من التابعين ولا سيما الاماميين منهم وقد اشار الى ذلك كل من الشيخ الطوسي والكشي والطبري الآملي<sup>(١)</sup>.

(١) الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص ٢٨٣، الأمين: اعيان الشيعة ١/ق ٢/٤٢.

### ٣ - كتاب سليم بن قيس الهلالي (المتوفى حدود عام ٩٠هـ)

صاحب سليم بن قيس الهلالي الامام علياً عليه السلام ، وأدرك خمسة من أئمة آل البيت عليهم السلام وهم: علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين (زين العابدين) ومحمد بن علي (الباقر) عليهم السلام<sup>(١)</sup> . وقد اقر الامام زين العابدين كتاب سليم الهلالي بعد ان قرأه بتمامه، وقال : هذه هي احاديثنا الصحيحة<sup>(٢)</sup> وقد عد علماء الرجال هذا الكتاب من اقدم الاصول التي كان يرويها اهل العلم، وحملة الحديث، ويرجعون اليه، وقد اعتمده الشيخان الكليني والصدوق<sup>(٣)</sup> . وأشار اليه الشيخ النجاشي<sup>(٤)</sup> وروى النعماني صاحب (الغيبة): ان كتاب سليم اصل من اكبر كتب الأصول التي ترجع اليها الشيعة ويعول عليها<sup>(٥)</sup> . ولكن كتاب سليم الهلالي لم يصلنا بصورته الصحيحة السليمة، لأن النسخة المتداولة لا تعطي صورة واضحة للكتاب بصفته من الاصول القديمة، والذي تم الاجماع على اهمية محتوياته من فقه وحديث، كما هو المستفاد من نص كلمة الامام زين العابدين عليه السلام من تقريره للكتاب، وان المتفحص لكتاب سليم المتداول تغلب عليه الموضوعات العقائدية والوعظية، كما يضم حكايات وقصصاً، إذ إنه من المحتمل قد اضيفت الى الكتاب فيما بعد، وقد حذف منه الكثير من الاحاديث بدليل ما اقتبسه الشيخ الكليني في كتاب (الكافي)، والشيخ الصدوق في عدد من مؤلفاته، والشيخ الطوسي في كتبه : (الاستبصار والآمال والعدة) والشيخ الصفار في كتاب ( بصائر الدرجات) والشيخ الطبرسي في كتاب ( الاحتجاج ) وغيرهم من المحدثين وهذه الاقتباسات

(١) الخوانساري: روضات الجنات ٦٦/٤ .

(٢) سليم الهلالي: الكتاب ص ٣، ص ٥ .

(٣) القمي: الكنى والالقباب ٢٥٢/٣ .

(٤) الخوانساري: روضات الجنات ٦٧، ٦٥/٤ .

(٥) المظفر: اصول علم الرجال ص ٢٧٨ .

لا تتطابق مع ما هو موجود في كتاب سليم في النسخة المتداولة<sup>(١)</sup>.

### ٣ - صحيفة همام بن منبه (ت ١٠١هـ)

اقتبس همام بن منبه عن شيخه ابي هريرة (ت ٥٨هـ) صحيفة نسبت اليه، وهي في حقيقتها صحيفة ابي هريرة لهمام بن منبه<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن هماماً كتب هذه الصحيفة قبيل وفاة شيخه ابي هريرة، لأن سماعه منه بعد مجالسته اياه، أي في منتصف القرن الاول الهجري<sup>(٣)</sup>. وقد عثر الدكتور محمد حميد الله على هذه الصحيفة في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين، وكانت هذه الصحيفة ماثلة في مسند الامام احمد بن حنبل<sup>(٤)</sup> وإن قسماً من احاديثها مودعة في صحيح البخاري ومسلم، ومجموع احاديثها (١٣٨) حديثاً<sup>(٥)</sup>. ومن المفيد أن نذكر أن همام بن منبه كان ونوعاً بالكتب واقتنائها واملائها، وكان يشتري الكتب لآخيه وهب بن منبه، ويخرج الى الناس الكتب والكراريس، فيملي عليهم منها الاحاديث<sup>(٦)</sup>.

### ٤ - مؤلفات خالد بن معدان الحمصي (ت ١٠٤هـ)

كتب خالد بن معدان الحمصي الحديث الشريف حتى قيل: إن علمه كان في مصحف له ازرار وعري، ولكن هذه المصنفات لم يأت لها ذكر في كتب الحديث، ومن المحتمل أنه استقى احاديثه من بعض الصحابة الذين التقى بهم، وكان عددهم سبعين صحابياً<sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> المظفر: اصول الحديث المقارن ص ٥٣.

<sup>(٢)</sup> الصالح: علوم الحديث ص ٣١.

<sup>(٣)</sup> محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٦٥.

<sup>(٤)</sup> احمد بن حنبل: المسند ٢/٣١٢-٣١٩.

<sup>(٥)</sup> الصالح: علوم الحديث ص ٣٢.

<sup>(٦)</sup> ابن حجر: تهذيب التهذيب ١١/٦٧.

<sup>(٧)</sup> ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٢٥، ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ٢٢١.



### ٥- كتاب ربيعة بن سميع وغيره

كان ربيعة بن سميع من رجال الطبقة الاولى من التابعين، ومن اصحاب الامام علي عليه السلام المقربين، وقد صنف كتاباً في صدقات النعم<sup>(١)</sup>، وهناك بعض اصحابه عليه السلام من امثال: علي بن ابي رافع، والحارث الهمداني ويعلي بن مرة التابعي وغيرهم، قد الفوا كتباً في الحديث الشريف، وقد اطلق على بعضها لفظ ( الصحيفة ) او ( الكتاب ) ويبدو أنها لم تستوعب جميع الاحاديث او الاحكام.

### ثانياً : مرحلة الاذن او السماح

مر الحديث الشريف في مرحلة الحظر او المنع بظرف صعب لم تتح الفرصة لأكبر عدد من المؤلفين على التوسع في الكتابة او نشرها، ولهذا عندما نشطت حركة التدوين في مرحلة الاذن او السماح، أقبل الناس على الكتابة فبرزت مؤلفات مخصصة بالحديث الشريف، ويعود سبب الجمود النسبي في كتابة الحديث في عهده الاولى الى مناهضة بعض الخلفاء من راشدين وامويين للتدوين، حتى هددوا باحراق ما كان مدوناً في عهودهم وبرر الدكتور صبحي الصالح عملية اتلاف واحراق الاحاديث مخافة أن تكون الذاكرة قد خانتهم فلم يوردوه بلفظ نبيهم<sup>(٢)</sup>. وهذا ما حصل فعلاً في عهدي ابي بكر وعمر، وعند الصحابي عبد الله بن مسعود<sup>(٣)</sup> وقد استمرت هذه الحالة حتى عام ٩٩هـ، فقد اباح الخليفة الاموي عمر بن عبد العزيز تدوين الحديث، اذ لولا ما دونه بعض الصحابة والتابعين في مرحلة الحظر من احاديث لذهب قسم لا يستهان به من الاحاديث الشريفة، وضاع اثرها التشريعي.

وكان مطلع القرن الثاني للهجرة قد شهد مرحلة جديدة للحديث الشريف، حيث تبنت الحكومة رسمياً تدوين الحديث ونشره في الآفاق الاسلامية

(١) النجاشي: الرجال ص ٦.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ٣١.

(٣) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٤.

بعد أن رأى الخليفة عمر بن عبد العزيز اتساع عملية الوضع في الحديث وتغلغل الملقين والكذابين في أوساط الناس، وإن حفاظ الحديث قد أخذوا في الانقراض، فأصدر امرا الى قاضي المدينة ابي بكر محمد بن حزم (ت ١٢٠ هـ) بجمع الحديث وتدوينه، وورد في المذكرة التي وجهها اليه ما يلي: (( انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنة ماضية، فاكبه فإني خفت دروس العلم وضياعه ))، وأكد عليه كما تنص بعض الروايات أن يدون ما روته عمرة بنت عبد الرحمن الانصارية، والقاسم بن محمد بن ابي بكر<sup>(١)</sup>. وكتب عمر بن عبد العزيز الى عماله وولاته في الامصار الاسلامية قائلا: (( انظروا الى حديث رسول الله فاجمعوه ))<sup>(٢)</sup> وبهذه الاوامر الرسمية (( زال المانع وتوفرت الدواعي ))<sup>(٣)</sup> ولكن المنية قد عاجلت عمر بن عبد العزيز قبل ان يستكمل مشروعه في جمع الحديث وتدوينه، ولذا لم يستطع قاضي المدينة محمد بن حزم تنفيذ اوامر الخليفة عمر بن عبد العزيز، وعلى اثر ذلك انصرف عن هذا المشروع، وبخاصة لما عزله يزيد بن عبد الملك بعد توليه السلطة بعد وفاة عمر ابن عبد العزيز، وكذلك انصرف كل من كان يكتب مع القاضي ابن حزم، وفترت بعد ذلك حركة تدوين الحديث بعض الوقت<sup>(٤)</sup>. ولا شك أن حركة عمر بن عبد العزيز قد خففت من عملية الوضع في الحديث، وبخاصة بعد وفاة الكثير من الحفاظ والمتقنين. وفي عهد هشام بن عبد الملك عام ١٠٥ هـ، عادت فكرة تدوين الحديث مرة اخرى على الصعيد الرسمي او الحكومي، فطلب من محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤) تدوين الحديث، وهناك من يقول: ان عمر بن عبد العزيز قد كتب من قبل لابن شهاب الزهري كتابة الحديث<sup>(٥)</sup> ولكن من الثابت إن عملية التدوين قد

(١) الحسنی: دراسات في الحديث والمحدثين ص ٢٤.

(٢) ابو شهبة: اعلام المحدثين ص ١٩، في رحاب السنة ص ٢٢.

(٣) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ١٢٧.

(٤) ابو رية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٢٤.

(٥) ابو شهبة: اعلام المحدثين ص ١٩، ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ١٢٨.

تمت على يد ابن شهاب الزهري بصورة كاملة، وكان يقول: (( لولا احاديث تاتينا من قبل المشرق ننكرها، ولا نعرفها ما كتبت حديثاً ولا اذنت في كتابة ))<sup>(١)</sup> وهذا له دلالة على اتساع مساحة الوضع والتلفيق في الحديث الناجم عن الرواية دون التدوين. ولما سأله هشام بن عبد الملك يوماً ان يملي على بعض ولده شيئاً، فاملى عليه اربعمائة حديث، ثم لقيه هشام بعد شهر او نحوه فقال له: إن ذلك الكتاب قد ضاع، فدعا بكاتب فأملاها عليه، ثم قابل ذلك بالكتاب الأول فما غادر منها حرفاً واحداً<sup>(٢)</sup> ويقول الشيخ محمود ابورية: إن هذا التدوين لم يكن على طريقة مرتبة، بل سار على طريقة متفرقة، ولم يقسم على ابواب وفصول، ولعل هذا التدوين كان يجري على نمط ما كان يدرس في مجالس العلم في زمنهم<sup>(٣)</sup>. اما الجمع المرتب على الابواب، فإنه بدأ في منتصف القرن الثاني للهجرة، وقد قام به عبد الملك بن جريج (ت ١٥٠هـ) في مكة، ومعمر بن راشد (ت ١٥٣هـ) في المدينة، وسعيد بن ابي عروبة (ت ١٥٦هـ) والربيع ابن صبيح (ت ١٦٠هـ) في البصرة، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ) في الكوفة، وعبد الرحمن بن عمرو الازاعي (ت ١٥٧هـ) في الشام، ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) في المدينة، وكذلك ما قام به محمد بن اسحاق في المدينة ايضاً وهشيم بواسط، ومعمر باليمن، وابن مبارك بخراسان، وحماد بن سلمة بالبصرة، وجرير بن عبد الحميد بالري وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

(١) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ١٠٨.

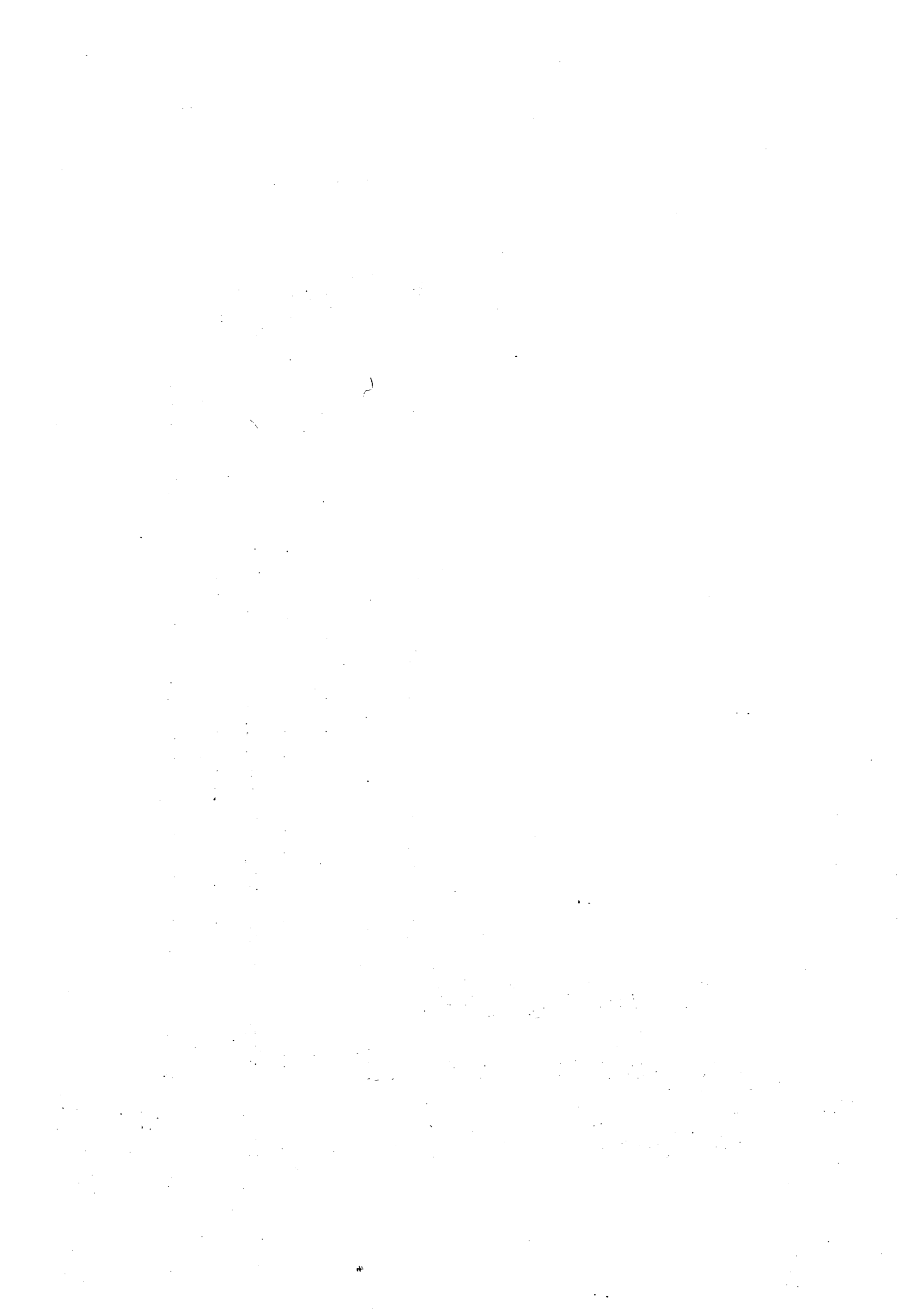
(٢) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ١٧٥.

(٣) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٢٧.

(٤) عبد الله كنون: الحديث وقيمه العلمية والدينية ص ٣.

الفصل  
الخامس

تدوين الحديث  
في العصر العباسي وبيروز  
الموسوعات الحديثية



اتسعت حركة تدوين الحديث في العصر العباسي اتساعاً كبيراً، وقد سارت هذه الحركة في اتجاهين رئيسيين بارزين هما:

### ١- الاتجاه الرسمي او الحكومي

### ٣- الاتجاه الامامي

وكانت الخلافة العباسية قد تبنت الاتجاه الاول ، شأنها في ذلك شأن الدولة الأموية، فقد اشار ابو جعفر المنصور الى الامام مالك بن أنس، بتأليف كتاب في الحديث الشريف، فصنف كتاب (( الموطأ )) الذي ضم جملة من فتاوي الصحابة والتابعين وغيرهم، وقد الفت بعد ذلك كتب الحديث الأخرى وفق توجيهات الدولة. اما الاتجاه الامامي، فقد تبناه الائمة من آل البيت عليهم السلام، وبخاصة في عهدي الامامين. محمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد الصادق عليهما السلام، ومن ثم صنفت الاصول الاربعمائة، المنقولة احاديثها عن الائمة عليهم السلام، بدءاً من الامام علي عليه السلام ، وانتهاءً بالامام الحسن العسكري، وقد تلا عصر الائمة عليهم السلام بروز الموسوعات الحديثية الكبرى المعتمدة في الحديث عند الامامية. ويمكننا تقسيم كتب الحديث المؤلفة في العصر العباسي الى مجموعتين كبيرتين هما:

### أولاً: كتب الحديث عند اهل السنة

إن بدايات التأليف في الحديث عند أهل السنة، كانت بوحى من الدولة، ولذا اخذت طابعاً رسمياً أو حكومياً، وقد تبنت الدولة العباسية هذه الكتب، وساعدت على انتشارها، وقد كان من ابرزها كتاب ( الموطأ ) للامام مالك بن انس ، وكتاب ( المسند ) للامام احمد بن حنبل ، وقد برزت بعدهما كتب الصحاح والسنن المعتمدة في الحديث عند أهل السنة، اضافة عن الكتب الأخرى التي الفت خلال العصر العباسي، وقد اقتضى الحال دراستها كلاً على انفراد، لبيان منهجية كل كتاب وخصائصه وأهميته في علم الحديث، وعلى النحو الآتي:

### ١- كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)

ولد الامام مالك بن انس في المدينة المنورة عام ٩٣ هـ ، ونشأ بها، وطلب الحديث والفقہ منذ صغر سنه على علماء المدينة وقهاتها، ولازم بعضهم وأخذ عنهم كالامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ، ومحمد بن مسلم بن شهاب

الزهري، وريعة الراي وغيرهم<sup>(١)</sup>. ولما اخذ مكانه بين علماء المدينة، وذاع صيته في الحديث، طلب منه الخليفة العباسي ابو جعفر المنصور ان يؤلف في الحديث كتابا وقد قال له: (( اجعل ابا عبد الله هذا العلم علما واحدا )) فأجابه مالك بقوله: (( إن اصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في البلاد فأفتى كل في مصره بما رآه)). ومن ثم شرع بتأليف كتاب (الموطأ). وكان قد سلك في كتابته على منهجية وتبويب، مضافا الى حرصه على اخبار الاحاديث المنقولة، بعد أن جمع ما صح لديه من الاحاديث، ويعود سبب تسميته بالموطأ، هو انه لما كتبه عرضه على بعض شيوخه فواطؤوه عليه. ويقال إنه مكث في تاليفه اربعين عاما، ينقحه ويهذبه، واذا صح هذا القول، فإنه يدل على أن بداية شروعه بتأليف الكتاب كان قبل تكليف ابي جعفر المنصور له، وإنه من المحتمل قد اتمه بناء على رغبة المنصور ليكون مرجعا اساسيا للحديث. تعتمد الدولة العباسية في الرجوع اليه، ولم يكن الموطأ كتاب حديث فحسب، بل إنه يحتوي على كثير من الفقه واقوال الصحابة، يقول ابن خلدون: كتب مالك بن أنس كتاب (الموطأ) وقد اودعه اصول الاحكام من الصحيح المتفق عليه ورتبه على ابواب الفقه<sup>(٢)</sup> ولاهميته هذه في الحديث والفقه فقد عده ابو بكر بن عربي، الاصل الاول الذي يمكن الرجوع اليه، وعد (كتاب الصحيح) للامام البخاري، الاصل الثاني<sup>(٣)</sup> وكان بعض المحدثين قد عدوا كتاب (الموطأ) دون مرتبة الصحيحين (البخاري ومسلم) لاحتوائه على المرسل والمنقطع، وقد احتج آخرون على هذا القول، بأن المراسيل والمنقطعات التي اوردها مالك بن أنس في كتاب (الموطأ) وردت كلها من طرق اخرى متصلة الاسناد<sup>(٤)</sup> وهذا النقد الموجه لكتاب الموطأ يجعلنا نشكك بصحة الاقوال المنسوبة الى الامام محمد ابن ادريس الشافعي: ( ما ظهر على الارض كتاب بعد كتاب الله اصح من كتاب مالك) وقوله ايضا: (( ما وضع على الارض كتاب هو اقرب الى القرآن )) أو ( ما في الارض بعد كتاب الله اكثر

(١) ابو زهرة: الامام زيد ص ١٦، محمد فؤاد عبد الباقي: مقدمة كتاب (الموطأ).

(٢) ابن خلدون: المقدمة ص ٤٤٢.

(٣) ابو رية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٧٠.

(٤) السيوطي: تنوير الحوالك ص ٨، الدهلوي: حجة الله البالغة ١/٢٨١.

صواباً من موطأ مالك<sup>(١)</sup> ولا شك أن هذه الاقوال فيها مغالاة في رفع كتاب ((الموطأ)) الى مستوى كبير، يبعده عن واقعه، لأن فيه الكثير من الاحاديث الضعيفة والواهية، وقد صنف ابن عبد البر كتاباً في وصف ما في كتاب الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل، وما قام به بعض المحدثين من شرح الاحاديث الغربية الواردة في الكتاب، وقد اعطيت نفس مواصفات الموطأ لصحيح البخاري ومسلم، باعتبارهما اصح كتابين بعد القرآن الكريم، ويقول الدكتور شرف الدين الراجحي: إن الامام الشافعي قد قال في موطأ مالك قبل البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

لقد ضم كتاب (الموطأ) عشرة آلاف حديث، وكان الامام مالك بن انس ينظر في كتابه هذا في كل سنة، ويسقط منه بعض الاحاديث حتى وصل اليها وفق احصائيات ابي بكر الابهري (١٧٢٠) حديثاً<sup>(٣)</sup>. وقد قسم الموطأ على كتب، والكتب على ابواب، ولم يتقيد الامام مالك بتدوين الاحاديث المرفوعة الى النبي ﷺ، بل إنه جمع في الكتاب بعض اقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ولم يتقيد بذكر الاحاديث المسندة، بل ذكر الاحاديث المرسلة والمنقطعة، وبعض الآراء الفقهية لأهل المدينة خاصة، وكان يخرج الحديث الشاهد في اول الباب، او في اثنائه ثم يتخلل الباب بالاثار والاقوال الثابتة عن الصحابة وغيرهم في الموضوع، ويأتي بباب اسمه (الجامع) يروي فيه متفرقات من الباب لا تصلح ان تفرد بترجمة، وقد ختم الكتاب كذلك بباب واسع سماه الجامع، وضمنه احاديث في السنن والاخلاق وآداب السلوك ونحو ذلك، وقيل هو اول من ابتكر هذا الصنيع في التأليف، أي جمع المسائل المتفرقة في باب اسمه الجامع<sup>(٤)</sup> وكان قد بدأ بكتاب الصلاة، وانتهى بكتاب الجامع، وبلغ عدد الكتب في الموطأ (٣٢) كتاباً، وقد سار كثير من الفقهاء على طريق تبويب الامام مالك في الموطأ الا باختلاف يسير في الترتيب وذكر الابواب، ولا شك أن هذه المنهجية تساعد الفقهاء في الوقوف على الاحاديث التي هي موارد الاجتهاد والاستنباط،

(١) ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٢٦.

(٢) الراجحي: مصطلح الحديث ص ٨١.

(٣) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٧١.

(٤) عبد الله كنون: الحديث وقيمه العلمية والدينية ص ٣.



وطريقته في ايراد الحديث، فإنه يذكر في المقدمة ما ورد من حديث رسول الله ﷺ، ثم ما ورد من اقوال الصحابة ومن ثم فتاوى التابعين ومثال ذلك، الحديث المرقم (٢٢٣) من كتاب الصلاة: (( حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف فاذا جاؤه واخبروه أن قد استوت كبر))<sup>(١)</sup> ويضمن احياناً الآراء الفقهية بعد ايراده للاحاديث والامر عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به، أنه ليس عليه قطع، وإنما مثل ذلك كمثله رجل وضع بين يديه خمر ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد<sup>(٢)</sup>.

### ٣- كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)

ولد الامام أحمد بن حنبل في مدينة بغداد، وقيل في مرو، وحمل الى بغداد وهو رضيع عام ١٦٤ هـ<sup>(٣)</sup>. وقد نشأ ببغداد وتلمذ على اعلامها، واصبح في علم الحديث ( قريع اقرانه وواحد زمانه والمقتدى به في هذا الفن في ابانه والفارس الذي لا يجارى في ميدانه )<sup>(٤)</sup> حتى أنه وصف بامام المحدثين، وقد صنف كتاب ( المسند ) الذي جمع فيه من الحديث ما لم يتفق لغيره<sup>(٥)</sup> ومعنى المسند في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب الذي يجمع منه احاديث كل صحابي على انفراد من غير نظر الى وحدة الموضوع، فحديث الصلاة مثلاً يقع الى جنب حديث الزكاة، ويجنب حديث البيوع، وهكذا، فاذا فرغ من حديث احد الصحابة، اخذ في احاديث غيره، حتى يتم الكتاب.

وتفاوت احاديث الصحابة في الكم فان الاحاديث المسندة لابي بكر الصديق (٨١) حديثاً، ولعمر بن الخطاب (٣١٠) حديثاً، ولعثمان بن عفان (١٦٣) حديثاً وللإمام علي (٨١٩) حديثاً. ولبعض الصحابة حديث واحد أو حديثان بينما بلغت الاحاديث المروية عن عبد الله بن عباس (١٧١٠) حديثاً، وعن عبد الله بن عمر (٢٠٢٩) حديثاً، وهذه الارقام تعطينا صفة التفاوت في عدد الاحاديث المروية عن الصحابة مباشرة عن الرسول الكريم ﷺ، وأن

(١) مالك بن انس: الموطأ ص ١٣٤.

(٢) ن. م ص ٧٢٧.

(٣) ابن خلكان: وفيات الاعيان ٤٧/١.

(٤) القمي: الكنى والالقب ٢٦٣/١.

(٥) ابن خلكان: وفيات الاعيان ٤٧/١.

الاحاديث المسندة انها تبدأ باحد شيوخ الامام احمد كما تدل الفاظ التلمذة عليه مثل (( قرأت، اخبرنا )) ونحو ذلك <sup>(١)</sup> وتنتهي باحد الصحابة، وقد رت هذه الاحاديث باربعين الف حديث مسند، وان المكرر منها نحو عشرة آلاف حديث، واذا اراد تكرار الحديث يقول: ( مثله او نحوه ) <sup>(٢)</sup> ومثال ذلك الحديث الشريف ( من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ) <sup>(٣)</sup> وحديث النبي ﷺ للامام علي عليه السلام : ( لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا منافق ) <sup>(٤)</sup> وكان لولده عبد الله بن احمد زيادات كثيرة في كتاب ( المسند ) وقد بلغت اكثر من عشرة آلاف حديث، فهو يبدأها بعبارة (( قال نبي الله بن احمد )) أو (( قال ابو عبد الرحمن )) أو (( حدثني ابي احمد بن محمد بن حنبل )) <sup>(٥)</sup> وأن بعضها قد رواها عبد الله عن خط والده، وكان لاحمد بن جعفر القطيعي، الراوي عن عبد الله بن احمد بعض الزيادات، وقد ارجع بعض الباحثين، الاحاديث الضعيفة الواردة في كتاب ( المسند ) الى هذه الزيادات <sup>(٦)</sup> ويقول الدكتور صبحي الصالح : ( إن عبد الله بن احمد هو الذي رتب مسند ابيه، فوقع فيه خلط، ومات احمد قبل أن يهذه اما الذي رتبه على حروف المعجم فهو الحافظ ابو بكر محمد بن عبد الله المقدسي <sup>(٧)</sup>، ويبدو ان هذا التخريج من باب الدفاع عن الاحاديث التي اوردها الامام احمد بصفقتها احاديث صحيحة او حسنة، وان الضعيف منها هي من زيادات ولده عبد الله او غيره، في حين إن علماء الحديث قد شخصوا مواضع الضعف في احاديث المسند، فقد ذكر ابو الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي ( ت ٥٩٧ هـ ) في كتاب ( الموضوعات ) تسعة وعشرين حديثاً في كتاب ( المسند ) وقد حكم عليها بالوضع، وازاد الحافظ العراقي تسعة احاديث اخرى موضوعة، وأن وجود مثل هذه الاحاديث يناقض قول المحدث

(١) الامام احمد: المسند ١/٢٣٣، ٢٤١-٢٤٩، وغيرها ( الطبعة المحققة ).

(٢) ن.م. ٢٦٣/٩.

(٣) ن.م. ٣٩/٢، ٨/٣، ٢٥٧/٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣٢٦.

(٤) ن.م. ١٠٢، ٥٧/٢.

(٥) ن.م. ٣٨٥/١.

(٦) ابو شعبة: اعلام المحدثين ص ٨١.

(٧) الصالح: علوم الحديث ص ٣٩٥.

التهانوي: ( ان كل ما في مسند احمد فهو مقبول ، فإن الضعيف فيه يقرب من الحسن<sup>(١)</sup> ويقول الجزائري : ( اما وجود الضعيف فيه محقق بل فيه احاديث موضوعة)<sup>(٢)</sup> وقد حدد الاستاذ احمد محمد شاكر مجموع الاحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة في كتاب ( المسند ) عند نهاية كل جزء من اجزائة في الطبعة الثالثة المحققة، وكان الامام احمد بن حنبل قد حدد بنفسه بعض الاحاديث الضعيفة بقوله : ( هذا حديث ضعيف)<sup>(٣)</sup>.

ويضم كتاب ( المسند ) احاديث ثلاثية الاسناد وعددها نحو ثلاثمائة حديث، وتحتاج هذه الاحاديث الى دراسة دقيقة للكشف عن مواضع الخلل فيها، وتحديد الرواة الساقطين من سلاسل الاسانيد، كما يضم حوادث تاريخية منها : (حديث السقيفة) الذي وضعه في آخر مسند عمر بن الخطاب، واخبار عثمان بن عفان، في آخر مسنده<sup>(٤)</sup> وقد صنف الاستاذ احمد محمد شاكر احاديث المسند على الابواب الآتية: الايمان والقرآن والسنة والعلم والذكر والدعاء والطهارة والصلاة والجنائز والزكاة والصدقات والصيام والحج والنكاح والطلاق والنسب والمعاملات والفرائض والوصايا والحدود واللباس والتخشن والزهد والرقاق والاطعمة والاشربة والصيد والذبائح والضحايا والادب والخلق والاجتماع والجهاد والغزوات والهجرة والخلافة والامارة والقضاء والمناقب والفتن والاشراط والقيامة ومنوعات مختلفة. ولكنه لم يفرز الاحاديث وفق هذه الابواب ، وإنما حدد ارقامها ، وترك الأمر للباحث الرجوع اليها. وتشير النصوص الى أن الشيخ احمد بن عبد الرحمن الساعاتي قد رتب كتاب (المسند) على سبعة اقسام هي : التوحيد واصول الدين والفقہ ، والتفسير، الترغيب، الترهيب، التاريخ والسير والمناقب والقيامة واحوال الآخرة. وقد اشتمل كل قسم من هذه الاقسام على جملة كتب، وكل كتاب يتدرج تحته جملة ابواب، وبعض الابواب تدخل فيها جملة من الفصول.

(١) التهانوي: قواعد علوم الحديث ص ٦٩.

(٢) الجزائري: توجيه النظر ص ١٥٤.

(٣) الامام احمد: المسند ١١/١٦٢.

(٤) ن. م ١/٣٢٣ - ٣٢٤، ٢/٨.

### ٣ - كتب الحديث الأخرى

عاصر الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) والامام احمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) جماعة من المحدثين، وقد صنفوا كتباً في الحديث، ولكنها لم تصل اليها واصبحت في عداد الكتب المفقودة، وكان لبعضها مقام كبير في علم الحديث، فقد استقى المحدثون منها الكثير من الاحاديث، وقد اشير اليها في كتب التراجم والرجال والطبقات، وقد سلم القسم القليل منها من التلف والضياع، وابرز هؤلاء المحدثين هم: الحافظ عبد الرزاق (ت ٢١١ هـ) ويحيى ابن معين (ت ٢٣٣ هـ) وهو صاحب كتاب ( معرفة الرجال ) وكتاب ( التاريخ والعلل ) وكتاب المجروحين<sup>(١)</sup>. وعلي بن المدني (ت ٢٣٤ هـ) وهو صاحب كتاب ( الاسامي والكنى ) ويقع في ثمانية اجزاء، وكتاب ( الضعفاء ) ويقع في عشرة اجزاء وكتاب ( المدلسين ) ويقع في خمسة اجزاء، وكتاب ( الطبقات ) ويقع في عشرة اجزاء وكتاب ( علل المسند ) ويقع في ثلاثين جزءاً وغيرها<sup>(٢)</sup> وابو بكر بن ابي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، وابو زرعة عبد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٢ هـ) الذي يعد من فقهاء الحديث<sup>(٣)</sup> ويعقوب بن ابي شيبة (ت ٢٦٢ هـ) وهو صاحب كتاب ( المسند )، ويقع في عدة اجزاء، ولم يصل اليها سوى ( مسند امير المؤمنين عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ )<sup>(٤)</sup> وابو حاتم محمد بن ادريس الرازي (ت ٢٧٧ هـ) وابن ابي الدنيا (ت ٢٨١ هـ) الذي له ثلاثة وثلاثون مصنفاً معظمها في الرقائق والزهد والحديث<sup>(٥)</sup> وابراهيم الحربي (ت ٢٨٥ هـ) وهو صاحب كتاب ( غريب الحديث ) الذي خرج منه مسانيد عديدة للصحابة<sup>(٦)</sup> وصالح بن محمد جزرة (ت ٢٩٤ هـ)، وغير هؤلاء الاعلام ممن تضلع في رواية الحديث والتأليف فيه، وقد عاصروا اصحاب الصحاح والسنن، ولم تصلنا من اعلام القرن الثالث الهجري الا القليل من كتب الحديث عدا مؤلفات اصحاب ( الموسوعات الحديثية ) الذين لهم الاثر الكبير في الحفاظ على الحديث من الضياع والتلف.

(١) ابن النديم: الفهرست ص ٣٢٢.

(٢) ن.م ص ٢٨٦، النووي: تهذيب الاسماء ٣٥١/١، الحاكم: معرفة علوم الحديث ص ٧١.

(٣) الحاكم: معرفة علوم الحديث ص ٧٦، ابن كثير: البداية والنهاية ٣٧/١١.

(٤) الحكيم كتاب المنتظم لابن الجوزي ص ٣٩٧.

(٥) ابن النديم: الفهرست ص ٢٣٦.

(٦) ن.م ص ٢٨٧.

## ٤- الموسوعات الحديثية

عرفت الموسوعات الحديثية عند اهل السنة باسم ( الصحاح ) و ( السنن ) وهي الكتب الستة المعتبرة في الحديث عندهم، ولم تكن هذه الكتب على نسق واحد من حيث المنهجية والتبويب، فهي تلتقي مرة وتفترق مرة اخرى، وقد أخضعت الاحاديث التي دوت في هذه الكتب الى النقد الموضوعي من قبل علماء الحديث والرجال، بعد أن مرت بعمليتين هما : الجمع، والتدوين ومن ثم جاءت العملية النقدية لهذه الاحاديث متوناً واسانيد، وهي تعد من خصائص الفكر الاسلامي الرائدة، وهذه الموسوعات هي:

### الكتاب الأول: الجامع الصحيح للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)

ولد الامام ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري في مدينة بخارى عام ٢٩٤ وكان ولاؤه وولاء اولاده الى ، فقيل في نسب الامام البخاري: محمد بن اسماعيل الجعفي، وقد ابتداء سماعه للحديث الشريف سنة ٢٠٥ هـ، وعمره انذاك احدى عشرة سنة، وحفظ كتب ابن المبارك ووكيع، وهما من مشاهير المحدثين في القرن الثاني للهجرة، ثم رحل في طلب العلم الى سائر محدثي الامصار، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق وبالحجاز والشام ومصر، وقد تتلمذ على جماعة من الاعلام كالامام احمد بن حنبل، وعلي بن المديني ويحيى بن معين، وورد مدينة بغداد وحدث بها وروى عنه من اعلامها ابراهيم بن اسحاق الحربي وعبد الله بن محمد بن ناجية وقاسم بن زكريا المطرز<sup>(١)</sup> وفي اثناء وجود البخاري في بغداد اجتمع اصحاب الحديث وعمدوا الى مائة حديث فقلبوا متونها واسانيدها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر، واسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوا الى عشرة انفس الى كل رجل عشرة احاديث، وامروهم اذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري واخذوا الموعد للمجلس فحضر جماعة اصحاب الحديث من الخراسانيين والبغداديين وغيرهم، فلما اطمأن المجلس باهله انتدب اليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث، فقال للبخاري: لا اعرفه فسأله عن آخر، فقال: فما زال يلقي عليه واحداً بعد

واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا اعرفه، وهكذا تناوب عليه هؤلاء العشرة والبخاري يجيب بعبارة: لا اعرفه، ولما اتموا كلامهم، رد البخاري كل متن الى اسناده، وكل اسناد الى متنه، فاقر له الناس بالحفظ واذعنوا له بالفضل<sup>(١)</sup>. واصبح في نظر اهل السنة من اوثق المحدثين واعرفهم فيه، وقضى شطرا من حياته يطلب الحديث حتى جمع ستمائة الف حديث انتخب منها كتابه المعروف بصحيح البخاري كما جاء في اكثر كتب التراجم التي تعرضت لتاريخه، وبقي البخاري ستة عشر سنة يتتبع الاحاديث ويستقصيها حتى اتم كتابه، وبلغ من ثقة المحدثين به ان ابا الحسن المقدسي كان يقول: كل من روى عنه البخاري في صحيحه فقد جاز القنطرة، أي لا بد أن تكون شروط الراوي بكاملها متوفرة فيه<sup>(٢)</sup> ويقول محمد ابو زهو: (( انه كان لا يجارى في حفظ الحديث سندا ومتنا مع تمييزه للصحيح منه والسقيم )) ونقل عن ابي خزيمة قوله: ما رأيت تحت اديم السماء اعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا احفظ له من محمد بن اسماعيل البخاري<sup>(٣)</sup> فذكر ابن خلدون: ان البخاري قد خرج احاديث السنة على ابوابها في مسنده الصحيح بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشاميين واعتمدوا منها ما اجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه<sup>(٤)</sup> وكان قد كتب عن اكثر من مائة الف شيخ بعد أن تجول في اقطار عديدة من العالم الاسلامي، وحفظ مائة الف حديث صحيح، ومائتي الف حديث غير صحيح سمعا في الشام والجزيرة ومصر والعراق والحجاز وفارس، ويقول الخطيب البغدادي: ان البخاري قال يوما: رب حديث سمعته بالبصرة، كتبه بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر<sup>(٥)</sup> وبعد ان جمع ثروة كبيرة من الاحاديث، بدأ في انتزاع ما كان يراه صحيحا، حتى سمي كتابه بالجامع الصحيح، وكان المحدثون قبله لا يقصرون كتبهم على الاحاديث الصحيحة، بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف تاركين التمييز بينها الى معرفة القارئ، ومقدرتهم على التمييز بين

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٢٠/٢ - ٢١.

(٢) الحسنی: دراسات في الحديث والمحدثين ص ١١١-١١٢ ص ١١٢

(٣) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٤) ابن خلدون: المقدمة ص ٤٤٢.

(٥) الخطيب: تاريخ بغداد ١١/٢، النووي: تهذيب الاسماء واللغات ٦٨/١.

المقبول والمردود، الى أن جاء البخاري فرأى ان يخص الصحيح بالجمع فالف كتابه هذا<sup>(١)</sup> ولكن هذا لا يخلو من مبالغة فان الكتاب المذكور كان يضم الصحيح وغير الصحيح شأنه في ذلك شأن كتب الأحاديث الاخرى، وقد ذهب بعض الباحثين الى الغلو في صحة أحاديث البخاري الى القول: أنه اصح الكتب بعد القرآن الكريم<sup>(٢)</sup> في حين ان لبعض الحفاظ والمحدثين تحفظات على بعض الاحاديث الواردة في (الجامع الصحيح) فقد انتقد منها مائة وعشرة احاديث، خرج منها الامام مسلم بن الحجاج اثنين وثلاثين حديثا، وانفرد هو منها بثمان وسبعين حديثا، وقد حاول ابن حجر العسقلاني تخريج هذا النقد في محاولة للدفاع عن البخاري بقوله: (ليست عللها كلها قاذحة، بل اكثرها الجواب غير محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف)<sup>(٣)</sup> يقول الاستاذ ابورية: (ضعف الحفاظ من رجال البخاري نحو ثمانين رجلا والذين انفرد البخاري بالاخراج لهم دون مسلم اربعمائة وبضع وثلاثون رجلا، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا والذي انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخاري (٦٢٠) رجلا، المتكلم بالضعف منهم (١٦٠) رجلا والاحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة اختص البخاري منها باقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم<sup>(٤)</sup> . وتلمس في كلمة المحدث ابي الحسن المقدسي (كل من روى عن البخاري فقد جاز له القنطرة) غلوا كبيرا، ففي هؤلاء مجروحون وغير ثقات ومجهولون، فاذا جردنا كتاب البخاري من مغالاة المحدثين، جاز لنا القول: أنه كان فقها محدثا، يصيب في جانب ويخطئ في جانب آخر، ولو اراد الباحث أن يطبق اصول علم الدراية على صحيح البخاري ومسلم ويستقصي احوال رواتهما لم يجد مبررا لهذا الغلو ولا وجها لوصفهما بالصحة لان الاسانيد الضعيفة فيهما حسب الاصول التي وضعوها لاحوال الرجال اكثر من الاسانيد الموثوقة<sup>(٥)</sup> وعلى الرغم من محاولة بعض الباحثين في الدفاع عن الرجال الذين روى عنهم البخاري

(١) ابو شهبه: اعلام المحدثين ص ١١٦، العمري: بحوث في تاريخ السنة ص ٢٤٥.

(٢) حاجي خليفة: كشف الظنون ١/٥٤١.

(٣) الصالح: حرم الحديث ص ٣٩٧.

(٤) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٧٥.

(٥) الحسني: الموضوعات في الآثار والاعخبار ص ٤٢.

والذين تعرضوا للنقد والتجريح، فإننا لا نستبعد على البخاري أن يكون قد اعتمد على ما يعتقد بسلامته من العيوب متناً وسنداً، على غرار الباحثين الذين يتحرون الصحيح حسب اجتهاداتهم، ولكل انسان أن يجتهد كما اجتهد هو وغيره، ولكن لا يلزم انسان باجتهد غيره مهما بلغت مرتبته من العلم والتدقيق والاحاطة<sup>(١)</sup> والى هذا ذهب ابن الصلاح في المقدمة بقوله: احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الطعن بهم كعكرمة مولى عبد الله بن عباس، واسماعيل بن اويس، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق وغيرهم، ويقول الشيخ احمد شاکر في شرحه لالفية السيوطي: وقد وقع في الصحيحين كثير من رواية بعض المدلسين، والتدليس في الرواية من الاسباب الموجبة لضعف الراوي، وعدم وثاقته، لان التدليس في واقعه يرجع الى الكذب والاغراء<sup>(٢)</sup> واذا تتبعنا رواة البخاري في صحيحه نجد بعضهم من الخوارج والقدرية والمرجئة وغيرهم ممن وصفهم المحدثون والفقهاء بالمتدعة<sup>(٣)</sup> وكان الاستاذ السيد هاشم معروف الحسيني قد احصى الضعفاء في كتاب الصحيح للبخاري فكان عددهم ثلاثة وستين راوياً وقال: انهم من الضعفاء والمدلسين والوضاعين، وممن تنطبق عليهم مصطلحات التجريح<sup>(٤)</sup> واعتبر هذا العدد من باب الامثلة، لأن هناك المئات من امثالهم قد روى عنهم الامام البخاري ويقول الشيخ الطائي: (( وقد ضعف الحفاظ من رجال البخاري نحو ثمانين رجلاً ))<sup>(٥)</sup> وقد احصى العلامة السيد محمد مهدي الخرسان اكثر من مائة وعشر رجال مجروحين في كتاب البخاري برسالته ( الكشف الصريح عن وصف بالتجريح من رجال الصحيح )<sup>(٦)</sup> وهذا مما يحملنا على القول: أن كتاب الصحيح للامام البخاري هو كغيره من كتب الحديث، يجمع الغث والسمين، والصحيح والسقيم، ومن المحتمل أن الوقت لم يسعف البخاري لتبييض كتابه وازالة ما يراه غير صحيح، فقد توفى قبل ذلك، يقول

(١) الحسيني: دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٦٤.

(٢) ن. م ص ١٦٥.

(٣) ابن قتيبة: المعارف ص ٢٠١.

(٤) الحسيني: دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٧٧-١٩٠.

(٥) الطائي: رسالة في علوم الحديث ص ٤٥.

(٦) الخرسان: الكشف الصريح ( مخطوط غير مرقم ) في مكتبته الخاصة في النجف.



ابراهيم بن احمد المستملي: نسخت كتاب البخاري من اصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريزي، فرأيت فيه اشياء لم تتم واشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها احاديث لم يترجم لها، فاضفنا بعض ذلك الى بعض<sup>(١)</sup> وقد استطاع الامام السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي في كتابه ( ابو هريرة) افراز بعض الاحاديث الضعيفة في كتاب البخاري، وكان بعضها يشير الى التجسيم ورؤية الله تعالى ومثال ذلك حديث ((خلق الله آدم على صورته)) فاخرج الشيخان البخاري ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا به ابو هريرة عن رسول الله ﷺ قال: خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً، وزاد احمد عن طريق سعيد ابن المسيب عن ابي هريرة مرفوعاً: في سبعة اذرع عرضاً، قال: فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك النفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يحبونك فانها تحبتك وتحية ذريتك، قال: فذهب فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله قال: فزادوه ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم وطوله ستون ذراعاً، فلم يزل الخلق وينقص بعده حتى الآن<sup>(٢)</sup> وقد عقب الامام شرف الدين على هذا الحديث بقوله: ( وهذا مما لا يجوز على رسول الله ﷺ ولا على غيره من الانبياء، ولا على اوصيائهم عليهم السلام، ولعل ابا هريرة قد اخذه عن اليهود بواسطة صديقه كعب الأحبار او غيره، فان مضمون الحديث انما هو عين الفقرة السابعة والعشرين من الاصحاح الاول من اصحاحات التكوين من كتاب اليهود ( العهد الجديد) واليك نصها بعين لفظه قال: فخلق الله الانسان على صورته، على صورة الله خلقه ذكراً وانثى خلقهم، تقديس الله عن الصورة والكيفية والشبيه، وتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وربما تأولوا الحديث فارجعوا ضمير صورته الى آدم نفسه لا الى الله تبارك وتعالى فيكون المعنى أن الله عز و علا خلقه في الجنة على صورته التي كان عليها بعد هبوطه منها اذ انشأه تاماً مستوراً طوله ستون ذراعاً وعرضه سبعة اذرع لم يتغير من حال الى حال، ولم يتطور اطواراً مختلفة كذريته، فلم يكن نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظاما كسيت لحماً ثم

(١) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٧٤.

(٢) البخاري: الصحيح ( عمدة القارئ) ٢٢٩/٢٢.

جنيماً ثم رضيعاً ثم فطيماً ثم مراهقاً ثم رجلاً حتى تم طوله وعرضه، بل خلقه دفعة واحدة على صورته التي راه عليها بنوه في الارض<sup>(١)</sup>. وقد حاول الامام شرف الدين رصد الاحاديث الضعيفة وربما الموضوعة المودعة في صحيح البخاري ومسلم كحديث (رؤية الله يوم القيامة بالعين الباصرة في صور مختلفة) وحديث ( لا تمتلئ النار حتى يضع الله تعالى رجله فيها) وحديث ( نزول ربه كل ليلة الى سماء الدنيا) ونحو ذلك من الاحاديث التي فيها صفة التجسيم، وكان عددها اربعين حديثاً، ويمكن الرجوع اليها للاستفادة من مواضع الرد عليها، في محاولة لتزيه كتب الحديث منها حتى لا ندع مجالاً للحاقدين على الاسلام، والطاعنين على مصادره من اخذ هذه الاحاديث بعين الاعتبار على انها جزء من التراث الاسلامي ويبدو ان الامام البخاري قد مات قبل ان يتم تبييض كتابه، فقد ذكر ابن حجر في مقدمة (فتح الباري) أن ابا اسحاق ابراهيم بن احمد المستملي قال انسخت كتاب البخاري من اصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريبري فرأيت فيه اشياء لم تتم، واشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها احاديث لم يترجم لها، فاضفنا بعض ذلك الى بعض، قال، ابو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية ابي اسحاق المستملي ورواية ابي محمد السرخسي ورواية ابي الهيثم الكشميهني ورواية ابي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من اصل واحد، وانما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة او رقعة مضافة انه من موضع ما، فاضافه اليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين واكثر من ذلك متصلة ليس بينها احاديث<sup>(٢)</sup>. وهذا هو السبب الذي كان من بين احاديث كتاب (الصحيح) احاديث غير صحيحة ورجالها ضعفاء مجروحين، يقول الدكتور احمد أمين: (إن بعض الرجال الذين روى لهم غير ثقات، وقد ضعف الحفاظ من رجال البخاري نحو الثمانين. وفي الواقع هذه مشكلة المشاكل، فالوقوف على اسرار الرجال محال، نعم ان من زل زلة واضحة سهل الحكم عليه، ولكن ماذا يصنع بمستور الحال..؟ ثم أن احكام الناس على الرجال تختلف كل الاختلاف، فبعض

(١) شرف الدين: ابو هريرة ص ٦٤-٦٩، ينظر ابو رية: شيخ المضيرة ابو هريرة ص ٧٨-٨٣.

(٢) ابو رية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٧٤.

يوثق رجلاً وآخر يكذبه، والبواعث النفسية على ذلك لا حصر لها، ثم كان المحدثون انفسهم يختلفون في قواعد التجريح والتعديل، فبعضهم يرفض حديث المبتدع مطلقاً كالخارجي، والمعتزلي، وبعضهم يقبل روايته في الاحاديث التي لا تتصل ببدعة، وبعضهم يقول إن كان داعياً لا تقبل روايته وإن كان غير داعٍ قبلت، وبعض المحدثين يتشدد فلا يروي حديث من اتصلوا بالولادة، ودخلوا في امر الدنيا مهما كان صدقهم وضبطهم، وبعضهم لا يرى ذلك بأساً متى كان عدلاً صادقاً، وبعضهم يتزمت فيأخذ على المحدث مزحة مزحها، كالذي روى ان بعض مجان البصرة كانوا يضعون صرر نقود في الطريق ويختفون، فاذا انحنى المار لأخذها صاحوا به فتركها خجلاً وضحكوا منه، فافتى بعض المحدثين أن يملأ صرة من زجاج مكسر، فاذا صاحوا به وضع صرة الزجاج واخذ صرة الدراهم عقاباً لهم وتاديباً، فجرحه بعض المحدثين من اجل ذلك، وعدله بعضهم اذ لم يربه باساً، الى غير ذلك من اسباب يطول شرحها، ومن اجل هذا اختلفوا اختلافاً كبيراً في الحكم على الاشخاص، وتبع ذلك اختلافهم في صحة روايته والأخذ عنه، ولعل من اوضح المثل في ذلك عكرمة مولى ابن عباس، وقد ملأ الدنيا حديثاً وتفسيراً، فقد رماه بعضهم بالكذب، وبأنه يرى رأي الخوارج، وبانه كان يقبل جوائز الامراء، ورووا عن كذبه شيئاً كثيراً، فرووا أن سعيد بن المسيب قال لمولاه (برد) لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، واكذبه سعيد بن المسيب في احاديث كثيرة، وقال القاسم: ان عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية، وقال ابن سعد: كان عكرمة بجرأ من البحور وتكلم الناس فيه، وليس يحتج بحديثه<sup>(١)</sup>، وقد ترجح عند البخاري صدق عكرمة وروى عنه احاديث كثيرة في صحيحه، في حين إن الامام مسلماً ترجح عنده كذبه فلم يرو له الا حديثاً واحداً في الحج، ولم يعتمد فيه عليه وحده، وانما ذكره تقوية لحديث سعيد بن جبير في الموضوع نفسه<sup>(٢)</sup> وذكر الاستاذ محمود ابورية عن السيد رشيد رضا في جواب على سؤال قدم له جاء فيه: ودعوى وجود احاديث موضوعة في احاديث البخاري المسندة بالمعنى الذي عرفوا به الموضوع في علم الرواية، ممنوعة

(١) احمد امين: ضحى الاسلام ١١٧/٢-١١٨.

(٢) ن.م ١١٨/٢.

لا يسهل على احد اثباتها، ولكنه لا يخلو من احاديث قليلة في متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع، كحديث سحر بعضهم للنبي (ﷺ) الذي انكره بعض العلماء كالامام الجصاص من المفسرين المتقدمين والاستاذ الامام محمد عبده من المتأخرين لانه معارض لقوله تعالى : ( وقال الظالمون ان تتبعون الا رجلاً مسحوراً ، انظر كيف ضربوا لك الامثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلاً )<sup>(١)</sup> هذا وإن في البخاري احاديث في امور العادات والغرائز ليست من اصول الدين ولا فروعه، فاذا تأملت هذا وذاك علمت أنه ليس من اصول الايمان ولا من اركان الاسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط احد في صحة الاسلام ولا في معرفته التفصيلية الاطلاع على صحيح البخاري والاقرار بكل ما فيه، وعلمت ايضاً ان المسلم لا يمكن أن ينكر حديثاً من هذه الاحاديث بعد العلم به الا بدليل يقوم عنده على عدم صحته متناً او سنداً، فالعلماء الذين انكروا صحة بعض هذه الاحاديث لم ينكروها الا بادلة قامت عندهم قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأ، ولا يعد احدهم طاعناً في دين الاسلام<sup>(٢)</sup> .

لقد قسم كتاب ( الصحيح ) على كتب، والكتب الى ابواب، حيث بدئ بالوحي على رسول الله ﷺ، وختم بكتاب التوحيد، وقد خصص كتاب المغازي للسيرة النبوية، وكتاب التفسير لبعض الآيات من السور الكريمة، وبلغت احاديث الصحيح ( ٧٣٩٧ ) حديثاً كما جاء في ( هدي الساري ) وهذا العدد تدخل فيه الاحاديث المكررة، ولا تدخل فيه المعلقات والمتابعات والموقوفات والمقطوعات<sup>(٣)</sup> . ويقصد بالمعلقات هي الاحاديث التي لم يذكر فيها السند من اوله واما الموقوفات فهي الاحاديث التي ينتهي سندها الى صحابي ولم يذكر فيها قول ولا فعل للنبي ﷺ بل للصحابي، اما المقطوعات فهي ما انتهى السند فيها الى من دون الصحابي كالتابعي، والمتابعات هي ان يروي الحديث من طرق اخرى، يقول الاستاذ احمد امين: فاذا اضيفت المعلقات والمتابعات بلغت

(١) الفرقان: ٨-٩

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٧٧-٢٧٨

(٣) احمد أمين: ضحى الاسلام ١١٣/٢ .

احاديث كتاب الصحيح (٩٠٨٢) حديثا غير الموقوف والمقطوع، واذا حذف المكرر واقتصر على عدد الاحاديث الموصولة السند غير المكررة كانت (٢٧٦٢) حديثا<sup>(١)</sup> وقد اختلفت نسخ كتاب الصحيح في عدد الكتب والابواب والاحاديث فيزيد عدد احاديث البخاري في رواية الفربري على عدده في رواية ابراهيم بن معقل النسفي بمائتين، ويزيد عدد النسفي على عدد حماد بن شاکر بمائة<sup>(٢)</sup> وقد حرر ابن حجر في مقدمته (فتح الباري) ان عدة ما في كتاب الصحيح للبخاري من المتون الموصولة بلا تكرار (٢٦٠٢) حديثا، ومن المتون المعلقة المرفوعة (١٥٩) حديثا، فمجموع ذلك (٢٧٦١) حديثا، وقال في شرح البخاري: ان عدته على التحرير (٢٥١٣) حديثا<sup>(٣)</sup>. واحصى بعض الباحثين عدد كتب الصحيح فبلغت (٩٧) كتابا، وبابا ولم تكن هذه الاعداد متفقا عليها في جميع شروح الكتاب.

وقد ذكر المحدثون أن الامام البخاري قد اشترط في جمعه الاحاديث التي يصححها شروطا تسمى عادة (شروط البخاري) كما اشترط الامام مسلم شروطا تخالف بعض الشيء شروط البخاري، ويسمونها (شروط مسلم) فكلاهما اشترط في الحديث أن يكون اسناده متصلا، وان يكون كل راو من رواته مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد<sup>(٤)</sup>. ولكن هذه الشروط هل نجدها تنطبق على جميع رواة الكتاب ومثال ذلك: ابو سفيان، ومعاوية بن ابي سفيان، ومروان بن الحكم، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، والنعمان بن بشير الانصاري، وابو هريرة وغيرهم من الصحابة، أما من التابعين فنجد من رواة الصحيح: عكرمة مولى ابن عباس، واسماعيل بن أويس، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق وغيرهم، فان كتب الرجال واصحاب الجرح والتعديل تضع هؤلاء في مقام المدلسين والوضاعين والكذابين<sup>(٥)</sup>. ومن الغريب أننا لا نجد في كتاب الصحيح للبخاري احاديث مروية

<sup>(١)</sup> ن.م

<sup>(٢)</sup> ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨٠.

<sup>(٣)</sup> ن.م

<sup>(٤)</sup> احمد أمين: ضحى الاسلام ١١٣/٢.

<sup>(٥)</sup> الحسني: دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٦٩-ص ١٧٣.

عن الامامين الشهيدين الحسن والحسين عليهما السلام، حيث اكثر فيهما الرسول الكريم (ﷺ) من الاحاديث الدالة على فضائلهما ومكانتهما في نفسه وفي الاسلام، في الوقت الذي روى عن ابي هريرة (٤٤٦) حديثا، وعن عبد الله بن عمر (٢٠٧) حديثا، وعن السيدة عائشة (٢٤٢) حديثا. ولم يرو عن السيدة فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين الا حديثا واحدا<sup>(١)</sup>. كما أنه لم يرو عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، حديثا واحدا مع العلم أنه تابعي حسب التحديد الزمني للتابعين، وفيه يقول الحاكم النيسابوري: ((ان اصح اسانيد اهل البيت جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن علي اذا كان الراوي عن جعفر ثقة))<sup>(٢)</sup>. ويلاحظ في كتاب الصحيح مجموعة من الاحاديث المكررة، وقد حددها ابن خلدون بثلاثة الاف حديث وقال: وفرق الطرق والاسانيد عليها مختلفة في كل باب<sup>(٣)</sup>. ويبرر الاستاذ احمد محمد شاكر هذا التكرار بقوله: إن الحديث الواحد قد يدل على معان كثيرة متعددة، في مسائل وابواب متنوعة، وإن هذا هو الذي الجأ البخاري الى تقطيع الاحاديث وتكرارها في الابواب، استشهادا بالحديث في كل موضع يستدل به فيه ولو من بعيد فكانت صعوبة البحث في صحيحه<sup>(٤)</sup> فكان قد كرر الحديث الشريف (لا تكذبوا علي) فاوردوه بعدة الفاظ، وحديث: ((فاطمة سيدة نساء اهل الجنة)) وحديث وفاة الرسول الكريم وغيرها من الاحاديث<sup>(٥)</sup> ويعود التكرار في الاحاديث الى انه كان يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر، فهو اما ان يخرج الحديث عن حد الغرابة، او أنه من باب تكثير الطرق، ويأتي تقطيعه للحديث في الابواب تارة، واختصاره على بعضه، فانه يعود الى كون المتن قصيرا، او مرتببا بعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيًا مع هذا عدم اخلائه من فائدة حديثية كإيراده عن شيخ خلاف الشيخ الذي اخرج عنه قبل ذلك.

(١) ن.م ص ١٢٤، سبط ابن الجوزي: تذكرة الخواص ص ٣١٩.

(٢) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٥٥.

(٣) ابن خلدون: المقدمة ص ٤٤٢.

(٤) احمد محمد شاكر: مقدمة مسند احمد ص ٧.

(٥) البخاري: الصحيح (حاشية السندي) ٣٠/١، ١٢٢، ٩١/٢، ٣٠٢.

وقد اشترط الامام البخاري مع غيره من المحدثين السابقين له والمعاصرين. لزمه بوجود ( الثلاثيات ) في الاحاديث، وهي التي بين البخاري والصحابة الراوين للحديث عن النبي ﷺ ثلاثة رواة، وعدتها في كتاب الصحيح، اثنان وعشرون حديثا، ومثال ذلك ما اورده في كتاب العلم من الصحيح: ( حدثنا مكي بن ابراهيم ، حدثنا يزيد بن ابي عبيد، عن سلمة بن الاكوع قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول (( من يقل علي، مالم اقل فليتبوأ مقعده من النار)) وهذا يشكل نقطة ضعف في الاحاديث الثلاثة الاسناد، وذلك للبعد الزمني بين الراوي الأول والراوي الثالث، فلا بد ان يكون هناك رواة آخرون سقطوا من سلسلة الاسناد.

وكان الامام البخاري في بعض كتب الصحيح يأتي بآية كريمة كمقدمة للكتاب ومن ثم يسوق الاحاديث لذلك الكتاب، وحيانا يبدأ ابواب الكتاب بآيات كريمة تتصل بمحتوى الباب من الاحاديث كباب صلاة الخوف، وباب في الرهن في الحضرة، وباب فضل الجهاد والسير، وباب الجزية والموادعة مع اهل الحرب وغيرها، كما انه كان يورد ابياتا من الشعر لها صلة بالحديث الشريف أو تأتي ايضاحا لبعض جوانبه<sup>(١)</sup> واعطى لبعض الحوادث التاريخية استقلالية في الكتاب كحديث الأفك ، وحديث الحضرة مع موسى عليه السلام ، وحديث الغار وغيرها. لفظ ( قصة ) لبعض الحوادث كقصة الاسود العنسي، وقصة عمان والبحرين، وقصة دوس والطفيل بن عمرو الدوسي<sup>(٢)</sup> واعطى للبعوث والغزوات التي وقعت في عهد الرسالة عناوين بارزة، ويشير احيانا الى مكانة بعض الصحابة وفضائلهم، فذكر أن عبادة بن الصامت قد شهد بدرًا، وهو احد النقباء ليلة العقبة، وان الخليفة عثمان بن عفان قد نسخ المصاحف فبعث بها الى الآفاق<sup>(٣)</sup> .  
واشار الى الصحيفة الجامعة للامام علي بقوله : ( عن ابي جحيفة قال قلت لعلي هل عندكم كتاب، قال: لا الا كتاب الله او فهم اعطه رجل مسلم، او ما في هذه

(١) البخاري: الصحيح ( حاشية السندي ) ١/١٧٨، ٢٠١/٢٤٦، ٨١، ١٣٨، ١٤٣، ١٦٣، ١٧٤، ١٧٧.

٩/٣، ١٦، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٤/٨، ٧٣، ٧٤، ٢٢٧.

(٢) ن.م ٧٩/٣، ٨٠، ٨٢.

(٣) ن.م ١/١٢، ٢٣.

الصحيفة، قال: قلت فما في هذه الصحيفة قال: العقل وفكاك الاسير، ولا يقتل مسلم بكافر<sup>(١)</sup>. وأورد كتب عمر بن عبد العزيز لابي بكر بن حزم، عندما طلب اليه تدوين الحديث الشريف بقوله: (انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء). والى عدي بن عدي قوله: (ان للايمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا)<sup>(٢)</sup> وأشار الى القراءة والعرض على المحدث، واورد راي الحسن البصري والثوري ومالك بن انس وقال: واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة قال للنبي ﷺ الله امرك ان تصلي الصلوات قال: نعم، قال: فهذه قراءة على النبي ﷺ، وأورد قول سفيان الثوري: اذا قرئ على المحدث فلا بأس أن تقول: حدثني، قال وسمعت ابا عاصم يقول عن مالك وسفيان القراءة على العلم وقراءته سواء<sup>(٣)</sup>.

لقد شرح كتاب الصحيح للبخاري عدد من المحدثين وقد بلغ عددهم حوالي اثنين وثمانين شرحا، وابرزها كتاب فتح الباري، وكتاب ارشاد الساري لابن حجر العسقلاني، وكتاب (التنقيح) لبدر الدين الزركشي وكتاب (عمدة القارئ) للبدر العيني وكتاب الوشيح لجلال الدين السيوطي.

### الكتاب الثاني: كتاب الصحيح للإمام مسلم (٢٦١ هـ)

ولد الامام ابو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، في مدينة نيسابور عام ٢٠٤ هـ. يقول احمد امين: إنه عربي الاصل من قشير، ومسكن اهله نيسابور<sup>(٤)</sup>. فبدأ في طلب الحديث، ورحل الى العراق والحجاز والشام ومصر، ودخل مدينة بغداد وحدث بها مرارا، واجتمع بالامام البخاري في نيسابور واخذ عنه علوم الحديث<sup>(٥)</sup>. وتشير بعض النصوص الى انه ابتداء سماعه للحديث في سن مبكرة، وقد تتلمذ على عدد من الاعلام، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري، واحمد بن حنبل، واسحاق بن راهويه، وعبد الله بن مسلمة وغيرهم<sup>(٦)</sup>. فاصبح

(١) ن. م. ٣٢/١.

(٢) ن. م. ٣٠، ١٠/١.

(٣) البخاري: الصحيح ٢٢/١، ٢٣.

(٤) احمد امين: ضحى الاسلام ١١٩/٢.

(٥) ابو شهبه: اعلام المحدثين ص ١٧٣-١٧٤.

(٦) ابن العماد: شذرات الذهب ١٤٤/٢.



بعد ذلك احد اركان الحديث فاخذ عنه جماعة من علماء الحديث كالامام الترمذي، وابراهيم بن ابي طالب، وابن خزيمة، وعبد الرحمن بن ابي حاتم، ومحمد بن مخلد العطار وغيرهم<sup>(١)</sup>. وقد الف الامام مسلم كتبا في الحديث والتراجم منها: كتاب ( المسند الكبير على الرجال ) وكتاب ( الاسماء والكنى ) وكتاب ( مشايخ الثوري وشعبة ) وكتاب ( المخضرمين ) وكتاب ( من ليس له الا راو واحد ) ويعد كتاب ( الصحيح ) في مقدمة كتبه واهمها شأنًا ، وقد عده بعض المحدثين على قدم المساواة مع كتاب ( الجامع الصحيح ) للامام البخاري، وذهبوا الى الراي الذي اعطوه له، وقالوا: إنه من اصح الكتب بعد القرآن الكريم، وقد تلقتهما الأمة بالقبول<sup>(٢)</sup>. في حين إن بعض المتخصصين بعلم الحديث قد فضلوه على صحيح البخاري<sup>(٣)</sup>. يقول الاستاذ الراجحي: إن طائفة من علماء المغرب وابي علي النيسابوري يفضلون صحيح مسلم<sup>(٤)</sup> بينما نجد الاستاذ احمد امين يضع اسبابا يفضل فيها صحيح البخاري على صحيح مسلم، منها أن الرواة الضعفاء في صحيح البخاري هم اقل من صحيح مسلم<sup>(٥)</sup> فقد اشار الشيخ محمود ابورية الى مواضع الضعف في صحيح مسلم بقوله: ( قال النووي في شرح مسلم: قول مسلم ليس كل شيء صحيح عندي، وضعته هنا ( أي في كتابه ) وإنما وضعت ههنا ما اجمعوا عليه، فمشكل فقد وضع فيه احاديث كثيرة مختلفا في صحتها لأنها من حديث من اختلفوا في صحة حديثه، وكذلك قال ابن الصلاح ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية في تفسير سورة الاخلاص: إن الحديث الذي رواه مسلم في خلق التربة يوم السبت حديث معلول قدح فيه ائمة الحديث كالبخاري وغيره وقالوا إنه من قول كعب الاحبار، ولهذا الحديث نظائر عند مسلم، فقد روى احاديث عرف إنها غلط مثل قول ابي سفيان لما اسلم اريد أن ازوجك ام حبيبة ( أي بنته ) ولا خلاف بين الناس أن النبي ﷺ قد تزوجها قبل اسلام ابي سفيان، ومثل حديث صلاة الكسوف أن النبي ﷺ صلاها بثلاث ركوعات،

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٥٨٩/٢، ابن حجر: تهذيب التهذيب ١٢٦/١.

(٢) حاجي خليفة: كشف الظنون ٥٥٥/١.

(٣) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٠١/١٣، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٥.

(٤) الراجحي: مصطلح الحديث ص ٨١.

(٥) احمد امين: ضحى الاسلام ١١٩/٢-١٢٠.

والصواب أنه لم يصلها الا مرة واحدة بركوعين<sup>(١)</sup> ونقل بعض المحدثين عن النووي قوله : (استدرك جماعة على البخاري ومسلم احاديث اخلا بشرطيهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزمها، وكان الامام الحافظ الدارقطني المتوفى عام ٣٨٥ هـ، قد الف في بيان ذلك كتاباً سماه (الاستدراكات والتبع) وذلك في مائتي حديث مما في كتابي البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup> . وكان المحدث الدارقطني اقدر من غيره على تشخيص مواطن الضعف في كتب الحديث، لأنه انتهى اليه علم الاثر والمعرفة بعلم الحديث واسماء احوال الرواة<sup>(٣)</sup> وقد صنف كتاب (العلل) واملاه على المحدث البرقاني من حفظه ومنه اخذه الناس<sup>(٤)</sup> . وهو مرتب على المسانيد في اثني عشر جزءاً<sup>(٥)</sup> ويقول الذهبي : ( اذا شئت ان تبني براعة هذا الامام الفرد فطالع العلل له فانك تدهش ويطول تعجبك)<sup>(٦)</sup> وكان الامام السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي قد اورد جانباً من الاحاديث المروية عن ابي هريرة التي اودعها الامام مسلم في صحيحه، كشف عن مواضع ضعفها<sup>(٧)</sup> .

وكان الامام مسلم النيسابوري قد بذل في كتابه ( الصحيح ) جهداً كبيراً، فانه قد صنفه من ثلاثمائة الف حديث مسموعة، وكان يقول : ( لو ان اهل الحديث يكتبون مثتي سنة، الحديث فمدارهم على هذا المسند)<sup>(٨)</sup> وهو يعني بذلك كتاب الصحيح الذي مكث في كتابته مع بعض تلاميذه خمس عشرة سنة ، وروى عن احمد بن سلمة قوله: كتبت مع مسلم في تاليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر الف حديث<sup>(٩)</sup> . وكان قد شرط ان يكون الحديث متصل الاسناد بنقل الثقة عن الثقة من اوله الى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة، فهو يقول: وهذا حد الصحيح، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو

(١) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨١.

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨٤.

(٣) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣٤/١٢-٣٥، ابن الجوزي: المنتظم ١٨٣/٧.

(٤) السبكي: طبقات الشافعية ٣/٤٦٥.

(٥) الكتاني: الرسالة المستطرفة ص ١٤٨.

(٦) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٣/٩٩٤.

(٧) شرف الدين: ابو هريرة ص ٦٤ وما بعدها، ينظر ابورية: شيخ المضيرة ص ٢٦٨ وما بعدها.

(٨) الصالح: علوم الحديث ص ٣٩٩.

(٩) ابو شهبة: اعلام المحدثين ص ١٧٦.

صحيح بلا خلاف بين اهل الحديث وما اختلفوا في صحته من الاحاديث، فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف من اشتراطه، كما اذا كان بعض الرواة مستورا، او كان الحديث مرسلا، وقد يكون سبب اختلافهم انه هل اجتمعت فيه هذه الشروط ام انتفى بعضها..؟ وهذا هو الاغلب في ذلك، كما اذا كان الحديث في رواية من اختلف في كونه من شرط الصحيح، فاذا كان الحديث رواه كلهم ثقات غير ان فيهم ابا الزبير، او سهيل بن ابي صالح، او العلاء بن عبد الرحمن، او حماد ابن مسلمة، قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس لصحيح على شرط البخاري لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم<sup>(١)</sup> وهذا القول يوضح لنا ان الامام مسلم بن الحجاج النيسابوري كان مجتهدا شأنه في ذلك شأن الامام البخاري، وقد قاده هذا الاجتهاد الى اختلاف في وجهة النظر في تقويم بعض رجال الحديث، ولذلك فان كتابه (الصحيح) لم يسلم من وجود رجال ضعفاء او مجروحين، او مطعون في رواياتهم، وقد اورد الاستاذ ابورية بعضا من الاحاديث المعلولة التي اوردها مسلم في صحيحه، محمدا مواضع الطعن في اسانيدها، حتى أنه اخرج احاديث جماعة من الرواة، ترك الامام البخاري احاديثهم لشبهة وقعت في نفسه<sup>(٢)</sup>.

وكان كتاب الصحيح للامام مسلم قد ضم اربعة آلاف حديث من غير المكرر، وعلى (٧٢٧٥) حديثا بالمكرر<sup>(٣)</sup>. وهناك من يقول: إن عدد احاديث الصحيح، اثني عشر الف حديث<sup>(٤)</sup> وكان في سبيل عدم ايراد الحديث مكررا يكتفي بالقول: وساق الحديث بمثله، او بمثل هذا الحديث، او نحو حديث فلان، او بهذا الاسناد مثله، وإن هذه الالفاظ وما شاكلها او شابهها تشكل ظاهرة بارزة في كتاب الصحيح، وهو في الوقت نفسه كان يورد الالفاظ المتقاربة في الحديث في محاولة لعدم ايراد الحديث كاملا، وينبه الى بعض الزيادات او التصحيحات<sup>(٥)</sup>.

(١) مسلم: الصحيح ( شرح النووي) ١٥/١-١٦.

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨١-٢٨٢.

(٣) احمد امين: ضحى الاسلام ١٢١/٢.

(٤) ابو شعبة: اعلام المحدثين ص ١٨٤.

(٥) مسلم: الصحيح ١/١٢٥، ١٢٧، ( الطبعة المشكولة).

وقد جمع الاحاديث المتماثلة في مكان واحد وذكر الطرق التي ارتضاها، كما كان يورد اسانيده المتعددة ، والفاظه المختلفة مع ايجاز في العبارة، وحسن في الترتيب، ولذا اصبح الكتاب سهل التناول، وقد امتاز على صحيح البخاري في هذه الناحية ، فهو لم يقطع الاحاديث ولم يكرر الاسانيد، بل إنه كان يجمع المتون كلها بطرقها المتعددة في موضع واحد مما يعين القارئ على الاحاطة بالحديث وطرقه<sup>(١)</sup>. وقد اوضح في مقدمة الكتاب انه قد قسم الاحاديث على ثلاثة اقسام هي: الاول ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني ما رواه المستورون وهم المتوسطون في الحفظ والاتقان، والثالث ما رواه الضعفاء والمتركون، وإنه اذا فرغ من القسم الأول، اتبعه القسم الثاني، واما الثالث (( فلا يعرج عليه )) ولكن المنية قد اخترمت الامام مسلماً قبل ان يخرج القسم الثاني من الكتاب وبعد المقدمة اخذ في ترتيب الكتاب ترتيباً فقهياً حسب الكتب والابواب هبتدئاً بكتاب الايمان فالطهارة فالزكاة فالصيام فالحج، ثم ينتقل الى كتاب النكاح ثم الرضاع ثم الطلاق ثم اليسوع ثم الفرائض وهكذا يستمر في توزيع الاحاديث على الكتب والابواب وفق هذه الطريقة وهو من خلال تدوينه للاحاديث كان يراعي الدقة في الالفاظ في سبيل المحافظة عليها ما وسعه الامر حتى اذا خالف راو غيره في لفظة والمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ معين، والاخر بلفظ آخر اوضحه بقوله: (( وفي رواية فلان كذا )) ولم يذكر فلان هذه الكلمة في الحديث، واذا حصل اكثر من معنى في رواية الحديث، فإنه يعطي رأيه صريحاً في ترجيح هذه الرواية او تلك كقوله: (( فتركناه من اجله ))، او يقف احياناً موقف المحايد بقوله (( لا ندري )) او لا أدري، او ما أدري. ونحو ذلك كقوله: (( قال مسلم : لا ادري متعة الحج او متعة النساء<sup>(٢)</sup> )) وكان اذا روى الحديث جماعة ، وكانت هناك مغايرة في بعض الالفاظ فانه كان يبين أن اللفظ المذكور من رواية فلان. وكثيراً ما كان يكشف عن الاسماء المعروفة بالكنية واللقب وما يتصل بها من انساب، او انتسابه لمدينة او منطقة كقوله: (( رجل من اهل مصر )) او (( جماعة من الكوفيين ))،

(١) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ٣٩٣، العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٤٩.

(٢) مسلم: الصحيح ٥٦ / ٤.

ويعطي احياناً رايه في الراوي كقوله: ثقة، او ما قاله فلان<sup>(١)</sup> او اسانيده جيا<sup>(٢)</sup>. وقد يسوق بعض الاحداث التاريخية في اثناء الاسانيد، كحديثه عن حكيم بن حزام وورقة بن نوفل وفتنة ابن الزبير وغير ذلك<sup>(٣)</sup>. او يستشهد بالشعر العربي اذا اقتضت ضرورة الاستشهاد. وقد امتاز كتاب الصحيح للامام مسلم بالحيلولة التي يرمز اليها بحرف ((ح)) وقد اكثر من هذه الطريقة التي تعني التحول والانتقال من اسناد لآخر، وقد اشار بعض الدارسين للامام مسلم الى أنه لم يكثر في كتاب الصحيح من التعاليق فليس فيه منها الا اثنا عشر موضعاً، وهي في المتابعات لا في الاصول، وقد ذكرها النووي في مقدمته لشرح كتاب (الصحيح) وقد اعتبروا من التعاليق ذكر الراوي بطريق الايهام مثل: حدثني بعض اصحابنا ونحوه<sup>(٤)</sup> كما أنهم اشاروا الى اشتراطه في العنونة المعاصرة، وعدم اشتراطه ثبوت اللقيا كما هو شرط الامام البخاري. الذي اراد ان يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، على حين أن الامام مسلماً لم يشترط السماع من الشيخ بل اكتفى بمجرد المعاصرة، ولذا ذهب بعض الباحثين المعاصرين الى أن شروط البخاري هي اعلى من شروط مسلم من حيث اعتماده على الطبقة الاولى من الرواة واشتراطه ثبوت اللقيا<sup>(٥)</sup>.

وقد تناول كتاب (الصحيح) للامام مسلم بن الحجاج عدد من المحدثين بالشروح والدراسة وفي مقدمتهم يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى عام ٦٧٦هـ. وقد اختصره الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الدمشقي، واستدرك عليه ابو مسعود الدمشقي وابو علي الغساني في كتابه (تقييد المهمل)<sup>(٦)</sup>

(١) ن.م. ٢/٣٠٨، ٤/١٢٧، ١٦١.

(٢) ن.م. ٥/٨٢.

(٣) ن.م. ٥/١١، ٥/٩٧، ١/٦٨، ٥/١١.

(٤) النووي: صحيح مسلم ١/١٨، ابن كثير: الباعث الخبيث ص ٣٣.

(٥) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ٣٨٨.

(٦) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨١ - ٢٨٢.

**الكتاب الثالث: كتاب السنن لابي داود (ت ٢٧٥ هـ)**

ولد المحدث الفقيه ابو داود سليمان بن الاشعث الازدي السجستاني عام ٢٠٢ هـ. ونشأ في مدينة البصرة، وسمع ببغداد والكوفة وغيرهما، ورحل في طلب الحديث، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزيريين، وتلمذ على اعلام الحديث في عصره كيحيى بن معين واحمد بن حنبل وقتيبة بن سعيد واحمد بن يونس وعثمان بن ابي شيبه<sup>(١)</sup>. وجاء الى مدينة بغداد اكثر من مرة، ودخل الكوفة عام ٢٢١ هـ، وروى عنه جماعة من المحدثين منهم: ابو عبد الرحمن النسائي وابو عيسى الترمذي وابنه عبد الله، واحمد بن محمد بن هارون الخلال، وكانت همة ابي داود جمع الاحاديث التي استدل بها فقهاء الامصار وبنو عليها الاحكام، فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل، ومن قوله: ما ذكرت في كتابي حديثاً اجمع الناس على تركه، وما كان به من حديث فيه وهن شديد فقد بينته<sup>(٢)</sup> وقد اشار الحاكم النيسابوري الى علميته في الحديث بقوله: ( كان ابو داود امام الحديث في عصره بلا مدافعة، سمعه بمصر والحجاز والشام والعراقين وخراسان، وقد قام بعملية جمع للحديث الشريف حتى تكونت لديه مجموعة كبيرة قدرت بخمسمائة الف حديث، انتخب منها اربعة آلاف وثمانمائة حديث اودعها في كتاب ( السنن ) وقال انها الحديث الصحيح ويقاربه<sup>(٣)</sup>. وحينما الف كتاب ( السنن ) عرضه على الامام احمد بن حنبل فاستحسنه<sup>(٤)</sup>. وكان في اثناء وجوده في مدينة بغداد يحدث بالاحاديث التي انتخبها، والى تلك يشير ابراهيم الحربي بقوله: لما صنف ابو داود كتاب ( السنن ) قلت الين لابي داود الحديث، كما الين لداود الحديد<sup>(٥)</sup>. وكان ابو داود قد اتخذ مدينة البصرة موطناً ومسكناً له، بعد ان عزم عليه اميرها المقام بها، لتصبح كعبة

(١) الخطيب تاريخ بغداد ٩ / ٥٥.

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨٩.

(٣) ابن خلكان: وفيات الاعيان ٢ / ٤٠٤.

(٤) الخطيب: تاريخ بغداد ٩ / ٥٦، ابن الجوزي: صفوة الصفوة ٤ / ٧٠، السبكي: طبقات الشافعية ٢ / ٢٩٥.

(٥) ابن الجوزي: المنتظم ٥ / ٩٧، الذهبي: تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٩٢، ابن حجر: تهذيب التهذيب

لاهل العلم وموثلا لطلاب الحديث يقصدونها من كل مكان<sup>(١)</sup> .  
وكان الحافظ ابو داود السجستاني قد صنف كتباً في الحديث والرجال  
والتاريخ منها : كتاب ( دلائل النبوة ) وكتاب ( ابتداء الوحي ) وكتاب  
( المراسيل ) وكتاب ( الناسخ والمنسوخ ) ولكنه اشتهر بكتابه ( السنن ) حتى قيل :  
انه لم يصنف في علم الحديث مثل سنن ابي داود، وهو احسن وضعاً، واكثر  
فقها من الصحيحين، وقالوا ايضاً: ان سنن ابي داود تكفي المجتهد<sup>(٢)</sup> وان مثل  
هذه الاقوال لا تخلو من مبالغة في اهمية هذا الكتاب ومكاته الفقهية والحديثية  
فهو كأمثاله من كتب الحديث الكبيرة يرجع اليها اصحاب الحديث والفقهاء  
لاستنباط الاحكام من الاحاديث المتفق على صحتها وسلامة رجالها، ويبدو ان  
ابا داود قد اعتقد جازماً بصحة اربعة من الاحاديث حددها بقوله : ان الانسان  
يكفيه اربعة احاديث هي : ( انما الاعمال بالنيات ) و ( من حسن اسلام المرء تركه  
ما لا يعنيه ) و ( لا يكون المرء مؤمناً حتى يرضى لآخيه ما يرضاه لنفسه ) و  
( الحلال بين والحرام بين ومن ذلك امور مشتبهات )<sup>(٣)</sup> . وقد اوضح منهجه في  
تدوين الحديث بقوله : ( وما ذكرت في كتابي حديثاً اجمع الناس على تركه ، وما  
كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه لا يصح سنده ، وما لم اذكر فيه  
شيئاً فهو صالح وبعضها اصح من بعض ) . يقول ابن الصلاح : واذا كان في  
الحديث وهن شديد نبه عليه<sup>(٤)</sup> كقوله : (( هذا الحديث ليس بصحيح ، هذا  
حديث منكر ، هذا الحديث ليس بالقوي ، وهذا الحديث مرسل )<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك من  
الالفاظ الدالة على ضعف الحديث ، ويشخص بدقة كون الحديث صحيحاً أو  
حسناً أو ضعيفاً<sup>(٦)</sup> . او يرجح رواية هذا على غيره بقوله : ( اصح من هذا )<sup>(٧)</sup>  
ويورد ابو داود في سننه لفظ ( الحديث الصالح ) وهو لفظ ما لم نجده في كتابي

(١) ابو شهبه : اعلام المحدثين ص ٢١٦ .

(٢) ابورية : على السنة المحمدية ص ٢٨٦ .

(٣) الخطيب : تاريخ بغداد ٥٧ / ٩ .

(٤) ابن الصلاح : علوم الحديث ص ٣٣ .

(٥) ابو داود : السنن ١ / ١٧٣ ، ١٨١ ، ٢٧ / ٢ ، ٣٥ .

(٦) ن . م ١ / ٦٠ ، ٣١٧ ، ٦٥ / ٢ .

(٧) ن . م ١ / ٥٠ .

الصحيحين للبخاري ومسلم، ولا نص على صحته احد، فهو من الحسن عند ابي داود، وذلك لان لفظ ( صالح ) دائر بين الصحة والحسن. وكان شديد العناية بالمتون ، فكان يذكر الطرق ، واختلاف الفاظها، والزيادات الحاصلة في بعضها دون بعض، فكان يذكر الطرق، واختلاف الفاظها، والزيادات الحاصلة في بعضها دون بعض، فاذا تفرد اهل المدينة او مصر برواية الحديث اشار اليه كقوله : (( تفرد به اهل البصرة، او اهل مصر او اهل اليمامة ))<sup>(١)</sup>. وقد يشير الى انتماء الراوي الى مدينة او انتقاله من مدينة لاخرى. ويصرح احيانا ان الراوي الفلاني لم يسمع من فلان وذلك للبعد الزمني بين الاثنين ، كقوله : ( لم يسمع، او لم يدرك)<sup>(٢)</sup> وهذا له دلالة على سقوط راو او اكثر من سلسلة الاسناد، واذا تاكد من سلامة الاسناد واتصاله اشار اليه كقوله : ( هذا الحديث متصل الاسناد فان عبادة بن الوليد بن عبادة لقي جابرا)<sup>(٣)</sup> ويقوم بعملية التعريف ببعض الرواة والكشف عن كناههم والقابهم وارتباطاتهم العائلية والقبلية<sup>(٤)</sup>. ويعطي احيانا جوانب من حياة بعض الصحابة بعد انتهائه من رواية الحديث<sup>(٥)</sup>. واذا كانت هناك زيادات في بعض الاحاديث اشار الى مواضعها، وفي سبيل عدم تكرار الحديث فإنه يكتفي بعبارة ( وهذا اختصار من الحديث الاول، او ذكر بمعناه ) او يقول : وساق الحديث، او ساق مثله<sup>(٦)</sup>. واذا حصلت لديه قناعة عن كون الحديث منسوخا اشار اليه<sup>(٧)</sup>. وتبلغ به الدقة في النقل الى التأكيد الى أن هذا الحديث من رواية فلان عن فلان، واذا اقترب الراوي من عصره اشار اليه. بالسماع او القراءة، فهو يقول: سمعت احمد بن حنبل، وسمعت يحيى بن معين، وقرأت في كتاب عبد الله بن سالم بجمص، وقرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني<sup>(٨)</sup> كما أنه كان يشير الى مشاهداته في اثناء تجواله في

(١) ن.م ٨١/١ ، ٢٠١ ، ٥٤٨ .

(٢) ن.م ٦٥/١ ، ١٢٧ ، ١٤٤ .

(٣) ن.م ٣٥١/١ .

(٤) ابو داود : السنن ١ / ١٥٨ ، ٧٠/٢ .

(٥) ن.م ٣٢٥/١ .

(٦) ن.م ٤٣/١ ، ٤٨ ، ٦٩ ، ٢٢٥ ، ٢٦٩ .

(٧) ن.م ١٨٧/١ .

(٨) ن.م ٥٥ ، ٢٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٦٥ ، ٥٢٧ ، ١٨٥/٢ .



المدن والامصار، والى الاسئلة التي كانت توجه اليه<sup>(١)</sup>. ولكن مع كل هذه الدقة والامانة العلمية، فإن كتاب ( السنن ) لابي داود السجستاني لم يخل من بعض الاحاديث الموضوعية - فضلاً عن الاحاديث الضعيفة- فقد رصد المحدث ابو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ( ت ٥٩٧ هـ ) منها تسعة احاديث، ولكن الخطابي قد نفى وجود هذا اللون من الاحاديث في كتاب السنن بقوله : ( كتاب ابي داود جامع لنوعي الصحيح والحسن ))<sup>(٢)</sup>. وهذا لا شك يضيف على الكتاب طابع المغالاة، فهو كتاب قد جمع فيه مؤلفه ما وجد من احاديث تتفاوت درجاتها من حيث الصحة والضعف وتلتقي مع كتب الحديث الاخرى التي سبقته او المعاصرة له، حتى في طريقة الجمع والتبويب، فإنه قسم كتاب ( السنن ) الى كتب، والكتب الى ابواب، وكان عدد الكتب خمسة وثلاثين كتاباً، منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها ابواباً، وعدد الابواب احد وسبعون وثمانمائة والـف، فهو قد ابتداء بكتاب الطهارة فالصلاة فالزكاة واللقطة، وينتهي بكتاب الأدب، وتبرز الاحاديث المتكررة باسناد واحد من بين احاديث السنن، ويأتي تكرار الحديث احياناً في موضوعين او اكثر من ابواب الكتاب بسبب اشتغال الحديث الواحد على عدة احكام<sup>(٣)</sup>.

وقام جماعة من الاعلام بشرح كتاب ( السنن ) لابي داود وهم :

- ١- ابو سليمان احمد بن ابراهيم البستي الخطابي ( ت ٣٨٨ هـ ).
- ٢- سراج الدين عمرو بن علي الملقن الشافعي ( ت ٨٠٤ هـ ).
- ٣- ولي الدين احمد بن عبد الرحيم العراقي ( ت ٨٢٦ هـ ).  
ويقع في سبعة مجلدات، وينتهي الى سجود السهو.
- ٤- قطب الدين ابو بكر اليميني الشافعي ( ت ٦٥٢ هـ ) ويقع في اربعة مجلدات
- ٥- علاء الدين بن فليح الحنفي ( ت ٧٦٢ هـ ) ولم يكمله .
- ٦- ابو الطيب محمد شمس الحق العظيم ابادي، واسم شرحه  
( غاية المقصود في حل سنن ابي داود ).

(١) ن.م.١/٢٩٨، ٣٧٠.

(٢) ابو شهبة: اعلام المحدثين ص ٢٢٦.

(٣) الصباغ: الحديث النبوي ص ٢١٨ - ٢١٩.

- ٧- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) واسم شرحه (مرقاة الصعود الى سنن ابي داود).
- ٨- ابو الحسن السندي المدني (ت ١١٣٨ هـ).
- ٩- محمد اشرف بن علي حيدر الصديقي العظيم ابادي وشرحه (عون المعبود في سنن ابي داود).
- ١٠- الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكي وشرحه (المنهل العذب المورود في شرح سنن ابي داود)
- وقد اختصر عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) كتاب (السنن) لابي داود.

#### الكتاب الرابع : كتاب الجامع او السنن للترمذي (ت ٢٧٩ هـ)

ولد المحدث ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الضريير بمدينة ترمذ عام ٢٠٩ هـ وكان قد رحل في طلب الحديث الى مناطق عديدة من العالم الاسلامي، واخذ من شيوخ الحجاز والعراق وخراسان وغيرها، واستمع الى البخاري ومسلم وابي داود وغيرهم يقول ابن خلكان: إنه تلميذ ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، وشاركه في بعض شيوخه مثل قتيبة بن سعيد وعلي بن حجر وابن بشار وغيرهم<sup>(١)</sup>، واصبح مبرزاً على اقرانه وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط<sup>(٢)</sup>. وقد كتب في الحديث والتاريخ والرجال كتبا كثيرة منها كتاب (العلل) وكتاب (التاريخ) وكتاب (الشمال النبوية) وكتاب (الاسماء والكنى)، وقد اشتهر بكتابه (الجامع) او (السنن) يقول حاجي خليفة: إن التسمية الاولى هي المشهورة<sup>(٣)</sup> وقد اطلق بعض المحدثين لفظ (الصحيح) على كتاب الترمذي<sup>(٤)</sup> ويقول الراجحي: إن هذا من باب التساهل من قبل بعض المحدثين من امثال الخطيب البغدادي والحاكم النيسابوري<sup>(٥)</sup>. وحينما الف المحدث

(١) ابن خلكان: وفيات الاعيان ٤٠٧/٣.

(٢) ابن العماد: شذرات الذهب ١٧٤/٢، القمي: الكنى والالقب ١٠٧/٢.

(٣) حاجي خليفة: كشف الظنون ٥٥٩/١.

(٤) ابن كثير: الباعث الحثيث ص ١٨.

(٥) الراجحي: مصطلح الحديث ص ٨١.

الترمذي كتابه ( الجامع ) نقل عنه قوله : صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان في بيته فكأنما النبي ( ﷺ ) في بيته يتكلم<sup>(١)</sup> وكان الترمذي مع حرصه في جمع الحديث ومعرفته بعلمه ورجاله ، فإن الكتاب لم يسلم من الاحاديث الضعيفة والموضوعة ، فقد تصدى له المحدث عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي فاستخرج من الكتاب ثلاثين حديثاً موضوعاً. وقد اشار الى ذلك ابن الاثير بقوله: أن كتاب الجامع هو من احسن الكتب، واكثرها فائدة، واحسنها ترتيباً واقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره ، من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين انواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل، جمع فيه فوائد حسنة<sup>(٢)</sup> ويقول الاستاذ ابو رية: اما كتابه الجامع الصحيح ففيه احاديث كثيرة منكورة، ونقل عن الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي قوله: اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب (الفضائل) ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا اعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه ، حديثاً باسناد منفرد ، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق او مختلفاً في اسناده وفي بعض طرقه متهم وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم، وقد شاركه ابو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحاق ابن ابي فروة، والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهم قليلاً ومن يهم كثيراً ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً ويبين ذلك ولا يسكت عنه<sup>(٣)</sup> . ويذهب الاستاذ الصباغ الى القول : أن الترمذي في غالب الابواب يبدأ في الاحاديث الغريبة الاسناد، ويبين ما فيها من العلل، ثم يبين الاحاديث الصحيحة الاسناد،

(١) القمي : الكنى واللقاب ١٠٧/٢.

(٢) ابن الاثير: جامع الاصول ١١٤/١.

(٣) ابو رية : اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨٧.

ويتكلم على كل حديث تقريبا بما يقتضيه صحة وضعفا<sup>(١)</sup>. وهذه الصفة في كتاب الترمذي تتعارض مع رأي السيوطي القائل: إن كتاب الترمذي اصل في معرفة الحديث الحسن<sup>(٢)</sup>. على حين أن الشيخ محمود ابورية يقول: إن الترمذي هو اول من قسم الحديث على صحيح وحسن وضعيف وكان قبله لا يقسم الا الى صحيح وغير صحيح<sup>(٣)</sup>. وفي الحقيقة إن كتاب الجامع للترمذي قد قسم على اربعة اقسام هي: قسم مقطوع بصحته، وقسم على شرط ابي داود والنسائي، وقسم اظهر علته، وقسم ابان عنه، كما أنه خرج بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل<sup>(٤)</sup>. وفي الحقيقة إن الترمذي امتاز على غيره من اصحاب الصحاح والسنن بملاحظاته النقدية حول الاسانيد، وبإضافة الآراء المتباينة للمدارس الفقهية المختلفة<sup>(٥)</sup> فهو يكثر من قوله ( هذا اصح ) و ( القول الاول اصح ) و ( الحديث الاول اصح ) و ( عندي اصح ) و ( هذا عندنا اصح )<sup>(٦)</sup> ويعطي رأيه الشخصي بالاسانيد كقوله: ( ليس اسناده بالقوي ) و ( ليس اسناد بالقوي وهو منقطع ) و ( ليس هو عندي بمتصل )<sup>(٧)</sup> وقد استعمل الترمذي مصطلحات تحدد مكانة الحديث من موقع القوة والضعف كقوله ( هذا حديث حسن صحيح ) في حين أنه اطلق لفظ (الصحيح) على بعض الاحاديث، ولفظ ( الحسن ) على احاديث اخرى، ويبرر بعض المحدثين ظاهرة الجمع بين الحسن والصحيح بالقول: أنه روى الحديث باسنادين احدهما حسن، والآخر صحيح، وقيل إنه حسن بسبب المتن، وصحيح بسبب السند، وقيل انه درجة متوسطة بين الصحة والحسن<sup>(٨)</sup>. ونجد في كتاب الترمذي مصطلحات اخرى كقوله (حسن غريب) و (حسن صحيح غريب) و (صحيح حسن غريب). كما نجد يشخص بعض الاحاديث من كونها غريبة او منكورة، او أن في بعضها اضطرابا في الاسناد، او

(١) الصباغ: الحديث النبوي ص ٢٢١.

(٢) السيوطي: تدريب الراوي ١/١٦٦.

(٣) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨٧.

(٤) العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥١.

(٥) ن. م.

(٦) الترمذي: الصحيح (السنن) ٤٠/٥، ٧٩، ١٧٠، ٢٣٧ وغيرها ١٣٥/٦، ٨/٩، ٥٧.

(٧) ن. م. ٦٤/٦، ١٠/٥٠، ١٥٥، ١٣/٦٩، ١٥٢.

(٨) السيوطي: تدريب الراوي ١/١٦١، الجزائري: توجيه النظر ص ١٥٨-ص ١٥٩.

أنها مرسلة ونحو ذلك من المصطلحات، كما أنه كان يشخص أحيانا الاحاديث الصحيحة المروية عن بعض الصحابة كقوله: (والصحيح عن علي) و (والصحيح حديث ابي ذر)<sup>(١)</sup> وكان يروي عن بعض ائمة آل البيت عليهم السلام كالامام علي بن الحسين، والامام محمد الباقر، والامام جعفر الصادق عليهم السلام<sup>(٢)</sup>. وكان قد روى حديثا عن الامام الباقر عن ابيه زين العابدين عن الامام علي عليه السلام، ثم حدد موقعه من الوثيقة والصحة بقوله: هذا حديث حسن غريب، واسناده ليس بمتصل و ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن ابي طالب<sup>(٣)</sup>. وهذا الراي سليم اذا حصل ذلك، ولكن الائمة من آل البيت عليهم السلام كانوا يعتمدون الاسناد في احاديثهم اذ يروي الابناء عن الآباء، يقول الامام علي عليه السلام ( اذا حدثتم بحديث فاسندوه الى الذي حدثكم، فان كان حقا فلکم، وإن كان كذبا فعليه<sup>(٤)</sup>). ويقول الامام الصادق عليه السلام: (حديث ابي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين، حديث الحسن، وحديث الحسن حديث امير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ) وحديث رسول الله قول الله عز وجل<sup>(٥)</sup> فان الحديث الذي اورده الترمذي عن الامام زين العابدين، فلا بد أن يكون عن ابيه، الامام الحسين، عن الامام علي عليه السلام، ومن المحتمل إنه قد استقاه من مصادر قد اسقطت من الاسناد الامام الحسين عليه السلام. وكان الترمذي في مصطلحات التعديل للرواة قد اطلق على بعضهم هذه الالفاظ: (ثقة)<sup>(٦)</sup>. وقد يلحق معه الفاظا تدل على دلالات علمية منها (ثقة حافظ) و (ثقة فطن كيس) و (ثقة مأمون) و (ثقة عند اهل الحديث)<sup>(٧)</sup> ويذكر احيانا مع الوثيقة، اسم

<sup>(١)</sup> الترمذي: الصحيح ١٥٥/٨، ١٦٣.

<sup>(٢)</sup> ن.م ٥٣/١، ٥١/٤، ٩٤، ٩٠/٦، ٩١، ٩١/١١، ٩١، ١٠٤/١٢.

<sup>(٣)</sup> ن.م ٣١٨/٦.

<sup>(٤)</sup> الكليني: الكافي ٥٢/١.

<sup>(٥)</sup> الترمذي: الصحيح: ٥٣/١، ١٩٢/١، ٧٤/١٢، ١٣٤، ٢٥٣، ٢٢/١٣.

<sup>(٦)</sup> ن.م ١٩٣، ٢١٤/٧.

<sup>(٧)</sup> ن.م ٦٨/١، ٨١/٥، ١١٦، ١٣٠/٦، ٧٥/١٠، ٧٤/١٢، ١٣٤، ٢٥٣، ٨٦/١٣.

المدينة التي ينتمي اليها الراوي ، كقوله : (وهو مدني ثقة )<sup>(١)</sup> او أنه كوفي وهو ثقة<sup>(٢)</sup> . وقد يلحق الانتساب الى المدينة الفاظا تدل على الوثاقة كقوله : ( اثبت اهل الكوفة )<sup>(٣)</sup> . اما الالفاظ الأخرى الواردة في كتاب (الصحيح ) للترمذي، والتي لها دلالات على مكانة الراوي العلمية، فقد اوردها على النحو الآتي: ثبت صاحب حديث، حافظ صاحب حديث<sup>(٤)</sup> . اما مصطلحات التضعيف وعدم الوثاقة فقد اطلق الترمذي هذه الالفاظ: يكذب في الحديث ، منكر الحديث، ضعيف او ضعيف عند اهل الحديث، ليس عند اهل الحديث بالقوي ، ليس عندهم بالحافظ<sup>(٥)</sup> وكان يطلق لفظ ضعيف، دون اضافة لشيء<sup>(٦)</sup>، او لفظ (مجهول او مجهولان)<sup>(٧)</sup> او انه يروي المناكير<sup>(٨)</sup> ويتعرض الترمذي احيانا الى قومية الراوي وموطنه ان كان مولى لقبيلة عربية ، او مولى للنبي (ﷺ) او لأحد الصحابة او لغيرهم ، واذا كان من اهل المدينة ، او الكوفة او البصرة ، اشار اليه او انه من اهل قطر من الاقطار، كقوله : من اهل العراق ، او الشام او مصر، وكان يكثر من قول : ( اهل الكوفة ، او بعض اهل الكوفة) . وقد يجمع بين الانتساب القبلي والقطري بقوله ( هذا قرشي مصري مدني )<sup>(٩)</sup> واذا كان احد الرواة من اصحاب احد الائمة عليهم السلام ، أنه من التابعين او اخذ عن بعض فقهاء التابعين اشار اليه<sup>(١٠)</sup> وكان يحدد وظائف بعض الرواة ، إن كان كاتباً او قاضياً، وكثيراً ما كان يعرف بالراوي واسرته والكشف عن كنيته، وتبرز اجتهادات الترمذي بوضوح في كتابه ( الصحيح او السنن) وذلك من خلال

(١) الترمذي : الصحيح ٢٦/٧ ، ١٩٣ /٩ .

(٢) ن.م ٢٦٦/٩ .

(٣) ن.م ٢٦٢/٥ ، ١٢٨/١٠ ، ١٢٨/١٣ .

(٤) ن.م ١٣٦/٥ ، ٦/٩ .

(٥) ن.م ٤/٥ ، ١٤٣/٩ ، ٢٠٦/١٠ ، ٢١٨/١٠ ، ٢٠٧/١٢ ، ٢٢٩ .

(٦) ن.م ١٠/١٩٢ ، ٤٠/١١ ، ٧٠/١٣ .

(٧) ن.م ٤٥/٨ ، ١٠/١٠١ ، ١١/١٨ ، ٣١/١٢ ، ٢٥٣ .

(٨) ن.م ٤٠/١١ .

(٩) ن.م ١٠٢/١٣ .

(١٠) ن.م ١٧/٥ ، ٢٢٠/٦ ، ٢٩٧ .

شرحه لبعض الاحاديث<sup>(١)</sup> او لترجيحه هذا على ذاك من الاحاديث بلفظ ( قال ابو عيسى ) او استخدامه لفظ ( اصح ) او ( عندي صحيح ) او ( لتفسيره بعض المصطلحات الواردة في الحديث<sup>(٢)</sup> . او اشارته الى كون هذا الحديث ناسخا للحديث الآخر<sup>(٣)</sup> . وكان في سبيل الابتعاد عن تكرار الحديث يستخدم عبارة ( روى من غير هذا الوجه ) او ( بهذا الاسناد ونحوه ) او ( هكذا روى بعضهم ) ونحو ذلك من الالفاظ<sup>(٤)</sup> . وكان يشير الى أن بعض الاحاديث لها قصة ولكنه لم يقم بسردها، بل يكتفي بالاشارة اليها وذلك لبعدها عن سياق الاحاديث<sup>(٥)</sup> . ويستشهد احيانا بايات من الشعر<sup>(٦)</sup> ونجده في بعض الاحيان يشير الى استاذ الامام البخاري وتلمذته عليه كقوله : قال ابو عيسى : سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الكتاب ، واخبرني بذلك محمد بن اسماعيل في كتاب التاريخ<sup>(٧)</sup> .

وكان الترمذي قد وزع احاديث كتابه على الابواب ومنها كانت تتفرع ابواب اخرى بدءا من ابواب الطهارة والصلاة وحتى ابواب الشعر والامثال، ولكنه كان يضع لفظ ( كتاب ) على بعض الاقسام ككتاب الرضاع وكتاب الطلاق وكتاب البيوع وكتاب الاسماء وكتاب الدعاء وكتاب الجامع وكتاب الجرح والتعديل ، وكان يورد من بين الابواب والكتب احاديث ثلاثية الاسناد ، ونجد في كتاب ( الفضائل ) احاديث غريبة ، وقد اشار اليها الحافظ ابن رجب بقوله : ( والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير )<sup>(٨)</sup> .

وقد خضع كتاب ( الصحيح او الجامع ) للترمذي الى شروح بعض المحدثين منهم الامام ابي بكر العربي المالكي المسمى بعارضة الاحوذى وصنف عبد الرحمن ابن الجوزي ( ت ٥٩٧ هـ ) كتاب ( جامع المسانيد ) الذي استوعب

(١) ن. م. ١١٥ / ٤ .

(٢) ن. م. ١١ / ٩ ، ٢٩٨ .

(٣) ن. م. ١١٢ / ١ .

(٤) ن. م. ١٩٦ / ٦ ، ١١١ / ٧ ، ٥٢ / ١١ ، ١٧٥ ، ٦٦ / ١٢ ، ٦٥ / ١٣ .

(٥) ن. م. ١١٣ / ٧ ، ١٣٥ / ١٠ ، ١٤٨ ، ٢٩٤ / ١٢ ، ١٦٨ / ١٣ .

(٦) ن. م. ٢٧٥ / ٤ ، ٢٩٠ / ١٠ .

(٧) ن. م. ١٤ / ٧ ، ١٣٩ ، ١٧٥ ، ٧٩ / ٨ ، ٤١ / ١١ .

(٨) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ٤١٦ .

فيه غالب احاديث مسند الامام احمد وصحيح البخاري ومسلم وجامع الترمذي<sup>(١)</sup>.

### الكتاب الخامس: كتاب السنن للنسائي (٣٠٣ هـ)

ولد المحدث ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي النسائي في مدينة نسا من اعمال خراسان عام ٢١٥ هـ ، وقد نسب اليها ، وقد سمع الحديث من قتيبة واسحاق وطبقتهما بخراسان والحجاز والشام والعراق ومصر والجزيرة<sup>(١)</sup> ، واصبح من كبراء عصره في علم الحديث، وقد وصف بكثرة التهجد والعبادة بالليل والنهار ، وأنه خرج إلى الغزو مع امير مصر فوصف من شهامته واقامته السنن في فداء المسلمين واحترازه عن مجالس الامير<sup>(٢)</sup> يقول الحاكم النيسابوري انه كان افقه مشائخ عصره واعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار واعرفهم بالرجال<sup>(٣)</sup> . ويقول المحدث الذهبي : إنه سئل بدمشق عن فضائل معاوية فقال : الا يرضى رأسا برأس حتى يفضل ، قال: فما زالوا يدفعونه ، حتى اخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة وتوفى فيها<sup>(٤)</sup> والصحيح أنه حمل إلى الرملة وأنه قال : دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله<sup>(٥)</sup> ويقول ابن خلكان نقلا عن محمد بن اسحاق الاصبهاني: سمعت مشايخنا بمصر يقولون : إن ابا عبد الرحمن فارق مصر في آخر عمره، وخرج إلى دمشق ، فسئل عن معاوية وما روى من فضائله، فقال : أما يرضى معاوية ان يخرج رأسا براس حتى يفضل. وفي رواية اخرى: ما اعرف له فضيلة الا لا اشبع الله بطنك<sup>(٦)</sup> ثم قال: فما زالوا يدفعون في حضنه حتى اخرجوه من المسجد، وفي

(١) ابن كثير: البداية والنهاية ١٣ / ٢٨.

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ٢ / ٢٣٩.

(٢) ن. م. ٢ / ٢٤٠.

(٣) القمي : الكنى والالقب ٣ / ٢١٤.

(٤) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٥) ن. م. ص ٢٨٨.

(٦) ابن خلكان: وفيات الاعيان ١ / ٥٩، ابن العماد : شذرات الذهب ٢ / ٢٤٠.



رواية اخرى : يدفعون في خصيتيه لما داسوه، ثم حمل الى الرملة فمات بها<sup>(١)</sup> ويقول الحافظ ابو نعيم الاصبهاني: لما داسوه بدمشق مات بسبب ذلك الدوس وهو منقول ، وقد صنف كتاب (الخصائص ) في فضل علي بن ابي طالب رضي الله عنه ، واهل البيت واكثر رواياته فيه عن احمد بن حنبل، فقيل له : الا تصنف كتابا في فضائل الصحابة رضي الله عنهم ، فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن علي رضي الله عنه كثير، فاردت أن يهديهم الله تعالى بهذا الكتاب<sup>(٢)</sup> وربما هذه الحادثة وتاليف كتاب (الخصائص) دفعت ابن خلكان الى القول : وكان يتشيع، وينقل ابن خلكان عن الحافظ ابي الحسن الدارقطني رواية عن وفاة النسائي بقوله: لما امتحن النسائي بدمشق قال احمولوني الى مكة فحمل اليها، فتوفى بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة ، وكانت وفاته في شعبان عام ٣٠٣ هـ . وقد اشارت المصادر الى ان المحدث النسائي كان اقله مشايخ مصر في عصره واعلمهم بالحديث، واحد الائمة المبرزين والحف اظ المتقنين والاعلام المشهورين، وقد قال المحدث الذهبي : إنه احفظ من الامام مسلم بن الحجاج<sup>(٣)</sup> وكان قد الف عددا من الكتب منها كتاب ( السنن الكبرى ) وكتاب ( السنن الصغرى ) وقد سماه المجتبى ، وكتاب (خصائص امير المؤمنين ) وكتاب ( فضائل الصحابة ) وكتاب ( المناسك ) وكتاب ( الضعفاء ) وغيرها من كتب الحديث والرجال ، وكان كتاب المجتبى ، قد فضله النسائي على غيره من تأليفه وقد اشار اليه بقوله: (كتاب السنن صحيح وبعضه معلول والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله ) يقول الشيخ محمود ابورية : ( وروايات النسائي تختلف اختلافا كثيرا والذي عد من ( الاصول الخمسة ) هو ( المجتبى ) المعروف بسنن النسائي الصغير، رواية ابن السني ، واما رواية ابن حيوة وابن الاحمر وابن قاسم فيقال لها النسائي الكبير، وقال ابن كثير: إن في سنن النسائي رجالا مجهولين اما اعتبارا واما حالا، وفيهم المجروح وفيه احاديث ضعيفة ومعللة ، والاصول الخمسة التي اشير اليها هي : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن ابي داود ، وسنن

(١) ن.م

(٢) ن.م ٥٩/١ - ٦٠ ، ابن العماد : شذرات الذهب ٢/٢٤١ .

(٣) ابن العماد: شذرات الذهب ٢/٢٤٠ .

الترمذي ، وسنن النسائي لم يفتها من احاديث رسول الله (ﷺ) الا اليسير<sup>(١)</sup> وقد اشار ابن العماد الحنبلي الى مؤلفات النسائي (مسند علي) و (مسند مالك)<sup>(٢)</sup> وكان كتاب (السنن) قد اهداه النسائي الى امير مدينة الرملة فقال له : (اكل ما في هذا الكتاب صحيح ، قال لا : قال : فجرد الصحيح منه ، فصنف له كتاب (المجتبى) وقد جاء هذا الكتاب من حيث درجته العلمية في الحديث بعد صحيحي البخاري ومسلم على راي بعض المحدثين ، ومقدما على سنن ابي داود ، وسنن الترمذي ، لان النسائي كان يمتاز عنهما بشدة تحريه في الرجال<sup>(٣)</sup> وقد اشار مترجمو النسائي الى مكانته العلمية في الحديث بالقول : وكان اماما في الحديث ثقة ثبتا حافظا<sup>(٤)</sup> . فقد كان شديد التحري والاحتياط في امر الرجال ، وشديد التفحص عن حال الرواة ، فقد وثق بعضهم ، وضعف آخرين ، حيث اطلق لفظ (ثقة) على بعض الرواة<sup>(٥)</sup> واطلق على آخرين لفظ (متروك الحديث)<sup>(٦)</sup> و (ليس بالقوي في الحديث)<sup>(٧)</sup> واطلق لفظ (ضعيف) على بعض الرواة.<sup>(٨)</sup> وقد اجتهد في تقويم بعض الرواة كقوله : قال ابو عبد الرحمن ابن خثيم ليس بالقوي في الحديث ، وإنما اخرجت هذا لثلاثي يجعل ابن جريج عن ابن الزبير وما كتبناه الا عن اسحاق بن ابراهيم ويحيى بن سعيد القطان لم يترك حديث ابن خثيم ولا عبد الرحمن إلا أن علي بن المديني قال ابن خثيم منكر الحديث<sup>(٩)</sup> وتبرز اجتهادات النسائي في متون الاحاديث واسانيدها بقوله : (الصواب عندي)<sup>(١٠)</sup> و (هذا اولي بالصواب)<sup>(١١)</sup> و (اشبه بالصواب)<sup>(١٢)</sup> و (هذا

(١) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٢٨٨.

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ٢/٢٤٠.

(٣) ابوزهو: الحديث والمحدثون ص ٤١٠.

(٤) ابن خلكان: وفيات الاعيان ١/٦٠ ، ابن العماد : شذرات الذهب ٢/٢٤١.

(٥) النسائي : السنن ٢/١٤٢.

(٦) ن.م ٣/٦١، ١١٦.

(٧) ن.م ٣/٢٥٨ ، ٧/١٢٣ ، ٨/٨٥، ٩١.

(٨) ن.م ٨/٨٩.

(٩) ن.م ٥/٢٤٨.

(١٠) ن.م ١/١٦١.

(١١) ن.م ٦/١٤٩ ، ١٦٠ ، ١٨١ ، ١٨٤.

(١٢) ن.م ٨/١٦٣، ١٧٢.

الحديث احسن الاحاديث واجودها<sup>(١)</sup> كما أنه كان يطلق لفظ ( خطأ ) على بعض احاديث الرواة<sup>(٢)</sup> وكان يتفحص اسانيد الاحاديث ويتحرى الالفاظ، ولم يتساهل في وضع لفظ ( حدثنا ) مكان لفظ ( اخبرنا ) ، وقد اطلق لفظ (مرسل ) على بعض الاحاديث<sup>(٣)</sup> و اشار الى اسناد احد الاحاديث بالقول : قال ابو عبد الرحمن ما اعرف اسنادا اطول من هذا<sup>(٤)</sup> فهو وإن كان يتقيد بذكر الاسانيد ، الا أنه كان يكتفي بالتعابير الآتية : وساق الحديث، وذكر نحوه او مثله ، في سبيل عدم تكرار الاحاديث في كتابه ( السنن ) ، وقلما يكشف النسائي عن كنى بعض الرجال<sup>(٥)</sup> كما أنه قليل الاستشهاد بالشعر<sup>(٦)</sup> .

وكان المحدث النسائي قد وزع احاديث كتابه ( السنن ) على كتب بدءا من كتاب الطهارة والأذان والسهو والجنائز ، وانتهاء بكتاب القسامة ، وان هذه الكتب قد اشتملت على الحديث الصحيح والحسن والضعيف وقد استدرك عليها ابن الجوزي في كتاب ( الموضوعات ) فاستخرج منها عشرة احاديث موضوعة.

### الكتاب السادس: كتاب السنن لابن ماجة ( ت ٢٧٣ هـ )

ولد المحدث ابو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني عام ٢٠٩ هـ ، وكان قد رحل في طلب الحديث إلى اقطار عديدة من العالم الاسلامي، فقصد الكوفة والبصرة وبغداد ومكة والشام ومصر والري<sup>(٧)</sup> . وقد سمع ابا بكر ابن ابي شيبة ويزيد بن عبد الله اليمامي وغيرهم ، واصبح احد ائمة الحديث<sup>(٨)</sup> يقول

(١) ن.م ١١١/٧ .

(٢) ن.م ١٢٨/٤ ، ١٤٩ ، ٩/٧ .

(٣) ن.م ٢٢٦/٣ .

(٤) ن.م ١٧٢/٢ .

(٥) ن.م ٢٩٤/٨ .

(٦) ن.م ٢٠٢/٥ ، ٢١٢ ، ٣١/٦ .

(٧) ابن خلكان : وفيات الاعيان ٤٠٧/٣ ، ابن الجوزي : المنتظم ٩٠/٢ق/٥ .

(٨) ابن العماد : شذرات الذهب ١٦٤/٢ .

ابن خلكان : كان اماما في الحديث ، عارفا بعلومه وجميع ما يتعلق به <sup>(١)</sup> وقد وصفه الذهبي بالحافظ المفسر ، ولكن المحدثين المتقدمين لم يعدوا كتابه (السنن ) احد الكتب المعتمدة في الحديث ، بل جعلوا الاصول الحديثية الكبرى عند اهل السنة خمسة كتب هي : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم و سنن النسائي ، و سنن ابي داود ، و سنن الترمذي ، الا أن المحدثين المتأخرين اضافوا سنن ابن ماجة إلى هذه الكتب الخمسة ، فيقول الشيخ القمي ، إنه صاحب كتاب السنن احد الصحاح الستة <sup>(٢)</sup> وأن اول من اضافه هو ابو الفضل بن طاهر المقدسي ( ت ٥٠٧ هـ ) والحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه (الاکمال في اسماء الرجال) <sup>(٣)</sup> ولهذا السبب جعلناه آخر الكتب الستة خلافا للتسلسل الزمني لوفيات اصحاب كتب الحديث. وذهب بعض المحدثين الى جعل كتاب ( السنن ) للدارمي بدلا من كتاب ( السنن ) لابن ماجة ليصبح هو الكتاب السادس ، لان قلة رجاله من الضعفاء وقلة الاحاديث المنكرة والشاذة فيه جعله يحتل هذه المرتبة ، وكان احمد بن رزين السرقسطي ( ت ٥٣٥ هـ ) وابن الاثير ( ت ٦٠٦ هـ ) قد جعلوا كتاب (الموطأ ) للامام مالك بن انس ، الكتاب السادس في الحديث بدلا من سنن ابن ماجة و سنن الدارمي <sup>(٤)</sup> .

لقد كتب ابن ماجة كتاب ( السنن ) في الحديث ، وكتاب ( تفسير القرآن الكريم ) وكتاب ( التاريخ ) الذي ارخ فيه من عصر الصحابة الى عصره وقد وصف تاريخه هذا بانه ( تاريخ مليح ) <sup>(٥)</sup> يقول ابن ناصر الدين : إن ابن ماجة هو صاحب المسند ، وكان حافظا ثقة كبيرا <sup>(٦)</sup> ولعله هو كتاب ( السنن ) والذي احتوى على ( ٤٣٤١ ) حديثا منها ( ٣٠٠٢ ) حديثا اخرجها اصحاب الكتب الخمسة كلهم او بعضهم ، وبقيتها ( ١٣٣٩ ) حديثا هي الزوائد عنها ، ومن هذه الزوائد ( ٤٢٨ ) حديثا صحيحة الاسناد ، و ( ١٩٩ ) حديثا حسنة الاسناد ، و

<sup>(١)</sup> ابن خلكان : وفيات الاعيان ٤٠٧/٣ .

<sup>(٢)</sup> القمي : الكنى والالقباب ١ / ٣٩٢ .

<sup>(٣)</sup> ابو زهو : الحديث والمحدثون ص ٤١٨ .

<sup>(٤)</sup> ابو زهو : الحديث والمحدثون ص ٤١٩ .

<sup>(٥)</sup> ابن العماد : شذرات الذهب ١٦٤/٢ ، ابن خلكان : وفيات الاعيان ٤٠٨/٣ .

<sup>(٦)</sup> ن.م

(٦١٣) حديثا ضعيفة الاسناد ، و ( ٩٩ ) حديثا ما بين واهية الاسناد او منكرة او مكذوبة <sup>(١)</sup> يقول ابن العماد الحنبلي : ( لم يحتو كتابه السنن على ثلاثين حديثا في اسنادها ضعف ) <sup>(٢)</sup> وكان قد الف شهاب الدين البوصيري ( ت ٨٤٠ هـ ) كتاب ( مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ) تكلم فيه عن اسانيد الزوائد بما يليق بحاله من الصحيح والحسن والضعيف وعددها ( ١٣٣٩ ) حديثا ، وكان ابن ماجة قد شخص في كتابه بعض الاحاديث الغريبة <sup>(٣)</sup> كما أنه اشار الى الاحاديث التي تفرد بروايتها بعض الرواة <sup>(٤)</sup> . او أنه يقول : ( هذا حديث فلان ) <sup>(٥)</sup> وكان ابن ماجة قد وجه لبعض رجال السنن مصطلحات الجرح والتعديل ، فقد وثق بعضهم <sup>(٦)</sup> وضعف آخرين بقوله : هذا الحديث ليس بشيء <sup>(٧)</sup> و اشار لبعضهم بانه ليس له اصل <sup>(٨)</sup> وكان يستخدم رايه واجتهاده بعبارة والصواب <sup>(٩)</sup> ، ويوضح بعض المفردات الواردة في الحديث بقوله : قال ابو عبد الله بن ماجة <sup>(١٠)</sup> ويبرز آراء غيره وأقوالهم بعد ايراده الأحاديث <sup>(١١)</sup> . وكان ابن ماجة في كتاب السنن مرة يكرر الحديث باسانيد مختلفة <sup>(١٢)</sup> وتارة يكتفي بلفظ ( مثل ، نحو ) دون اللجوء الى تكرار الحديث <sup>(١٣)</sup> وقد يحيل احيانا على احاديث سابقة <sup>(١٤)</sup> .

(١) محمد فؤاد عبد الباقي : مقدمة كتاب السنن لابن ماجة ١٥١٩/٢ - ١٥٢٠ .

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ١٦٤/٢ .

(٣) ابن ماجة : السنن ٣٩٠/١ ، ٧٢٥/٢ .

(٤) ن.م ٧٣١/٢ ، ٨٨١ ، ١٠٥٨ .

(٥) ن.م ٢٠٣/١ ، ٨٦٩/٢ ، ٨٩٨ ، ٩١٦ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ .

(٦) ن.م ٩٤/١ .

(٧) ن.م ٥٣٢/١ .

(٨) ن.م ٨٤٠/٢ .

(٩) ابن ماجة : السنن ٧٢٩/٢ .

(١٠) ن.م ٢٥٠/١ ، ١٠٨١/٢ وغيرها .

(١١) ن.م ١٦٠/١ ، ٧٦٢/٢ وغيرها .

(١٢) ن.م ١٣/١ ، ١٤ ، ٢٩٢ .

(١٣) ن.م ١٠/١ ، ١٥ ، ١٧ ، ٩٦ ، ١١٧ ، ١٢٦ وغيرها .

(١٤) ن.م ٦/١ .

وتكون استشهاداته للشعر قليلة<sup>(١)</sup> ورواياته عن آل البيت عليهم السلام قليلة ايضاً<sup>(٢)</sup>.

وقد رتب المحدث ابن ماجة كتاب السنن على طريقة الكتب والابواب، فبلغ عدد الكتب (٣٧) كتاباً، وعدد الابواب (١٥٠٠) باباً، وقد ابتدأ بباب الفضائل، ومن ثم بكتاب الطهارة، ثم عاد الى ابواب التيمم، وسار بعد ذلك وفق الكتب بدءاً من كتاب الصلاة ثم الأذان وانتهى بكتاب الزهد. وقد تخللت الكتب والابواب بعض الاحاديث الثلاثية الاسناد.

---

<sup>(١)</sup> ن.م. ١ / ٤٠٥، ٢ / ٩٣٤، ٩٤٩، ١١٤٤.

<sup>(٢)</sup> ن.م. ١ / ٤٧١، ٤٧٦، ٤٨٤.

### الموسوعات الحديثية عند الامامية

تعرف كتب الحديث المعتمدة عند الامامية بالاصول الاربعة ، وقد الفت في القرن الرابع الهجري ، وعند مطلع القرن الخامس الهجري ، وهي من حيث الزمن تأتي بعد تأليف كتب الصحاح والسنن المعتمدة عند اهل السنة، والتي الفت في القرن الثالث الهجري، ويعود السبب في تأخير كتب الحديث عند الامامية هو الاستغناء عنها وذلك لوجود الائمة من آل البيت عليهم السلام، الذين هم امتداد لعصر النبوة، فان هذه الكتب تستقي احاديثها من الائمة بدءاً من الامام علي عليه السلام ، وانتهاءً بالامام الحسن بن علي العسكري عليه السلام، وقد اعتمدت على مصادر معاصرة للأئمة من اهل البيت عليهم السلام واخذت عنهم بصورة مباشرة فقد عرفت تلك المصادر بالاصول الاربعمائة، والتي تزامن بعضها في التأليف مع الكتب الستة المعروفة عند أهل السنة ، وإن الكثير من الاصول الاربعمائة قد الفت في عهدي الامامين محمد بن علي الباقر (ت ١١٤ هـ) وجعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨ هـ) ، وقد سنحت الفرصة للامام الصادق عليه السلام ، نشر احكام الشريعة ، وتوسيع آفاق المعرفة بين الناس، وذلك لمعاصرته الفترة الانتقالية بين سقوط الدولة الأموية ، وقيام الدولة العباسية عام ١٣٢ هـ ، وقد اشار الى مدرسة الامام الصادق العلمية الواسعة، الحسن بن علي الوشاء، وهو من اصحاب الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام<sup>(١)</sup> قوله: (ادركت في هذا المسجد - ويعني مسجد الكوفة - تسعمائة شيخ كل يقول حدثني جعفر بن محمد)<sup>(٢)</sup> وكان ابان بن تغلب اكثر اصحاب الامام الصادق عليه السلام اتصالاً به ، وقد روى عنه ثلاثين الف حديث<sup>(٣)</sup> وافرد ابو العباس احمد ابن عقدة الزيدي الكوفي (ت ٣٣٣ هـ) كتاباً في الرجال الذين رووا عن الامام الصادق عليه السلام، فبلغوا اربعة آلاف راو ، مع بيان عناوين مصنفاتهم<sup>(٤)</sup> ، ويعد ابن عقدة احد اركان الحديث في عصره ، وقد اشار اليه الدار قطني بقوله :

(١) الطوسي : الرجال ص ٣١٨ .

(٢) النجاشي : الرجال ص ٣١ .

(٣) الأمين : اعيان الشيعة ١/٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٤) المحقق الحلبي : المعتبر ص ٥ ، البحراني : الحقائق الناضرة ١/٢٢ ، القمي : هدية الاحباب ص ٧٥ ،

(اجمع اهل الكوفة على أنه لم ير من زمن ابن مسعود الى زمان ابن عقدة احفظ منه) <sup>(١)</sup> وكان قد جمع التراجم والابواب والمشیخات، واكثر الرواية، وقد انتشر حديثه بين الناس، وروى عنه الحفاظ والاكابر <sup>(٢)</sup>. وقد افرد الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) في كتاب (الرجال) اصحاب الامام الصادق عليه السلام، ووصف بعضهم بالثقة، وكان عددهم (٣٢٢٣) <sup>(٣)</sup>. وضبط الشيخ الحر العاملي (ت ١١٠٤ هـ) في كتابه الكبير (وسائل الشيعة) عدد الكتب التي اخرج منها كتابه المذكور بلا واسطة وهي ثمانون كتابا، والذي مع الواسطة سبعين كتابا ويقول: (واما ما نقلوا عنه ولم يصرحوا باسمه فكثير جدا، مذكور في كتب الرجال تزيد على ستة آلاف وستمئة كتاب على ما ضبطناه) <sup>(٤)</sup> ولعل هذا الرقم يمثل جميع ما الف في عهود الائمة من آل البيت عليهم السلام، وما يلي عصورهم في علم الحديث. ونجد في كتب الرجال وكتب الفهارس لفظ (كتاب) من خلال النصوص والروايات، وقد يكون هذا اللفظ يعني الكتاب بمعناه البسيط الذي لا يتعدى في محتوياته مسائل معينة ومحدودة، وقد لاتعد جميعها من كتب التشريع الاساسية، ولذا اعتمد الاماميون على اربعمائة كتاب منها بوصفها موثقة ومعتبرة وقد اطلق عليها اسم (الاصول) وهي التي تروى عن الامام عليه السلام بصورة مباشرة، ويطلق احيانا لفظ (كتاب) في قبال لفظ (اصل) في كتب الرجال والحديث، كما يطلق لفظ (نوادير) في قبال لفظ كتاب، ولكن النوادر على الغالب غير الاصول، وربما تعد في بعض الاحيان من الاصول <sup>(٥)</sup>. وقد اشار الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) إلى الاصول الاربعمائة بقوله: (صنف الامامية من عهد امير المؤمنين إلى عصر ابي محمد الحسن العسكري اربعمائة كتاب) <sup>(٦)</sup> وهي اربعمائة مصنف بفتح النون - لاربعمائة مصنف - بكسر النون - وان هذه الاصول هي بداية الفكر

<sup>(١)</sup> ابن كثير: البداية والنهاية ٢٠٩/١١، اليافعي: مرآة الجنان ٣١١/٢، السيوطي: طبقات الحفاظ ص ٣٤٩.

<sup>(٢)</sup> الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٤/٥.

<sup>(٣)</sup> الطوسي: الرجال ص ١٤٢ - ص ٣٤٢.

<sup>(٤)</sup> البهبهاني: الفوائد ص ٣٧٦، الطهراني: الذريعة ١٢٥/٢ - ١٢٦.

<sup>(٥)</sup> ن.م ص ٣٢-٣٤.

<sup>(٦)</sup> المفيد: الارشاد ص ٢٧١، ينظر المحقق الحلبي: المعبر ص ٤، ابن شهر اشوب: معالم العلماء ص ٣.



الامامي المستمد من احاديث الائمة من آل البيت عليهم السلام<sup>(١)</sup> وأن ما ذكره بعض الفقهاء والمحدثين من رجوع الأصول الاربعمائة إلى عهد الامام الصادق عليه السلام خاصة يمكن حمل كلامهم على التغليب على اعتبار أن معظمها قد الف في عهده عليه السلام كما هو واقع الحال. ومما يلاحظ أن اصحاب هذه الاصول لم يثبتوا تواريخ تاليفاتهم، ولم نجد في كتب الرجال تواريخ وفياتهم، وهذا الذي جعلنا غير قادرين على تحديد الفترة الزمنية الدقيقة لتدوين هذه الاصول، ولكن نجد ان بعضها قد الف في عهد الامام علي عليه السلام كالأصل المنسوب إلى سليم ابن قيس الهلالي (ت ٩٠ هـ)، وكان سليم الهلالي قد ادرك عهد الامام علي عليه السلام، وتوفى في عهد الامام زين العابدين عليه السلام، والأصول المنسوبة الى ابراهيم بن مسلم بن هلال الكوفي، واسماعيل بن كثير، واسماعيل بن عثمان، وعلي بن اسباط الكوفي الذي كان يروي عن الامامين علي بن موسى الرضا ومحمد بن علي الجواد عليهما السلام<sup>(٢)</sup>. وتمتاز الاصول الاربعمائة عن غيرها من كتب الحديث، هي ان اصحابها قد سمعوا الاحاديث والروايات عن الائمة من آل البيت عليهم السلام مباشرة وشفاهاً، او كان لها طريق واحد بين الراوي والامام عليه السلام، وقد تميزت بالصحة والاعتبار، ولشدة الاطمئنان بالصدور والاقربية الى الحجية والحكم بالصحة، وهذه الميزة ترشحت الى الاصول من قبل مزية شخصية توجد في مؤلفها تلك هي المثابرة الاكيدة على كيفية تأليفها والتحفظ على ما لا يتحفظ عليه غيره من المؤلفين، وبذلك من صاروا ممدوحين عند الائمة عليهم السلام. ولذا نعد قول ائمة الرجال في ترجمة احدهم: ان له اصلاً من الفاظ المدح له لكشفه عن وجود مزايا شخصية فيه من الضبط والحفظ والتحرز عن بواعث النسيان والاشتباه والتحفظ عن موجبات الغلط والسهو وغيرها، والتهيؤ لتلقي الاحاديث بعين ما تصدر عن معادنها، على ما كان عليه ديدن اصحاب الاصول<sup>(٣)</sup>، ولذا اعتمدها اصحاب كتب الحديث الاربعة عند الامامية، تلك الكتب التي الفت بعد تنامي

(١) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٣٢٣.

(٢) الطهراني: الذريعة ١٤١/٢، ١٤٢، ١٦٤.

(٣) الفضلي: اصول الحديث ص ٤٨-٤٩.

الحركة العلمية ونشاطها الواسع في القرن الرابع الهجري، وعند مطلع القرن الخامس الهجري ونظرا لاهميتها في علم الحديث، ولكونها مصادر اساسية معتمدة عدا بعض احاديثها الضعيفة، سوف نقوم بدراستها وبيان خصائصها العامة، كل على انفراد وحسب التسلسل الزمني لوفيات اصحابها.

### الكتاب الأول: كتاب الكافي للشيخ الكليني (ت ٣٢٨هـ) او (٣٢٩هـ)

تم تحدد المصادر تاريخ مولد الشيخ ابي جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني الرازي، ولا مكان مولده سوى نسبه إلى مدينة كلين موطن آبائه واجداده، وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنه نشأ في كلين<sup>(١)</sup>. وفي وسط اسرة علمية، فقد كان والده من رجال العلم المعروفين فيها<sup>(٢)</sup>، وقد تتلمذ على عدد كبير من الاعلام منهم: محمد بن يحيى العطار واحمد بن محمد بن قولويه ومحمد بن جعفر الرزاز واحمد بن محمد الكوفي والحسين بن محمد الاشعري وغيرهم<sup>(٣)</sup> واصبح علما كبيرا من اعلام الحديث حتى عد على رأس المائة الثالثة من المجددين لمذهب الامامية<sup>(٤)</sup> يقول النجاشي: (شيخ اصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان اوثق الناس في الحديث واثبتهم)<sup>(٥)</sup> ويقول ابن طاووس (ت ٦٦٤ هـ): إنه الشيخ المتفق على ثقته وامانته<sup>(٦)</sup> وقد أشار الشيخ الطوسي إلى مكانته في علم الحديث بقوله: ثقة عارف بالاخبار، وقال ايضا: إنه جليل القدر عالم بالاخبار<sup>(٧)</sup> وقد ذكره عدد من المؤرخين والمحدثين و اشاروا إلى مكانته العلمية في الفقه والحديث<sup>(٨)</sup>. وكان قد هاجر إلى مدينة بغداد وسكن درب السلسلة الواقع بباب الكوفة وحدث بها عام ٣٢٧هـ وبقي في بغداد حتى وفاته

(١) الامين: اعيان الشيعة ٤٧ / ١٥٢.

(٢) بحر العلوم: الرجال ٣ / ٣٢٦.

(٣) الطريحي: جامع المقال ص ١٩٤-١٩٥، ينظر الخوئي: معجم رجال الحديث ٢ / ٣٤٦، ١٥ / ١٩١، ١٦ / ٢٣٥، ١٨ / ٤٦، ٢٠ / ٢٠٢.

(٤) ابن الاثير: جامع الأصول ١٢ / ٢٢٠.

(٥) النجاشي: الرجال ص ٢٦٦.

(٦) ابن طاووس: كشف المحجة ص ١٨٥.

(٧) الطوسي: الفهرست ص ١٦١، الرجال ص ٤٩٥.

(٨) ابن ماكولا: الاكمال ٤ / ٥٧٥، ابن الاثير: الكامل ٨ / ٣٦٤، ابن حجر: لسان اليزان ٥ / ٤٣٣، الصفدي

: الوافي بالوفيات ٥ / ٢٢٦.

عام ٣٢٨ هـ وقيل عام ٣٢٩ هـ . وقد دفن في مقبرة باب الكوفة بصراة الطائي ، يقول الشيخ الطوسي: دفن بباب الكوفة في مقبرتها ، قال ابن عبدون : رأيت قبره في صراة الطائي وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم ابيه<sup>(١)</sup> ولسكناه في مدينة بغداد فترة من الزمن قد الصق به لقب السلسلي والبغدادي<sup>(٢)</sup> وقد تتلمذ عليه عدد من الاعلام منهم : ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن جعفر الكاتب النعماني المعروف بابن ابي زينب ، وعلي بن احمد الرازي ، ومحمد بن احمد القضاعي الصفواني الكوفي ، واحمد بن محمد الزراري ، واحمد بن ابراهيم الصيمري ، وجعفر بن محمد بن قولويه القمي وغيرهم ، وقد كتب الشيخ الكليني كتاب (الكافي) في عشرين سنة<sup>(٣)</sup> وكتاب (الرد على القرامطة) ، وكتاب (تعبير الرؤيا) وكتاب (الرجال) و (رسائل الأئمة عليهم السلام) وكتاب ما قيل في الأئمة من شعر<sup>(٤)</sup> . وقد عقب السيد ابن طاووس على أهمية كتب الشيخ الكليني بقوله : (( ورواياته في زمن الوكلاء المذكورين - يعني بهم السفراء الاربعة في زمن الغيبة - يجد طريقاً الى تحقيق منقولاته ))<sup>(٥)</sup> . ولما كانت وفاته تتزامن مع وفاة آخر السفراء وهو علي بن محمد السمري عام ٣٢٩ هـ ، فاصبحت الكثير من روايات الكليني موثقة لقربه من عهد الأئمة عليهم السلام ، وقد اطلق عليه لقب ( ثقة الاسلام ) ، يقول الشيخ الطهراني : انه لقب عام يصح اطلاقه على كل عالم جليل في الاسلام موثوق به عند المسلمين ، واول من اطلق عليه هو الشيخ الكليني<sup>(٦)</sup> . كما اطلق عليه لقب ( الشيخ الصدوق ) وشيخ الشيعة<sup>(٧)</sup> . ويقول ابن الاثير الجزري : إنه من خواص الشيعة ، إن لهم على رأس كل مائة سنة من يجدد مذهبهم ، وكان مجدده على رأس المائتين الامام علي بن موسى

(١) الطوسي: الفهرست ص١٦٢.

(٢) الزبيدي: تاج العروس ٩/٣٢٢.

(٣) ابن داود: الرجال ق١/١٨٧، الخوانساري: روضات الجنات ٦/١١٤.

(٤) النجاشي: الرجال ص٢٩٢، ابن شهر اشوب : معالم العلماء ص٩٩، الطوسي: الفهرست ص١٦١-ص١٦٢.

(٥) ابن طاووس: كشف المحجة ص١٥٩.

(٦) الطهراني: طبقات اعلام الشيعة (نقباء البشر) ١/ق١/٢٧٣.

(٧) الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص٢٦٠.

الرضا عليه السلام ، وعلى رأس المائة الثالثة محمد بن يعقوب الكليني ، وعلى رأس المائة الرابعة علي بن الحسين المرتضى<sup>(١)</sup> . ويمكن القول : ان الشيخ الكليني مجدد الفكر الامامي في عصر الغيبة ، وقد جمع في كتابه ( الكافي ) اصول هذا الفكر في ايام الوكلاء او السفراء او النواب الاربعة<sup>(٢)</sup> . ولذا اصبح هذا الكتاب من اجل كتب الحديث عند الامامية<sup>(٣)</sup> . وقد جاء تاليفه في عصر كان يستوجب عليه هذا النوع من التاليف ، ووجد أن الوقت قد حان لجمع الاصول بعد عصر الائمة عليهم السلام . وقد كانت ظروف مدينة بغداد في القرن الرابع الهجري وما تزخر به من علماء ومحدثين وفلاسفة ، وما تحفل مجالسها من مناظرات ومناقشات ساعدت الشيخ الكليني على اكمال كتاب ( الكافي ) وقد وصف بانه ( لم يعمل مثله )<sup>(٤)</sup> . بوصفه مصدرا اساسيا في الحديث والفقه ، وله تأثير واسع النطاق في الفكر الفقهي على تعاقب العصور ، وما زالت تأثيراته واضحة وبالدرجة نفسها لاعتبارات تتعلق بذاتية الكتاب من جهة ، وبشخصية مؤلفه من جهة اخرى ، ومن ثم فقد وجدت العصور المتعاقبة في الكتاب وفي ثقة وورع مؤلفه وجمعه لشروط المحدث ما اهله لوضع ثقته به والرجوع اليه في تصور الحكم الشرعي ، ومزاولته في الحياة العملية ، وفي العبادات جيلا بعد جيل ، ويقول الدكتور حسين علي محفوظ : (( وقد اتفق اهل الامامة ، وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب ، والأخذ به ، والثقة بخبره ، والاكتفاء باحكامه ، وهم مجمعون على الاقرار بارتفاع درجته ، وعلو قدره - على انه - القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان الى اليوم . وهو عندهم اجمل وافضل من سائر اصول الحديث ))<sup>(٥)</sup> . ويعود سبب هذه الاهمية الى اعتبار الشيخ الكليني اول من بادر من الامامية الى جمع الحديث بعد عصر الائمة عليهم السلام ، ولكن الامامية لم تجمع على الأخذ بصحة جميع الاحاديث

(١) ابن الاثير : جامع الاصول ٢٢٠/١٢ ينظر البحراني : الدررة البهية ورقة ٤ أ ، الخوانساري : روضات الجنات ١١١/٦ .

(٢) ابن طاووس : كشف المحجة ص ١٥٩ .

(٣) الطهراني : مصفى المقال ص ٣٧٦ .

(٤) القمي : الكنى والالقب ١٠٣/٢ ، الخوانساري : روضات الجنات ١١٢/٦ .

(٥) حسين محفوظ : مقدمة كتاب الكافي ص ٢٦ .

الواردة في كتاب (الكافي) وإنما تتعامل معه كما تتعامل مع أي كتاب آخر في الحديث ، وتعرض بعض احاديثه الى النقد والتجريح ، دون ان يكون جميعها قطعية الصدور، اذ تحتوي احاديث الكافي على الصحيح والحسن والموثق والقوي والضعيف<sup>(١)</sup> واذا اختلف دارسو كتاب (الكافي) في توزيع نسبة الاحاديث على الانواع الاربعة، فإنهم متفقون - الى حد ما - على عدد الاحاديث الضعيفة في الكتاب، ويبدو أن الشيخ الكليني كان يكتب كل ما كان يسمعه من احاديث، ولم يكن لديه الوقت الكافي لتشخيص الصحيح من غيره، وهذه الحالة قد اشترك فيها جميع المحدثين، يقول السيد محمد تقي الحكيم: ( ولقد كان من المؤلف قديماً أن مؤلفي كتب الحديث ما كان ليهمهم تمحيص الاحاديث بقدر ما يهتمهم تدوينها، وكان مهمة التمحيص موكولة الى المجتهدين في مجالات استنباط احكامها، ومن هنا احتجنا الى تسليط الاضواء على جميع كتب الحديث واخضاعها لقواعد النقد والتمحيص التي عرضت في كتب الدراية<sup>(٢)</sup> ). يقول السيد الخوانساري: لقد حصرت احاديث كتاب الكافي في (١٦١٩٠) حديثاً منها : ٥٠٧٢ حديثاً صحيحاً و ١١١٨ حديثاً موثقاً و ٣٠٢ حديثاً قوياً و ٩٤٨٥ حديثاً ضعيفاً<sup>(٣)</sup> . وهناك من يحدد احاديث الكافي في ١٦٠٩٩ حديثاً أي باضافة مائة حديث للاحاديث الصحيحة فيصبح عددها ٥١٧٢ حديثاً<sup>(٤)</sup> ، ويضيف بعض المحدثين والباحثين (١٤٤) حديثاً حسناً لاحاديث الكافي<sup>(٥)</sup> . وقد وزعت احاديث الكافي على الكتب والابواب، وكان مجموع الكتب (٣٤) كتاباً تتصل اسانيدھا بالائمة من آل البيت عليهم السلام، وتبدأ كتب الكافي بكتاب العقل ومن ثم فضل العلم، حتى كتاب الروضة وهو آخر كتب الكافي ويقسم الكتاب الى ثلاثة اقسام هي: الأصول، والفروع، والروضة، فيقع كتاب الاصول في جزئين، وكتاب الفروع في خمسة اجزاء، وكتاب الروضة في جزء واحد،

(١) البحراني: لؤلؤة البحرين ص ٣٩٤-٣٩٥، الطريحي: جامع المقال ص ١٩٣، ينظر احمد امين، ظهر

الاسلام ١٢٥/٤، دونالدسن: عقيدة الشيعة ص ٢٨٣، بروكلمان: تاريخ الادب العربي ٣/٣٣٩.

(٢) الحكيم: الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ١١٤.

(٣) الخوانساري: روضات الجنات ٦/١١٦.

(٤) الصدر: الشيعة وفنون الاسلام ص ٣٦، تاسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص ٥٩. فياض: الاجازات

العلمية ص ٩٦، الانصاري: اثر الشيعة الجعفرية ص ٦٤.

(٥) البحراني: لؤلؤة البحرين ص ٣٩٤، الطريحي: جامع المقال ص ١٩٣، دونالدسن: عقيدة الشيعة

ويذهب بعض المحدثين إلى أن احايث كتاب الكافي تزيد على ما في كتب الصحاح عند اهل السنة متوناً واسانيد<sup>(١)</sup> وكان الكليني يذكر مصادره وموارده في كتاب (الكافي) فيقول: كل ما كان في كتابي عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى منهم : محمد بن يحيى ، وعلي بن موسى الكميدياني، وداود بن كورة، واحمد بن ادريس، وعلي بن ابراهيم بن هاشم<sup>(٢)</sup> ويقول احياناً عن (بعض اصحابنا) دون أن يشير لاسمائهم، أو احياناً يشير إلى بعض الكتب التي اطلع عليها كقوله (وفي نسخة الصفواني)<sup>(٣)</sup> زيادة أو هكذا ابدأ، أو يقول في (نسخة اخرى)<sup>(٤)</sup> وكان يشير إلى بعض العلماء في تحديد الاماكن والمواضع الجغرافية<sup>(٥)</sup> ويكون دقيقاً واميناً إذا كان احد شيوخه قد غاب عن ذاكرته فيقول : (وحدثني شيخ من اصحابنا ، ذهب عني اسمه)<sup>(٦)</sup> .

وكان الشيخ الكليني يلتزم بالاسناد - الا نادراً- ويذكر الوسائط التي بينه وبين الامام عليه السلام، وقد يحيل بعض الاسانيد الى ما ذكره قريباً<sup>(٧)</sup> ونقل عن الشهيد الاول العاملي ( ت ٧٨٦ هـ ) أن بعض رجال الحديث في كتاب ( الكافي ) يروون بواسطة واحدة او بواسطتين عن الامام عليه السلام<sup>(٨)</sup> واذا تكرر السند فإن الشيخ الكليني يكتفي بالقول: مثل ذلك ، او مثله ، او بهذا الاسناد، وفي رواية اخرى، وبالاسناد الاول ونحو ذلك، واذا اختصر الاسناد فانه يكتفي بالقول: ( عن عدة من اصحابنا ) ويعني الشيخ الكليني بالعدة هم جماعة من مشاهير الرواة ، ذكرهم باسمائهم كي لا يحصل الالتباس، وهو قد يختصر السند اعتماداً على ثقته وعلمه باحوال بعض الرواة كما هو الشأن بالروايات التي بصدرها بلفظ (( العدة )) ولكنه في الواقع قد اعتمد لفظ ( العدة ) بدلاً من

(١) البهائي: وصول الاخبار ص ٦٩-٧٠، الصدر: تأسيس الشيعة ص ٥٩.

(٢) النجاشي: الرجال ص ١٦١-١٦٢.

(٣) الكليني : الكافي ٤، ٣٤/٢.

(٤) الكليني : الكافي ( الاصول ) ٣٤/٢ ، ٤٠ ، ٧٧ ، ١١٢ ، ٤٣٠.

(٥) ن.م ٦٩/٢.

(٦) ن.م ١٢٢/٢.

(٧) العاملي : منتقى الجمال ٢١/١ ، البهائي : مشرق الشمس ص ١٢.

(٨) الانصاري: اثر الشيعة الجعفرية ص ٦٤.

التنصيب عليهم باسمائهم في كل رواية من باب الاختصار، وتهربا من التطويل<sup>(١)</sup>. وكانت روايات الشيخ الكليني في كتاب ( الكافي ) مصحوبة بصيغ الاداء المعروفة عند المحدثين، فقد استخدم لفظ ( حدثني، حدثنا، اخبرني، اخبرنا ).

ويضم كتاب ( الكافي ) مختلف الاحاديث من صحيحة وحسنة وموثقة وضعيفة ولذا نجد الشيخ الصدوق ( ت ٣٨١ هـ ) في كتابه ( من لا يحضره الفقيه ) لم يعتمد جميع الاحاديث التي رواها الشيخ الكليني فيقول : ( لم اقصده فيه - أي في كتاب من لا يحضره الفقيه - قصد المصنفين في ايراد جميع ما رووه بل قصدت إلى ايراد ما افتي به واحكم بصحته )<sup>(٢)</sup> ، وكان الشيخ المفيد ( ت ٤١٣ هـ ) وتلميذه الشيخ الطوسي ( ت ٤٦٠ هـ ) يعاملان، روايات الكافي، وروايات من لا يحضره الفقيه معاملة الخبر غير القطعي، فان كان راويها من الضعفاء، او كانت الرواية مرسلة طرحاها، سواء كانت الرواية مروية في الكافي او الفقيه او غيرهما من الكتب والاصول المعروفة والمشهورة<sup>(٣)</sup> ويورد الشيخ الطوسي حديثين مسندين للامام الصادق عليه السلام نقلًا عن الشيخ الكليني في كتاب الصوم من الكافي فاعطى رايه فيهما بقوله: (( انهما خبر واحد لا يوجبان علما ولا عملا، لأن راويهما عمران الزعفراني، وهو مجهول، وفي اسناد الحديثين قوم ضعفاء لا نعمل بما يختصون بروايته ))<sup>(٤)</sup>. وهذا تصريح من الشيخ الطوسي بأن كل رواية في كتاب ( الكافي ) او غيره من كتب الحديث اذا كان في سندها رجال ضعفاء لا يعمل بها فيما اذا اقتصوا بروايتها<sup>(٥)</sup>. ولذلك كان الشيخ الطوسي يعامل بعض روايات الشيخ الكليني معاملة الخبر غير القطعي، فإن كان راويها من الضعفاء او كانت الرواية مرسلة طرحها<sup>(٦)</sup> كقوله : ( لا يلتفت

(١) الحسني: دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٤٠-١٤١، دراسات في الكافي للكليني والصحيح

للبخاري ص ١٣٤-١٣٥.

(٢) الصدوق: من لا يحضره الفقيه ٣/١.

(٣) الخوئي: معجم رجال الحديث ٤٨/١.

(٤) الطوسي: الاستبصار ٧٦/٢.

(٥) الخوئي: معجم رجال الحديث ٤٣/١.

(٦) ن. م ٤٨/١.

اليه) <sup>(١)</sup> ويعقب الامام الخوئي على نص الشيخ الطوسي هذا بقوله : ( وهذا تصريح منه بان روايات الكافي ليست كلها صحيحة، فضلا عن كونها مقطوعة الصدور ) <sup>(٢)</sup> ولا شك أن الشيخ الكليني قد اعتمد على اجتهاداته في توثيق الرواة واختيار المرويات، ولكنه في الوقت نفسه قد روى عن بعض الغلاة والكذابين، ولم يوفق لدراسة متون بعض الاحاديث دراسة علمية كافية. ولو فعل ذلك لوجد لزاما عليه ان يتجنب بعض تلك المرويات التي لا تعكس مبدأ الائمة عليهم السلام ولا تنسجم مع واقعهم الرفيع <sup>(٣)</sup>. وقد قام الاستاذ هاشم معروف الحسيني في كتابه ((دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري)) باحصائية للرجال الضعفاء والمطعون بهم في كل من الكافي والصحيح فكان عددهم بكتاب (الكافي) واحدا واربعين، ثم قال : ( واحسب ان هذا العدد اليسير من المتهمين بالانحراف عن المخطط الاسلامي الصحيح يكفي لدحض مزاعم القائلين بان الشيعة يصححون جميع روايات الكافي، ولا يرتابون في شيء منها ) <sup>(٤)</sup>. وكان الشيخ الكليني نفسه اذا شكك في صحة بعض الاحاديث في محاولة لرفض بعضها وضعها في باب الشواذ والنوادير <sup>(٥)</sup>. وتأتي هذه الاحاديث عادة في اواخر الابواب، ومن المحتمل أن الشيخ الكليني كان يضع الاحاديث المخرجة على الترتيب بحسب صحتها لديه، ولذلك فإن احاديث اواخر الابواب في الغالب لا تخلو من اجمالي وخفاء <sup>(٦)</sup>. وقد تسرع الشيخ محمد ابو زهرة باصدار حكمه الجائر على الشيخ الكليني بعد أن نقل عنه احاديث ( نادرة ) دون ان يعرف السر في وضعها في هذا المكان المخصص ومدى ايمانه بها، وقد اشار في نقده هذا في كتابه (الامام زيد) <sup>(٧)</sup> وكان الشيخ الكليني قد خصص في كتاب الايمان والكفر،

<sup>(١)</sup> الطوسي : التهذيب ٤١/٩.

<sup>(٢)</sup> الخوئي: معجم رجال الحديث ٤٣/١.

<sup>(٣)</sup> الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ١٨٤.

<sup>(٤)</sup> ن.م ص ١٩٣.

<sup>(٥)</sup> الكليني: الكافي ٤/١٨٥، ١٨٦، ٤٣٥، ٤٦٩، ٤٩٦.

<sup>(٦)</sup> الخوانساري: روضات الجنات ١١٦/٦.

<sup>(٧)</sup> ابو زهرة : الامام زيد ص ٣٤٦-٣٤٧، ينظر الحكيم : الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ١١٠.



وفي كتاب فضل القرآن، وفي كتاب العشرة، بابا للنوادر، ويلحقه احيانا بباب للنوادر<sup>(١)</sup>.

ولدى دراستنا لرجال الكافي يتضح لنا أن الشيخ الكليني كانت لديه معرفة كبيرة بالرجال وكناهم وانسابهم وعلاقاتهم بالائمة عليهم السلام، ومن المحتمل أنه قد اعطانا تفصيلات عن هؤلاء في كتابه (الرجال) الذي لم يصل اليها. فهو في كتاب (الكافي) يعرف بعض الرجال كقوله عن ابي جعفر محمد ابن النعمان الاحول انه صاحب الطاق<sup>(٢)</sup>. وأن القنبري رجل من ولد قبر الكبير مولى الامام ابي الحسن الرضا عليه السلام<sup>(٣)</sup>. ويذكر احيانا المدينة التي ينتسب اليها الراوي ان كان من اهل المدينة او الكوفة او واسط او الاهواز او بست او سجستان او من اهل مصر. وكان الشيخ الكليني يشير الى مذاهب بعض الرواة المتفرعة عن تسلسل الامامي كالواقفة والفظحية والناوسية، وكان الكليني قد خصص في كتاب (الكافي) بابا للتاريخ تناول فيه حياة النبي ﷺ والائمة من آل البيت حسب التوالي وحياة السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام<sup>(٤)</sup> وتضاف الى اهمية كتاب (الكافي) في الحديث اولويته في التأليف عند الامامية وسد حاجة الناس يومئذ اليه، فقد جاء تأليفه استجابة للذين طالبوا الشيخ الكليني بتأليفه، والى ذلك اشارت مقدمة الكتاب: (إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، ما يكفي به المتعلم، ويرجع اليه المسترشد وياخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالاثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ<sup>(٥)</sup>. وبقي اثر كتاب (الكافي) بعد ابرازه للناس مصدرا اساسيا تستقي منه الاحاديث الشريفة المروية عن اهل البيت عليهم السلام، وكتابا علميا يدرس في معاهد العلم في المدن والامصار الاسلامية، يقول الشيخ النجاشي (ت ٤٥٠ هـ): (كنت اتردد الى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نبطويه النحوي،

(١) الكليني: الكافي ٤/١٨٥، ١٨٦، ٤٣٥، ٤٦٩، ٤٩٦.

(٢) ن. م ١٨٩/٣.

(٣) ن. م ١٢٣/٢.

(٤) ن. م ٢/٣٢٣، ٣٤٧، ٣٥٥.

(٥) ن. م ٥٥/١.

اقرأ القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من اصحابنا يقرأون كتاب الكافي على ابي الحسين احمد بن احمد الكوفي الكاتب<sup>(١)</sup> لانه الكتاب الذي اودع فيه الشيخ الكليني من اخبار الاصول والفروع والسنن والآداب والاخلاق وقليل من التفسير والتاريخ على نسق واحد<sup>(٢)</sup> ولمكانة كتاب الكافي العلمية في الفقه والحديث تناوله عدد من المحدثين والباحثين بالشرح والدراسة منها: شرح اصول الكافي لمحمد صالح بن احمد، وشرح المولى صدر الدين الذي يقع في ثلاث مجلدات، وشرح المولى محمد بن ابراهيم ويقع في مجلدين وشرح الشيخ علي بن الشيخ محمد بن الحسن والد الحر العاملي (ت ١١٠٣هـ)، وشرح الشيخ عبد الله بن الحاج صالح السماهيجي واسمه (شرح حديث مشكل في اصول الكافي في اسماء الله تعالى) وشرح المولى خليل بن الغازي القزويني وذلك بامر الشاه عباس الثاني عام ١٠٦٤هـ وسماه (الصافي في شرح الكافي) وكانت ترجمة للشرح العربي الذي سماه (الشافي) والذي شرع فيه في مكة عام ١٠٥٧هـ، واما الصافي فقد شرع فيه عام ١٠٦٤هـ بقزوين، وقد فرغ منه عام ١٠٨٤هـ وذلك في غضون عشرين عاما، وعلى كتاب (الصافي) حواشي لآخ الشارح المولى محمد باقر بن الغازي<sup>(٣)</sup> وشرح للسيد الحكيم الميرزا رفيع الدين محمد بن حيدر النائيني (ت ١٠٨٢هـ) وشرح للمولى محمد صالح بن احمد بن شمس الدين السروي المازندراني وشرح للمولى رفيع الدين محمد بن مؤمن الجيلاني، وهو من اول الاصول الى آخر كتاب الجهاد وقليل من كتاب المعيشة، وشرح للمولى محمد هادي بن محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١هـ)، وشرح للشيخ يعقوب بن ابراهيم البختياري الخويزي عام ١١٤٧هـ. وكتب المولى محمد باقر المجلسي كتابا سماه (مرآة العقول) وهو شرح للكافي، وكتب المحقق الداماد المير محمد باقر بن محمد الحسيني الاستر ابادي كتابا سماه (الرواشح السماوية) وهو شرح للكافي، وشرح السيد محمد شبر بن الحسين الحسيني الجنفوري وشرح صدر المتألهين صدر الدين محمد ابن ابراهيم الشيرازي (ت ١٠٥٠هـ) وشرح الامير محمد معصوم

(١) النجاشي: الرجال ص ٢٩٢.

(٢) البروجردي: جامع احاديث الشيعة ٣/١.

(٣) الطهراني: الذريعة ٤/١٥، الخوئي: معجم رجال الحديث ٨٧/١٨، البحراني: لؤلؤة البحرين

ص ١٣١، الجواهري: آثار الشيعة الامامية ص ٨٨، دونالدسن: عقيدة الشيعة ص ٣٠١.

بن الامير فصيح التبريزي وشرح السيد محمد باقر بن محمد ابراهيم الحسيني الرضوي (ت ١٢١٨ هـ) على اصول الكافي، وشرح للمولى حسين السجاسي الزنجاني ويقع في ثلاث مجلدات وشرح المولى محمد حسين بن يحيى النوري، وشرح المولى محمد رفيع بن فرج الكيلاني المعروف بملا رفيعا وشرح المولى محمد زمان التبريزي، وشرح الشيخ عباس بن حاجي الطهراني وشرح الشيخ محمد علي البلاغي النجفي (ت ١٠٠٠ هـ) وشرح الامير اسماعيل الخوانون ابادي وشرح المولى محمد امين بن محمد شريف الاخباري الاسترآبادي (ت ١٠٣٦ هـ)<sup>(١)</sup>. وكتب السيد ظهور الحسيني البارهي باللغة الاوردية ((القول الشافي في حل اصول الكافي))، وللمولى طالب بن حيدر الاصفهاني ((فهرست ابواب فروع الكافي))<sup>(٢)</sup> وللمولى محمد جعفر بن صفى الناعسي الفارسي ((فهرست الكافي الى آخر الروضة)) وللسيد الصدر علاء الملك بن السيد عبد القادر الحسيني المرعشي ((فهرس الكافي وابوابه واحاديثه والجرح والتعديل لرواته)) وللسيد محمد علي بن عبد الله الحسيني ((فهرست الكافي وابوابه واحاديث كل باب فيه))<sup>(٣)</sup>. وقد خصص كتاب ((كنز العارفين في ارشاد السالكين)) لشرح اصول الكافي<sup>(٤)</sup>. وكتب الشيخ علي بن الشيخ محمد سبط الشهيد الثاني كتابا سماه ((الدر المنظوم)) وقال عنه: ((هذه حواشي يسيرة على اصول كتاب الكافي والمنهل العذب الصافي للثقة الجليل محمد بن يعقوب الكليني))<sup>(٥)</sup>. وكتب عن شخصية الكليني وكتابه ((الكافي)) عدد من الباحثين، وقد نشرت بحثا بعنوان ((الشيخ الكليني وكتابه الكافي)) في مجلة البلاغ عام ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م، وكتب السيد هاشم معروف الحسيني كتابا سماه ((دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري))، وللمولى محمد باقر بن غلام علي التستري النجفي ((منتخب الكافي من فروع وروضته))<sup>(٦)</sup>.

(١) الطهراني: الذريعة ١٣/٩٥-١٠٠.

(٢) ن.م ٣٧٥/١٦، ٢١١/١٧.

(٣) ن.م ٣٨٦/١٦ - ٣٨٧.

(٤) ن.م ٢٦-٢٨، ٤/١٥، ٥، ١٧٤/١٨.

(٥) الخوانساري: روضات الجنات ٦/١١٣.

(٦) الطهراني: الذريعة ٢٢/٤٢٢.

### الكتاب الثاني: كتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)

ولد الشيخ ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، في مدينة قم بعد عام ٣٠٥ هـ، وذلك في السنة التي توفي فيها ابو جعفر محمد ابن عثمان العسكري. ومن المحتمل في اوائل سفارة الحسين بن روح رضي الله عنه، وتشير المصادر الى أن والده علي بن الحسين قد اجتمع بابي القاسم الحسين بن روح وسأله مسأله ثم كاتبه بعد ذلك على يد علي بن جعفر بن الاسود وطلب منه ايصال رقعة الى الامام الثاني عشر عليه السلام يسأله فيها ان يدعو الله تعالى بان يرزقه ولدين ذكرين خيرين، وقد استجيبت دعوته، فولد الشيخ الصدوق محمد وابو عبد الله الحسين بن علي، وكان الشيخ الصدوق يفتخر ويقول: انا ولدت بدعوة صاحب الأمر عليه السلام<sup>(١)</sup> وقد نشأ في مدينة قم في وسط اسرته المعروفة بالعلم والفضيلة والفكر حيث كان والده (شيخ القميين في عصره ومتقدمهم وفقههم وثقتهم)<sup>(٢)</sup>. ويقول السيد الخوانساري: وكان لوالد الصدوق ابو الحسن ثلاثة اولاد وهم محمد والحسين فهما فقيهان ماهران في الحفظ، يحفظان ما لا يحفظ غيرهما من اهل قم، ولهما اخ ثالث اسمه الحسن، وهو الاوسط مشغول بالعبادة والزهد، لا يختلط بالناس ولا فقه له<sup>(٣)</sup>. وقد تتلمذ الشيخ الصدوق على عدد كبير من الاعلام، وقد اشار اليهم في مؤلفاته الكثيرة وفي مقدمتهم والده حيث اكثر الرواية عنه، وجعفر بن الحسين المؤمن، وجعفر بن علي القمي الايلاقي، والفضل بن الفضل الكندي الهمداني وقد اجازه عام ٣٥٤ هـ<sup>(٤)</sup>، وغيرهم وكان الشيخ الصدوق يذكر في مؤلفاته تلمذته على شيوخه وتحديد اماكن الاستماع اليهم واحيانا يؤرخ لاستماعاته على هؤلاء وما يحصله من اجازات علمية، فاصبح عالما فقهيا محدثا مؤرخا يقول الشيخ الطوسي: إنه جليل القدر حفظة بصير بالفقه والاخبار والرجال<sup>(٥)</sup> وقد حمل لقب ( لصدوق)

(١) النجاشي: الرجال ص ١٨٥، ابن داود: الرجال ق١/١٣٧، العلامة الحلي: الرجال ص ٩٤.

(٢) النجاشي: الرجال ص ١٨٤، القمي: هدية الاحباب ص ٥٠.

(٣) الخوانساري: روضات الجنات ٦/٣٩.

(٤) الطهراني: طبقات اعلام الشيعة / القرن الرابع ص ٢١٧، الخوئي: معجم رجال الحديث ١٣/٣٣٧.

(٥) الطوسي: الرجال ص ٤٩٥.

و (رئيس المحدثين ، او شيخ المحدثين ) و ( الامام الاعظم )<sup>(١)</sup> وذلك اعترافا بمكانته العلمية ورواياته عن الائمة عليهم السلام ، ويقول الخوانساري ( ولم اقف على احد من الاصحاب بتوقف في روايات الفقيه اذا صح طريقها )<sup>(٢)</sup> ، و اشار الى علميته فيقول وامره في العلم والعدالة والفهم والنبالة والفقه والجلالة والثقة وحسن الحالة وكثرة التصنيف وجودة التأليف ، وغير ذلك من صفات البارعين وسمات الجامعين ، اوضح من ان يحتاج الى بيان ، او يفتقر الى تقرير القلم في مثل هذا المكان<sup>(٣)</sup> . وكان له موقع رفيع عند ركن الدولة البويهى فقد جلس في مجلسه ، وكلمه في امر الامامة ، وكانت اجوبته شافية كافية<sup>(٤)</sup> وقد استفاد منه ركن الدولة على تدبير سياسته<sup>(٥)</sup> وكان الشيخ الصدوق قد قصد عدة مدن استجابة لاهاليها او للاستماع من شيوخها كالري وخراسان ونيسابور ومرو الروذ وبغداد والكوفة وهمدان وسمرقند وبلخ واستراباد وجرجان ومكة والمدينة وغيرها ، وكان يؤرخ دخوله هذه المدن كما يؤرخ سماعاته ايضا ، وتشير كتبه : التوحيد ، عيون اخبار الرضا ، والخصال ، ومعاني الاخبار ، واكمال الدين الى جوانب من حياة الشيخ الصدوق العلمية ، وقد بلغت مؤلفاته نحو ثلاثمائة مصنف<sup>(٦)</sup> . ويقول السيد الصدر: انه الف اربعمائة كتاب في علم الحديث اجلها كتاب (من لا يحضره الفقيه)<sup>(٧)</sup> . ويقول الشيخ القمي : ( لولاه لاندرست آثار اهل البيت عليهم السلام )<sup>(٨)</sup> . ولكن تأليف الشيخ الصدوق لم تصل اليها فاصبح معظمها في عداد الكتب المفقودة ، ومن مؤلفاته التي حظيت بالبقاء : كتاب (من لا يحضره الفقيه ) وكتاب ( الامالي ) وكتاب ( التوحيد ) وكتاب ( ثواب الاعمال ) وكتاب ( الخصال ) وكتاب ( عيون اخبار الرضا ) وكتاب

(١) القمي : الكنى واللقاب ٢١٦/١ ، سفينة البحار ٢٢/٢ ، الخوانساري : روضات الجنات ١٣٢/٦ .

(٢) الخوانساري : روضات الجنات ١٣٣/٦ .

(٣) ن.م ١٣٢/٦ .

(٤) ن.م ١٤١/٦ .

(٥) بروكلمان : تاريخ الادب العربي ٣٤٣/٣ .

(٦) الطوسي : الفهرست ص ١٨٥ ، ابن شهر آشوب معالم العلماء ص ١١١ ، الحر العاملي : امل الامل

ق ٢٨٤/٢ .

(٧) الصدر : الشيعة وفنون الاسلام ص ٣٦ .

(٨) القمي : هدية الاحباب ص ٤٩ .

(كمال الدين) وغيرها ، ولعل من اهم مؤلفات الشيخ الصدوق المفقودة كتاب (مدينة العلم) الذي يقع في عشرة اجزاء<sup>(١)</sup> . يقول السيد الخوانساري : (عده بعض علمائنا الابرار خامس اصولنا الاربعة التي عليها مدار الشيعة في جميع الاعصار ، فلم ير منه اثر ولا عين بعد زمن العلامة والشهيدين مع نهاية اهتمام علمائنا في تحصيله)<sup>(٢)</sup> ، وكتاب (المصايح) الذي خصص لكل امام من ائمة اهل البيت عليهم السلام مصباحا ذكر فيه من روي عنهم ، وعدد المصايح خمسة عشر ، بدءا بالمصباح الاول في ذكر من روى عن النبي (ﷺ) من الرجال ، والمصباح الثاني في ذكر من روي عن النبي (ﷺ) من النساء ، والمصايح الاخرى على عدد الائمة عليهم السلام ، اضافة للسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام ، اما المصباح الخامس عشر فقد خصص للرجال الذين خرجت اليهم التوقيعات<sup>(٣)</sup> . ويقول الشيخ الطوسي : ( المصباح لكل واحد من الائمة عليهم السلام)<sup>(٤)</sup> وان قائمة مؤلفات الشيخ الصدوق تشير الى أنه تناول اخبار آل البيت عليهم السلام وبعض الصحابة ، وبعضها خصص للعبادات والادعية والاخلاق والعقائد ، وغيرها يقول بروكلمان : إن الشيخ الصدوق هو اشهر مؤلفي الامامية في المائة الرابعة للهجرة<sup>(٥)</sup> . فقد امتاز بعقلية موسوعية ، وثقافة علمية متنوعة ، وكان الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) قد ترجمه في كتاب (تاريخ بغداد) بصفته احد الاعلام الذين قصدوا هذه المدينة وحدثوا بها فيقول : (كان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة)<sup>(٦)</sup> . وقد روى عنه شيوخ الامامية من البغداديين كالشيخ الغضائري الحسين بن عبيد الله (ت ٤١١ هـ) ، والشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ) والشيخ النجاشي علي بن احمد بن العباس (ت ٤٥٠ هـ) وغيرهم<sup>(٧)</sup> . وكان الصدوق احد المحمدين الثلاثة الذين عليهم مدار

(١) النجاشي : الرجال ص ٢٧٦ .

(٢) الخوانساري: روضات الجنات ١٣٦/٦ .

(٣) النجاشي: الرجال ص ٢٧٧ ، ص ٢٧٨ .

(٤) الطوسي : الفهرست ص ١٨٥ .

(٥) بروكلمان : تاريخ الادب العربي ٣/٣٤٣ .

(٦) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣/٨٩ .

(٧) بحر العلوم : الرجال ٣/٢٩٦ .

عند الامامية وقد حظيت مدينة بغداد بوجودهم وهم : محمد بن يعقوب الكليني ،  
ومحمد بن علي القمي ، ومحمد بن الحسن الطوسي ، ولذا يطلق عليه لفظ : (ابو  
جعفر الثاني) <sup>(١)</sup> لأن هؤلاء المحمدين كلهم يكنون بابي جعفر ، فهو الثاني بعد  
الشيخ الكليني كما يقال له (اوسط المحمدين الثلاثة) <sup>(٢)</sup> وقد اشاد بعلميته ومكانته  
الباحثون من عرب ومسلمين ومستشرقين ، وذلك باصالة تاليفه وعمق تفكيره  
وجلاله قدره وضخامة تصانيفه ، ويأتي كتابه الكبير (من لا يحضره الفقيه) في  
الاهمية بعد كتاب (الكافي) للشيخ الكليني ، فقد حاول فيه الشيخ الصدوق أن  
يجمع الاحاديث المروية عن الائمة عليهم السلام ، ويجعله في متناول كل طالب  
علم ، وإن لم يحضر مجالس الفقيه ، فيرجع اليه في المسائل والاحكام ، وكان  
تاليفه على تسمية كتاب (من لا يحضره الطيب) لمحمد بن زكريا الرازي ، وقد  
اشار الى ذلك في مقدمة الكتاب ، وكان قد صنفه بناء على طلب من الشريف ابي  
عبد الله المعروف (نعمة) وهو محمد بن الحسن بن اسحاق العلوي الذي قال عنه :  
(فدام بمجالسته سروري ، وانشرح بمذاكرته صدري ، وعظم بمودته تشرفي  
لاخلاق قد جمعها الى شرفه من ستر وصلاح وسكينة ووقار وديانة وعفاف  
وتقوى واخبات ، فذاكرني بكتاب صنفه محمد بن زكريا المتطبب الرازي وترجمه  
بكتاب من لا يحضره الطيب ، وذكر انه شاف في معناه ، وسالني أن اصنف له  
كتاباً في الفقه والحلال والحرام والشرايع والاحكام موفياً على جميع ما صنفت في  
معناه وترجمه بكتاب من لا يحضره الفقيه ليكون اليه مرجعه وعليه معتمده ، وبه  
اخذه ويشترك في امره من ينظر فيه ، وينسخه ويعمل بمودعه ، هذا مع نسخه  
لاكثر ما صحبني من مصنفاتي وسماعه لها وروايتها عني . ووقوفه على جملتها ،  
وهي مائتا كتاب وخمسة واربعون كتاباً ، فاجبته ادام الله توفيقه الى ذلك لأنني  
وجدته اهلاً له ، وصنفت له هذا الكتاب <sup>(٣)</sup> . وهكذا جاء هذا الكتاب وفق ما  
اراده الشيخ الصدوق ، كتاباً اصيلاً للحديث ، ومصدراً أساسياً للتشريع

<sup>(١)</sup> الخوانساري : روضات الجنات ٦ / ١٣٢ .

<sup>(٢)</sup> شاکر مصطفى : التاريخ العربي والمورخون ١ / ٤٣٦ .

<sup>(٣)</sup> الصدوق : من لا يحضره الفقيه ١ / ٤ - ٥ .

الاسلامي، ومنه استمد الشيخ الطوسي جانبا من احاديثه<sup>(١)</sup>، وللعلامة الحلبي طرق الى هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>. وبقي للامة مرجعا وللباحثين منهلا حتى وقتنا هذا، ومما سهل على الباحثين والدارسين تناوله هو حذف الاسانيد من بعض الاحاديث، وقد اوضح الشيخ الصدوق السبب الذي دعاه الى ذلك بقوله: (لثلا تكثر طرقه، وإن كثرت فوائده) ويقول ايضا: (ما افتي به واحكم بصحته واعتقد فيه إنه حجة فيما بيني وبين ربي تقدس ذكره وتعاليت قدرته)<sup>(٣)</sup> وأشار الشيخ العاملي الى طريقة الصدوق هذه بقوله: (إن الشيخ الصدوق كان يترك اكثر السند في محل رواية الخبر، ويذكر الطرق المتروكة في آخر الكتاب مفصلة)<sup>(٤)</sup>، وقد اشار الشيخ الصدوق الى أن كون بعض الأحاديث ذات اسناد منقطع<sup>(٥)</sup>. ولكن الصدوق لم يكن غافلا اهمية الاسناد في الحديث، وما يترتب عليه من درجة في الصحة، اذ وضع في آخر كتاب (من لا يحضره الفقيه) جميع اسانيده واطلق عليها اسم (المشيخة) ذكر فيها اسانيده الى اولئك الرواة الذين ورد الحديث عنهم في الكتاب، ولم يعرف طريق المصنف اليهم<sup>(٦)</sup>. واصبحت هذه المشيخة الطريق المؤدي الى الرواة، ومن ثم يكون كل حديث ورد في كتاب (من لا يحضره الفقيه) مسندا اذا رجع القارئ او الباحث الى رواية المشيخة، ويقول السيد الصدر: إن مراسيل الكتاب كمسانيده في الصحة والاعتبار لوجوه مذكورة في محالها<sup>(٧)</sup>. ويقول السيد الخوانساري: (رأيت جمعا من الاصحاب يصفون مراسيله بالصحة، ويقولون إنها لا تقصر عن مراسيل ابن ابي عمير منهم العلامة في (المختلف) والشهيد رحمه الله في (شرح الارشاد) والسيد المحقق

(١) الطوسي: الاستبصار ٣/١ق/٢٦٠-٢٦١.

(٢) العلامة الحلبي: الرجال ص ٢٧٦-٢٨١.

(٣) الصدوق: من لا يحضره الفقيه ١/٤-٥.

(٤) العاملي: منتقى الجمان ١/٢١.

(٥) الصدوق: من لا يحضره الفقيه ١/٣٨-٣٩.

(٦) الخراسان: مقدمة كتاب (اخبار الرضا) للصدوق ص ١٧، مقدمة كتاب (ثواب الاعمال) للصدوق

ص ١٤.

(٧) الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص ٢٨٨.



الداماد<sup>(١)</sup>. ويشير الشيخ البهائي (ت ١٠٣١ هـ) الى حذف الشيخ الصدوق للاسناد واحالته على المشيخة بقوله : ( ترك السند والاقتصار في الاغلب على ذكر الراوي الذي اخذ عن المعصوم عليه السلام فقط ، ثم أنه ذكر في آخر الكتاب طريقه المتصل بذلك الراوي ، ولم يخل بذلك الا نادرا )<sup>(٢)</sup> وكان الشيخ الصدوق دقيقا في ايراد موارد كتابه والمصادر التي استقى منها احاديثه ، فهو يقول : إن جميع ما في كتاب ( من لا يحضره الفقيه ) فهو مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول ، واليها المرجع ، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني ، وكتاب عبيد الله بن علي الحلبي ، وكتب علي بن مهزيار الاهوازي ، وكتب الحسين بن سعيد ، ونوادير احمد بن محمد بن عيسى ، وكتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري ، وكتاب الرحمة لسعد بن عبد الله ، وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنه ، ونوادير محمد بن ابي عمير ، وكتب المحاسن لاحمد بن ابي عبد الله البرقي ، ورسالة ابي رضي الله عنه ، وغيرها من الاصول والمصنفات التي طرقي اليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي واسلافي رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup> وان بعض هؤلاء هم من اصحاب الائمة عليهم السلام الذين يشكلون مادة الكتاب ، فقد عاصروا الائمة الصادق والرضا والجواد والهادي عليهم السلام ، وكان الشيخ الصدوق يحتفظ ببعض الكتب التي هي بخطوط اصحابها ، ويستعين بها كمصادر لكتابه ، فهو قد اشار الى كتب محمد بن الحسن الصفار الى الامام ابي محمد الحسن بن علي العسكري عليهما السلام فيقول : ( وهذا الكتاب عندي مع توقيعاته الى محمد بن الحسن الصفار بخطه عليه السلام )<sup>(٤)</sup> وكان يقول : ( سألت شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه )<sup>(٥)</sup> ، كما انه اشار الى رسالة والده علي بن الحسين

(١) الخوانساري : روضات الجنات ٦ / ١٣٣.

(٢) البهائي : مشرق الشمسين ص ١٢.

(٣) الصدوق : من لا يحضره الفقيه ١ / ٤ - ٥.

(٤) ن. م. ١٥٣ / ٢ - ١٥٤.

(٥) ن. م. ٣ / ١٦٠.

وقد ترضى عنه<sup>(١)</sup>، واستقى من كتاب (الكافي) للشيخ الكليني نصوصا وقد اشار اليه بقوله: ( ما وجدت هذا الحديث الا في كتاب محمد بن يعقوب ، وما رويته الا من طريقه ، حدثني به غير واحد منهم : محمد بن محمد بن عصام الكليني رضي الله عنه ، عن محمد ابن يعقوب )<sup>(٢)</sup> وفي كثير من مواضع كتاب ( من لا يحضره الفقيه ) يشير الشيخ الصدوق الى شيوخه الذين اخذ عنهم ، وكان يترضى على بعضهم ، ويترحم على بعض الذين لم يلتق معهم مذهبيا ، وهذا يكشف لنا عن مرونة وتسامح وبعد عن التعصب ، وكان يذكر موارد من اللغويين والنحويين في شرح الكلمات اللغوية الواردة في الكتاب كالحليل بن احمد الفراهيدي والاصمعي<sup>(٣)</sup> و احيانا يغفل اسم الراوي كقوله : سمعت رجلا من اهل المعرفة باللغة بالكوفة يقول ، او سمعت من اثق به من اهل المدينة<sup>(٤)</sup> وكانت استشهاداته بالشعر قليلة<sup>(٥)</sup> اما موقفه من روايات الشيخ الكليني فهو وان اعتمدها كمصدر اساسي لكتابه ، ولكنه لم يعتمد جميعها ، فقد كان يستخدم اجتهاده في قبول الرواية او رفضها فيقول: (وبهذه الاخبار افتي ، ولا افتي بالخبر الذي اوجب عليه القضاء ، لأن راويه سماعة بن مهران وكان واقفيا<sup>(٦)</sup> . واذا لم يقتنع بصحة الحديث عند تدوينه ، يعقب عليه قائلا: ( هكذا روي ) او ( بالذي اقوله )<sup>(٧)</sup> . ويقول الامام الخوئي ( فان هذا الكلام ظاهر في أن كتاب الكافي في اعتقاد الصدوق كان مشتملا على الصحيح وغير الصحيح كسائر المصنفات )<sup>(٨)</sup> وتبرز علمية الشيخ الصدوق في الحديث عند تشخيص مواضع الخلل في الاحاديث التي كان يراها ضعيفة ، وبمواضع الصحة في الاحاديث التي ياخذ بها

(١) ن.م ١/٥٧ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٧١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٤٠٢ ، ٤١٤ ، ٤٩٦ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦ / ٢ ، ٨٥ ، ٥١٣ ، ٦٦ / ٣ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥٦ / ٤ .

(٢) ن.م ٤ / ٢٢٣ .

(٣) ن.م ٤ / ٨٥ ، ١٦٦ .

(٤) ن.م ٣ / ٥٦ ، ٣٦١ / ٤ ، ٣٦٢ .

(٥) ن.م ٣ / ٢٤٤ .

(٦) الصدوق : من لا يحضره الفقيه ٢ / ١٢١ .

(٧) ن.م ١ / ١٩١ .

(٨) الخوئي: معجم رجال الحديث ١ / ٤٠ .

ويسبق كلامه بعبارة : ( قال مصنف هذا الكتاب ) حتى يفهم القارئ ان الكلام الذي يلي هذه العبارة صادر عن رايه الخاص ومن ذلك قوله : ( هذا حديث غريب لا اعرفه إلا من طريق عبد العظيم بن عبد الله الحسيني )<sup>(١)</sup> وقوله : ( قال مصنف هذا الكتاب جاء هذا الحديث هكذا في رواية وهو ضعيف فالذي افتى به واعتقد في هذا المعنى )<sup>(٢)</sup>. وفي بعض مواضع الكتاب يقول : ( والذي اذهب اليه ، او هذا هو الصحيح عندي )<sup>(٣)</sup> ، وكان يورد دائما لفظ : قلت ، او قال المصنف في تحديد موقع الحديث من حيث الصحة والضعف كقوله : ( هذان الحديثان متفقان غير مختلفين )<sup>(٤)</sup> او إن هذه الاخبار كلها صحيحة متفقة وليست بمختلفة<sup>(٥)</sup> وقوله : ( ليس هذا الحديث بخلاف الحديث الذي ذكرته في اول هذا الباب من قضاء رسول الله ( ﷺ )<sup>(٦)</sup> ) وكان الشيخ الصدوق في بعض الاحيان يرفض روايات بعض الرجال الضعفاء كقوله : ( جاء هذا الحديث هكذا في رواية وهب بن وهب وهو ضعيف ، والذي افتى به واعتمده في هذا المعنى ما رواه الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام )<sup>(٧)</sup>. ويكون دقيقا في اعطاء الحكم بعد استقصاء العديد من الروايات كقوله : ( هذه الاخبار اختلفت لاختلاف الاحوال ، وليست هي على اختلافها في حال واحدة )<sup>(٨)</sup>. وقد عقب على الحديث المروي ( لا وصية لوارث ) بقوله : ( ليس بخلاف هذا الحديث ومعناه ( لا وصية لوارث ) باكثر من الثلث كما لا تكون لغير الوارث باكثر من الثلث )<sup>(٩)</sup> وكان احيانا يعطي رايه بكلمة واحدة كقوله : ( لا بأس ، لا

<sup>(١)</sup> الصدوق : من لا يحضره الفقيه ٢/١٢٨.

<sup>(٢)</sup> ن.م ٢٥/٤.

<sup>(٣)</sup> ن.م ١٢٠/١ ، ٣٤١/٢.

<sup>(٤)</sup> ن.م ٢٢١/٢ ، ٤٨٧ ، ١٠٨/٣ ، ١٩١ ، ٢٢٠ ، ٢٠٥ /٤ ، ٢٠٧.

<sup>(٥)</sup> ن.م ٣٩٨/١ ، ٤٥٦/٢ ، ٤٩٢/٣.

<sup>(٦)</sup> ن.م ١٠٤/٣.

<sup>(٧)</sup> الصدوق : من لا يحضره الفقيه ٤/٣٥.

<sup>(٨)</sup> ن.م ١٢٢/٤.

<sup>(٩)</sup> ن.م ١٩٤/٤.

يجوز ، او يجوز ، واقول) <sup>(١)</sup> . وقد قادت اجتهاداته الى انفراد في بعض القضايا عن فقهاء الامامية السابقين له او اللاحقين به ، ففي ( باب السهو في الصلاة ) استقى عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد قوله : ( اول درجة الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ ) <sup>(٢)</sup> وقد استشهد بقول الامام الرضا عليه السلام ( ان الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي ، ويقولون لو جاز أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ ، إن الصلاة عليه فريضة ، كما أن التبليغ عليه فريضة ، وهذا لا يلزمنا ، وذلك لان جميع الاحوال المشتركة يقع على النبي ﷺ فيها ما يقع على غيره ، وهو متعبد بالصلاة كغيره ، ممن ليس بنبي ، وليس كل من سواه نبي ، فهو فالحالة التي اختص بها هي النبوة والتبليغ من شرائطها ، ولا يجوز أن يقع عليه في التبليغ ما يقع عليه في الصلاة لانها عبادة مخصوصة ، والصلاة عبادة مشتركة ، وبها ثبت له العبودية ، وليس سهو النبي ﷺ كسهونا ، لان سهوه من الله عز وجل ، وانما اسهاه ليعلم انه بشر مخلوق متعبد دونه ، وليعلم الناس بسهوه حكم السهو حتى سهوا ، وسهونا عن الشيطان وليس للشيطان على النبي والائمة صلوات الله عليهم سلطان وانما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون وعلى من تبعه من الغاوين <sup>(٣)</sup> ومن المحتمل ان الشيخ الصدوق قد اعتمد على اخبار آحاد في هذا الباب ، تلك التي لم يعتمدها الامامية لأنها لم تكن صادرة عن تواتر وليس عليها اجماع . ولذا وجد الفقهاء والمحدثون في ذلك عبئا ثقيلا اضطرهم الى تأويله او رفضه ، متعللين تارة بضعفه ، واخرى بمخالفته الاجماع او دليل العقل <sup>(٤)</sup> . ويقول السيد الخوانساري : ولا يبعد كون توقف بعضهم في امر الشيخ الصدوق من جهة افتائه بكثير من مخالفات اجماع الطائفة ، لو لم نقل من منافيات ضرورة المذهب الحق ، مثل قوله بجواز سهو النبي والائمة عليهم السلام ، لما استفيد له من ظواهر بعض احاديثنا المحمولة لا محالة على التقية وغيرها <sup>(٥)</sup> وكان رأي الشيخ الصدوق واستاذه الشيخ محمد بن الحسن بن

(١) ن.م ١/٩٥ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ٢٣٧ .

(٢) ن.م ١/٢٣٣-٢٣٥ .

(٣) الصدوق : من لا يحضره الفقيه ١/٢٣٣-٢٣٥ .

(٤) الجابري : الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية ص ٢٠٤ .

(٥) الخوانساري : روضات الجنات ٦/١٣٤ .

الوليد بشأن جواز السهو على النبي ﷺ، قد اعتبره جمهور الامامية متعارضاً مع مبدأ العصمة التي عليها اجماع الفقهاء، وللشيخ الصدوق انفرادات اخرى كجواز الاغتسال والوضوء بماء الورد، وطهارة من لم يستن بالطرف من الدم، ومس الانسان باطن دبره او باطن احليله ينقض الوضوء، والمرأة الحائض تقضي الركعة من المغرب اذا حاضت بعدما صلت ركعتين منها، ولا تجوز صلاة من صلى بعمامة لا حنك لها، واول المغرب استتار القرص، ووجوب القنوت في الصلاة الخمس اليومية وبتركة تبطل الصلاة، وعدم جزئية الصلاة على النبي (ﷺ) في التشهد<sup>(١)</sup> وقد كتب الشيخ مفلح بن الحسن الصيمري (ت ٩٣٣ هـ) كتاب (التنبه على غرائب من لا يحضره الفقيه) افرد فيه فتاوى الشيخ الصدوق المخالفة لاجماع الامامية<sup>(٢)</sup>.

وكان الشيخ الصدوق يستدرك على بعض آرائه كقوله: (قال مصنف هذا الكتاب إنما اوردت هذا الخبر في هذا الباب مع عدولي عنه وتركي لاستعماله ليعلم الناظر في كتابي هذا كيف يروي ومن رواه وليعلم من اعتقادي فيه إنني لا ارى بأساً باستعماله)<sup>(٣)</sup>. وقال ايضاً: (قال مصنف هذا الكتاب: لما بلغت هذا الموضوع ذكرت فصلاً لهشام بن الحكم مع بعض المخالفين في الحكمين بصفين عمرو بن العاص وابي موسى الاشعري فاحببت ايراده وإن لم يكن من جنس ما وضعت له الباب)<sup>(٤)</sup> كما كانت للصدوق احالات على كتبه الاخرى ككتاب (علل الشرائع) وكتاب (اكمال الدين) وكتاب (اثبات الغيبة) وذلك لتبنيه القارئ والباحث الى أن بعض الاحاديث ستكون مستفيضة او مشروحة بالتفصيل في هذه الكتب، كما أنه كان يحيل في كتاب (من لا يحضره الفقيه) على مواضيع سبق أن ذكرها في الكتاب او التي سيذكرها فيما بعد، وهذا يعطي وحدة متماسكة للكتاب وابتعاداً عن التكرار كقوله: (اخرجت هذه الاخبار مسندة مع ما رويت في معناها في كتاب فضائل الصلاة)<sup>(٥)</sup> وقوله: (اخرجت

(١) الخرسان: حياة رئيس المحدثين ص (أيا)، بحر العلوم: مقدمة علل الشرائع ص ٣٣..

(٢) بحر العلوم: مقدمة كتاب (علل الشرائع) ص ٣٢.

(٣) الصدوق: من لا يحضره الفقيه ٢/٨٩.

(٤) ن.م ٣٣٧/٣.

(٥) ن.م ١/٢١١.

هذه العلل مسندة في كتاب علل الشرائع والاحكام والاسباب<sup>(١)</sup> وقوله :  
 (اخرجت هذه الاخبار مسندة وما رويت في معناها في كتاب فضل المساجد  
 وحرمتها)<sup>(٢)</sup> وقد يحيل على اكثر من كتاب من كتبه اذا كان الخبر قد روي في  
 مواضع عديدة فيقول : ( وقد اخرجت الاخبار المسندة الصحيحة في هذا المعنى  
 في كتاب ( كمال الدين ) و ( تمام النعمة ) و ( اثبات الغيبة ) و ( كشف الحيرة )  
 ولم اورد منها شيئاً في هذا الموضوع لانني وضعت هذا الكتاب لمجرد الفقه دون  
 غيره<sup>(٣)</sup> ) . وكانت الآيات الكريمة التي ترد في سياق الاحاديث لا يتردد في  
 تفسيرها او بيان اسباب نزولها ، وذكر الاشخاص الذين نزلت بهم ، ولكنه في  
 الوقت نفسه يحيل على كتابه ( تفسير القرآن ) وذلك لوجود تفصيلات اخرى فيه ،  
 وحيانا يكتفي بالقول : ( والحديث طويل اخذت منه موضع الحاجة وقد اخرجته  
 في تفسير القرآن )<sup>(٤)</sup> ويقول : ( اخرجت الاخبار في هذا المعنى في كتاب تفسير المنزل  
 في الحج )<sup>(٥)</sup> وكان يختصر الخطب الطويلة للأئمة او للسيدة فاطمة الزهراء عليها  
 السلام ويكتفي بجزء منها فيقول : (( والخطبة طويلة اخذنا منها موضع  
 الحاجة ))<sup>(٦)</sup> ولا بد أن تكون هذه الخطب قد دونت بالكامل في كتبه الاخرى ،  
 فكان قد تعرض الى جوانب من السيرة النبوية الشريفة ، وحياة الأئمة عليهم  
 السلام ، وحياة بعض الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٧)</sup> ودون خطبة ابي طالب رحمه  
 الله في زواج النبي ﷺ من السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها<sup>(٨)</sup> .  
 وكان الشيخ الصدوق لا يختلف عن غيره من المحدثين في تبويب كتاب  
 ( من لا يحضره الفقيه ) فقد قسمه الى كتب ، والكتب الى ابواب ، ويورد في كل  
 باب عددا من الاحاديث المروية عن الرسول ﷺ او عن الأئمة عليهم السلام .

(١) ن.م ٢١٥/١

(٢) ن.م ٢٣٣/١

(٣) الصدوق من لا يحضره الفقيه ٤/١٨٠ .

(٤) ن.م ٣٢٨/٢ ، ينظر ٢٧٦/١ ، ٣٧٥ ، ٤٤/٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٤٨٦ .

(٥) ن.م ٣٢٨/٢

(٦) ن.م ٥٦٨/٣

(٧) ن.م ١٦٣/١ ، ١٧٤ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٢٩٧ ، ٥١٤ .

(٨) ن.م ٣٩٧/٣

وقد خصص بعض اجزاء الكتاب لزيارات قبور الأئمة عليهم السلام ، وفي نهاية الجزء الرابع وضع ( المشيخة ) كما وضع ابوابا للنوادر في اواخر بعض الكتب<sup>(١)</sup>. وقد اشتمل الكتاب على ( ٥٩٦٣ ) حديثا ، كان منها ( ٢٠٥٠ ) حديثا مرسلا<sup>(٢)</sup> وإن عدد ابوابه الموزعة على اجزاء الكتاب هي ( ٥٦٦ ) بابا، وهي على النحو الآتي: فقد ضم الجزء الأول ( ٨٧ ) بابا واحاديثه ( ١٦١٨ ) حديثا، والجزء الثاني قد ضم ( ٢٢٨ ) بابا وعدد احاديثه ( ١٦٣٧ ) حديثا، والجزء الثالث ، قد ضم ( ١٧٨ ) بابا، وعدد احاديثه ( ١٨٠٥ ) حديثا، والجزء الرابع قد ضم ( ١٧٣ ) بابا وعدد احاديثه ( ٩٠٣ ) حديثا، وقد قام الشيخ البحراني باحصائية للاحاديث المسندة والمرسلة في كتاب ( من لا يحضره الفقيه ) وهي على النحو الآتي : فإن الجزء الأول يحتوي على ٧٧٧ حديثا مسندا، و ٨٤١ حديثا مرسلا، والجزء الثاني يحتوي على ١٠٦٤ حديثا مسندا ، و ٥٧٣ حديثا مرسلا، والجزء الثالث يحتوي على ١٢٩٥ حديثا مسندا، و ٥١٠ حديثا مرسلا، والجزء الرابع يحتوي على ٧٧٧ حديثا مسندا ، و ١٢٦ حديثا مرسلا<sup>(٣)</sup>. فيكون مجموع الأحاديث وفق هذه الاحصائيات ( ٥٩٦٣ ) حديثا ، ولكن بعض الباحثين ذكر أن مجموع احاديث ( من لا يحضره الفقيه ) هو ( ٩٠٤٤ ) حديثا<sup>(٤)</sup>. وهذا الرقم لا تؤيده المصادر والمراجع.

ووزعت احاديث كتاب ( من لا يحضره الفقيه ) على الكتب الآتية : المياه او الطهارة ، الصلاة، الزكاة ، الخمس، الصوم، الحج ، زيارة النبي والأئمة، الحدود والديات ، الوصية والميراث، القضايا والاحكام ، البيوع والمضاربة، النكاح، الطلاق، باب النوادر، وكان الشيخ الصدوق من خلال احاديث هذه الكتب، يتصدى لرواتها مدحا وتجريحا كقوله : ثقة عدل، او كان مرضيا<sup>(٥)</sup>. وكان يشير احيانا الى مذهب الراوي إن كان من الفطحية او من العامة<sup>(٦)</sup>.

(١) ن.م ١/١٨٦، ٣/١١٢، ٤٦٧، ٥٥١، ٤/٣٥٢، ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠٣.

(٢) اسد حيدر : الامام الصادق والمذاهب الاربعة ٢/٣١٦، فياض : الاجازات العلمية ص ٩٦.

(٣) البحراني: لؤلؤة البحرين ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ، الطهراني: الذريعة ٢٢ / ٢٣٣.

(٤) الحيدري : اصول الاستنباط ص ١٨، محيي الدين : ادب المرتضى ص ٣٥.

(٥) الصدوق : من لا يحضره الفقيه ٤/٤٤٤.

(٦) ن.م ٢/٨٨، ٤/٥٢٣.

ويكشف عن كنى والقاب بعض الرجال او بيان صفاتهم الجسمانية<sup>(١)</sup> كما أنه كان يشير الى المهن والصناعات إن كان احدهم يباع الاكفان ، او الانمط ، او الكرايس ، او كان سقاء<sup>(٢)</sup> . وفي بعض الاحيان يشير الى قومية الراوي وانتسابه الى قبيلة من القبائل ، كقوله : عربي كوفي او بصري، واذا كان مولى لاسرة او قبيلة عربية اشار اليه<sup>(٣)</sup> . وكان يحدد علاقة الراوي بالائمة عليهم السلام إن كان صاحباً لاحدهم او مولى او عاملاً او مجاهداً ثائراً، واورد احاديث بعض الائمة في الرجال الذين لهم منزلة رفيعة او مكانة مرموقة عندهم<sup>(٤)</sup> .

ولاهمية كتاب ( من لا يحضره الفقيه ) ومكانة مؤلفه العلمية ، قام جماعة من الاعلام بشرح مشيخة الكتاب وهم : المولى محمد تقي المجلسي ، والسيد حسن بن السيد عبد الهادي الموسوي الخرساني ، والسيد محمد حسين بن ميرزا علي اصغر القاضي الطباطبائي، والميرزا محمد هادي الجهارسوقي الاصفهاني والميرزا يحيى بن الميرزا شفيح المستوفي الاصفهاني ، وقد قام الشريف علي بن الحسن بشرح مشيخة الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي<sup>(٥)</sup> وتصدى بعض الاعلام لدراسة حياة الشيخ الصدوق منهم : العلامة السيد حسن الخرساني في بحثه ( حياة رئيس المحدثين )، ونحن قد كتبنا بحثاً بعنوان ( الشيخ الصدوق ومكانته في الفكر الاسلامي ) في مجلة البلاغ عام ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م، وقد قام بشرح ( من لا يحضره الفقيه ) جماعة من الاعلام وهم<sup>(٦)</sup> :

١. المولى محمد تقي المجلسي ( ت ١٠٧٠ هـ ) في كتابه ( روضة المتقين ) .
٢. المولى محمد تقي المجلسي في كتابه ( اللوامع القدسية ) باللغة الفارسية ويسمى ايضاً ( اللوامع الصاحب قرانية ) .
٣. الامير محمد صالح بن الامير عبد الواسع الخواتون الآبادي ( ت ١١١٦ هـ ) .
٤. الشيخ البهائي محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني ( ت ١٠٣٠ هـ ) .

(١) ن.م ٤٤١/٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٠ ، ٤٨٤ .

(٢) ن.م ٤٣٧/٤ ، ٤٧٠ ، ٤٩٣ ، ٥٠٨ .

(٣) ن.م ٤٤٠/٤ ، ٤٤٤ ، ٤٥١ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٩٦ ، ٥٢٠ ، ٥٢٢ .

(٤) ن.م ٤٤١/٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥٢٠ .

(٥) الطهراني : الذريعة ١٤/٦٦ - ٦٨ .

(٦) ن.م ٩٤/١٤ ، ٢٨٧/١١ ، ٢٣٢/٢٢ .



٥. الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠٣٠ هـ) في كتابه ( معاهد التنبيه ).
٦. حسام الدين محمد صالح بن احمد السروي المازندراني (ت ١٠٨١ هـ)
٧. المولى مراد التفريشي في كتابه ( التعليقة السجادية ).
٨. الشيخ يوسف البحراني في كتابه ( معراج النبيه ).
٩. الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي (ت ١١٣٥ هـ) في كتابه
١٠. (من لا يحضره النبيه في شرح من لا يحضره الفقيه)
١١. الشيخ ياسين بن صلاح الدين بن علي البلادي البحراني في
١٢. كتابه ( معين النبيه في رجال من لا يحضره الفقيه )

### الكتاب الثالث: 'كتاب تهذيب الاحكام للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)

ولد الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي في شهر رمضان عام ٣٨٥ هـ، في مدينة طوس - على الارجح - وبها نشأ<sup>(١)</sup> وقد درس علوم اللغة والأدب والفقه والأصول والحديث وعلم الكلام هناك، ولما بلغ الثالثة والعشرين من عمره عام ٤٠٨ هـ، هاجر الى مدينة بغداد، وقد ارخ وقت دخوله بغداد عند التحدث عن مرقد عثمان بن سعيد فيقول: ( فكننا ندخل اليه ونزوره مشاهرة من وقت دخولي الى بغداد وهي سنة ثمان واربعمائة )<sup>(٢)</sup>. ومما يرجح هجرته من طوس الى بغداد في هذه الفترة، هو أن السلطان محمود الغزنوي قد تلقى امرا من الخليفة القادر بالله، ببث السنة بخراسان عام ٤٠٨ هـ ففعل ذلك وقتل جماعة ونفى آخرين من المعتزلة والشيعة والفرق الأخرى كالاسماعيلية والجهمية والمشبهة وامر بلعنهم على المنابر<sup>(٣)</sup>. ولعل هذه الحملة الضارية دفعت الشيخ الطوسي الى الهجرة لمدينة بغداد لوجود عدد كبير من اعلام الشيعة فيها، وسيطرة البويهيين على نظام الحكم، فقد لازم الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) مدة خمس سنوات، وشرع في تأليف كتابه ( تهذيب الاحكام ) الذي كرسه لشرح كتاب المقنعة للشيخ المفيد<sup>(٤)</sup>. وكان الشيخ الطوسي يكثر من عبارة ( قال الشيخ ايده الله

(١) المصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص ٣٣٩.

(٢) الطوسي: الغيبة ص ٢١٧.

(٣) ابن العماد: شذرات الذهب ١٨٦/٣.

(٤) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٦٨.

تعالى) (١) وهو يقصد بذلك الشيخ المفيد، وكان الطوسي موفقا في اختيار الشيخ المفيد استاذا له لأنه كان شيخ متكلمي الامامية وفقهائها، انتهت رياستهم اليه في وقته في العلم (٢)، كما تتلمذ على الحسين بن عبيد الله الغضائري (ت ٤١١ هـ) ومحمد بن احمد بن ابي الفوارس، وشارك الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) في بعض مشايخه، وقد افاد الشيخ الطوسي كثيرا من محيط بغداد العلمي، بما احتك به من علماء ومكتبات ودور علم، وسائر فرص الاستزادة من المعرفة بفروعها المختلفة، ولا سيما في الموضوعات التي تخص جوانب العقيدة تلك الجوانب التي كان يدور حولها الصراع السياسي والفكري انذاك دون هوادة (٣). وقد حظي الشيخ الطوسي بمكانة متميزة عند الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) الذي تقلد زعامة الامامية بعد وفاة الشيخ المفيد، فقد اجري للشيخ الطوسي مشاهرة ايام قراءته عليه مقدارها اثنا عشر دينارا (٤). وقد قام بتلخيص كتاب الشافي في اثناء تلمذته على الشريف المرتضى، ويمكن اعتبار كتاب (الشافي) للسيد المرتضى، وتلخيصه للشيخ الطوسي من اهم الكتب في علم الكلام عند الامامية، لما فيهما من الحجج الواضحة والادلة العميقة، وهما يفصحان عن سعة علم المؤلفين وعمقهما في علم الكلام، واصالتهما في فن المناظرة، وبعد وفاة السيد المرتضى اصبح الشيخ الطوسي (شيخ الطائفة وعمدتها) (٥) ودعي بالامام الاعظم عند الشيعة (٦) وقد تقاطر عليه العلماء لحضور مجلسه حتى عد تلاميذه اكثر من ثلاثمائة من مختلف المذاهب الاسلامية (٧). ويقول ابن الفوطي: (وكان في زمانه المجمع على فضله واليه الرحلة من جميع البلاد) (٨)، ولا ريب أن شهرة الشيخ الطوسي العلمية المستفيضة، وانعقاد الاجماع على اهميته، كانت وراء هذا الاقبال الذي لا

(١) الطوسي: التهذيب ٣/٢ وما بعدها.

(٢) ابن داود: الرجال ق/١/٣٣٣.

(٣) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٦٩-٧٠.

(٤) البحراني: لؤلؤة البحرين ص ٣١٧، الكشكول ١/٣٢٥، النوري: خاتمة المستدرک ص ٧٥٦.

(٥) ابن داود: الرجال ق/١/٣٠٦.

(٦) الشهيد الاول: كتاب الاربعين حديثا ص ١٨٢، ص ١٨٧، ص ١٩٠.

(٧) القمي: الكنى والالقب ٢/٣٦٣، سفينة البحار ٢/٩٧، الفوائد الرضوية ص ٤٧٢.

(٨) ابن الفوطي: تلخيص مجمع الآداب ٤/ق/٢/٨١٦.

نظير له في مختلف الاوساط على حضور درسه والاستماع الى محاضراته والتعويل عليه في الامور العلمية، مما منحه الخليفة العباسي القائم بامر الله (ت ٤٦٧ هـ) كرسى الكلام، وكان هذا الكرسي لا يعطى الا للقليلين من كبار العلماء، وهذا مما اثار عليه حسد بعضهم، وارادوا الايقاع به عند تأليفه لكتاب (المصباح) بتهمة تناول الصحابة والخلفاء بما لا يليق بمكانتهم، وقد وجدوا عند دخول السلاجقة بغداد عام ٤٤٧ هـ فرصتهم السانحة للنيل من الشيخ الطوسي والشيعية على وجه العموم، فقد كبست داره، ونهبت اثاثه، واحرقت كتبه وآثاره، كما واحرق كرسى الكلام الذي منحه الخليفة القائم له<sup>(١)</sup>، وعلى اثر هذه الكارثة التي عرضت الناس والتراث الى الخطر، هاجر الشيخ الطوسي الى مدينة النجف الاشرف عام ٤٤٨ هـ، فوجد فيها حركة علمية، فرأى أن ينميها ويطورها، ويجعل من النجف مدرسة علمية متخصصة في الفقه والأصول والحديث والعلوم الاسلامية الاخرى<sup>(٢)</sup> واخذ يلقي دروسه بانتظام في مشهد امير المؤمنين عليه السلام، وما كتبه (الامالي) الا محاضرات علمية كان قد القاها في المرقد الشريف، وفي الحقيقة إن الشيخ الطوسي شخصية علمية متعددة الجوانب، ففي علم الحديث، كانت الرحلة تشد اليه، وفي التفسير والفقه والاصول والرجال كان رائدا، فقد كتب في الحديث كتابي التهذيب والاستبصار، وفي التفسير كتب (التيان في تفسير القرآن) وفي الرجال كتب (الفهرست، والرجال، واختيار الرجال)، وفي علم الكلام كتب (تلخيص الشافي، والغيبة، والمفصح في الامامة) وغيرها من الكتب الكلامية، وفي الفقه، والفقه المقارن، كتب (النهاية، والمبسوط، والجمل والعقود، والخلاف) وفي علم الاصول، كتب (العدة، وشرح الشرح) وغيرهما، وفي الادعية كتب (مصباح المتعبد، هداية المسترشد) وغيرهما. ويأتي كتاباه (التهذيب والاستبصار) في طليعة كتبه اذ لهما المزية الظاهرة باستقصاء ما يتعلق بالفروع من الاخبار، يقول الشيخ ابو زهرة: إنهما اخبار عن الامام الصادق عليه السلام، وفقه واستنباط وتفريع<sup>(٣)</sup>. وفي الحقيقة إن

<sup>(١)</sup> ابن الجوزي: التتظم ١٧٩/٨، ابن كثير: البداية والنهاية ٧١/١٢، السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ١٢٧/٤.

<sup>(٢)</sup> الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٩٥.

<sup>(٣)</sup> ابو زهرة: الامام الصادق ص ٢٦٢.

الكتابين المذكورين قد رويت احاديثهما عن الائمة من آل البيت عليهم السلام جميعا، ولكن الروايات المنقولة عن الامام الصادق عليه السلام اكثر من غيره من الائمة، ويذكر ابن شهر اشوب: أن اكثر اسانيد كتب الامامية هي عن الشيخ الطوسي، وأن اسانيد كتب الشيخ المفيد مدونة في كتب الشيخ الطوسي عنه<sup>(١)</sup>. أما كتاب (تهذيب الاحكام) فإنه كان للفقهاء فيما يتغنيه من روايات الاحكام مغنيا عما سواه في الغالب، ولا يغني عنه غيره في هذا المرام، مضافا الى ما اشتمل عليه (التهذيب والاستبصار) من الفقه والاستدلال والتنبيه على الاصول والرجال، والتوفيق بين الاخبار، والجمع بينها بشاهد النقل او الاعتبار<sup>(٢)</sup>. فقد تناول الشيخ الطوسي في كتاب (التهذيب) الاحاديث التي هي موضع حاجة الفقيه في مقام استنباط الاحكام الشرعية، ويرجع تاليه الى مرحلة مبكرة من حياة الشيخ الطوسي العلمية، فقد شرع به اثناء تلمذته على الشيخ المفيد، وربما باشارة منه، وقد كرسه في الاساس لشرح كتاب (المقنعة) للشيخ المفيد، وتوضيح مسائلها، وتقريب قضاياها الى المستفيدين منها من الطلاب والدارسين، فهو اول مؤلفاته، اذ ابتدأ به في تعداد سلسلة مؤلفاته الاخرى كما ترجم نفسه في كتاب (الفهرست)<sup>(٣)</sup>. وترجع اهمية كتاب (التهذيب) الى كونه احد الكتب الاربعة الرئيسية في الحديث عند الامامية فهو (كاف للفقهاء فيما يتغنيه من روايات الاحكام عما سواه في الغالب ولا يغني عنه غيره في هذا المرام)<sup>(٤)</sup> فهو في الفقه كتاب سديد اذ يشتمل على جميع ابواب الفقه، فيعتمد عليه الفقيه في استنباط الاحكام الشرعية، فقد جمع فيه الشيخ الطوسي ثلاثة وعشرين كتابا اشتملت على جميع ابواب الفقه، وقد اشار الى ذلك بقوله: (كتاب تهذيب الاحكام، وهو مشتمل على عدة كتب من كتب الفقه اولها كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وكتاب الحج، وكتاب الزيارات، وكتاب الجهاد، وكتاب الديون والكفارات، والضمانات

(١) ابن شهر اشوب: مناقب آل ابي طالب ١٣/١.

(٢) بحر العلوم: الرجال ٢٢٩/٣، الخوانساري: الاجازة ورقة ١ ب.

(٣) الطوسي: الفهرست ص ١٨٨، ينظر النوري: خاتمة المستدرک ص ٧٥٦.

(٤) الصدر: نهاية الدراية ص ٢٣٨.

والحوالات، وكتاب الشهادات، وكتاب القضايا والاحكام، وكتاب المكاسب، وكتاب التجارات، وكتاب النكاح، وكتاب الطلاق، وكتاب العتق والتدبير والمكاتبة، وكتاب النذور والايان والكفارات، وكتاب الصيد والذبائح، وكتاب الاطعمة والاشربة، وكتاب الوقوف والصدقات، وكتاب الوصايا، وكتاب الموارث، وكتاب الحدود، وكتاب الديات<sup>(١)</sup>، وبلغت ابواب ( كتاب التهذيب ) (٣٩٣) بابا ومجموع احاديثه (١٣٥٩٠) حديثا<sup>(٢)</sup>. وقد جاء تاليه التماسا من بعض المقربين للشيخ الطوسي، ومن الذين يجلهم ويحترمهم، ويصغي اليهم بضرورة القاء الاضواء على ما يلاحظ من وجود بعض التضارب والمفارقات في الاحاديث، مما سبب لبعضهم جملة من المشاكل في تحديد مواقفهم من بعض القضايا الواجبة التعبد بها<sup>(٣)</sup>. فيقول: ( ذاكرني بعض الاصدقاء ايده الله ممن اوجب حقه علينا باحاديث اصحابنا ايدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين، والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر الا وبارائه ما يضاذه، ولا يسلم حديث الا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من اعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك الى ابطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيتهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم اشد اختلافًا من مخالفيتكم، واكثر تباينًا من مباينيتكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الاصل حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم، ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الالفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه<sup>(٤)</sup>. ويبدو أن الشيخ الطوسي كان شديد الحساسية ازاء هذه الظاهرة الغريبة في بابها في المأثورات الامامية، وما تثيره على الدوام في وجه الفقهاء، وانصاف

(١) الطوسي: الفهرست ص ١٨٨-١٨٩.

(٢) الامين: اعيان الشيعة ٤٤ / ٣٨، النوري: خاتمة المستدرک ٧٥٦/٣، الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم

الاسلام ص ٢٨٨، الشيعة وفنون الاسلام، ص ٣٤، الطهراني: الذريعة ٤ / ٥٠٤.

(٣) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٣٣٥.

(٤) الطوسي: تهذيب الاحكام ١ / ٢-٣.

المتعلمين من اختبارات قاسية حيال بعض المواقف المتخاذلة في الاشخاص الذين لم يتعمقوا اصول المذهب ولم يتفهموا ظروف الاختلاف في الحديث ودوافعه ، فيحملهم جهلهم على التحول عن جادة الصواب ، فوجد الشيخ الطوسي أن واجبه الديني ازاء هذا الاختلاف توجيه مسائله والتوفيق بين متناقضاته درءاً لما قد يستجد في اوساط الامامية مثقفين وانصاف مثقفين وعامة ، او في اوساط خصومهم من اللدد والنعرات ضد المذهب وخصوصياته<sup>(١)</sup> . فيقول الشيخ الطوسي: ( سمعت شيخنا ابا عبد الله - يقصد به الشيخ المفيد- ايده الله يذكر أن ابا الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالامامة ، فرجع عنها لما التبس عليه الامر في اختلاف الاحاديث ، وترك المذهب ودان بغيره ، لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها ، وهنا يدل على أنه دخل فيه على غير بصيرة ، واعتقد المذهب من جهة التقليد ، لأن الاختلاف في الفروع لا يوجب ترك ما ثبت بالادلة من الاصول ، وذكر أنه اذا كان الامر على هذه الجملة والاشتغال بشرح كتاب يحتوي على تاويل الاخبار المختلفة والاحاديث المتنافية ، من اعظم المهمات في الدين ، ومن اقرب المقربات الى الله تعالى ، لما فيه من كثرة النفع للمبتدئ والريض من العلم<sup>(٢)</sup> ) فإن الشيخ الطوسي في هذه الاسطر قد اوضح الدافع الرئيس لتأليف كتاب ( تهذيب الاحكام ) فالغاية الأولى من تأليفه ليست جمع الادلة الفقهية او الاحاديث كسائر كتب الحديث ، بل الغاية الاولى ، غاية كلامية هي الدفاع عن العقيدة والجواب عن الشبهة التي طرأت على احاديث اهل البيت عليهم السلام من جهة اختلافها الذي سبب طعن المخالفين على الامامية ، كما طعن شيوخ الامامية على المخالفين بالاختلاف الذي يدينون به الله فشنعوا عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع<sup>(٣)</sup> .

وكان الشيخ الطوسي قد اوضح منهجه في تأليف كتاب ( تهذيب الاحكام ) والمصادر التي اعتمد عليها في الاستدلال فيقول : ( وأن اترجم كل

(١) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٣٣٦ .

(٢) الطوسي: التهذيب ١ / ٢-٣ .

(٣) الامين: اعيان الشيعة ٤٤ / ٣٩ ، المظفر: ( الشيخ الطوسي مؤسس جامعة النجف ) مجلة النجف ، العدد

باب حسب ما ترجمه - يقصد الشيخ المفيد - واذكر مسألة مسألة فاستدل عليها اما من ظاهر القرآن ، او من صريحه او فحواه ، او دليله او معناه ، واما من السنة المقطوع بها من الاخبار المتواترة ، او الاخبار التي تقترن اليها القرائن التي تدل على صحتها ، او من اجماع المسلمين ان كان فيها ، او من اجماع الامامية ، ثم اذكر بعد ذلك ما ورد من احاديثهم المشهورة في ذلك ، وانظر فيما ورد بعد ذلك مما ينافيها ويضادها وابين الوجه فيها ، اما بتأويل اجمع بينها ، او اذكر وجه الفساد فيها اما من ضعف اسنادها ، او عمل العصابة بخلاف متضمنها<sup>(١)</sup> فنجد الشيخ الطوسي يورد الاحاديث المتفق عليها ، والمختلف فيها ، ويحاول جهده للتوفيق بين الاحاديث المتباينة من غير طعن في سند احدها فيما امكن التوفيق فيه من دون ذلك ، وهذا في الواقع يتطلب عقلاً كبيراً ، وفكراً عميقاً لمعرفة تلكم الاحاديث وتقويمها ، وفق الادلة الراجعة لديه . فيقول : (فاذا اتفق الخبران على وجه لا ترجيح لاحدهما على الآخر بينت ان العمل يجب أن يكون بما يوافق دلالة الأصل وترك العمل بما يخالفه ، وكذلك إن كان الحكم مما لا نص فيه على التعيين حملته على ما يقتضيه الأصل ، ومهما تمكنت من تأويل بعض الاحاديث من غير ان اطعن في اسنادها فياني لا اتعداه واجتهد أن اروى في معنى ما اتأول الحديث عليه حديثاً آخر يتضمن ذلك المعنى ، اما من صريحه او فحواه حتى اكون عاملاً على الفتيا والتأويل بالأثر ، وإن كان هذا مما لا يجب علينا لكنه مما يؤنس بالتمسك بالاحاديث ، واجري على عادتي هذه الى آخر الكتاب ووضح ايضاحاً لا يلتبس الوجه على احد ممن نظر فيه<sup>(٢)</sup> .

وكان الشيخ الطوسي في كتاب (تهذيب الاحكام) يقيّد بذكر اسانيد الاحاديث كاملة في مواضع من الكتاب ، ويبتريها في مواضع اخرى ، فينقل رأساً عن الأصل ويترك ذكر طريقه اليه وهذا ما دعاه الى وضع (المشيخة) في خاتمة الكتاب ، وهم الرواة الذين يروي عنهم الاصول والكتب ، وبهذه المنهجية جمع الشيخ الطوسي بين منهج الشيخ الكليني في كتاب (الكافي) بالتزامه بالاسانيد ، وبين منهج الشيخ الصدوق في كتاب (من لا يحضره الفقيه) الذي كان يستر

(١) الطوسي: التهذيب ٣/١

(٢) الطوسي: التهذيب ٣/١.

الاسانيد ويكتفي بوضع المشيخة في آخر الكتاب ، وكان الباعث على هذه الظاهرة ، قصد الاختصار مع حصول الغرض بوضع المشيخة<sup>(١)</sup>. وقد يخرج الشيخ الطوسي عن هذا المنهج في بعض موارد الكتاب، وقد علل هو هذا التغيير بقوله: ( كنا شرطنا في أول الكتاب ان تقتصر على ايراد شرح ما تضمنته الرسالة المقنعة، وان نذكر مسألة ونورد فيها الاحتجاج من الظواهر والادلة المفضية الى العلم، ونذكر مع ذلك طرفاً من الاخبار التي رواها مخالفونا ، ثم نذكر بعد ذلك ما يتعلق باحاديث اصحابنا رحمهم الله، ونورد المختلف في كل مسألة منها والمتفق عليها، ووفينا بهذا الشرط في اكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة ، ثم انا رأينا ان نخرج بهذا البسط عن الغرض ، ويكون مع هذا الكتاب مبتوراً غير مستوفي، فعدلنا عن هذه الطريقة الى ايراد احاديث اصحابنا رحمهم الله المختلف فيه والمتفق، ثم رأينا بعد ذلك ان استيفاء ما يتعلق بهذا المنهاج أولى من الاطناب في غيره فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنا اخللنا به<sup>(٢)</sup>. فالشيخ الطوسي هنا عدل عن منهاج بحثه في الاساسين معاً فلم يتقيد بما تضمنته ( المقنعة ) واقتصر على احاديث الامامية، وكان الدافع له الى هذا العدول حسب تصريحه هو تلك الغاية الكلامية، وفي الحقيقة إن هذه الغاية هي التي تحكمت في هذا الكتاب وجعلته الوحيد من نوعه في علم الحديث، في اسلوبه ومنهاجه، فجاء براء في الجمع والتأويل لا يزال اكثرها معمولاً بها عند المجتهدين<sup>(٣)</sup> وكان الشيخ الطوسي أول من وضع مستدرك على كتابه التهذيب من المحدثين وقد اطلق عليه لفظ (الزيادات) وقد وضعه بعد آخر كتاب الطهارة ، يقول الشيخ المظفر: إنه قد خالف فيه المؤلف، اذ يضع المؤلفون المستدرك في كتاب مستقل، ولكن الشيخ الطوسي ابي إلا ان يسمي المستدركات بباب الزيادات كأنها جزء من ابواب الكتاب الأصلي<sup>(٤)</sup>. ومما جاء في كلام الشيخ المظفر بالنسبة لاسلوب الاستدراك وقياس ذلك على ما هو متداول الآن لا يصح على اسلوب الشيخ الطوسي، لأن

(١) بحر العلوم : الرجال / ٤ / ٧٧.

(٢) الطوسي: مشيخة التهذيب ص ٤.

(٣) المظفر : ( الشيخ الطوسي مؤسس جامعة النجف ) مجلة النجف ، العدد الخامس ، السنة الثانية.

(٤) ن.م



الواجب يقتضينا في مثل هذا الفرض أن ندرس اسلوب الاستدراك في عصره، وإن كان خافياً، ولكن يمكننا استناداً الى جملة وردت في كلام الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) في مقدمة كتاب ( نهج البلاغة ) لأمير المؤمنين علي عليه السلام ، والشريف الرضي معاصر للشيخ الطوسي حيث يقول: ((مفرداً لكل صنف من ذلك باباً ومفصلاً فيه اوراقاً لتكون مقدمة لاستدراك ما عساه يشذ عني عاجلاً ويقع الي آجلاً))<sup>(١)</sup> ومن هنا يمكننا أن نقول: إن الاستدراك والزيادات كانت في صلب الكتاب ، كما هو الاسلوب المتبع عند الشيخ الطوسي في كتاب (تهذيب الاحكام)<sup>(٢)</sup> .

وكان الشيخ الطوسي في كتاب التهذيب قد احال الطرق التي له على كتاب ( الفهرست ) او على فهارس شيوخه ، والاحالة على كتاب (الفهرست) كانت موفقة لان هذا الكتاب استطاع ان يحافظ على نفسه من عوادي الدهر، اما فهارس شيوخه فقد فقدت ولم يبق لها اثر بين ايدي الناس من القديم، ولاجل هذا بقيت جملة من الاحاديث مرسلة بغير اسناد معروف<sup>(٣)</sup> . ويعقب الامام الخوئي على ذلك بقوله: (( نعم من بدئ به السند في كتابي (التهذيب والاستبصار) هو صاحب كتاب يروي الشيخ ما رواه فيهما عن كتاب ما صرح به في آخر كتابه ، الا أن الشيخ لم يذكر في الكتب التي استخرج روايات كتابيه منها هي كتب معتبرة معروفة، نعم اذا كان طريق الشيخ الى احد ضعيفاً فيما يذكره في آخر كتابه، ولكن كان له اليه طريق آخر في ( الفهرست ) وكان صحيحاً، يحكم بصحة الرواية المروية عن ذلك الطريق، والوجه في ذلك ان الشيخ ذكر ان ما ذكره من الطرق في آخر كتابه انما هو بعض طرقه، واحال الباقي الى كتابه ( الفهرست ) فاذا كان طريقه الى الكتاب الذي روى عنه في كتابيه صحيحاً في الفهرست حكم بصحة تلك الرواية<sup>(٤)</sup> ويقول الاردبيلي: (اعلم أن الشيخ الطوسي قدس سره ذكر احاديث كثيرة في كتابي التهذيب والاستبصار عن

<sup>(١)</sup> الشريف الرضي: مقدمة كتاب ( نهج البلاغة ) ص ١٢.

<sup>(٢)</sup> الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٣٤٤.

<sup>(٣)</sup> المظفر: ( الشيخ الطوسي مؤسس جامعة النجف ) مجلة النجف ، العدد الخامس ، السنة الثانية.

<sup>(٤)</sup> الخوئي: معجم رجال الحديث ١/٩٥.

رجال لم يلق زمانهم، وإنما روى عنهم بوسايط، وحذفهما في الكتابين، ثم ذكر في آخرهما طريقه الى رجل رجل مما ذكره في الكتابين ثم قال: وقد اوردت جملاً من الطرق الى هذه المصنفات والأصول وقد ذكرنا مستوفى في كتاب ( فهرست الشيعة ) وطريق الشيخ رحمه الله في التهذيب والاستبصار الى هؤلاء واحد، فالطريق صحيح اذا كان جميع رجاله ثقات امامية، وحسن إن كان الجميع امامياً ممدوحاً، او بعضه امامياً ممدوحاً، وبعضه ثقة امامياً، وقوي إن كان جميع رجاله ثقة مع فساد مذاهب الكل او البعض، او بعضه ممدوحاً امامياً، وبعضه ثقة غير امامي، وضعيف إن كان جميع رجاله او بعض رجاله ضعيفاً او مهملأ، وانا اردت ان اذكر طريقه الى كل رجل على سبيل الاجمال على ترتيب حروف المعجم مما ذكره في آخر الكتابين، ومما لم يذكره فيهما بل ذكره في الفهرست، وكذا فعل الشيخ ابو جعفر محمد بن بابويه - ويقصد به الشيخ الصدوق - رحمه الله تعالى في الفقيه - ويقصد به كتاب من لا يحضره الفقيه - فنذكر طريقه ايضاً الى كل رجل رجل على سبيل الاجمال ثم الكنى ثم عنوان الاخبار<sup>(١)</sup>، ويبدو أن الشيخ ابا زهرة في كتابه ( الامام الصادق ) قد اخذ بظواهر اسانيد الروايات التي لم يذكر تمام رجال السند فيها فتخيلها انها مرسله وحكم عليها بالضعف دون الرجوع الى الكتب التي احال عليها الشيخ الطوسي فيقول: ( إن سنده غير متصل بالمعصوم، وهو اما ان يذكر سنداً، واما لا يذكر، والارسال مع بعد الزمن يضعف الحديث، فضلاً عن أن المرسل عندهم مردود عند الاكثرين<sup>(٢)</sup> . ولكن كان الشيخ الطوسي يذكر مجموع السند في اوائل الكتاب، ثم يحذف ابتداء السند طلباً للاختصار، ويبتدئ بأسم صاحب الاصل والكتاب الذي يرويه عنه، ثم ذكر ما حذفه من الطرق في آخر كتاب التهذيب<sup>(٣)</sup> .

ويعد كتاب ( الكافي ) للشيخ الكليني من مصادر الشيخ الطوسي في كتاب ( التهذيب ) فقد اخذ عنه طائفة من الاحاديث، وكان يعامل بعضها معاملة الخبر غير القطعي، فإن كانت الرواية قد رواها احد الضعفاء او كانت مرسله

<sup>(١)</sup> الادريبي: جامع الرواة ٢/٤٧٠ - ٤٧١.

<sup>(٢)</sup> ابو زهرة: الامام الصادق ص ٤٥١.

<sup>(٣)</sup> حسين مكي: عقيدة الشيعة ص ٢٣٧.

طرحها، سواء كانت مروية عن الشيخ الكليني ، او عن الشيخ الصدوق، او غيرهما<sup>(١)</sup>. وكان يعرض بعض الرجال الى الجرح والتعديل والاشارة الى مذاهبهم إن كانوا من غير الامامية ، ويقول الامام الخوئي ( وهذا تصريح منه بأن روايات الكافي ليست كلها صحيحة فضلا عن كونها مقطوعة الصدور )<sup>(٢)</sup>، ولذلك كان يذكر طرقه الى ارباب الكتب الذين روى عنهم في كتابه ، لتخرج الروايات بذلك عن الارسال الى الاسناد، فإن هذا الكلام صريح في أن ما رواه في كتابه اخبار آحاد محتملة الصدق والكذب، فإن كان الطريق اليها معلوما كانت من الروايات المسندة ، والافهي مرسلات وغير قابلة للاعتماد عليها<sup>(٣)</sup>. ومن المحتمل أن الشيخ الطوسي في رده بعض الروايات، كان مراده تنزيه صدورها عن الائمة عليهم السلام، وتبرز شخصيته العلمية في تدوين الحديث سواء في المتن او السند ، فهو في مورد المتن يكثر من عبارة (قال مصنف هذا الكتاب، او قال محمد بن الحسن مصنف هذا الكتاب ، او قال محمد بن الحسن ، ثم يورد رأيه الشخصي بقوله : ( والصحيح عندي )<sup>(٤)</sup> أو ( المعتمد عندي )<sup>(٥)</sup> والافضل عندي<sup>(٦)</sup> وعند ذلك يعلل اجتهاداته عند وروده للروايات المختلفة ، وهو في كثير من الاحيان يحاول ابعاد التناقض في الاحاديث كقوله : ( ولا ينافي هذا الخبر )<sup>(٧)</sup> أو كقوله : ( وليس بين هذه الروايات تناقض )<sup>(٨)</sup> او قوله : ( فليست هذه الاخبار مضادة لما قدمناه )<sup>(٩)</sup> واذا اراد رفض الحديث وابرز جوانب الضعف فيه كقوله : ( وهذا الخبر لا يصح العمل به من وجوه، او هذا الخبر لا يصح الاحتجاج به )<sup>(١٠)</sup>

(١) الخوئي: معجم رجال الحديث ٤٨/١.

(٢) ن.م ٤٣/١.

(٣) ن.م ٤٢/١.

(٤) الطوسي: التهذيب ٢٩٢/١.

(٥) ن.م ٢٨/٨.

(٦) ن.م ١١/٣.

(٧) ن.م ٢٨٤/١، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٥٧، ٣٦٠.

(٨) ن.م ٢٩٢/٤.

(٩) ن.م ٢٤٧/٧.

(١٠) ن.م ٦٧/١، ١٦٩/٤، ١٧٢.

وهذا باطل من وجوه ، وكان يعلل قبوله للحديث عن قناعة وذلك لموافقته لظاهر القرآن الكريم او للسنة او الاجماع وكثيراً ما كان يورد الحديث اذا كان محمولاً على الاستحباب او التقية او أنه يحتمل وجهاً من التأويل ، او أنه محمول على ضرب من الكراهية ، أو فيه اكثر من حكاية حال<sup>(١)</sup> واذا كانت بعض الاحاديث محمولة على التقية لأنها مذهب المخالفين للامامية ، يقدم الحديث الصحيح ، ويجعله في المقدمة ثم يقول ( والصحيح الأول ) ، اما اذا كان الخبر شاذاً لمخالفته للقرآن الكريم وللأخبار الكثيرة المتواترة اثار اليه بقوله : (فهذان الخبران شاذان نادران مخالفان للاحاديث كلها، او إن هذا الخبر شاذ والاصل ما قدمناه، او هذا خبر شاذ مخالف للأخبار كلها، او هذا الخبر شاذ شديد الشذوذ، او هذا الحديث شاذ اجمعت العصابة على ترك العمل به )<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على رفض الحديث لشذوذه . وكان يشخص احياناً نوع الحديث اذا كان مرسلأ ، او مرسلأ غير مسند<sup>(٣)</sup> . ويشير الى طريق الحديث اذا كان ضعيفاً كقوله : ( فالطريق اليه علي بن حديد وهو مضعف جداً لا يعول على ما ينفرد بنقله )<sup>(٤)</sup> وذكر احاديث غريبة فوصفها بقوله : ( كأنها خيوط ماري تغار وتفتل ) ثم شرح هذا المثل بقوله : ( وماري رجل حبال يفتل الخيوط )<sup>(٥)</sup> واثار الى حديث ذكره يونس بن عبد الرحمن بقوله : ( قال محمد بن الحسن ، الذي ذكره يونس بن عبد الرحمن ليس في ظاهر الخبر ولا فيه ما يدل عليه ، بل الذي فيه إنه قال : ما نعرف هذا )<sup>(٦)</sup> اما اذا كان الحديث مختلف اللفظ والراوي فانه يحدده بما يتفق مع طبيعة ذلك الحديث<sup>(٧)</sup> وكذلك الحال بالنسبة للاحاديث المروية عن طريق رجال من العامة او الزيدية فإنها متفقة مع مذاهبهم وفي حالة رفضه لها يقول : ( لسنا نعمل به )<sup>(٨)</sup> وكان يورد

(١) ن.م ١٣/١ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٥٧/٢ ، ١٠١/٧ .

(٢) الطوسي : التهذيب ١/١٨ ، ١٥٧ ، ٢١٩ ، ٣٢٦ ، ٢٧١/٢ ، ٣٦٠ ، ٤٠/٣ ، ١٦٤/٨ .

(٣) ن.م ١/٣٥ ، ٤٣ ، ١٠٩ ، ١٢٤ .

(٤) ن.م ١٠١/٧ .

(٥) ن.م ٢/٣٠٦ .

(٦) ن.م ٦/١٠ .

(٧) ن.م ١/٢٠١ .

(٨) ن.م ٣/٢٠٩ .

آراء الكثير من علماء الامامية المعروفين وفي مقدمتهم استاذة الشيخ المفيد والذي جاء الكتاب في اساسه شرحا لكتاب ( المقنعة ) اضافة الى الاخبار المنقولة عن علي بن الحسين بن بابويه ، وولده الشيخ الصدوق محمد بن علي<sup>(١)</sup> والاخبار المنقولة عن الشيخ محمد بن الحسن الصفار والتي عقب على بعضها بقوله : ( وكل ما ذكرناه من الروايات والمعاني محتمل )<sup>(٢)</sup> وأشار الى اقتباساته عن معاوية بن حكيم بقوله : والذي ذكرناه مذهب معاوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا وجميع فقهاءنا المتأخرين ، وهو مطابق لظاهر القرآن<sup>(٣)</sup> . وأحيانا لا يشخص المروي عنه بل يكتفي بالقول ( سمعت ذلك مذاكرة عن الشيوخ رحمهم الله )<sup>(٤)</sup> وفي حالة تفسير بعض الكلمات اللغوية يعتمد على كتاب (الجمهرة) لابن دريد<sup>(٥)</sup> وقد يقوم بتوضيح بعض الكلمات اذا كانت بفتح الواو او ضمها ، او قوله : أن الباء توجب التبعية من جهة الخبر ، او أنه لا خلاف بين أهل العربية في أن الاعراب بالمجاورة لا يتعدى الى غيرها<sup>(٦)</sup> ، وكان يستشهد احيانا بأبيات من الشعر<sup>(٧)</sup> .

ويستفاد من الشيخ الطوسي في احوالاته الكثيرة على اجزاء الكتاب السابقة واللاحقة في ربط المواضيع بعضها ببعض كقوله (( هذا الحديث قد مضى فيما تقدم ، او سيجيء شرح هذا فيما بعد ، أو حسب ما بيناه فيما تقدم ، وقد مضى تفسير هذا الحديث )) ونحو ذلك ، وحيانا يشخص الاحالة على كتاب من كتب الحديث كالطهارة او التيمم<sup>(٨)</sup> .

ولأهمية كتاب ( التهذيب ) في مجالي علم الحديث ، وعلم الفقه ، اصبح موضع اهتمام العلماء ورجال الفكر ، فقد قرأ الحسن بن تميم

(١) ن.م ٢٣٢/٢ ، ٣٦٤ .

(٢) ن.م ٤٦٠/١ .

(٣) الطوسي : التهذيب ١٣٨/٨ .

(٤) ن.م ٢٩٤/١ .

(٥) ن.م ١٨٦/١ .

(٦) ن.م ١٤/١ ، ٦١ ، ٦٧ .

(٧) ن.م ١٤/١ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤/٢ ، ٤٢/٧ ، ٤٠١ .

(٨) ن.م ٩/١ ، ٩/٣ .

القنسريني (ت ٥١٨هـ) على ابي علي الطوسي عند رحيله الى العراق<sup>(١)</sup> . ونقل منه السيد ابن طاووس (ت ٦٩٣ هـ) في كتابه ( فرحة الغري )<sup>(٢)</sup> ، وقد خص اسانيده بالدراسة والبحث ، المولى محمد بن علي الاردبيلي مؤلف ( جامع الرواة ) فانه عمد الى تصحيح اكثر اسانيد كتاب ( التهذيب ) في كتاب اورده بتمامه العلامة الشيخ النوري في ( خاتمة المستدرک ) مع زيادات منه ، وأورد الاردبيلي نفسه المنتخب من كتاب تصحيح الاسانيد في الفائدة السابعة من خاتمة كتابه ( جامع الرواة ) وكان للعلامة السيد حسين البروجردي كتاب ( تجريد اسانيد التهذيب )<sup>(٣)</sup> . وقد قام بعض الاعلام بشرح مشيخة الكتاب وهم : المولى محمد جعفر بن سيف الدين شريعتمدار الاستربادي الطهراني (ت ١٢٦٣ هـ) الذي شرح مشيخة التهذيب والاستبصار ، والسيد عبد الله بن الميرزا محمد رحيم الكبير ، والمولى الشريف علي بن الحسن الذي شرح مشيخة التهذيب والاستبصار ، بخط المولى سليم بن قربان علي المشهدي عام ١١١٠ هـ<sup>(٤)</sup> ، وكتب السيد هاشم بن السيد سليمان الحسيني البحراني التوبلي (ت ١١٠٧ هـ) كتاب ( تنبيه الاريب وتذكرة اللبيب في ايضاح رجال التهذيب ) ويقول الأفندي : إن للسيد التوبلي البحراني ترتيب (تهذيب الحديث) للشيخ الطوسي على منهج لطيف ، وله ايضاً شرح على كتاب (ترتيب التهذيب) المذكور<sup>(٥)</sup> . وقال ايضاً : (وكتاب ترتيب تهذيب الحديث للشيخ الطوسي في خمس مجلدات حسان ،<sup>(٦)</sup> وكان التوبلي في كتابه ( تنبيه الاريب ) قد شرح فيه اسانيد كتاب (التهذيب) وبيان احواله ورجاله ، وقد هذبه الشيخ حسن الدمستاني بكتاب سماه ( انتخاب الجيد من تنبيهات السيد )<sup>(٧)</sup> . اما الذين تناولوا كتاب ( التهذيب ) بالشرح منهم<sup>(٨)</sup> .

(١) ابن حجر : لسان الميزان ٢/٢٧٦ .

(٢) ابن طاووس : فرحة الغري ص ٥٥ ، ص ٦٥ .

(٣) الامين : اعيان الشيعة ٣٩/٣٧ .

الخرسان : مقدمة كتاب ( تهذيب الاحكام ) ص ٤٧ ، ص ٤٨ .

(٤) الطهراني : مصفى المقال ص ٢٣٨ ، الذريعة ١٤/٦٦ .

(٥) الافندي : رياض العلماء ٥/ورقة ٢٨ .

(٦) ن . م ٥/ورقة ٣٠ .

(٧) الطهراني : الذريعة ٣/٣٥٨ ، ٤/٤٤٠ ، البحراني : لؤلؤة البحرين ص ٦٥ .

(٨) ن . م ١٣/١٥٦ - ١٥٩ .

- ١- السيد عميد الدين عبد المطلب بن محمد الاعرجي الحسيني.
  - ٢- السيد ضياء الدين عبد الله بن محمد الاعرجي الحسيني وسماه ( منية اللبيب في شرح التهذيب ) فرغ منه في مدينة النجف الاشرف في ١٥ رجب عام ٧٤٠هـ.
  - ٣- السيد شمس الدين محمد بن علي الموسوي العاملي ( ت ١٠٠٩هـ ) وكان شرحه يعرف بالحاشية.
  - ٤- القاضي نور الله التستري ( ت ١٠١٩هـ ) وشرحه اسمه ( تذهيب الاكمام ).
  - ٥- المولى عبد الله التستري ( ت ١٠٢١هـ ).
  - ٦- الشيخ محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني ( ت ١٠٣٠هـ ).
  - ٧- الشيخ محمد أمين الاسترابادي ( ت ١٠٣٣هـ ).
  - ٨- المولى عبد اللطيف الجامعي ( ت ١٠٥٠هـ ).
  - ٩- المولى محمد تقي المجلسي الأول ( ت ١٠٧٠هـ ) واسم شرحه ( احياء الاحاديث في شرح تهذيب الحديث )<sup>(١)</sup>.
  - ١٠- المولى عبد الله بن المولى محمد تقي المجلسي ( ت ١٠٨٤هـ ).
  - ١١- المولى محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازي القمي النجفي ( ت ١٠٩٨هـ ) واسم شرحه ( حجة الاسلام ) وعلى هذا الشرح حاشية للشيخ عبد الله بن عيسى الاصفهاني الافندي<sup>(٢)</sup>.
  - ١٢- المحقق محمد بن الحسن الشيرواني ( ت ١٠٩٩هـ ).
  - ١٣- الشيخ محمد باقر المجلسي ( ت ١١١١هـ ) واسم شرحه ( ملاذ الاخبار ) وفي مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الاشرف نسخة منه.
  - ١٤- السيد نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري ( ت ١١١٢هـ ). واسم شرحه ( مقصد الانام في شرح تهذيب الاحكام ) ويقع في اثني عشر مجلدا<sup>(٣)</sup>.
  - ١٥- الشيخ عبد النبي بن الشيخ سعد الجزائري.
  - ١٦- الشيخ احمد بن الشيخ اسماعيل الجزائري ( ت ١١٤٩هـ ).
- وكتب جماعة من الاعلام حواشي على كتاب ( تهذيب الاحكام ) منهم<sup>(٤)</sup>:
- ١- حاشية الشيخ حسن صاحب المعالم.
  - ٢- حاشية الشيخ عبد النبي الجزائري.
  - ٣- حاشية الميرزا عبد الله الافندي.
  - ٤- حاشية الشيخ سليمان الماحوزي.

(١) ن م ٣٠٧/١ ، ١٥٦/١٣ .

(٢) الامين : اعيان الشيعة ٢٨/٣٩ .

(٣) الطهراني: الذريعة ١٥٦/١٣-١٥٩ ، ١٥١/١٤ ، ١١٣/٢٢ ، ١٩١ .

(٤) الامين: اعيان الشيعة ٢٧/٢٤٣ .

- ٥- حاشية الشيخ علي بن سليمان البحراني.
- ٦- حاشية المولى اسماعيل الخواجوي.
- ٧- حاشية اغا باقر بن محمد اكمل البهبهاني.
- ٨- حاشية المولى محمد باقر المجلسي.
- ٩- حاشية السيد محمد بشير الكيلاني.
- ١٠- حاشية المحقق اغا جمال الدين الخوانساري.
- ١١- حاشية الشيخ صلاح الدين بن الشيخ علي.
- ١٢- حاشية المولى عزيز الله المجلسي.
- ١٣- حاشية السيد الصدر علاء الملك المرعشي.
- ١٤- حاشية الشيخ زين الدين علي ام الحديث.
- ١٥- حاشية السيد ماجد الجد حفصي.
- ١٦- حاشية الشيخ محمد بن الحسن سبط الشهيد.
- ١٧- حاشية الشيخ محمد علي البلاغي (ت ١٠٠٠هـ).
- ١٨- حاشية السيد محمد بن علي الاسترابادي (ت ١٠٢٨هـ).
- ١٩- حاشية السيد نجم الدين الحسيني الجزائري.
- ٢٠- حاشية القاضي نور الله المرعشي التستري (ت ١٠١٩هـ).
- ٢١- حاشية السيد حسين بن محمد المعروف بخليفة السلطان (ت ١٠٦٦هـ).
- ٢٢- حاشية ملا عبد النبي بن شريف الدين محمد الطسوجي (ت ١٢٠٣هـ).
- ٢٣- حاشية صلاح الدين بن الشيخ علي البحراني.
- ٢٤- حاشية السيد حسن الخرسان.

وكتب الشيخ عبد الله بن الحسين التستري تعليقة على كتاب (التهذيب) وكتب المولى عبد المنان الطوسي الاصفهاني (ت ١٢١٩هـ) تعليقة على الكتاب ايضاً، وكتب المولى عبد الله بن الحاج محمد التوني البشروي الخراساني (ت ١٠٧١هـ) (فهرست التهذيب) ولمحمد جعفر (فهرست تهذيب الاحكام) فرغ منه في ١٠ شوال ١٠٩٦هـ<sup>(١)</sup>. وقام محمد يوسف بن محمد ابراهيم الكوركاني بترجمة الكتاب<sup>(٢)</sup>. ولعلي بن الحسن الشريف مشيخة من لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار<sup>(٣)</sup>...

(١) الذريعة ٣٨٢/١٦.

(٢) الطهراني : الذريعة ٩٢/٤، ١٩٣، النوري : خاتمة المستدرک ص ٧١٩، الامين : اعيان الشيعة ٤٠/٣٩،

١١٠، ١٣٧، كحالة: معجم المؤلفين ١٩٢/٦، ١٩٣.

(٣) الطهراني: الذريعة ٧١/٢١.



### الكتاب الرابع: الاستبصار فيما اختلف من الاخبار للشيخ الطوسي

الف الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي كتاب ( الاستبصار ) بعد الفراغ من تأليف كتاب ( التهذيب ) وقد اشار الى ذلك في مقدمة كتاب الاستبصار، ويعد هذا الكتاب، احد الكتب الاربعة المعول عليها في الحديث عند الامامية، فهو اصل من الاصول المهمة في مدارك الفقه والاجتهاد، غير أن الباحث فيه يقتصر على ذكر ما اختلف من الاخبار<sup>(١)</sup>. فكان الشيخ الطوسي يورد جملة من الاحاديث، ثم يبدأ بالمقارنة بينها، ثم يبين وجهة نظره فيها بقوله: ( فليس ينافي ما قدمناه من الاخبار ) او يحاول الربط بين الاحاديث والجمع بينها، دون ان يسقط منها شيئاً، ولكنه في الوقت نفسه يعطي رايه في بعض رجال الاسانيد، ويبان ما يحيط بهم من مصطلحات الجرح والتعديل كقوله: (ضعيف متروك الحديث، او ثقة مأمون)<sup>(٢)</sup>، وكان احياناً يعترض على بعض روايات الشيخ الكليني والشيخ الصدوق لأن فيها ابا سعيد الآدمي الذي قال عنه: ( وهو ضعيف جداً عند نقاد الاخبار )<sup>(٣)</sup>، فهو لم يعتبر جميع احاديث (الكافي) وكتاب ( من لا يحضره الفقيه ) صحيحة قطعية، فهو يورد على سبيل المثال خبرين عن الشيخ الكليني، ثم اعطى رايه فيهما بالقول: ( فلا ينافي هذان الخبران ما قدمناه في العمل على الرؤية لمثل ما قدمناه في الباب الأول من انهما خبر واحد لا يوجبان علماً ولا عملاً، وإن راويهما عمران الزعفراني، وهو مجهول، وفي اسناد الحديثين قوم ضعفاء لا نعمل بما يختصون بروايته<sup>(٤)</sup> وقد عقب الامام الخوئي على رأي الشيخ الطوسي هذا بقوله: ( وهذا تصريح من الشيخ بأن كل رواية في الكافي او غيره اذا كان في سندها ضعفاء لا يعمل بها فيما اذا اقتصوا بروايتها<sup>(٥)</sup>. ويعطي الشيخ الطوسي تبريرات عند رفضه للحديث منها اذا كان شاذاً، فيقول: (فهذا خبر شاذ شديد الشذوذ وان تكرر في الكتب<sup>(٦)</sup>. او قوله: (فهذا الخبر شاذ

(١) الطوسي : الفهرست ص ١٨٩.

(٢) الطوسي: الاستبصار ٤٨/١، ٢٢/١ق/٣.

(٣) ن.م ٢٦١/١ق/٣.

(٤) ن.م ٧٦/٢.

(٥) الخوئي: معجم رجال الحديث ٤٣/١.

(٦) الطوسي: الاستبصار ١٤/١.

نادر، او خبر شاذ مخالف لفتيا اصحابنا، او شاذ مخالف لسائر الاخبار<sup>(١)</sup> وكذلك الحال اذا كان مرسلا وروايه ضعيف<sup>(٢)</sup> وقد يضم الحديث المرفوض عند الشيخ الطوسي سببا واحدا أو عدة اسباب كقوله: (هذا الخبر ضعيف مخالف للاصول، او هذا الخبر متروك باجماع الطائفة، او غير معمول به باجماع الطائفة، او مخالف للاجماع، او انه شاذ مخالف لظاهر القرآن والاخبار الكثيرة)<sup>(٣)</sup> وكان في بعض الاحيان يعتبر الرواية شاذة او ضعيفة لأن فيها احد الرواة وهو ضعيف فيشير اليه صراحة<sup>(٤)</sup>. ويقف من بعض اخبار الآحاد التي لا توجب علما ولا عملا موقف الرفض لها فهو يقول: (لا يصح الاحتجاج به لمثل ما قدمناه من انه خبر واحد لا يوجب علما ولا عملا، وأنه لا يعترض بمثله ظاهر القرآن والاخبار المتواترة، وايضا فانه مختلف الالفاظ والمعاني والحديث واحد<sup>(٥)</sup> وقد يرفض بعض الاخبار من عدة وجوه ثم يأخذ في تعدادها فيقول: (وهذا الخبر لا يصح العمل به من وجوه احدها إن متن هذا الخبر لا يوجد في شيء من الاصول المصنفة، وإنما هو موجود في الشواذ من الاخبار، ومنها إن كتاب حذيفة بن منصور عري عن هذا الحديث، وهو كتاب معروف مشهور فلو كان هذا الخبر صحيحا لضمنه كتابه، ومنها إن هذا الخبر مختلف الالفاظ، مضطرب المعاني، الا ترى ان حذيفة تارة يرويه عن معاذ بن كثير عن ابي عبد الله عليه السلام، وتارة يرويه عن ابي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، وتارة يفتي به من قبل نفسه ولا يسنده الى احد، وهذا الضرب من الاختلاف مما يضعف الاعتراض به والتعلق بمثله، ومنها لو سلم من جميع ما ذكرناه لكان خيرا واحدا لا يوجب علما ولا عملا، واخبار الآحاد لا يجوز الاعتراض بها على ظاهر القرآن، ولا الاخبار المتواترة التي ذكرناها<sup>(٦)</sup>. وكان الشيخ الطوسي يرد على بعض احاديث الشيخ الصدوق صراحة موضحا ما فيها من ضعف كقوله: (قال محمد بن الحسن: ذكر ابو جعفر

(١) ن.م. ١/٤٥، ٢/٨٣، ١٢١، ٢٧٧.

(٢) ن.م. ١/٤٠، ٢٣٧.

(٣) ن.م. ٣/٢٢، ٧٦، ٨٩، ١٦١، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٢، ١٩٦، ٢٢٩.

(٤) ن.م. ٣/٢٢، ٨٩.

(٥) ن.م. ٢/٦٩.

(٦) ن.م. ٢/٦٦.

محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله ان هذا الخبر لا اعمل عليه ولا افتي به، وانما اعمل على الخبر الاول ظنا منه انهما متنافيان وليس الامر على ما ظن<sup>(١)</sup> وقال ايضا: ( وكان ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله حين روى هذه الروايات حملها على التخيير حين ظن أنها متنافية وعلى ما فسرناه ليست متنافية ولو كانت متنافية لكان الوجه الذي ذكرناه صحيحا<sup>(٢)</sup> وكان يستخدم عدة الفاظ عند قناعته بعدم وجود تناقض في الاخبار منها ( لا ينافي، لا يعارض) ثم يعطي اسباب ذلك كون ذلك الحديث محمولا على ضرب من الكراهية، او انه ضرب من الاستحباب، او حمله على حال الضرورة، او انه محمول على ضرب من التقية )، وهذا النوع الاخير هو موافق لاراء اهل السنة او ( العامة ) وتبرز اجتهادات الشيخ الطوسي عند رواياته المتعددة بقوله: ( فالوجه في هذه الرواية احد شيئين، احدهما: أن يكون محمولا على الجواز، والاخبار والاوله على الفضل، او قوله: فالوجه في هذه الرواية ان تحملها على الجواز والادلة على الفضل والاستحباب لثلاث تناقض الاخبار)<sup>(٣)</sup>. ويبرز اسمه قبيل اعطاء رايه كقوله: ( قال الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن، او قال الشيخ محمد بن الحسن، او قال محمد بن الحسن )، وان الشيخ الطوسي عند ايراده الاخبار المروية المتفق عليها والمختلف فيها في كتاب (الاستبصار) يعد تطورا نوعياً في تصنيف الحديث فهو يحاول التوفيق بين الروايات مع ايراده الرواية المخالفة، فهو في ذلك قد استجاب لحاجة الدارسين في الفقه والحديث للاطلاع على الاراء التي استجدت في هذا الباب، وعلى خبرات ذوي المعرفة، ممن لهم احاطة وافية بمصالح الناس اليومية، واذا كان كتاب (التهذيب) بحكم خصائصه الفنية، يخاطب جمهرة محدودة من العلماء ذوي الاختصاص، فقد مست الحاجة لدى اوساط واسعة من المتعلمين الاقل مستوى، الى التعرف على هذه المسائل على نحو يتفق مع مداركهم المحدودة، ووقتهم القصير، الذي لا يكفي لاستيعاب

(١) م. ن ٣ / ٢ ق / ١١٨.

(٢) ن. م ١٧٨ / ٢.

(٣) ن. م ١٧٧، ١٧٠ / ٢.

تفصيلاتها<sup>(١)</sup>. فيقول ( اما بعد فإنني رأيت جماعة من اصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بتهذيب الاحكام، ورأوا ما جمعنا فيه من الاخبار المتعلقة بالحلال والحرام ووجدوها مشتملة على اكثر ما يتعلق بالفقه من ابواب الاحكام وانه لم يشذ عنه في جميع ابوابه وكتبه مما ورد في احاديث اصحابنا وكتبهم واصولهم ومصنفاتهم الا نادر قليل وشذ يسير، وانه يصح أن يكون كتاباً مذخوراً يلجأ اليه المبتدئ في تفقهه، والمنتهي في تذكره، والمتوسط في تبخره، فإن كلاً منهم ينال مطلبه ويبلغ بغيته، تشوقت نفوسهم الى أن يكون ما يتعلق بالاحاديث المختلفة مفرداً على طريق الاختصار يفرع اليه المتوسط في الفقه لمعرفة، والمنتهي لتذكره اذا كان هذان الفريقان آنسين بما يتعلق بالوفاق، وربما لم يمكنهما ضيق الوقت من تصفح الكتب وتتبع الآثار فيشرفا على ما اختلف من الروايات فيكون الانتفاع بكتاب يشتمل على اكثر ما ورد من احاديث اصحابنا المختلفة، اكثره موقوفاً على هذين الصنفين وإن كان المبتدئ لا يخلو ايضاً من الانتفاع به)<sup>(٢)</sup> واذا كان كتاب ( الاستبصار ) قد اختلف مع كتاب (التهذيب) في محتواه ومنهجه، فإنه قد اتفق معه في التبويب، والى ذلك اشار الشيخ الطوسي بقوله: ( واجري على عادتي في كتابي الكبير)<sup>(٣)</sup>. فقد قسم الاحاديث على النحو الذي قام به في كتاب ( تهذيب الاحكام )، وهذا يعبر عن وجهة نظره في معرفة ماهية الحديث واقسامه وتأويلاته فيقول: (واعلم أن الاخبار على ضربين: متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ما اوجب العلم فما هذا سبيله يجب العمل به من غير توقع شيء ينضاف اليه، ولا امر يقوى به ولا يرجح به على غيره، وما يجري هذا المجرى لا يقع فيه التعارض ولا التضاد في اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والأئمة عليهم السلام، وما ليس بمتواتر على ضربين: فضرب منه يوجب العلم ايضاً، وهو كل خبر تقترن اليه قرينة توجب العلم، وما يجري هذا المجرى يجب العمل به، وهو لاحق القسم الأول، والقرائن منها أن تكون مطابقة لأدلة العقل ومقتضاه، ومنها أن تكون مطابقة لظاهر القرآن، اما لظاهره أو عمومه أو دليل خطابه أو فحواه،

(١) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٣٥٩.

(٢) الطوسي: الاستبصار ١ / ٢ - ٣.

(٣) ن.م. ١ / ٣.

فكل هذه القرائن توجب العلم وتخرج الخبر من حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم، ومنها أن تكون مطابقة للسنة المقطوع بها، اما صريحاً أو دليلاً أو فحوى أو عموماً، ومنها أن تكون مطابقة لما اجمع المسلمون عليه، ومنها أن تكون مطابقة لما اجمعت عليه الفرقة المحقة - ويقصد بها الامامية - فإن جميع هذه القرائن تخرج الخبر من حيز الآحاد وتدخله باب المعلوم، وتوجب العمل به<sup>(١)</sup>. وما يبدو ان الشيخ الطوسي بتقسيمه للحديث، كان متأثراً باقوال استاذه الشيخ المفيد الذي قسم الحديث بعبارة مركزة بقوله: ((والاخبار الموصلة الى العلم بما ذكرناه ثلاثة اخبار: خبر متواتر، وخبر واحد معه قرينة تشهد بصدقه، وخبر مرسل في الاسناد يعمل به اهل الحق على الاتفاق))<sup>(٢)</sup>، والى هذا المعنى اشار الشريف المرتضى بقوله: (اعلم أن السنة على ضربين: مقطوع عليها معلومة، واخرى واردة عن طريق الآحاد)<sup>(٣)</sup>.

وكان تقسيم الشيخ الطوسي للاحاديث له دلالة على سعة افقه، وقوة معرفته بعلم الحديث ورواته، حتى اصبح الحديث المقطوع بصحته لا بد أن يكون موافقاً لظاهر القرآن، او اجماع المسلمين، او اجماع الامامية، وبعد ذلك يعطي رأيه الصريح بخبر الواحد وكيفية العمل به فيقول: (واما القسم الآخر، فهو كل خبر لا يكون متواتراً، ويتعري من واحد من هذه القرائن، فان ذلك خبر واحد ولا يجوز العمل به على شروط، فإذا كان الخبر لا يعارضه خبر آخر فإن ذلك يجب العمل به لانه من الباب الذي عليه الاجماع في النقل)<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء كتاب (الاستبصار) مرتباً على حسب موضوعات كتب الفقه التي اولها كتاب الطهارة، وآخرها كتاب الديات، فيقول: (قد اجبتكم ايديكم الله الى ما سألتكم من تجريد الاخبار المختلفة، وترتيبها على ترتيب كتب الفقه التي اولها كتاب الطهارة وآخرها كتاب الديات، وافردت كل باب منه بما يخصه وأوردت ما فيه ولم أخل فيه بشيء قدرت عليه، وبذلت وسعي وطاقتي في ذلك، وأنا ارجو من الله تعالى الا اكون اخللت باحاديث مختلفة تعرف الا وقد اوردت

(١) ن. م. ١ / ٣ - ٤.

(٢) المفيد: التذكرة، ورقة ٢، الكراچي: كنز الفوائد ص ١٧٦، ص ١٧٧.

(٣) الشريف المرتضى: الذريعة ١ / ٣٦٠.

(٤) الطوسي: الاستبصار ١ / ٤.

الا شاذا نادرا، فاني لا ادعي اني احيط العلم بجميع ما روي في هذا الفن، لأن كتب اصحابنا رضي الله عنهم المصنفة والاصول المدونة في هذا الباب كثيرة جدا، وربما يكون قد شذ منها شيء لم اظفر به فإن وقع عليها انسان لا ينسبني الى التقصير او التعمد، فإن على كل انسان ما يقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقدرته، وقد اوردت في كل باب عقده اما جميع ما روي فيه ان كانت الاخبار قليلة، وإن كان ما يتعلق بذلك الباب كثيرا جدا فقد اوردت منه طرفا مقنعا، واحلت بالباقي على الكتاب الكبير - يقصد به التهذيب - وكنت سلكت في اول الكتاب ايراد الاحاديث باسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث وعولت على الابتداء بذكر الراوي الذي اخذت الحديث من كتابه او اصله على أن اورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الاسانيد يتوصل بها الى هذه الكتب والاصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الاحكام، وارجو من الله سبحانه ان تكون هذه الكتب الثلاثة التي سهل الله تعالى الفراغ منها لا يحتاج معها الى شيء من الكتب والاصول، لأن الكتاب الكبير الموسوم بتهذيب الاحكام يشتمل على جميع احاديث الفقه المتفق عليها منه والمختلف فيه، وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع ابواب الفقه وذكر جميع ما روي فيه على وجه يصغر حجمه وتكثر فائدته ويصلح للحفظ، وهذا الكتاب يشتمل على جميع ما روي من الاخبار المختلفة وبيان وجه التأويل فيها والجمع بينها، والله تعالى اسأل ان يجعله خالصا لوجهه انه قريب مجيب، وانا ابتدئ الان بذكر الاسانيد حسب ما قد وعدت ان شاء الله<sup>(١)</sup> وكان الشيخ الطوسي قد سار على هذه المنهجية بشكل دقيق سواء في ترتيب الكتاب او موقفه من الاسانيد او اعتماده على كتاب ( التهذيب ) فهو قد بدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة والزكاة والصيام والحج، واستمر في التبويب حسب الكتب حتى انتهى بكتاب الديات، وكان يفرع من كل كتاب ابواب معينة، وكان عدد احاديثه ( ٥٥٥٨ ) حديثا، يقول السيد حسن الخرسان وهذا الرقم يزيد على ما ذكره الشيخ الطوسي بسبعة واربعين حديثا<sup>(٢)</sup> وكانت احواله على كتاب التهذيب واضحة فهو يكرر القول: (ما شرحناه في كتابنا الكبير)<sup>(٣)</sup> وقوله: (قال محمد بن الحسن بن علي الطوسي

(١) الطوسي: الاستبصار ٣ / ٢ق / ٣٠٤-٣٠٥.

(٢) الخرسان: سند كتاب الاستبصار ٣ / ٢ق / ٣٤٣.

(٣) الطوسي: الاستبصار ١ / ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٥.

والاخبار في هذا الباب اكثر من أن تحصى وقد اوردنا طرفاً كثيراً في كتابنا الكبير واقتصرنا ههنا على القدر الذي ذكرنا لثلا يطول الكتاب<sup>(١)</sup> وكان اكثر من القول: ( قد بينا في كتابنا تهذيب الاحكام، وحسب ما روينا في كتاب تهذيب الاحكام، وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا تهذيب الاحكام<sup>(٢)</sup>. وكان في اثناء ورود الاحاديث عن الشيخ المفيد او الشيخ الكليني او الشيخ الصدوق او غيرهم، كان يورد اقتباساته عن طريق بعض شيوخه كاحمد بن عبدون وابي الحسين بن ابي جيد<sup>(٣)</sup>).

وكان كتاب ( الاستبصار ) موضع اهتمام علماء الحديث والرجال، فقد اعتمده العلامة الحلبي في كتابه ( الرجال ) وخصص عشرة فوائد كان ست منها فيما يخص رواية الشيخ الطوسي من المذمومين والممدوحين وأشار الى طرقة في كل من التهذيب والاستبصار<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن الفوطي في ترجمته لفلک الدين ابي عبد الله محمد بن علي الجهني القزويني الفقيه قائلًا: ( من شيوخ فخر الدين يحيى بن عبد الله البغدادي، ومن رواياته كتاب النهاية والتهذيب والاستبصار والاقتصاد، تصنيف ابي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي<sup>(٥)</sup> . وقد تناول جماعة من الاعلام كتاب ( الاستبصار ) بالشرح والتعليق وهم:<sup>(٦)</sup>

- ١- السيد محمد بن علي بن الحسين الموسوي العاملي ( ت ١٠٠٩ هـ ).
- ٢- السيد ماجد بن السيد هاشم جد حفصي البحراني ( ت ١٠٢١ هـ ).
- ٣- المولى عبد الله بن الحسين التستري ( ت ١٠٢١ هـ ).
- ٤- السيد ميرزا محمد بن علي الاسترابادي ( ت ١٠٢٨ هـ ).
- ٥- السيد يوسف الخراساني ( ت ١٠٣٠ هـ ).
- ٦- الشيخ محمد بن الحسن الشامي العاملي ( ت ١٠٣٠ هـ ).

(١) ن.م ٢ / ٦٤ .

(٢) ن.م ١ / ١٤ ، ١٥ ، ١٠٤ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٧٧ .

(٣) ن.م ٢ / ١١٠ ، ١١٧ .

(٤) العلامة الحلبي: الرجال ص ٤ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٩٧ ، ١١٥ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٨٥ ، ٢٣٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦١ .

(٥) ابن الفوطي : تلخيص مجمع الآداب ٤ / ق ٣ / ٥٢١ .

(٦) الامين : اعيان الشيعة ٣٢ / ٤١٠ ، الطهراني : الذريعة ١٣ / ٨٣ - ٨٧ ، ١٨ / ١٧ .

- ٧- احمد بن زين العابدين العلوي، كان حياً عام ١٠٣٩ هـ، واسم شرحه (مناهج الاخبار في شرح الاستبصار).
- ٨- الشيخ حسن بن احمد العاملي، واسم شرحه (استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار) وهو في الاصل للشيخ محمد بن صاحب المعالم الذي فرغ من كتابته في ٢٨ محرم ١٠٢٨ هـ، وكتب في آخره ان المؤلف فرغ منه في كربلاء في ٢٨ صفر سنة ١٠٢٦ هـ<sup>(١)</sup>.
- ٩- المولى محمد امين بن محمد شريف الاستر ابادي (ت ١٠٤١ هـ).
- ١٠- مير محمد باقر بن شمس الدين محمد الحسيني المعروف بالداماد (ت ١٠٤١ هـ).
- ١١- الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ نور الدين الجامعي العاملي (ت ١٠٥٠ هـ) واسم شرحه (جامع الاخبار في ايضاح الاستبصار).
- ١٢- السيد مير شرف الدين علي بن حجة الله الشولستاني النجفي، المتوفى بعد عام ١٠٦٠ هـ.
- ١٣- الشيخ زين الدين علي بن سليمان ام الحديث، المتوفى في حدود عام ١٠٦٤ هـ.
- ١٤- المولى عبد الرشيد بن نور الدين التستري، المتوفى في حدود عام ١٠٧٨ هـ.
- ١٥- الفاضلة حميدة بنت محمد شريف الرويد شتي (ت ١٠٨٧ هـ).
- ١٦- قاسم بن محمد الكاظمي (ت ١١٠٠ هـ) واسم شرحه (الجامع الكبير في شرح الاستبصار).
- ١٧- السيد نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري (ت ١١١٢ هـ) واسمه (كشف الاسرار في شرح الاستبصار).
- ١٨- السيد عبد الرضا بن عبد الصمد الحسيني الأوالي البحراني .
- ١٩- مير محمد صالح بن عبد الواسع الخواتون ابادي (ت ١١١٦ هـ).
- ٢٠- شيخ الاسلام السيد محمد الحسيني (ت ١٢٢٣ هـ) ويقع في مجلدات.
- ٢١- السيد عبد الله بن نور الدين الجزائري التستري (ت ١١٧٣ هـ)<sup>(٢)</sup>.
- ٢٢- السيد محسن بن الحسن الاعرجي (ت ١٢٢٧ هـ).
- ٢٣- الشيخ قاسم بن محمد جواد الوندي، ويقع في عدة مجلدات .

(١) ن.م. ٢١/٦، ٧

(٢) الامين : اعيان الشيعة ٤٣ / ٣٤٣ .



- ٢٤- السيد حسن بن السيد عبد الرسول الحسيني الزنوزي الخوثي (ت ١٢٢٣ هـ) في عدة مجلدات .
- ٢٥- الشيخ عبد الرضا الطفيلي النجفي، يقع في عدة مجلدات، وقد كتبه بين ( ١٢٧٩ - ١٢٨٧ هـ )<sup>(١)</sup>
- وكتب جماعة من الاعلام حواشي على كتاب ( الاستبصار ) وهم :
- ١- حاشية السيد شمس الدين محمد بن علي الموسوي العاملي (ت ١٠٠٩ هـ).
- ٢- حاشية العلامة المحقق مجذوب، وبخط السيد محمد هاشم الحسيني بن مير خواجه بيك الكججي.
- ٣- حاشية السيد حسين بن محمد المعروف بمخليفة سلطان (ت ١٠٦٦ هـ).
- ٤- حاشية الشيخ عبد الرشيد بن نور الدين التستري (ت ١٠٧٨ هـ).
- ٥- حاشية ملا عبد النبي بن الشيخ شريف الدين محمد الطسوجي (ت ١٢٠٣ هـ).
- ٦- حاشية الشيخ علي بن سليمان البحراني.
- ٧- حاشية صلاح الدين بن الشيخ علي البحراني.
- ٨- حاشية السيد حسن الخرسان.
- وكتب الشيخ عبد الله بن الحسين التستري ( تعليقة على الاستبصار )
- وكتب السيد محسن الاعرجي ( تلخيص الاستبصار ) وللشيخ فخر الدين الرماحي الطريحي النجفي (ت ١٠٨٥ هـ) كتاب ( عواطف الاستبصار )<sup>(٢)</sup>.
- وللسيد محمود بن السيد مهدي الموسوي الاصفهاني النجفي ( مفتاح الكتب الأربعة ).

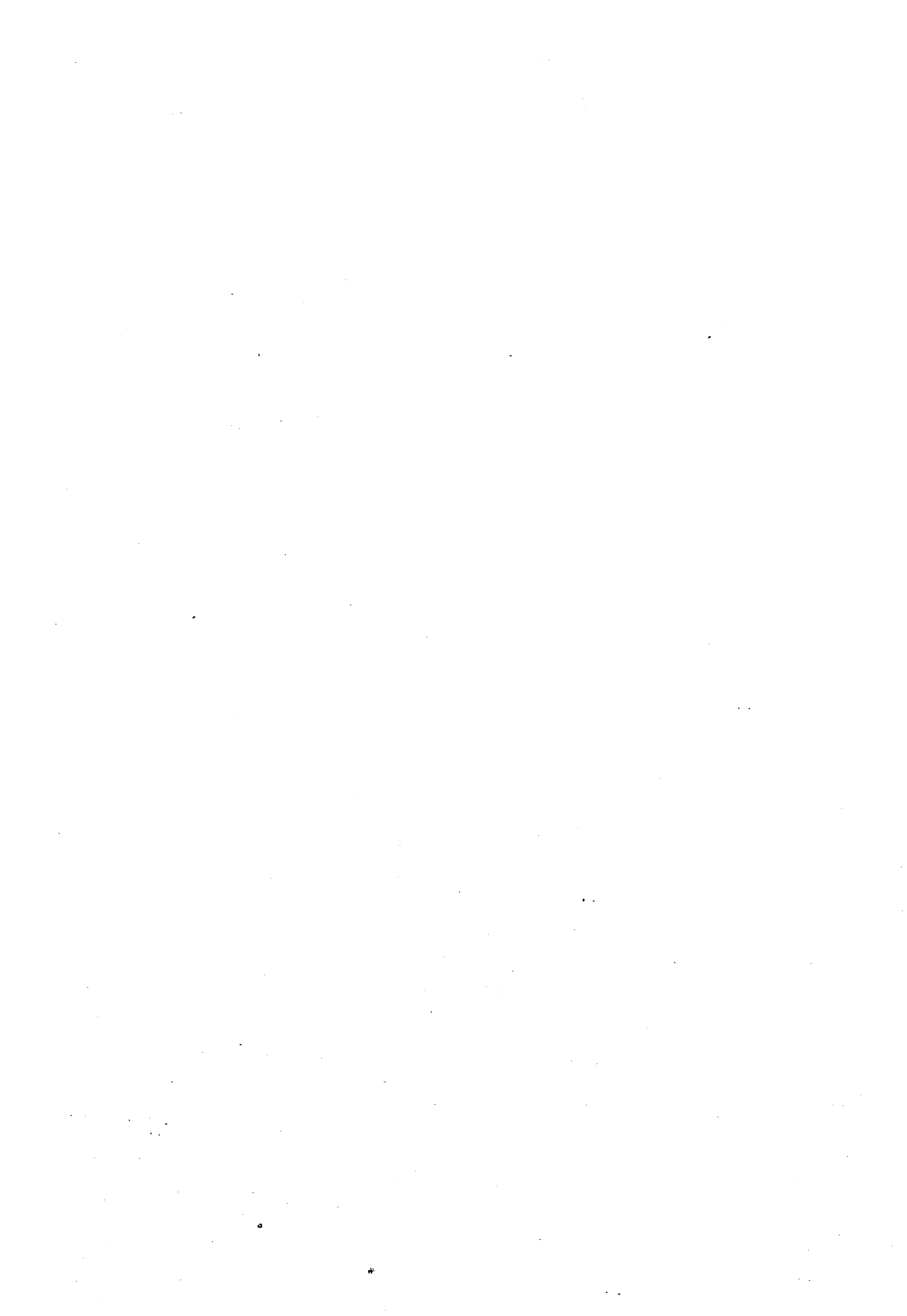
---

(١) الطهراني : الذريعة ٢ / ١٥ - ١٦ ، ١٣ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٢٢ / ٣٤٢ ، البحراني : لؤلؤة البحرين ص ١٣٤ .  
الصدر : الشيعة وفنون الاسلام ص ٣٨ ، كحالة : معجم المؤلفين ٨ / ١٢٢ ، ٩ / ٧٧ .

(٢) الامين : اعيان الشيعة ٢٧ / ٢٤٣ ، ٣٨ / ٢٤ ، ٣٩ / ١٠٠ ، ٤٦ / ١٠٦ ، البحراني : لؤلؤة البحرين ص ٥١ .  
الخوانساري : روضات الجنات ٥ / ٣٥٢ .

الفصل  
السادس

أقسام الحديث  
من حيث  
عدد الرواة



يقسم الحديث الشريف من حيث عدد الرواة على قسمين هما: المتواتر والآحاد، وقد تحدث الرواة عنهما من حيث معنهما، واقسامهما واشرائط الاعتماد عليهما باسهاب في مؤلفاتهم الموضوعية لهذه الغاية، واختلفت آراؤهم في كثير من النظريات والافكار المتعلقة بهذه المواضيع، كما هو الحال في جميع المباحث التي يدخلها عنصر الاجتهاد<sup>(١)</sup>. وترتبط شرائط واصناف كل من المتواتر والآحاد بعلمي الرجال والدراية، وإن كان بين المذاهب الاسلامية اختلافات في الرأي في تحديد بعض المصطلحات الخاصة بالرجال، كما سنوضحه عند حديثنا عن كل من المتواتر والآحاد على النحو الآتي:

### أولاً: الحديث المتواتر

يعني الحديث المتواتر في اللغة، تتابع الشيء مرة بعد اخرى، مع حصول فترة بينهما، وفي مقابله ( المتدارك ) وهو ما لا فترة فيه بين الشيئين<sup>(٢)</sup>. أما من حيث الاصطلاح فهو ان المتواتر ما بلغت سلسله في كل طبقة حداً من الكثرة بحيث يؤمن معه بحسب العادة أو يحاول تواطؤهم على الكذب، كقول النبي عليه افضل الصلاة والسلام: ﴿ من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ﴾<sup>(٣)</sup>. لأن هذا الحديث نقله عن النبي ﷺ جمع غفير من الرواة<sup>(٤)</sup> يقول الشهيد الثاني ( ت ٩٦٦ هـ ) : ( هو ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً فليل بلغ عددهم اربعون وقيل اثنان وستون<sup>(٥)</sup> ) احوالت العادة تواطؤهم، أي اتفاقهم على الكذب، واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث يتعدد بأن يرويه قوم عن قوم وهكذا الى الأول، فيكون أوله في هذا الوصف كآخره، ووسطه كطرفيه ليحصل الوصف، وهو استحالة التواطؤ على الكذب لكثرة ما في جميع الطبقات

(١) الحسني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٢٨.

(٢) ابن منظور: لسان العرب ٢٧٥/٥، الزبيدي: تاج العروس ٣ / ٥٩٧، الشوكاني: ارشاد الفحول ص ٤٦.

(٣) البخاري: الصحيح ٣٧/١، ابن الجوزي: الموضوعات ٥٥/١، الطريحي: جامع المقال ص ٢٩.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٥.

(٥) الحارثي: الدراية ص ٧٧.

المتعددة<sup>(١)</sup> . يقول الحسني : ((ولو انضمت بعض القرائن الى المخبرين بحيث كان حصول العلم مستندا الى المجموع لا يمنع ذلك من حجية التواتر، ولو اخبر جماعة بشيء، ولكنهم لم يبلغوا الحد الموجب للعلم لا يصدق التواتر بالمعنى المصطلح عليه بينهم، كما وان العلم لو لم يستند الى الكثرة بان حصل العلم به من الخارج، او حصل العلم من اخبار ثلاثة أو اربعة معروفين بالصدق والأمانة، او كان خبر الكثيرين موافقا لدليل مقطوع به ومعمول بمقتضاه كل ذلك ليس من التواتر المقابل للاحاد، ولا بد فيه من اخبار جماعة يستحيل عليهم بحسب العادة أن يتفقوا على ذلك، ولا يضر فيه وجود بعض القرائن المؤيدة لاخبارهم حتى ولو كان العلم الحاصل منه مستندا الى الجميع<sup>(٢)</sup>)). ويذهب بعض المحدثين الى أن التواتر يحصل من رواية العشرين او الاقل، وقد لا يحصل من رواية الاكثر من هذا العدد<sup>(٣)</sup> . فلو تأخر التعداد في طبقة ما، او فقد احد تلكم الشروط، خرج عن كونه متواترا الى اخبار الآحاد، لان النتائج تتبع دائما اخس المقدمات<sup>(٤)</sup> . ويفسر الحسن بن زين الدين العاملي (ت ١٠١١هـ) لفظ (استواء الطرفين والواسطة) في الحديث المتواتر بقوله : (هو بلوغ جميع طبقات المخبرين في الأول والآخِر والوسط بالغاً ما بلغ عدد التواتر)<sup>(٥)</sup> . بحيث يكون اوله في هذا الوصف كآخره، ووسطه كطرفيه<sup>(٦)</sup> . وتحدد خصائص الحديث المتواتر بما يلي:

- ١- كونه خبر جماعة بالغه الى حد يمتنع تواطؤهم على الكذب.
- ٢- إنه يفيد العلم، فلو حصلت الكثرة التي لا تفيد العلم، بل تفيد الظن فهو من الآحاد، لا من المتواتر.

وقد حاول بعض المحدثين استخلاص الشروط التي يلزم توافرها في

الحديث المتواتر وهي:

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٢. الحارثي : الدراية ص ٧٦.

(٢) الحسني : دراسات في الكافي والصحيح ص ٢٨- ص ٢٩.

(٣) الحسني: المبادئ العامة للفقهاء الجعفري ص ١٣٩.

(٤) الحكيم : الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ١٩٥.

(٥) العاملي : معالم الدين ص ٤١٤.

(٦) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٢، التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٣١، الطيبي : الخلاصة في اصول

**الشرط الأول:** أن يكون الحديث المتواتر مستنداً الى الأمور الحسية، دون الأمور التجريدية كالأخبار عن حدوث العالم، وصدق الانبياء، ونحو ذلك مما لا يستند الى المحسوس . يقول الحسني: ( فلو كان اخبارهم مستنداً الى حكم عقلي او نص قرآني أو غيرهما لا يكون من التواتر المقابل للأحاد <sup>(١)</sup> .

**الشرط الثاني:** أن يستوي طرفاه ووسطه، أي جميع طبقات السند في العلم بمضمون الخبر بشكل لا يمكن معه التواطؤ على الكذب، واختلاف الواقعية بالنظر لكثرتهم، ومثال ذلك أنه لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود مع كثرتهم في نقلهم عن النبي موسى عليه السلام، تكذيب كل ناسخ لشريعته.

**الشرط الثالث:** أن لا يكون سامع الخبر المتواتر عالماً قبل هذا بمضمونه وذلك كما لو اخبر الجماعة شخصاً عما شاهدته وعلم به مباشرة، وقد عللوا ذلك بأن خبر الجماعة لو افاد العلم في هذه الحالة، فاما ان يكون عين العلم الحاصل له بالمشاهدة او غيره، فإن كان عينه، يكون من تحصيل الحاصل، وان كان غيره يلزم اجتماع المثليين، ولا يصح في مثل ذلك ان نفترض كون الخبر مؤكداً او مقويماً للعلم الحاصل عن طريق الحس والمشاهدة لان العلم الحاصل للسامع عن هذا الطريق يكون ضرورياً، والضروري لا يقبل التردد والتشكيك ولا الزيادة والنقصان <sup>(٢)</sup> .

**الشرط الرابع:** أن لا يكون الخبر مسبقاً بشبهة تخالف مضمونه في ذهن السامع، وان لا يكون السامع معتقداً خلاف مدلوله تقليداً او لسبب آخر، اذ لا يمكن حصول العلم من الخبر غالباً الا اذا كان ذهن السامع خالياً عن الشبهة والمعتقدات المخالفة له مهما بلغ رواته من الكثرة.

**الشرط الخامس:** أن تكون جميع الوسائط عالمة بمضمون الخبر، بنحو يستند علم الطبقة الأولى الى الحس والمشاهدة، والثانية الى التواتر الحاصل باخبار الطبقة الأولى، والثالثة من اخبار الثانية، وهكذا بالنسبة الى بقية الطبقات <sup>(٣)</sup> .

(١) الحسني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٣٠.

(٢) ن.م.

(٣) ن.م.

إن هذه الشروط ونحوها ليس من السهل توافرها في أي خبر من الاخبار المنسوبة الى النبي عليه افضل الصلاة والسلام، او الائمة عليهم السلام، او الى بعض الصحابة والتابعين، ولذلك كانت الاخبار الموصوفة بالتواتر قليلة الى حد بعيد كالحديث الشريف ( من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار )<sup>(١)</sup>، فقد قيل : إن رواته في بداية الأمر قد تجاوز الأربعين راوياً من الصحابة، وقيل: قد تجاوزوا هذا العدد بكثير، ولم يزل رواته على هذا النحو من الكثرة او تزيد حتى النهاية، اما الحديث : ( انما الاعمال بالنيات ) الذي عده بعض الباحثين من الاحاديث المتواترة، ولكنه في الحقيقة لم تتوافر فيه صفات الحديث المتواتر وشروطه، حيث إنه لم يروه من الصحابة عن الرسول ﷺ سوى عمر بن الخطاب (رض)، وإنه لم يروه عنه سوى عقلة ابن ابي وقاص، وعن عقلة رواه محمد بن ابراهيم التميمي الى ان انتشر هذا الحديث، وذاع صيته، فكثرت رواته، حتى عدوه من الاحاديث المتواترة، وهناك مجموعة من الاحاديث المتواترة نجدها في ثنايا مصادر الحديث المعروفة، والتي تتوافر فيها صفات وشروط الاحاديث المتواترة، كالاحاديث الخاصة بالفرائض اليومية كالصلاة والصوم<sup>(٢)</sup>. ويقول السيد الحسيني: ( اما العدد الذي يتحقق به التواتر، فالظاهر أن اكثر المؤلفين في علم الحديث لا يشترطون عدداً معيناً فيه، وكل ما في الأمر لابد فيه من الكثرة التي يحصل من اخبارها العلم بمضمون الخبر، والعلم قد يحصل احياناً من اخبار العشرة، وحياناً لا يحصل من اخبار العشرين والثلاثين والاكثر من ذلك<sup>(٣)</sup>، وقد قسم المحدثون، الحديث المتواتر الى قسمين رئيسيين هما:

### القسم الأول: الحديث المتواتر اللفظي.

### القسم الثاني: الحديث المتواتر المعنوي.

**فإن الحديث المتواتر اللفظي:** هو كل ما اتحد فيه اللفظ للجميع، فيكون محل الكثرة التي عليها مدار التواتر المفيد للعلم كالحديث (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار). اما الحديث المعنوي : فهو اذا تعددت الالفاظ، واشتمل

(١) البخاري: الصحيح ١/ ٣٧، الكليني: الكافي ١/ ٦٢، الحر العاملي: وسائل الشيعة ١٨/ ١٥٣.

(٢) الحكيم: الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ١٩٦.

(٣) الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٣٠-٣١.

كل منها على معنى مشترك بالتضمن او الالتزام، فيكون محل الكثرة التي يكون عليها مدار التواتر، هو القضية المعقولة المتولدة من القضية اللفظية، وربما يكون هذا النوع من الحديث قليلاً ونادراً بين المرويات عن النبي الكريم ﷺ والائمة عليهم السلام كما يبدو ذلك بعد التتبع والاستقصاء وقد بالغ بعضهم فانكر وجوده من الاساس<sup>(١)</sup>.

**واما الحديث المتواتر المعنوي:** هو اكثر تحققاً ووجوداً من الحديث المتواتر اللفظي سواء كان ذلك في اصول الشرائع، او الاحاديث الواردة في بعض الصحابة، فإن كل فرد من اخبارها غير متواتر باللفظ، ولكن القدر المشترك بينهما من المعنى متواتر، وان هذا النوع من الحديث موجود بين المرويات في الفروع والأصول، يقول السيد الحسيني: ( وفيما يتعلق بكميات الاخبار المتواترة بين المرويات المدونة في كتب الحديث عند الطرفين، فكل منهما يدعي وجود كمية كبيرة من مروياته تحمل هذا الاسم، ولكن المحدثين من الشيعة يعترفون بندرة التواتر اللفظي بين مروياتهم عن الرسول ﷺ والائمة عليهم السلام بينما بالغ جماعة من محدثي السنة في كمية هذا النوع من التواتر بين مروياتهم<sup>(٢)</sup> .

### ثانياً: حديث الآحاد

يأتي حديث الآحاد بلفظ ( خبر الآحاد ) وهو الذي لا تتوافر فيه مواصفات الحديث المتواتر، او انه ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقطع به العلم، وان كان رواه جماعة<sup>(٣)</sup>. ويقول الشيخ حسن العاملي ( هو ما لم يبلغ حد التواتر سواء كثرت رواه ام قلت، وليس شأنه افادة العلم بنفسه، نعم قد يفيد بانضمام القرائن اليه)<sup>(٤)</sup>. واذا حصل ذلك يصبح لحديث الآحاد اهمية كبيرة في التشريع الاسلامي، لأنه يشكل تقريباً في السنة الشريفة ميراثاً فخماً، ولا تكاد تشكل الاخبار المتواترة التي تفيد العلم اجماعاً، الا نسبة قليلة ازاءه، ومعنى ذلك ان

(١) ن.م ص ٣١.

(٢) الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٣٤.

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ١٦.

(٤) العاملي: معالم الدين ص ٤١٦.



اغلب الاحكام المستفادة من السنة في الفقه والتفسير تبتنى عليه، وعدم اعتباره اصلاً يكاد يساوي القول بالغاء الجانب الكبير من البنية التشريعية الاسلامية، ولذلك بحثه العلماء في علمي الأصول وأصول الحديث بحثاً وافياً، حقيقة وحجية وشروطاً واقساماً<sup>(١)</sup>. ولذلك أخذ الفقهاء، ولا سيما المتأخرون منهم بحجيته، واقاموا الادلة عليه، لان البناء على عدم حجيته سوف يسد باب العلم، وذلك لندرة الخبر المتواتر وعدم حصول القطع بصدور جميع الاخبار عن النبي ﷺ، والائمة عليهم السلام.

وعدم وفاء مصادر التشريع الأخرى ببيان جميع الأحكام، ولازمه التنزل إلى العمل بالنظن المبحوث في فصل (دليل الانسداد) من الأصول<sup>(٢)</sup>، وكان الفقهاء والمحدثون القدامى قد اختلفوا في حجية خبر الواحد، فالشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) كان لا يعمل بأخبار الآحاد، لقناعته التامة بالحديث المتواتر، وقد سار على رأيه الشيخ محمد بن إدريس الحلي (ت ٥٩٨هـ) وتابعهما عدد من الفقهاء والمحدثين، يقول الشريف المرتضى: ((أبطلنا في الشريعة العمل بأخبار الآحاد، لأنها لا توجب علماً ولا عملاً)) وقد ادعى على ذلك اجماع الامامية بقوله: ((ان اصحابنا كلهم سلفهم وخلفهم ومتقدمهم ومتأخرهم يمنعون من العمل باخبار الآحاد))<sup>(٣)</sup>. ولكن الشيخ ابا جعفر الطوسي (ت ٤٦٠هـ) كان لا يأخذ برأي استاذه الشريف المرتضى، وأخذ بحجية خبر الواحد حتى صيره بعد ذلك مألوفاً يعمل به، بعدما كان على العكس من ذلك<sup>(٤)</sup>، ولكن وفق شروط وقرائن تدل على صدقه، فيقول: ((من عمل بخبر الواحد فإنما يعمل به إذا دل دليل على وجوب العمل به أما من الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يكون قد عمل بغير علم))<sup>(٥)</sup>. وقد اشار الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) إلى خبر الواحد وكيفية الاخذ به بقوله: ((والاخبار الموصلة إلى العلم بما ذكرناه ثلاثة اخبار: خبر متواتر

(١) البكاء: (خبر الواحد حقيقته وحجيته) مجلة كلية الفقه، العدد الثاني ص ٩.

(٢) الخراساني: كفاية الأصول ١١٤/٢-١١٦، الغريفي: قواعد الحديث/ ص ١٠-١١، انظر مصطفى جمال الدين: القياس ص ٣١١.

(٣) ابن ادريس: السرائر ص ٢، انظر الخراساني: كفاية الأصول ٧٩/٢-٨١.

(٤) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٣٦٢.

(٥) الطوسي: عدة الأصول ص ٤٤.

وخبر واحد معه قرينة تشهد بصدقه وخبر مرسل في الاسناد يعمل به اهل الحق على الاتفاق<sup>(١)</sup>))، ويقول أيضا: ((انه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من اخبار الآحاد، ولا يجوز لاحد أن يقطع بخبر الواحد في الدين، الا أن يقترن به ما يدل على صدق راويه على البيان، وهذا مذهب جمهور الشيعة، وكثير من المعتزلة والمحكمة وطائفة من المرجئة، وهو على خلاف لما عليه متفهمة العامة واصحاب الرأي))<sup>(٢)</sup>، وان ما اشار اليه الشيخان المفيد والطوسي إلى الخبر الواحد والاخذ به وفق شروط وقرائن يتعارض مع رأي الشريف المرتضى الذي ادعى الاجماع على عدم الاخذ به، علما أنه تلميذ الشيخ المفيد واستاذ الشيخ الطوسي، والمعاصرة الزمنية والصلة العلمية بين المرتضى والشيخين المفيد والطوسي تستدعي وقفة وتأمل في سبب عدم اتفاقهم على حجية خبر الواحد، وكان الشيخ الطوسي قد اوضح اسباب الاخذ بخبر الواحد بقوله: ((واعلم ان الاخبار على ضربين: متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ما اوجب العلم فما هذا سبيله يجب العمل به من غير توقع شيء يضاف اليه، ولا امر يقوى به ولا يرجح به على غيره، وما يجري هذا المجرى لا يقع فيه التعارض ولا التضاد في اخبار النبي ﷺ والائمة عليهم السلام، وما ليس بمتواتر على ضربين، فضرب منه يوجب العلم ايضا وهو كل خبر تقترن اليه قرينة توجب العلم، وما يجري هذا المجرى يجب العمل به وهو لاحق القسم الاول والقرائن منها أن تكون مطابقة لادلة العقل ومقتضاه، ومنها أن تكون مطابقة لظاهر القرآن: أما لظاهره او عمومه او دليل خطابه او فحواه فكل هذه القرائن توجب العلم، وتخرج الخبر من حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم، ومنها أن تكون مطابقة للسنة المقطوع بها أما صريحا او دليلا او فحوى او عموما، ومنها أن تكون مطابقة لما اجمع المسلمون عليه، ومنها أن تكون مطابقة لما اجمعت عليه الفرقة المحقة -ويقصد بها الامامية- فإن جميع هذه القرائن تخرج الخبر من حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم وتوجب العمل به))<sup>(٣)</sup> والقرائن التي اشار اليها الطوسي والتي تدل على صحة

(١) المفيد: التذكرة، ورقة ٢، الكراجكي: كنز الفوائد ص ١٨٦-١٨٧.

(٢) المفيد: اوائل المقالات ص ١٠٠.

(٣) الطوسي: الاستبصار ٣/١-٤.

خبر الواحد، أما أن تكون مستمدة من القرآن الكريم او من السنة المقطوع بها او عن احد الائمة عليهم السلام ((والمدار في حجية هذا النوع هذا النوع من الاخبار هو حصول العلم منه كالخبر المتواتر والعلم بنفسه حجة ذاتية، فلا تحتاج بعده الى التماس ادلة على الحجية))<sup>(١)</sup> وقد حدد الشيخ الطوسي الشروط الدالة على حجية خبر الواحد بما يلي<sup>(٢)</sup>:

١- أن يكون واردا عن القائلين بالامامة ومرويا عن النبي صلى الله عليه وآله او عن احد الائمة عليهم السلام.

٢- أن لا يطعن في رواية الراوي ويكون سديدا في نقله.

٣- أن يكون رواية الخبر عدولا.

وان هذه الشروط تشير بصراحة الى أنه لا يؤخذ بحجية جميع اخبار الآحاد واكد على ذلك الشيخ الطوسي بقوله: ((انا لا نقول ان جميع اخبار الآحاد يجوز العمل بها بل لها شرائط))<sup>(٣)</sup>.

ويذهب الاخباريون من الامامية الى إن الاحاديث الواردة في الكتب الاربعة (الكافي، من لا يحضره الفقيه، التهذيب، الاستبصار) المعتمدة في الحديث قد توفرت فيها القرائن المفيدة للعلم باعتبارها ترجع الى (الاصول الاربعمائة) التي استقت احاديثها من الرواة والمحدثين الذين نقلوا الاحاديث عن الائمة عليهم السلام بصورة مباشرة وقد عرضت بعض هذه الاصول على الائمة عليهم السلام ولا سيما الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام وان رواتها من الرجال الموثقين<sup>(٤)</sup>. ولكن الاصوليين من الامامية لم يوافقوا الاخباريين على هذا الرأي وقد شككوا في صحة قسم من هذه الاحاديث، وعرضوا رجالها ورواتها للتجريح مستدلين على ذلك باقوال الائمة عليهم السلام: ((ما علمتم انه منا فالزموه وما لم تعلموه فردوه الينا)) وذلك بما يوافق القرآن الكريم يجب الاخذ به وما لا يوافقه يجب الاعراض عنه.

(١) الحكيم: الاصول العامة للفقه المقارن ص ١٩٦-١٩٧.

(٢) الطوسي: عدة الاصول ص ٥١-٥٣، انظر: المحقق الحلي: معارج الاصول ص ٨٢، ابو زهرة: الامام الصادق ص ٣٧٩.

(٣) الطوسي: عدة الاصول ص ٥٤.

(٤) البحراني: الحقائق الناضرة ١٥/١.

أما المحدثون والفقهاء من اهل السنة بمختلف مذاهبهم، قد اختلفوا في حجية خبر الواحد، فالمانعون له يعزون سبب المنع الى حكم العقل ومنهم من ينسبه الى الشرع، واما المجوزون فقد استندوا في حجيته الى حكم العقل، وقد اشار الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) الى عدد من العلماء الذين اخذوا بحجية خبر الواحد من اهل السنة كالامام احمد بن حنبل وابي الحسين البصري والحسين بن علي الكرايسي والحارث المحاسبي وغيرهم.<sup>(١)</sup>

وقد حدد الامام الشافعي شروط الاخذ بخبر الواحد بقوله: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث في اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى<sup>(٢)</sup>. وقد اشار الاسنوي الى آراء بعض الاعلام كابن سريج والقفال والشاشي وابي الحسين البصري الى ان ادلة وجوب خبر الواحد سمعية وعقلية<sup>(٣)</sup>. ونقل ابن حزم عن ابي سليمان والحسين بن علي الكرايسي والحارث بن اسد المحاسبي، كما نقل عن مالك بن أنس وداود الظاهري مثل ذلك قولهم: أن خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا<sup>(٤)</sup>. وجوز الحنفية الاخذ بخبر الواحد على أن لا يخالف القياس الصحيح، وأن لا يعمل الراوي بخلاف ما رواه<sup>(٥)</sup>. أما المالكية فقد اشترطوا في الخبر الواحد أن لا يخالف ما جاء بع عمل اهل المدينة، لأنهم ورثة الاسلاف عن رسول الله ﷺ، فكان عمل اهل المدينة بمنزلة المتواتر من السنة<sup>(٦)</sup>. وأن رواية جماعة عن جماعة اولى بالتقديم من رواية فرد على فرد<sup>(٧)</sup>. وقد اشترط الامام مالك بن أنس شرطين هما: الا يعارض خبر الواحد عمل اهل المدينة، والا يعارض القياس في احد قوليه، فإن عارضه يقدم القياس عليه مطلقا سواء كان الراوي معروفا بالفقهاء

(١) الشوكاني: ارشاد الفحول ص ٤٨-٤٩.

(٢) الشافعي: الرسالة ص ٣٧٠، انظر الغزالي: المستصفى ص ١٥٥.

(٣) الاسنوي: نهاية السؤال ١٠٥/٣.

(٤) الآمدي: الاحكام في اصول الاحكام ١١٩/١.

(٥) عبد الكريم زيدان: الوجيز في اصول الفقه ص ١٤٣-١٤٤.

(٦) ن.م ص ١٤٢.

(٧) الفتوحى: شرح الكوكب المنير ص ٣٦٧.

والاجتهاد ام لا، يقول القرافي المالكي: ((والقياس مقدم على خبر الواحد عند مالك، لأن الخبر إنما ورد لتحصيل الحكم والقياس متضمن له فيقدم على الخبر، وهو حجة في الدنيويات اتفاقاً)). ويوضح مسألة تقديم القياس على خبر الواحد بقوله: ((أن حجة تقديم القياس إنه موافق للقواعد العامة من جهة تضمنه لتحصيل المصالح او درء المفسد والخبر المخالف له يمنع من ذلك فيقدم الموافق للقواعد على المخالف لها))<sup>(١)</sup> ومن المحتمل ان تقديم القياس هنا على خبر الواحد اذا كان راويه غير ثقة، ولم تطمئن النفس اليه ولم تحف به قرائن موجبة للعلم.

واستند الآخذون بحجية خبر الواحد على اربعة مصادر اساسية هي:

١- القرآن الكريم

٢- السنة الشريفة

٣- الاجماع

٤- العقل

ولاهمية هذه المصادر الأربعة لما فيها من دلالات عقلية على حجية خبر

الواحد، سوف نشير اليها كلا على انفراد وعلى النحو الآتي:

### اولاً: القرآن الكريم

استدل الفقهاء والمحدثون بالقرآن الكريم باعتبار آياته الشريفة نصوصاً لا يجوز الاجتهاد فيها كقوله تعالى: ﴿ إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد استدلوا بهذه الآية الكريمة من ناحيتين هما: الشرط والوصف، فإن الذي تعطيه الآية الكريمة من شأنه أن لا يصدق به عند الناس من جهة أنه فاسق، وأنه تبارك وتعالى اراد أن يلفت أنظار المؤمنين الى أنه لا ينبغي أن يعتمدوا كل خبر من أي مصدر كان، بل اذا جاء به فاسق ينبغي أن لا يؤخذ به بلا ترو، وإنما يجب أن يشبثوا لئلا يصيبوا قوماً بجهالة أي بفعل ما فيه سفه وعدم حكمة قد يضر بالقوم لأن التوقع من الفاسق الا يصدق في خبره فلا ينبغي أن يصدق ويعمل بخبره، فتدل الآية الكريمة بحسب

(١) المالكي: شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٧.

(٢) الحجرات: ٦.

مفهوم الشرط على أن خبر غير الفاسق وهو العادل يتوقع منه الصدق فلا يجب الحذر والتثبت من اصابة قوم بجهالة، ولازم ذلك أنه حجة يلغي فيه احتمال الخلاف، وللناس في خبر العادل البقاء على سجيتهم من الاخذ به وتصديقه وهو معنى كونه حجة. وان وجه الاستدلال بالآية المذكورة، هو أن الله تعالى اوجب التثبت عند خبر الفاسق بما يدل على انتفائه مع خبر العادل<sup>(١)</sup>.

أما مفهوم الوصف فقد لخصه العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ) بقوله: ان الدليل المستفاد من مفهوم الوصف من الآية الكريمة، أن الله تعالى اوجب التثبت عند اخبار الفاسق، فإذا اخبر العادل لم يخل أما أن يجب القبول وهو المطلوب أو الرد فيكون اسوأ حالا من الفاسق وهو باطل أو يتوقف فتتفي فائدة الوصف بالكلية<sup>(٢)</sup>، ويقول الشيخ حسن العاملي عند تفسيره لقوله تعالى ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ﴾ إن وجه الدلالة انه سبحانه وتعالى علق وجوب التثبت على مجيء الفاسق، فينتفي عند انتفائه عملاً بمفهوم الشرط، واذا لم يجب التثبت عند مجيء غير الفاسق فاما ان يجب القبول وهو المطلوب أو الرد وهو باطل لانه يقتضي كونه اسوأ حالا من الفاسق وبيانه بين<sup>(٣)</sup>. ونجد الشيخ الطوسي عند تفسيره للآية الكريمة يقول (( وفي الناس من استدل به على وجوب العمل بخبر الواحد إذا كان راويه عدلاً من حيث إنه اوجب تعالى التوقف من خبر الفاسق، فدل على ان خبر العدل لا يجب التوقف فيه وهذا الذي ذكروه غير صحيح، لأنه استدلال بدليل الخطاب، ودليل الخطاب ليس بدليل عند جمهور العلماء، ولو كان صحيحاً فليست الآية بأن يستدل بدليلها على وجوب العمل بخبر الواحد إذا كان عدلاً باولى من أن يستدل بتعليقها في دفع الامان من أن يصاب بجهالة إذا عمل بها على ان خبر العدل مثله على أنه لا يجب العمل بخبر الواحد وان كان راويه عدلاً))<sup>(٤)</sup>. وقد اوضح الشيخ الطوسي السبب بعدم قبول خبر الواحد اذا لم يحف بقرائن

(١) ابن حزم: الاحكام ١١٢/١، الأمدي: الاحكام ص ٥١، الاسنوي: نهاية السؤل ١٠٦/٣، انظر الحيدري:

اصول الاستنباط ص ١٥٠، الحكيم: الاصول العامة ص ٢٠٦، السبزواري: تهذيب الاصول ١٠١/٢

(٢) العلامة الحلبي: مبادئ الوصول ص ٢٠٤.

(٣) العاملي: معالم الدين ص ٤١٩.

(٤) الطوسي: التبيان ٣٤٤/٩.

بقوله: ((والقول بوجوب العمل بخبر الواحد موجب أنه لا فائدة في تعليل الآية في خبر الفاسق الذي يشاركه العدل فيه فإذا تقابلا سقط الاستدلال بها على كل حال وبقي الاصل في انه لا يجوز العمل بخبر الواحد الا بدليل))<sup>(١)</sup>، واستدل الفقهاء والاصوليون والمحدثون بآيات اخرى على حجية خبر الواحد كقوله تعالى: ((وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون))<sup>(٢)</sup> وقد استدل جماعة بهذه الآية الكريمة على وجوب العمل بخبر الواحد وقالوا: حث الله تعالى الطائفة على النفور والتفقه حتى اذا رجعوا الى غيرهم لينذروهم ليحذروا، فلولا انه يجب عليهم القبول منهم لما وجب عليهم الانذار والتخويف، والطائفة تقع على جماعة لا يقع بخبرهم العلم بل تقع على واحد، لان المفسرين قالوا في قوله ((وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين)) انه يكفي ان يحضر واحد، وهذا الذي ذكروه ليس بصحيح، لان الذي يقتضيه ظاهر الآية وجوب النفور على الطائفة من كل فرقة، ووجوب التفقه والانذار اذا رجعوا ويحتمل ان يكون المراد بالطائفة الجماعة التي يوجب خبرهم العلم، ولو سلمنا أنه يتناول الواحد او جماعة قليلة، فلم اذا وجب عليهم الانذار ووجب على من يسمع القبول؟ والله تعالى إنما اوجب على المنذرين الحذر والحذر ليس من القبول في شيء بل الحذر يقتضي وجوب البحث عن ذلك حتى يعرف صحته من فساده بالرجوع إلى الأدلة، الا ترى أن المنذر إذا ورد على المكلف وخوفه من ترك النظر فانه يجب عليه النظر ولا يجب عليه القبول منه قبل ان يعلم صحته من فساده، وكذلك إذا ادعى مدع النبوة وان معه شرعا وجب عليه ان ينظر في معجزه ولا يجب عليه القبول منه وتصديقه قبل ان يعلم صحة نبوته، فكذلك لا يمتنع ان يجب على الطائفة الانذار ويجب على المنذرين البحث والتفتيش حتى يعلموا صحة ما قالوه فيعملوا به<sup>(٣)</sup>.

وقد احوال الشيخ الطوسي بعد تفسيره للآية المذكورة تفصيلات هذا الموضوع على كتاب (العدة) في اصول الفقه، كما اشار اليه الامام البخاري في كتاب (كشف

(١) ن.م.

(٢) التوبة / ١٢٣.

(٣) الطوسي: البيان ٥/٣٢٢-٣٢٣.

الاسرار) والآمدني في كتاب (الاحكام) وغيرهم من الفقهاء والاصوليين والمحدثين، يقول ابن حزم: وقد كان وجه الاستدلال عند اكثر العلماء تخصيص النفرة لطلب العلم بطائفة من كل فرقة من الناس، والطائفة بلغت ثلاثة او اقل دون الناس جميعا وكذلك انه تعالى اوجب الالتزام بتحذير النافر لطلب العلم وحذر من مخالفة هذه الطائفة وما يلزم من ذلك من وجوب العمل بخبر الواحد<sup>(١)</sup>، ويقول الاستاذ الحكيم: ((والذي يبدو لي من صدر الآية ان شبهة عرضت لبعض من هم خارج المدينة من المسلمين في أن لزوم التفقه المباشر عن النبي ﷺ إنما هو من قبيل الواجبات العينية التي لا يسقطها قيام بعضهم بها عنهم ففكروا بالنفر جميعا الى المدينة ليأخذوا الاحكام عنه مباشرة فنزلت هذه الآية لتفهمهم بان هذا النوع من النفر الجماعي لا ضرورة له، وليس هو مما ينبغي أن يكون لما ينطوي عليه من شل لحركتهم الاجتماعية، وتعطيل لاعمالهم فاكتفى الشارع بمجيء طائفة من كل فرقة منهم للتفقه في الدين والقيام بمهمة تعليمهم اذا رجعوا اليهم))<sup>(٢)</sup>.

وقد اشارت بعض المصادر الى آيات اخرى للاستدلال على حجية خبر الواحد منها قوله تعالى: ﴿ إن الذين يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى ﴿ فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿ ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب اليم ﴾<sup>(٥)</sup> وان الرجوع الى كتب (الاصول)<sup>(٦)</sup> تتوضح جوانب من تفسير الآيات الكريمة الدالة على حجية خبر الواحد.

(١) ابن حزم: الاحكام ١/١٠٨، الامدي: الاحكام ص ٥١، الاسنوي: نهاية السؤل ٣/١٠٦.

(٢) الحكيم: الاصول العامة ص ٢٠٨.

(٣) البقرة: ١٥٩.

(٤) النحل: ٦١.

(٥) التوبة: ٦١.

(٦) الخراساني: كفاية الاصول ٢/٩٤-٩٧، ابن حزم: الاحكام ١/١١٨.



### ثانيا: السنة الشريفة

استدل الآخذون بحجية خبر الواحد من (السنة القولية) منها الحديث الشريف: ((نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه))<sup>(١)</sup>، فإن النبي ﷺ دعا الى حفظ قوله وادائه بصورة مطلقة فشمّل هذا الاداء بطريق الواحد، مما يدل على حجيته قوله ﷺ: ((فوعاها)) صريح بذلك مما يلزم بقبول قول المؤدي واحدا كان او اكثر، كما استدلوا بقوله عليه افضل الصلاة والسلام: ((من كذب علي متعمدا)) على حجية خبر الواحد فقد استدل ابن حزم على جوانب من السيرة النبوية كارسال معاذ بن جبل الى اليمن وموسى الاشعري الى مكان آخر، وابي بكر على الحج والامام علي عليه السلام الى اليمن قاضيا وارساله بعض الصحابة الى القبائل التي اعلنت اسلامها فكان كل واحد من هؤلاء الصحابة يرسل الى جماعة من الناس يعلمهم القرآن وفرائض الدين ويقضي بينهم، وهم مأمورون بقبول ما يخبرونهم به عن الرسول ﷺ وان هذه الشواهد مؤكدة للخبر الواحد من السنة الشريفة<sup>(٢)</sup>. ويقول الغزالي: ان الرسول الكريم كان يفتي الفتيا ويحكم بالحكم بحضوره من حضره من اصحابه، وان الحجة إنما على سائر من لم يحضره ﷺ بنقل من حضر وهو واحد او اثنان<sup>(٣)</sup>. وان ما ورد من الروايات عن آل البيت عليهم السلام وهي مجتمعة تؤكد على حجية خبر الواحد من السنة منها:

**أولها:** ما ورد عن بعض الائمة عليهم السلام من ارجاعهم بعض الاصحاب الثقات الى البعض كارجاع الامام الصادق عليه السلام الى زرارة بن اعين بقوله: إذا اردت حديثا فعليك بهذا الجالس، وأشار الى زرارة<sup>(٤)</sup>، كما اشار الامام الصادق عليه السلام أيضا إلى ابان بن تغلب رضي الله عنه بقوله: ((روى عني رواية كثيرة فما رواه لك عني فاروه عني))، وامر الامام الصادق عليه السلام الناس بالرجوع الى

(١) الشافعي: الرسالة ص ٤٠١.

(٢) ابن حزم: الاحكام ١١٤/١.

(٣) الغزالي: المستصفى ١١٥/١.

(٤) الحر العاملي: وسائل الشيعة ٦٥/١٨.

محمد بن مسلم الثقفي والحارث بن المغيرة النضري وغيرهما<sup>(١)</sup>، وقد اجاز الامام الحسن العسكري عليه السلام من سألته بالرجوع الى كتب بني فضال بقوله: ((خذوا بما رووا وذرّوا ما رأوا))<sup>(٢)</sup>.

ثانيها: ما دل على وجوب الرجوع الى الرواة، كخبر الاحتجاج ((واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم)).

ثالثها: ما ورد عن الائمة عليهم السلام من الحث على كتابة الحديث، وابلاغه كقوله عليه افضل الصلاة والسلام: ((من حفظ على امتي اربعين حديثا، بعثه الله فقيها عالما يوم القيامة)) وقوله عليه السلام لاحد الرواة: ((واكتب وبث علمك في بني عمك فانه يأتي زمان هرج لا يأنسون الا بكتبهم))<sup>(٣)</sup>.

رابعها: ما دل على ذم الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام والتحذير من الكذابين مثل الحديث المتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار))<sup>(٤)</sup>، مما يدل على المفروغية من حجية خبر الواحد، اذ لو كانوا مقتصرين في مجال الحجية على خصوص الخبر المتواتر لما كان مجال للكذب عليهم ولما كان اثر لاولئك الكذابين يخشى منه.

خامسها: الاخبار الواردة في باب التعارض من الاخذ بالمرجحات كالأعدلية والاصدقية والشهرة والقول بالتخير عند التساوي، ومع فرض عدم حجية خبر الآحاد لا يتصور فرض التعارض في اخبار المعصومين عليهم اسلام. واستدل الآخذون بحجية خبر الواحد بالسنة العملية ومنها: ما تواتر من انفاذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرائه وقضاته ورسله وسعاته الى الاطراف من الجزيرة العربية، وهم آحاد وما كان يرسلهم الا لقبض الصدقات وحل العهود وتقريرها وتبليغ احكام الشرع<sup>(٥)</sup>. وشواهد اكثر من أن تخصص في هذا الباب، فلو كان خبر الثقة ليس بحجة لما كان معنى لهذا الارسال الملازم لتكليف المسلمين بالاخذ عنهم والزامهم

(١) ن.م ١٠٧-١٠٥/١٨.

(٢) ن.م ٧٢/١٨.

(٣) الحكيم: الاصول العامة ص ٢١٠.

(٤) الكليني: الكافي ١/٦٢، البخاري: الصحيح ١/٣٧، الطبراني: المعجم الكبير ١٧/١١٠.

(٥) الغزالي: المستصفى ١/١٥١، الشوكاني: ارشاد الفحول ص ٤٣.

بذلك ودعوى ان احاديث مثل هؤلاء مما يكتنفها من القرائن ما يوجب القطع بمطابقتها للواقع لا تعتمد على دليل، لأن رسله ليسوا كلهم بهذا المستوى ولا الاحاديث التي يحدثون بها كذلك<sup>(١)</sup>.

أما السنة التقريرية فكانت هي الاخرى من الادلة على حجية خبر الواحد، ومن ذلك موضوع اهل قبا لما اتاهم واحد فاخبرهم ان القبلة قد تحولت، فاخذوا بكلامه فتحولوا، وقد بلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينكر عليهم واقر ما عملوا به.

### ثالثا: الاجماع

استدل الفقهاء والمحدثون بالاجماع على حجية خبر الواحد، وهو اتفاق مجتهدي الامة على حكم شرعي<sup>(١)</sup>. يقول الشيخ الطوسي: ((أما من اجماع المسلمين، ان كان فيها، او اجماع الامامية ثم اذكر بعد ذلك ما ورد من احاديث اصحابنا المشهورين في ذلك))<sup>(٢)</sup>. والمقصود بالاجماع عند الامامية هو الكشف عن رأي المعصوم عليه السلام على نحو القطع، وقد ذهب اليه الفقهاء من الاستدلال بقاعدة اللطف، وقد قربت هذه القاعدة بتقريب ان الله سبحانه وتعالى يجب عليه من باب اللطف بالعباد ان لا يمنعهم عن التقرب والوصول اليه بل عليه أن يكمل نفوسهم القابلة ويرشدهم الى مناهج الصلاح ويحذرهم عن مساقط الهلكة، وهذا هو السبب في لزوم بعث الرسل وانزال الكتب، وعليه فلو اتفقت الامة على خلاف الواقع في حكم من الاحكام لزم على الامام المنصوب حجة على العباد ازالة الشبهة بالقاء الخلاف بينهم، فمن عدم الخلاف تستكشف موافقة رأي الامام دائما ويستحيل تخلفه<sup>(٣)</sup>، وقد استدل الشيخ الطوسي على ذلك بقوله: أنه لا يخلو عصر من امام معصوم حافظ للشرع<sup>(٤)</sup>. ويقول: ((فمتى اجتمعت الامة على قول فلا بد من كونها حجة لدخول الامام المعصوم في جملتها وحتى قيل جوزوا أن يكون الامام منفردا عن اجماعهم قلنا متى فرضنا

(١) الحكيم: الاصول العامة ص ٢١١.

(١) الشافعي: الرسالة ص ٤٠٨.

(٢) الطوسي: تهذيب الاحكام ٣/١.

(٣) الحكيم: الاصول العامة ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٤) الغريفي: قواعد الحديث ص ٥٠.

انفراد الامام عن الاجماع فإن ذلك لا يكون اجماعاً بل لو انفرد واحد من العلماء عند من خالفنا من الاجماع اخل ذلك باجماعهم))<sup>(١)</sup>، ويقول ايضا: ((والذي نذهب اليه أن الامة لا يجوز أن تجتمع على خطأ وأن ما يجمع عليه لا يكون صواباً وحجة لأن عندنا إنه لا يخلو عصر من الاعصار من امام معصوم حافظ للشرع يكون قوله حجة يجب الرجوع اليه، كما يجب الرجوع الى قول الرسول ﷺ<sup>(٢)</sup>، وقد اشار العلامة الصدر الى رأي الطوسي هذا بقوله: ((وهذا القول يكون بالتزامية عقلية بضميمة قاعدة اللطف، فإن الشيخ الطوسي يرى أن قاعدة اللطف التي اوجبت نصب الامام لحفظ قواعد الاسلام كما هو متفق عليه بين الامامية هي نفسها تفرض على الامام أن يعلن رأيه الصريح اذا حصل الاجماع بين العلماء، وكانوا قد جانبوا الحق في المسألة فانه لم يظهر له رأي فيها علم أنهم على صواب وأن رأيه من رأيهم))<sup>(٣)</sup>. ويقول الكاظمي: ((وقد علمت طريقته في الاجماع الذي هو عنده من اعظم الادلة القطعية، وبنى عليه كثيرا من الاحكام الشرعية وكذا في اخبار الآحاد التي هي عنده من اقوى الادلة الظنية، وصرح بان عليها غالباً مبني فقه الامامية واختلافاتهم الجلية))<sup>(٤)</sup>. وقد استدلت العلماء الذين جاءوا بعد الشيخ الطوسي بالاجماع على حجية خبر الواحد كالسيد جمال الدين ابن طاووس (ت ٦٧٣هـ) والعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) والمحدث المجلسي (ت ١١١١هـ) وغيرهم، حتى اصبح الاجماع اصلاً من الاصول في مقابل الكتاب والسنة والعقل<sup>(٥)</sup>. والى ذلك يشير الشيخ الطوسي بقوله: ((القرائن التي تقترن بالخبر تدل على صحته اشياء مخصوصة نذكرها فيما بعد من الكتاب والسنة والاجماع والتواتر، ونحن نعلم انه ليس في جميع المسائل التي استعملوا فيها اخبار الآحاد ذلك لأنها اكثر من أن تحصى موجودة في كتبهم وتصانيفهم وفتاويهم، لأنه ليس في جميعها يمكن الاستدلال بالقرآن لعدم ذكر

(١) الطوسي: عدة الاصول ص ٢٣٢، تلخيص الشافي ٧٥/١-٧٦.

(٢) الطوسي: عدة الاصول ص ٢٣٢، الكاظمي: كشف القناع ص ١١٥.

(٣) الصدر: (الاجماع في ضوء اصول الفقه الاسلامي) مجلة البلاغ / العدد الثالث - السنة الثالثة.

(٤) الكاظمي: كشف القناع ص ٢١٧.

(٥) الحسيني: المبادئ العامة للفقه الجعفري ص ٣٣١، بحر العلوم: دليل القضاء الشرعي ٥٣٢/٢.

ذلك في صريحه وفحواه او دليله ومعناه، ولا في السنة المتواترة<sup>(١)</sup>. وقد اعطى شروطا للعمل بالخبر الواحد منها: ((اذا كان الخبر لا يعارضه خبر آخر فإن ذلك يجب العمل به لأنه من الباب الذي عليه الاجماع في النقل))<sup>(٢)</sup>.  
واستدل الفقهاء والمحدثون من اهل السنة بالاجماع على حجية خبر الواحد كالغزالي والشوكاني وغيرهما، فيقول الغزالي: ما تواتر واشتهر من عمل الصحابة بخبر الواحد في وقائع شتى لا تنحصر، ويقول ايضا: ((وان لم تتوافر آحادها فيحصل العلم بمجموعها))<sup>(٣)</sup>. ويقول الشوكاني: ومن الاجماع، اجماع الصحابة والتابعين على الاستدلال بخبر الواحد وشاع ذلك وذاع ولم ينكره منكر<sup>(٤)</sup>.

#### رابعاً: العقل

جاء قبول خبر الواحد عن طريق العقل، وقد اخذ به الفقهاء والمحدثون من مذاهب اسلامية مختلفة، مستندين بذلك على قلة الاحاديث القطعية، فإن الاعتماد عليها وحدها يؤدي الى تعطيل الاحكام وأن النبي ﷺ ارسله الله تعالى الى الناس كافة، ولا يمكنه مشافهة هؤلاء جميعا، وابلغهم بالتواتر ولذا اصبح العقل الركن الرابع الذي يستند عليه الفقهاء في بيان حجية خبر الواحد وقد جمع الشيخ الطوسي هذا الركن بالاركان الاخرى بما يأتي<sup>(٥)</sup>:

- ١- أن تكون الاخبار موافقة لادلة العقل وما اقتضاه.
- ٢- أن يكون الخبر موافقا لنص الكتاب اما خصوصه او عمومه او دليله او فحواه.

٣- أن يكون الخبر موافقا للسنة المقطوع بها.

٤- أن يكون موافقا لاجماع الامامية.

وهكذا اصبح العقل هنا احد الاركان الاساسية في هذا الباب، ولذا قدمه الشيخ الطوسي على غيره واعطاه مركز الصدارة في المحاورات والمناقشات وقد

(١) الطوسي: عدة الاصول ص ٥٥.

(٢) الطوسي: الاستبصار ٤/١.

(٣) الغزالي: المستصفى ١/١٤٨.

(٤) الشوكاني: ارشاد الفحول ص ٤٩.

(٥) الطوسي: عدة الاصول ص ٥٨-٥٩.

كتب فيه جماعة من المحدثين، ومن اقدمهم الحسن بن موسى بن محمد النوبختي المتوفى قبل عام ٣٠٠هـ، والذي له كتاب في خبر الواحد والعمل به<sup>(١)</sup> وكتب الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) مسألة في العمل بخبر الواحد<sup>(٢)</sup> وغيرهما من الفقهاء والاصوليين والمحدثين، وقد اوضح الامام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) فكرة الاستدلال بالعقل على حجية خبر الواحد بقوله: ان المفتي اذا لم يجد دليلا قاطعا من كتاب او سنة متواترة او اجماع، ووجد خبر الواحد فلو لم يحكم به لسقطت الاحكام<sup>(٣)</sup>. و اضاف البيضاوي (القياس) على حجية خبر الواحد وذلك بقياسه على الفتوى والشهادة والجامع بينها وتحصيل المصلحة المظنونة او دفع المفسدة المظنونة<sup>(٤)</sup>.

واذا كان الآخذون بحجية خبر الواحد استنادا للقرآن الكريم والسنة الشريفة والاجماع والعقل، فإن النافين لحجيته قد استندوا بدورهم الى هذه المصادر نفسها، وكان السيد المرتضى والشيخ ابن البراج والشيخ ابن ادريس والشيخ الطبرسي والسيد ابن زهرة من الامامية قد نفوا حجية خبر الواحد<sup>(٥)</sup>، و اشار ابن حزم الى اعلام الحنفية والشافعية والمالكية والمعتزلة والخوارج من الذين نفوا حجية خبر الواحد<sup>(٦)</sup>، وقد استدلوا بآيات النهي عن اتباع الظن كقوله تعالى: ﴿إن يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى: ﴿قل هل عندكم من علم تخرجوه لنا إن تتبعون الا الظن وإن انتم الا تخرصون﴾<sup>(٨)</sup>، وقد رأى الشيخ الطبرسي بآية النبأ دليلا على عدم الاخذ بخبر الواحد لأنه لا يوجب العلم ولا العمل، لأن المعنى ان جاءكم من لا تأمنون ان يكون خبره صحيحا فتوقفوا فيه، وهذا التعليل موجود في خبر من يجوز كونه

(١) النجاشي: الرجال ص ٤٧.

(٢) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٤٧٤، الطهراني: الذريعة ٣٩٠/٢.

(٣) الغزالي: المستصفى ٩٤/١.

(٤) الاسنوي: نهاية السؤل ١١٤/٣.

(٥) العاملي: معالم الدين ص ٤١٧.

(٦) ابن حزم: الاحكام ١٠٧/١.

(٧) النجم: ٢٣.

(٨) الانعام: ١٣٨.

كاذبا في خبره<sup>(١)</sup>، وقد ادعى السيد المرتضى اجماع الامامية على عدم جواز العمل بخبر الواحد بقوله: ((أن اصحابنا سلفهم وخلفهم ومتقدمهم ومتأخرهم يمنعون من العمل بأخبار الآحاد))<sup>(٢)</sup>، واورد البيضاوي استدلالين عقليين على منع العمل بخبر الواحد فالاول منه يقول: لو جاز قبول الرواية لجاز اتباع مدعي النبوة بدون المعجزة بل لمجرد الظن ولجاز الاعتقاد بمعرفة الله بالظن ايضا قياسا على الرواية وليس كذلك اتفاقا، والثاني منه يقول: إن الاستقراء دل على أن الشرع يتبع مصالح العباد تفضلا واحسانا والظن الحاصل من خبر الواحد لا يجعل ما ليس بمصلحة معلمة لأنه يخطئ ويصيب فلا يعول عليه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الطبرسي: مجمع البيان ٥/١٣٣.

(٢) ابن ادريس: السرائر ص ٢.

(٣) الاسنوي: نهاية السؤل ٣/١١٧.

الفصل  
السابع

أقسام الحديد  
من حيث  
القبول والرفض





قسم الفقهاء والمحدثون الحديث الشريف على اقسام ثلاثة هي: الصحيح والحسن والضعيف، وقد اضاف الاماميون قسما رابعا هو الحديث الموثق الذي يأتي ترتيبه بعد الحديث الحسن، وهذه الاقسام الاربعة تسمى (اصول علم الحديث)، وهناك فروع اخرى تصل الى ستة وعشرين نوعا بعضها يختص بالحديث الضعيف، يقول الشهيد الثاني: ((وذلك على وجه الحصر الجعلي او الاستقرائي لا مكان ابداء اقسام اخرى))<sup>(١)</sup>. وهذه الاقسام تتفاوت كثيرا في درجات قبول الحديث والعمل به لما يتمتع كل قسم من مواصفات خاصة من ناحية المتن والسند، والقوة والضعف، وقد خصص هذا الفصل لدراسة الاصول الاربعة وهي على النحو التالي:

#### اولا: الحديث الصحيح

من الثابت ان الحديث الشريف الحاكي عن السنة يتفاوت في درجة قبوله عند الفقهاء والمحدثين، ومدى العمل بمضمونه، وذلك تبعا لمواصفاته فيكون الحديث الصحيح اعلى مرتبة من حيث العمل به وقبوله، لأنه خص بقرائن تفيد القطع او الوثوق بصدوره عن النبي ﷺ أو الامام عليه السلام، فهو عند الامامية قد ورد في اغلب (الاصول الاربعمائة) التي عرضت على بعض الائمة من آل البيت عليهم السلام فاثبتوا عليها وعلى مؤلفها ومثال ذلك كتاب عبد الله بن علي الحلبي المعروف على الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام وكتاب يونس بن عبد الرحمن وكتاب الفضل بن شاذان المعروفين على الامام الحسن بن علي العسكري عليه السلام وكان هذا المفهوم للحديث الصحيح قد اخذ به الاماميون حتى عهد السيد احمد بن موسى المعروف بابن طاووس (ت ٦٧٣هـ) وتلميذه العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ) وبعدهما اصبح الحديث الصحيح يعرف بأنه: (ما اتصل سنده الى المعصوم بنقل الامامي العدل عن مثله في جميع الطبقات حيث تكون متعددة)<sup>(٢)</sup>، ويقول الشيخ الحارثي: ((هو ما اتصل سنده بالعدل الامامي الضابط

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٩.

(٢) ن. م ص ١٩، العاملي: معالم الدين ص ٤٤٠، البحراني: الحقائق الناضرة ١/٩، ١٤.

عن مثله حتى يصل الى المعصوم من غير شذوذ ولا علة))<sup>(١)</sup>، على ان تكون سلسلة الاسانيد في هذه الاحاديث كلها من الامامية المتصفين بالعدالة، ويقول الشيخ الطريحي: ((ويراد به في الاكثر متصل السند بامامين ممدوحين بالتوثيق في كل طبقة وان اعتراه شذوذ))<sup>(٢)</sup>. وقد اشترط الاماميون في الحديث الصحيح ان يكون رواته في سائر الطبقات من الامامية الموصوفين بالعدالة التي تعتبر ملكة سلوكية لا يرقى اليها سوى القلة من الناس، ومثال ذلك ما رواه الشيخ الكليني بسند صحيح عن الحسن بن الجهم قوله: ((سمعت الامام الرضا عليه السلام يقول: صديق كل امرئ عقله وعدوه جهله)) وما رواه الكليني ايضا بسند صحيح عن منصور بن حازم عن الامام الصادق عليه السلام قوله: ((قال رسول الله (ص): مجالسة اهل الدين شرف الدنيا والآخرة))<sup>(٣)</sup>، وفي هذين الحديثين الصحيحين وغيرهما اسانيد تتصل بالمعصوم عليه السلام سواء كان النبي صلى الله عليه وسلم او احد الائمة عليهم السلام وقد اخذت هذه الاحاديث مراتب ثلاث هي<sup>(٤)</sup>:

المرتبة الاولى: ما ثبت له الوصف المذكور اما بالعلم او بشهادة عدلين.

المرتبة الوسطى: ما ثبت له ذلك بشهادة عدل واحد تفيد شهادته بالظن.

المرتبة الادنى: ما ثبت له الوصف المذكور بالظنون الاجتهادية من تتبع

احوال الراوي والعتور منها على ما يقتضي ذلك.

وكان تقسيم الاحاديث عند الامامية وما تستتبع الحديث الصحيح من

مراتب لا ترضي جماعة (الاخباريين) الذين قطعوا بصحة جميع ما رواه الشيخ

الكليني والشيخ الصدوق والشيخ الطوسي في كتبهم الاربعة في الحديث ويعتبرون

هذه التقسيمات والمراتب من مخترعات السيد ابن طاووس والعلامة الحلبي وليس

هناك مثل هذه التقسيمات في فترة زمنية اسبق، يقول السيد الحسن: ان المتتبع

لكتب الرجال والدراية يجد في طياتها ما يوحي باستعمال المتقدمين لهذه

المصطلحات، فلقد قالوا بأن فلانا صحيح الحديث، وفلانا ضعيف في احاديثه،

(١) الدراية ص ٧٧

(٢) الطريحي: جامع المقال ص ٣.

(٣) الكليني: الكافي ١١/١، ١٢، ٣١، ٣٩.

(٤) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ١٧، الحسن: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤٠.

وفلانا ثقة فيما يحدث به الى غير ذلك مما يؤكد أنهم قد استعملوا هذه الاوصاف في تقرير احاديث الرجال ونقدهما، ولما جاء دور العلامة الحلبي استعمل هذه المصطلحات ونسقتها ووضع كل واحد منها في المحل المناسب ونظر الى الحديث بلحاظ ذاته مع قطع النظر عن الملابس والقرائن التي كانت تحيط به وطبق هذا المبدأ على جميع المرويات المدونة في الكتب الاربعة وغيرها<sup>(١)</sup>.

اما الحديث الصحيح عند المذاهب الاسلامية من اهل السنة، فهو الحديث المسند الذي يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن مثله الى منتهاه من غير شذوذ او علة<sup>(٢)</sup>، وكان المحدثون قد احترزوا بالسلامة عن الشذوذ عما يرويه الثقة مخالفا لما يرويه عامة الناس، كما احترزوا بالعلة عما يعرفه من اسباب صفة قاذحة لا يقدر عليها سوى الماهر في الفن<sup>(٣)</sup>، ويقول الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): ((إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون اكثر من مذاكرة اهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث فإذا وجد مثل هذه الاحاديث بالاسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الامامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التتير عن علة ومذاكرة اهل المعرفة به لتظهر علة)) واما صفة الحديث فقد حددها الحاكم النيسابوري بقوله: ((أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة وهو ان يروي عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله اهل الحديث بالقبول الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة))<sup>(٤)</sup>، ويلاحظ أن اهل السنة قد وضعوا شروطا للحديث الصحيح وهي<sup>(٥)</sup>:

١. أن يكون الحديث مسندا وهو ما اتصل اسناده من راويه الى منتهاه بحيث يكون كل رجل من رجاله سمعه من شيخه من اول السند الى آخره.
٢. ألا يكون شاذاً وهو ما يرويه الثقة.

(١) الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٣٧.

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٦، السيوطي: تدريب الراوي ٦٣/١، الطيبي: الخلاصة ص ٣٥،

الجزائري: توجيه النظر ص ٦٩، الهندي: تذكرة الموضوعات ص ٥.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٠.

(٤) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٥٩-٦٢.

(٥) الصالح: علوم الحديث ص ١٤٥-١٤٦، محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ١١٠-١١٢.

٣. ألا يكون معللا وهو الذي اكتشفت فيه علة خفية قاذحة في صحته.

٤- أن يكون رجال السند كلهم عدولا ضابطين.

ومما يلاحظ أن صفة (العدالة) قد اكدها المسلمون من مختلف المذاهب الاسلامية، فهي تبعث الثقة بصدق الراوي وامانته، يقول الشهيد الثاني: ((واطلاق العدل شمل جميع فرق المسلمين فقبلوا رواية المخالف العدل، ما لم يبلغ خلافه حد الكفر)) وقد اراد المحدثون سلامة الحديث من علة خفية قاذحة حتى يصل الى مرتبة الحديث الصحيح، وأن تلك العلة لا يستخرجها الا الماهر في فن الحديث<sup>(١)</sup>. وتشمل صفة العدالة جميع الصفات التي تشترك في تكوين الثقة بصدق الراوي من حسن العقيدة والقيام باوامر الشرع، واجتناب ما نهى عنه وترك كل ما يخل بالمروءة والاتصاف بالورع والتقوى ومحاسن الاخلاق<sup>(٢)</sup>، اما صفة الضبط بقسميه (ضبط الصدر وضبط الكتاب) قد اكدها المحدثون في محاولة لاجراج الحديث سليما نقيا لا زيادة فيه ولا نقصان.

اما مواطن الفرق بين الامامية وغيرهم من المذاهب الاسلامية في تعريف الحديث الصحيح، هو أن الامامية يرون أن كل ما اتصل من الاحاديث المروية عن المعصوم عليه السلام وكانت متوافرة الشروط فهي احاديث صحيحة في حين يرى اصحاب المذاهب الاسلامية الاخرى امكانية اتصال الحديث بالصحابة على وجه العموم، وأن الفرق هذا يعود الى مسائل عقائدية وتشريعية، وتحتاج عملية استخراج الحديث الصحيح من الاحاديث من بين الثروة الحديثية الهائلة التي اودعت في كتب الحديث المعتمدة عند المذاهب الاسلامية كافة، الى جهد كبير وتمحيص دقيق لأن ما يراه جماعة من أن هذه الاحاديث صحيحة، يراه الآخرون على العكس من ذلك لاعتبارات تتعلق بالمتون والاسانيد.

### ثانيا: الحديث الحسن

إن الحديث الحسن عند الامامية هو ما اتصل سنده الى المعصوم عليه السلام بامامي ممدوح من غير نص على عدالته مع تحقيق ذلك في جميع مراتبه<sup>(٣)</sup>، ولا بد

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٠.

(٢) الصباغ: الحديث النبوي ص ١٦٢.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢١، العاملي: معالم الدين ص ٤٤١، الحارثي: الدراية ص ٨٠.

أن يرويه الامامي الجامع لصفة المدح عن امامي مثله الى أن ينتهي الى النبي ﷺ او الامام العلي عليه السلام<sup>(١)</sup>. وهذا هو المقصود بمراتب رواة الحديث، واذا في السنة واحد امامي بمدوح غير موثق مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح فيوصف الطريق بالحسن لاجل ذلك الواحد<sup>(٢)</sup>، أي أنه يتبع في ذلك اخس ما فيه من الصفات حيث التعدد، ويراد بمصطلح (المدح) هو المعتد به ما كان له دخل في قوة السند مثل (عين) و(وجه) و(صالح) و(خير) ونحو ذلك من المصطلحات الدالة على المدح، وكذلك المدح غير المعتد به والذي ليس له مدخلية في تقوية المتن مثل (ضابط) و(حافظ) ونحو ذلك، او مما ليس له مدخلية في تقوية السند مثل (شاعر) و(قارئ) و(كامل) وغيرها من الالفاظ الدالة على العلمية وصفات الكمال، فالحديث الذي تكون مراتبه من النوع الصحيح، وتكون مرتبة واحدة منها من نوع الحسن يكون ذلك الحديث معدودا في الحسن لأن التسمية تتبع اخس المقدمات في الوصف، وقد اشترط الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ) في الحديث الحسن ان يكون جميع رواه اماميين ممدوحين أو بعضهم مع كون الباقي من الصحاح ومقتضاه أنه لو كان فيهم موثق الحق الخبر به<sup>(٣)</sup>، واذا تركب الحديث بين الحسن والموثق، او بمشاركة الصحيح ففي الحاقه بالحسن او بالموثق قولان مبنيان على الخلاف في تعيين المرجوح منهما لأن حال السند تتبع لحال اخس رجاله<sup>(٤)</sup>، فيقول الشيخ الحارثي: ((قد يروى الحديث من طريقين او اكثر احدهما صحيح والآخر حسن او موثق او ضعيف فيغلب فيه الاقوى ويكون الآخر شاهدا أو مقويا له وقد يحكم بعض علمائنا بصحة حديث والآخر بحسنه او توثيقه او ضعفه اما لأنه رواه بطريق صحيح لم يقف عليه الآخر واما لاعتقاده ثقة الراوي وعدم اعتقاد الآخر ذلك فيحكم كل واحد بحسب ما وصل اليه<sup>(٥)</sup>)).

اما الحديث الحسن عند اهل السنة فهو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة أي ان سنده يتصل بواسطة العدول واحدا عن

(١) الحسني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤١.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢١.

(٣) الغريفي: قواعد الحديث ص ٢٤.

(٤) ن.م ص ٢٥.

(٥) الدراية ص ٨٢-٨٣.

واحد ولم يبلغوا درجة غيرهم من حيث الضبط والاتقان، وهو اما حسن لذاته وبلا توسط امر خارج عن حقيقته واما أن يستمد حسنه من امر خارج عنه، كما لو كان احد رواته مستورا لم تثبت اهليته او عدمها ولكنه لم يكن مغفلا ولا متهما بالكذب، وبالإضافة الى ذلك كان معتصدا برواية اخرى مماثلة له باللفظ او مؤيدة لمعناه، فالحديث في مثل هذه الحالة يستمد حسنه من الرواية المماثلة له او الرواية المؤيدة لمعناه<sup>(١)</sup>، ويقول المحدث الترمذي (ت ٢٧٩هـ): ((الا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذاك أو يقول بعضهم هو الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل))<sup>(٢)</sup>. ومن المعروف بين المحدثين ان تصنيف الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف لم يكن قبل الترمذي ولما الف كتابه الجامع في الحديث صنفه إلى هذه الاصناف الثلاثة، ويدعي بعض المؤلفين في الحديث أن الامام البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وإن لم يتعرض لهذا النوع من الحديث إلا أنه اشار اليه واعتبره من افراد الصحيح الذي يصح العمل به والاعتماد عليه<sup>(٣)</sup> ولذلك يتفق الحديث الحسن مع الحديث الصحيح في اتصال السند، وفي سلامته من الشذوذ والعلة ولكنه يختلف عنه في وصف عدالة الراوي، اذ انه ليس قوي الضبط والدقة فيما يرويه في حين أن راوي الحديث الصحيح معروف بضبطه ودقته فيما يرويه، اما المقصود بمصطلح (الشذوذ) هو مخالفة الخبر لما يرويه الناس، ومصطلح (العلة) هو وجود اسباب خفية قاذحة فيه يستخرجها الماهر في علم الحديث كالارسال فيما ظاهره اتصال، ولا تنتهي المعرفة بها الى حد القطع بل تكون مستفادة من قرائن يغلب معها الظن او يوجب التردد والشك<sup>(٤)</sup>، وقد ذهب ابو عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) الى القول: انه الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل به<sup>(٥)</sup>. وهو بذلك لا يفترق عن الحديث الصحيح الا بخفة الضبط في الراوي العدل.

(١) الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤٦.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٢٦، المقدمة ص ١٥، السيوطي: اللآلئ المصنوعة ٢/٤٧٤.

(٣) الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤٦.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٠، العاملي: منتقى الجمان ٦/١.

(٥) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٢٦.

والفرق في مفهوم الحديث الحسن عند الامامية واهل السنة، مضافا الى شرط الاتصال بالمعصوم عليه السلام، او بغيره مما لمسناه في الحديث الصحيح، هو أن الامامية لا يشترطون على وثاقة الراوي في الحديث الحسن، في حين يشترط اهل السنة العدالة ان كانت ليست بصورتها التامة، ويجري التعبير أحيانا في الكتب الاستدلالية عند الامامية عن الحديث الحسن بصيغة التأنيث كالقول (حسنة فلان) وذلك نسبة الى الرواية، كما يجري التعبير ايضا عن الاحاديث الصحيحة بصيغة التأنيث كالقول (صحيحة فلان) ومثال ذلك (صحيحة زرارة بن اعين) و(صحيحة محمد بن مسلم)<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن هناك خلافا بين المحدثين الاماميين في العمل بالحديث الحسن فمنهم من يجوز العمل به مطلقا كالشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) على ما يظهر من عمله، وكل من اكتفى في العدالة بظاهر الاسلام، ولم يشترط ظهورها ومنهم من يرده مطلقا وهم الاكثرون، حيث اشترطوا في قبول الرواية الايمان والعدالة كما قطع به العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) في كتبه الاصولية، كذلك اختلفوا في العمل في الحديث الموثق نحو اختلافهم في الحديث الحسن، فقبله جماعة من المحدثين مطلقا ورده آخرون وفصل ثالث بالشهرة وعدمها<sup>(٢)</sup>، ويقول السيد الغريفي: ((والحق حجيتهما معا لقيام السيرة العقلائية على قبول كل خبر كان المخبر به موثوقا في نقله أو حسن الظاهر ممدوحا ولم يثبت ردع عنها من قبل الشرع))<sup>(٣)</sup>، ويرد أحيانا في كتب الحديث عند أهل السنة مصطلحات تجمع بين الحديث الصحيح والحديث الحسن منها (حسن صحيح) فهو قد يبدو التناقض والالتباس في هذا المصطلح واضحا، وإنما كان ذلك التناقض لأن الحسن قسيم الصحيح فإذا حكم على الحديث بالصحة لم يجز أن يحكم عليه بالحسن وكذلك العكس، وقد رفع بعض المحدثين شبهة الالتباس هذه باحد امرين: أما أنه راجع إلى الاسناد فإن الراوي قد روى الحديث الواحد باسنادين احدهما حسن والآخر صحيح فيقال (حديث حسن صحيح) واما ان يراد بالحسن المعنى

(١) البحراني: الحدائق الناضرة ١/٧٩، ١١٣، ١١٤، انظر ميرزا غلام: مشايخ الثقات ص ٢٧.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٦.

(٣) الغريفي: قواعد الحديث ص ٢٨.



اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب ولا يراد به المعنى الاصطلاحي العرفي<sup>(١)</sup>. وقد اعطى ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) تفسيرين لهذا المصطلح اولهما: اعتبار اسنادين حسن وصحيح وثانيهما: هو حسن باعتبار المتن وصحيح باعتبار السند وامام هذين الاعتبارين اعطى رأيه بقوله: ((والذي يظهر لي أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة فعلى هذا يكون ما يقول فيه: (حسن صحيح) اعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحصنة اقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن))<sup>(٢)</sup>. ومثال ذلك ما اخرجه الترمذي من رواية اسماعيل ابن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي ﷺ قوله: ((من دعا إلى هدى كان له الاجر مثل اجور من يتبعه ولا ينقص ذلك من اجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الاثم آثم من يتبعه ولا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً))<sup>(٣)</sup> كما يرد في كتب الحديث عند اهل السنة مصطلح (حسن صحيح غريب)، ومثاله الحديث المروي عن عباية بن رفاعة عن عبد الرحمن بن جبر عن رسول الله ﷺ قوله: ((من اغبرت قدماء في سبيل الله فهما حرام على النار))، وقد اخرجه الترمذي وقال عنه: (حديث حسن غريب صحيح)<sup>(٤)</sup>، فهو لا بد أن تكون فيه مواصفات قد جمعت من الحديث الصحيح والحسن مع امتزاج الغرابة فيه لكنه هو اقرب الى الحسن من غيره، وكان المحدث الترمذي في كتابه (السنن) او (الجامع) قد اكثر من هذه المصطلحات المزدوجة، سواء كانت ثنائية او ثلاثية، وقد اشرنا اليها في الموضوع المخصص للترمذي وكتابه (السنن).

### ثالثاً: الحديث الموثق

اختص الاماميون بالحديث الموثق دون غيرهم من المذاهب الاسلامية وقد عرفوه بالقول: ((ما اتصل سنده الى المعصوم ﷺ بمن نص الاصحاب على توثيقه، وهو من المخالفين لمذهب الامامية في أي موضع من مواضع السند يكون

(١) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ١٨٠-١٨١.

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٢٢.

(٣) النعمة: دراسات في مصطلح الحديث ص ٥٣.

(٤) ن. م. ص ٥٤.

ذلك))<sup>(١)</sup> ويقول الشيخ حسن العاملي: ((ما دخل في طريقه غير امامي مما نص على توثيقه ولم يشمل على باقيه ضعف من جهة اخرى))<sup>(٢)</sup>، ويقول الشهيد الثاني: ((هو ما رواه من نص الاصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته))<sup>(٣)</sup>. وتلتقي هذه التعاريف في نقطة رئيسة هي وجود واحد من الرواة في طريق السند، لم يكن اماميا ولكنه يمتاز بالوثاقة ومعروف بالاستقامة في دينه و متمسك بعقيدته ومعروف بحسن السيرة والسلوك والصدق والامانة، سواء كان من اهل السنة او من المذاهب المتفرعة عن التسلسل الامامي كالواقفة والفتحية والزيدية وغيرهم، وقد وثق علماء الرجال والحديث الاماميون وفي مقدمتهما الشيخان (النجاشي والطوسي) في كتابيهما (الفهرست) الكثير من الرواة غير الامامين ولا شك في أن هذا التوثيق منهما شهادة بامانة الموثق<sup>(٤)</sup>، وقد اشترط الشيخ الطوسي بجواز العمل برواية غير الامامي امرين هما: عدم وجود المعارض لخبره، وعدم اعراض الامامية عن مضمون ما رووه بالافتاء بخلافه<sup>(٥)</sup> ويذكر الشهيد الثاني: ذهب بعض المحدثين الى العمل بالحديث الموثق وقبوله مطلقا، في حين امتنع بعضهم من قبوله وفضل آخرون العمل به اذا كان مشهورا<sup>(٦)</sup>. ولهذا اخذوا بطائفة من الاحاديث التي رواها الواقفة والفتحية والزيدية وغيرهم من المذاهب التي ابتعدت عن التسلسل الامامي اذا كان الراوي منهم موثوقا به ولا يوجد ما يخالف خبره<sup>(٧)</sup>.

ويدخل الحديث الموثق في المرتبة الثالثة في تسلسل الحديث عند الامامية بعد الحديث الصحيح والحديث الحسن، ويأخذ هذه المرتبة اذا كان جميع طبقات الحديث من رجال الصحيح او الحسن وكان احدهم من رجال الموثق وعليه يصبح ذلك الحديث موثقا ولا يقع في مرتبة الصحيح او الحسن.

(١) الغريفي: قواعد الحديث ص ٢٤.

(٢) العاملي: معالم الدين ص ٤٤١، ينظر الطريحي: جامع المقال ص ٣.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٣، ينظر الداماد: الرواشح السماوية ص ٤١.

(٤) الغريفي: قواعد الحديث ص ٣٢.

(٥) التستري: قاموس الرجال ١/١١.

(٦) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٦.

(٧) الغريفي: قواعد الحديث ص ٣٠.

واطلق بعض المحدثين الاماميين لفظ الحديث (القوي) على الاحاديث التي تتصف بالوثاقة، وهو الحديث المروي عن امامي في جميع الطبقات الداخلة في طريقه، ولو في طبقة ما من ليس بممدوح ولا بمذموم مع سلامة عن فساد العقيدة<sup>(١)</sup>. ولكن صفة القوة يمكن ان تتوافر ايضا في غير الحديث الموثق فلا تختص به حيث يمكن وصف الحديث الصحيح او الحسن بالقوي تميزا عن نظائره من الاحاديث وذلك لقوة العمل به، ولكن يبدو أن القوة الملحقة بالحديث الموثق ناتجة من وجود رجال غير اماميين في طريق السند، اجمع المحدثون على وثاقتهم وإن رواياتهم جاءت عن بعض الائمة عليهم السلام، ومثال ذلك ما رواه الشيخ الكليني عن اسماعيل بن أبي زياد السكوني، وهو غير امامي وقد عده علماء الرجال من اصحاب الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قوله: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((اذا بلغكم عن رجل حسن حال فانظروا في حسن عقله فانما يجازى بعقله)).<sup>(٢)</sup>

#### رابعاً: الحديث الضعيف

إن الحديث الضعيف هو ادنى مرتبة من حيث العمل به وقبوله من بين انواع الاحاديث، وهو الفاقد للشروط المعتبرة في الاصناف الثلاثة (الصحيح والحسن والموثق) ومن ذلك ما رواه من هو متصف بالفسق او ببعض الصفات التي تشعر بعدم تورعه عن الكذب ونحوه من المعاصي او كان جميع رواته او بعضهم من المجهولين الذين لم يتبين حالهم من حيث استقامتهم وسلامة

<sup>(١)</sup> الداماد: الرواشح السماوية ص ٤٠-٤٢، الحارثي: الدراية ص ٨٣.

<sup>(٢)</sup> الكليني: اصول الكافي ١/١٢، الطوسي: الرجال ص ١٤٧.

عقيدتهم<sup>(١)</sup>، ويقول الشهيد الثاني: يشتمل طريق الحديث الضعيف على مجروح معروف بالفسق ونحوه أو مجهول الحال<sup>(٢)</sup>. ويكون سنده غير متصل بسبب ارسال أو انقطاع، أو أن يكون الحديث مضطربا من ناحية السند والمتن أو وجود علة تقدح بصحته أو شذوذ يخالف الراوي احاديث الثقات<sup>(٣)</sup>. وكان الاماميون لا يعتبرون الحديث ضعيفا اذا كان راويه منحرفا عن العقيدة الامامية الصحيحة، ما لم يقترن ببعض الصفات كالفسق وعدم التورع عن الكذب ونحو ذلك مما يوحي بعدم الاطمئنان اليه، وإن غير الامامي اذا كان مستقيما في دينه ومعروفا بالصدق والامانة يصح الاعتماد على مروياته ولها الافضلية على مرويات الامامي المدوح الذي لم تثبت عدالته فيما لو تعارضت معها في مورد واحد<sup>(٤)</sup>. ويقول السيد الغريفي: إن الحديث الضعيف وهو المرسل أو المسند الذي لم يكن راويه موثقا أو اماميا ممدوحا سواء كان مجهولا أو مجروحا فليس بحجة لعدم الدليل على جواز العمل به فلم يخرج عن حد الظنون التي لا يجوز العمل بها<sup>(٥)</sup>. ولكن بعض الفقهاء والمحدثين قد اجازوا العمل بالحديث الضعيف وفق شرطين هما: كون الراوي للحديث من اصحاب الاجماع اذا صح السند اليه، وإن ضعف من بعده من الرواة واشتهار العمل به لدى قدماء الفقهاء وفي ذلك يقول الشهيد الثاني: ((واجازه جماعة كثيرة مع اعتقاده بالشهرة رواية))<sup>(٦)</sup>، وهو في ذلك قد

(١) الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤١.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢١، ينظر الداماد: الرواشح السماوية ص ٤٢، الجرجاني: التعريفات ص ٧٨.

(٣) النبهاني: مبادئ الثقافة الاسلامية ص ١٧٦.

(٤) الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤١-٤٢.

(٥) الغريفي: قواعد الحديث ص ٣٣.

(٦) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٧.

أخذ مراتب باختلاف الاسباب الموجبة لتضعيفه فالذي يرويه المعروف بالفسق أو الكذب من الامامين اسوأ حالا من الذي يرويه مجهول الحال والذي يرويه مجهول الحال من غيرهم اسوأ حالا مما يرويه المجهول منهم، وهكذا كلما كانت اسباب الضعف واضحة جلية لا تقبل المراجعة، كان الخبر ابعد عن الاعتبار واشد ضعفا والحال ذلك ايضا بالنسبة الى الاصناف الثلاثة (الصحيح والحسن والموثق) فالذي يرويه العدل الامامي الفقيه الورع الضابط، اصح مما يرويه العدل الامامي الفاقد لبقية هذه الصفات<sup>(١)</sup>. اما عند اهل السنة فإن اكثرهم يعتمدون على مراسيل الصحابة ويحتجون بها، ذلك لأن الصحابي على حد قولهم اذا روى حديثا لم يتيسر له سماعه من النبي ﷺ فالراجع في حقه انه يرويه عن صحابي مثله، وسقوط الراوي الاول من سند الحديث لا يمنع من صحته ولا يجب البحث عن بقية السند كما لا يجب البحث عن عدالة الصحابي لأن شرف الصحبة فوق جميع الاعتبارات والامتيازات<sup>(٢)</sup> ولا شك ان في هذا الرأي غلوا واضحا اذ كيف يصح القول ان الصحابة كلهم عدول مجتهدون في جميع ما صدر منهم، وقد ذهب السيوطي في (تدريب الراوي) وابن حجر في (الاصابة) والغزالي في (المستصفى) وغيرهم من المحدثين الى عدالة الصحابة بالاجماع عدا القلة من اهل السنة الذين يعتبرون الصحابة كغيرهم من الرواة من حيث وجوب البحث عن عدالتهم والتوثق منها واصبحوا كغيرهم من الرجال معرضين للنقد والتجريح.

(١) الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤٢.

(٢) ن.م ص ٤٦-٤٧.

وكان بعض الفقهاء والمحدثين قد منعوا العمل بالحديث الضعيف وقد استدلوا بقوله تعالى ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ۚ ﴾. فالآية الكريمة قد نهت عن العمل بخبر الفاسق ومن المعلوم ان الحديث الضعيف هو ما وصف بعض رواته بالفسق او جهالة الحال، ويقول الشهيد الثاني: ((واما الضعيف فذهب الاكثر الى منع العمل به مطلقا للأمر بالتثبت عند اخبار الفاسق الموجب لرده)) ويمضي الى القول: ((أن الشيخ الطوسي اول من عمل بمضمون الخبر الضعيف وتبعه عدد من العلماء الذين جاءوا بعده إلا من شذ منهم كالشيخ ابن ادريس الحلبي الذي كان لا يجيز العمل بخبر الواحد مطلقا وجاء المتأخرون فوجدوا الشيخ الطوسي ومن تبعه قد عملوا بمضمون ذلك الخبر الضعيف لامر ما رواه في ذلك فحسبوا العمل به مشهورا وجعلوا هذه الشهرة جابرة لضعفه)) وكان الشهيد الثاني لا يعتقد أن شهرة الحديث الضعيف كافية لجبره<sup>(٢)</sup>، اما الذين يأخذون بالاحاديث الضعيفة فهي اذا كانت تتصل بالامور الوعظية والارشادية وفي فضائل الاعمال والترغيب والترهيب دون الاحاديث التي تتصل بتشريع الاحكام او التي لها علاقة باصول العقيدة، فقد روي عن احمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي قولهم: اذا روينا في الحلال والحرام شددنا واذا روينا في الفضائل تساهلنا<sup>(٣)</sup>، ويقول الشهيد الثاني: ((وجوز الاكثر العمل بالخبر الضعيف في نحو القصص والمواعظ وفي فضائل الاعمال لا في نحو

(١) الحجرات: ٦.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٧-٢٨.

(٣) الصالح: علوم الحديث ص ٢١١.

صفات الله المتعال واحكام الحلال والحرام وهو حسن حيث لا يبلغ الضعف حد  
الوضع والاختلاق لما اشتهر بين العلماء والمحققين من التساهل بادلة السنن<sup>(١)</sup>.  
وخصص بعض المحدثين وعلماء الرجال كتبا في الاحاديث الضعيفة، وفي  
رجال الحديث من الضعفاء منهم: الامام البخاري في كتابه (الضعفاء) والمحدث  
النسائي في كتابه (الضعفاء والمتروكين) وابن الجوزي في كتابه (الضعفاء) وابو  
حاتم البستي في كتابه (المجروحين من المحدثين والضعفاء) والحافظ عبد الله بن  
محمد بن عدي الجرجاني في كتابه (الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل  
الحديث) وغيرهم، وليس معناه ان كتب الحديث المعتمدة خالية من الاحاديث  
الضعيفة وان اطلق على بعض الكتب لفظ (الصحيح).

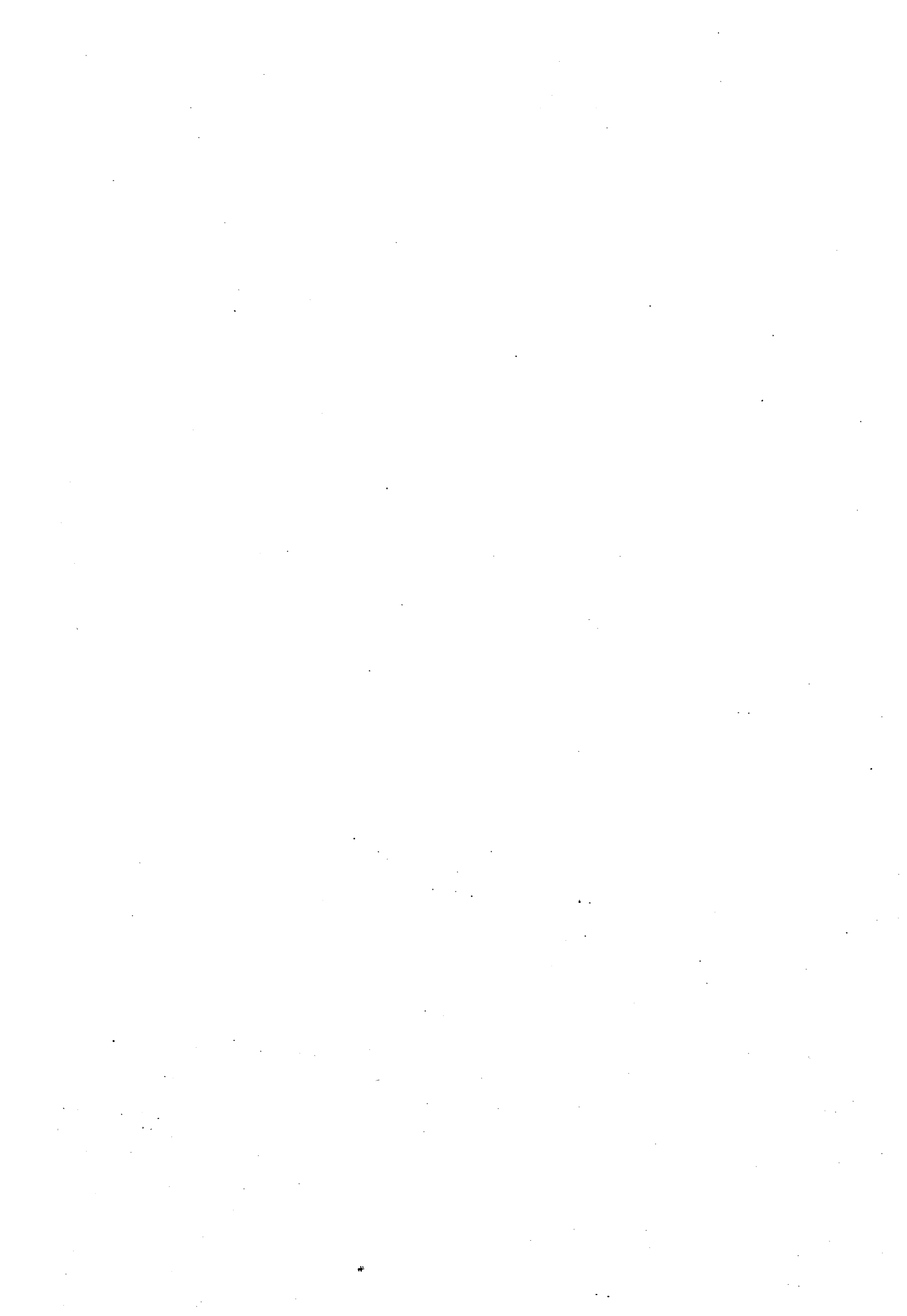
---

<sup>(١)</sup> الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٩.

الفصل  
الثامن

المصطلحات الخاصة  
بأقسام الحديد





للحديث الشريف باقسامه الاربعة (الصحيح والحسن والموثق والضعيف) مصطلحات تشملها جميعا، وقد اختلف المحدثون في عددها وحددها بعضهم باكثر من عشرين مصطلحا واصلها بعضهم الى الثلاثين<sup>(١)</sup>. وكان بعضها يتقارب او يتداخل مع البعض الآخر ويختص بعضها بالحديث الضعيف دون غيره، وهذا مما جعلنا دراسة هذه المصطلحات على اقسام الحديث وفق اتجاهين هما: المصطلحات الخاصة بالحديث الصحيح والحسن والموثق والمصطلحات الخاصة بالحديث الضعيف، وذلك لوجود مصطلحات مخصصة لكل اتجاه من هذين الاتجاهين وهي على النحو الآتي:

اولا: المصطلحات الخاصة بالاقسام الثلاثة من الحديث (الصحيح والحسن والموثق)

#### ١- الحديث المسند :

ذهب المحدثون الى تعريفات عديدة للحديث المسند، فالاماميون يقولون: هو ما اتصل سنده بنقل كل راو عن فوجه حتى ينتهي الى المعصوم عليه السلام من غير ان يعتره قطع او ارسال او وقف وهو اكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>، اما عند اهل السنة فقد كان الحديث المسند موضع خلاف بين محدثيهم من حيث اتصاله بالرسول صلى الله عليه وسلم او رفعه اليه ولكن اتفقوا بالقول: أن المسند هو الطريق الموصول الى المتن او رفع الحديث الى قائله<sup>(٣)</sup>. وهذا الطريق يمثل الرواة الذين نقلوا المتن بالتسلسل الواحد عن الآخر، أي انه اتصل اسناده من راويه الى منتهاه<sup>(٤)</sup>. وقد اشار الامام علي عليه السلام الى اهمية الحديث المسند بقوله: ((اذا حدثتم بحديث فاسندوه الى الذي حدثكم فإن كان حقا فلكم وان كان كذبا فعليه))<sup>(٥)</sup>، ويقول الامام الصادق عليه السلام: ((حديث ابي جدي وحديث جدي حديث الحسين وحديث الحسين حديث الحسن وحديث الحسن حديث امير المؤمنين

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٢٩.

(٢) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ١٩.

(٣) الطيبي: الخلاصة في اصول الحديث ص ٣٠.

(٤) ابن الصلاح: المقدمة ص ٢١، السيوطي: تدريب الراوي ١/١٨٢.

(٥) الكليني: الكافي ١/٥٢.

وحديث امير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ وحديث رسول الله قول الله عز وجل))<sup>(١)</sup>. وقد اظهر المستشرق جوينبول (Guynboll) اعجابه بالجهد الكبير الذي بذله المسلمون في التحري عن صحة الاحاديث فيقول: ((لا يعد الحديث صحيحا في نظر المسلمين الا اذا تابعت سلسلة الاسناد من غير انقطاع وكانت تتألف من افراد يوثق بروايتهم وتحقيق الاسناد جعل علماء المسلمين يقتلون الأمر بحثا، ولم يكتفوا بتحقيق اسماء الرجال واحوالهم لمعرفة الوقت الذي عاشوا فيه واحوال معاشهم ومكان وجودهم ومن منهم كان على معرفة شخصية بالآخر بل فحصوا ايضا عن قيمة المحدث صدقا وكذبا وعن مقدار تحريه للدقة والامانة في نقل المتون ليحكموا أي الرواة كان ثقة في روايته ويسمى نقد الرجال باسم الجرح والتعديل))<sup>(٢)</sup>. فالملازمة بين المتن والسند في الحديث قائمة اذ لا نستطيع ان نتصور في الفكر الاسلامي واحدة منهما دون الآخر فالسند هو طريق المتن. أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الاول وسمي هذا الطريق سندا، اما لأن السند يعتمد عليه في نسبة المتن الى مصدره او لاعتماد الحفاظ على السند في معرفة صحة الحديث وضعفه<sup>(٣)</sup>، يقول الشيخ الحارثي: ((فاعلم أن السند هو طريق المتن اعني مجموع من رووه واحد عن واحد حتى يصل الى صاحبه مأخوذ من قولهم فلان سند أي يستند اليه في الامور أي يعتمد عليه فسمي الطريق سندا لاعتماد المحدثين والفقهاء في صحة الحديث وضعفه على ذلك والاسناد هو ذكر طريقه حتى ترتفع الى صاحبه وقد يطلق الاسناد على السند فيقال اسناد هذا الحديث صحيح او ضعيف وذلك لأن المتن اذا ورد فلا بد له من طريق موصل الى قائله فهذا الطريق باعتبار كونه معتمد العلماء في الصحة والضعف يسمى سندا بوصف تضمنه رفع الحديث الى القائل يسمى اسنادا))<sup>(٤)</sup>. ولاهمية السند في الحديث يقول المحدث النووي: ((الاسناد سلاح المؤمن))<sup>(٥)</sup>. وقد ذهب

(١) الكليني: الكافي ٥٣/١.

(٢) جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية (مادة الحديث) ٣٥٥/٧، ينظر عبد الله كنون: الحديث وقيمه العلمية والدينية ص ٧.

(٣) الراجحي: مصطلح الحديث ص ٧٣-٧٤.

(٤) الحارثي: الدراية ص ٧٤.

(٥) النووي: التقريب ٥/١.

المحدثون الى آراء ثلاثة في كيفية اتصال الحديث المسند وهي:

#### أ-الاتصال الى النبي (ﷺ)

ذهب المحدثون الى القول: أن المسند هو الحديث المرفوع باسناد متصل الى النبي (ﷺ)، يقول الشهيد الثاني: ((إن المتصل هو المسمى بالموصول أيضا، ما اتصل اسناده الى المعصوم او غيره وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن هو فوقه او هو في معنى السماع كالأجازة والمناولة))<sup>(١)</sup>. ويقول الحاكم النيسابوري: ((المسند من الحديث ان يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه الى أن يصل الاسناد الى صحابي مشهور الى رسول الله (ﷺ)، واشترط فيه شرائط بحيث لا يكون موقوفا ولا مرسلا ولا معضلا ولا في روايته مدلس<sup>(٢)</sup>. وبناء على ما ورد في هذه الشروط يكون المسند اخص من المرفوع لأن كل مسند مرفوع وليس كل مرفوع مسندا<sup>(٣)</sup>.

#### ب-الاتصال الى النبي (ﷺ) او غيره

ذهب انصار هذا الرأي الى القول: أن المسند هو الحديث الذي اتصل اسناده من راويه الى منتهاه، فيشمل كلا من المرفوع والموقوف والمقطوع اذا توفر له اتصال السند، اذ قد ينتهي الحديث الى النبي (ﷺ) او يوقف عند صحابي او يضاف الى تابعي أو من دونه<sup>(٤)</sup>. ولكن بعض المحدثين من يحدده باسناد عن النبي (ﷺ)<sup>(٥)</sup>. ويقول المحدث الطيبي: ((هو ما اتصل سنده من راويه الى منتهاه واكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي (ﷺ) دون غيره)).<sup>(٦)</sup>

#### ج-المرفوع الى النبي (ﷺ)

اشار الشهيد الثاني الى أن الحديث المسند هو المرفوع الى النبي (ﷺ) او الى ما اضيف الى المعصوم (عليه السلام) من قول او فعل او تقرير، سواء أكان متصلا ام كان

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٠.

(٢) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١٧.

(٣) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٧٥.

(٤) ن. م ص ٢٧٦.

(٥) الخطيب البغدادي: الكفاية في علوم الحديث ص ٢١.

(٦) الطيبي: الخلاصة في اصول الحديث ص ٤٥.

منقطعا، وعلى فإن المسند حسب هذا الاتجاه يرادف المرفوع<sup>(١)</sup>. ولكن بعض المحدثين من يقول: إن المسند ينطبق على كل من المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان مرفوعا، فهو بذلك مخالف للمستفيض الذي يجعله علماء الحديث في مقابل المرسل فيقولون: اسنده فلان وارسله فلان فالمرسل سقط منه الصحابي والمسند اتصل سنده بالصحابي ورفعته الى النبي ﷺ، ويقول الدكتور صبحي الصالح: ((والحق ان المسند لا يتصور فيه الانقطاع والارسال وما اشبههما، بل يجمع في آن واحد الرفع والاتصال))<sup>(٢)</sup> ويشير بعض الباحثين الى انه يتفرع من الحديث المسند قيذان هما:<sup>(٣)</sup>

القيد الاول: ويخرج منه اربعة اقسام هي: المعلق والمرسل والمقطوع والمعضل. القيد الثاني: ويخرج منه المتصل او الموصول، وهو ما اتصل سنده بنقل كل راو عمن فوqe الى أن يرفع الى المعصوم عليه السلام فيقال له المرفوع او يسند لغير المعصوم فيقال له الموقوف.

ويذهب بعض المحدثين الى القول: أن المتصل او الموصول هو الحديث الذي اتصل اسناده الى النبي ﷺ او الى واحد من الصحابة فيدخل تحته كل من المرفوع والموقوف.<sup>(٤)</sup>

## ٢-١-٢ الحديث المرفوع

إن الحديث المرفوع هو ما اضيف الى المعصوم عليه السلام من قول او فعل او تقرير بلفظ رفعه او ما اضيف الى النبي ﷺ من قول او فعل او تقرير او صفة، وذلك عن طريق الصحابي الذي يخبر عن قول الرسول ﷺ او فعله<sup>(٥)</sup>. ومثال ذلك ما جاء عن الامام علي عليه السلام: ((اذا حدثتم بحديث فاسندوه الى الذي حدثكم فإن كان حقا فلكم وان كان كاذبا فعليه))<sup>(٦)</sup>، فهذا الحديث هو مرفوع سواء كان سنده متصلا او منقطعا، فهو بذلك يباين المرسل مباينة جزئية ويباين

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٠.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ٢١٩-٢٢٠.

(٣) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٢٠.

(٤) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٧٨.

(٥) السيوطي: تدريب الراوي ١/١٨٣، الجرجاني: التعريفات ص ١١٧.

(٦) الكليني: الكافي ١/٥٢.

المسند في امرين في وصف الاسناد في المسند الى المعصوم عليه السلام وفي المرفوع بلفظ رفعه وفي اعتبار الاتصال في المسند وجواز الاتصال والانقطاع في المرفوع فهو مباين في ذلك للمسند ولذلك اصبح للحديث المرفوع اطلاقان هما: (١)

أ- ما سقط من وسط سنده واخره واحد او اكثر مع التصريح بلفظ الرفع فهو في ذلك قسم من المرسل.

ب- ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم والائمة عليهم السلام الى آخر السند سواء اعتراه قطع ام لا.

وهناك من يوسع دائرة الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير، والى الصحابي والتابعي او بعدهما سواء اتصل اسناده ام لا، ونستفيد من هذا الرأي الذي ذهب اليه جماعة من المحدثين وفي الغالب من اهل السنة- بأن المرفوع لا يكون متصلا دائما فقد يسقط منه الصحابي فيكون مرسلا او يسقط من اسناده رجل او يذكر فيه رجل مبهم فيكون منقطعا او يسقط من سنده اثنان او اكثر فيكون معضلا، وهو في هذه الحالات الثلاث يوصف بالضعف وان كان حديثا مرفوعا فليس مجرد رفع الحديث يكون كافيا لاطلاق الحكم بصحته بل لا بد من تتبع طريق الاسناد التي رفع بهاليتين اتصاله او انقطاعه من جهة ولتعرف درجة رجاله اذا اتصل من جهة ثانية. (٢)

### ٣- الحديث الموقوف

عد جمع من المحدثين هذا النوع من الحديث من اقسام الحديث الضعيف وقد قسموه على قسمين هما: المطلق والمقيد، وقد عرفوا الموقوف المطلق بأنه ما روي عن صحابي للنبي صلى الله عليه وسلم او مصاحب للامام عليه السلام متصلا كان سنده ام منقطعا (٣). فإذا روى الراوي عن جماعة وبلغ الى الصحابي او المصاحب، وهو يريد ان يقف عليه قال: (عن فلان) وقفه عليه وبهذا التقييد يسمى بالموقوف المقيد (٤). وهناك من يحدد الموقوف بالصحابي دون غيره، فهو ما روي عن

(١) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٢٠.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ٢١٦.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٤٥.

(٤) الغريفي: قواعد الحديث ص ٢١٥.

الصحابي من قول او فعل او تقرير<sup>(١)</sup>، ويقول الشهيد الثاني: ((وقد يطلق كذلك في غير المصاحب للنبي ﷺ او الامام عليه السلام)<sup>(٢)</sup>. وقد حاول الدكتور صبحي الصالح ازالة صفة الضعف عن الحديث الموقوف بقوله: ((حديث الصحابي كحديث رسول الله ﷺ لأن الصحابي في مثل ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقر الا ما يحقق بنفسه عن النبي ﷺ)<sup>(٣)</sup>. وقد استثنى بعض الصحابة المشتهرين برواية الاسرائيليات والقصص من امثال كعب الاحبار وعبد الله بن سلام وعبد الله بن عمرو بن العاص فإن اغلب احاديثهم ضعيفة او موضوعة<sup>(٤)</sup> ويضاف الى هؤلاء بعض الذين عرفوا بالنفاق، وضعف الايمان او كان اسلامهم متأخرا وغير عميق في نفوسهم وعليه يمكن تصنيف احاديث الصحابة على قسمين هما:

أ- احاديث صحيحة الاسناد فتفيد الظن فيصبح العمل بها جائزا.

ب- احاديث ليست صحيحة وهي ليست حجة فلا يعمل بها لأنها تتصل بطبيعة حياة الصحابي ومسيرة اعماله لأنه في الاصطلاح هو ما جاء عن الصحابي يسمى (خبرا)، وقيل إن الاثر اعم من كل منهما مطلقا<sup>(٥)</sup>.

#### ٤- الحديث المقطوع

إن الحديث المقطوع هو ما اضيف الى التابعي قولا او فعلا متصلا او غير متصل<sup>(٦)</sup>، . ويقول الشهيد الثاني: ((وهو ما جاء عن التابعين، ومن في حكمهم وهو تابع مصاحب للامام ايضا فانه في معنى التابعي المصاحب للنبي ﷺ)<sup>(٧)</sup> وقد جعل بعض المحدثين الحديث المقطوع من اقسام الحديث شأنه في ذلك الحديث الموقوف وقد جعل له اطلاقان هما:<sup>(٨)</sup>

أ- الشائع انه ما جاء عن التابعي ومن في حكمه وهو تابع المصاحب للامام عليه السلام

(١) السيوطي: تدريب الراوي ١/١٨٤، ابن الصلاح: علوم الحديث ص٤١-٤٢، المقدمة ص٢٢، الطيبي:

الخلاصة ص٦٤-٦٥، ينظر جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية ٧/٣٣٨.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص٤٥.

(٣) الصالح: علوم الحديث ص٢٠٨.

(٤) ن. م ص٢٠٩.

(٥) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص٣٠.

(٦) السيوطي: تدريب الراوي ١/١٩٤.

(٧) الشهيد الثاني: الدراية ص٤٦.

(٨) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص٣٠.

ب- يطلق على الموقوف المطلق ويكون بذلك مرادفاً للمقطوع.  
وهناك من يخرج الحديث المقطوع من دائرة اقسام الحديث، وعدّ ادخاله من باب التسامح، لأن اقوال التابعين لا دخل لها في الحديث فكيف يعد نوعاً منه<sup>(١)</sup>. يقول الباحث جوينبول: إن المقطوع وهو ما لا يرتفع الا الى الجيل الاول بعد محمد وقد يراد به ما اضيف الى التابعين من قول او فعل<sup>(٢)</sup> ولكن التابعي الذي صحب احد الائمة عليه السلام او صحب اكثر من امام، كما صحب جماعة من الصحابة واستقى منهم معارفه سوف يكون بذلك على قرب من النبي عليه السلام، وبموجب هذا التقارب الزمني يمكن اخضاع حديثه الى الجرح والتعديل ودراسة احوال متنه وسنده ومن ثم ينطبق عليه التصحيح والتحسين او نحوهما.

#### ٥- الحديث المعنعن والمؤنن

الحديث المعنعن هو الحديث المروي بتكرار حرف المجاوزة، وهو لفظ (عن) في سنده فيقال فلان عن فلان من غير بيان للتحديث والاخبار والسماع وبذلك يظهر وجه تسميته معنعنا، وقد اختلفوا في حكم اسناده فقيل: إنه من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره لأن المعنعن اعم من الاتصال لغة<sup>(٣)</sup>. ويقول الشهيد الثاني: ((والصحيح الذي عليه جمهور المحدثين بل كاد أن يكون اجماعاً أنه متصل اذا امكن اللقاء، أي ملاقة الراوي بالعننة لمن رواه عنه مع البراءة من التدليس قد يتجاوز في العننة مع عدم الاتصال نظراً الى ظهور في الاطلاق وان كان خلاف الاصطلاح<sup>(٤)</sup>. واذا قيل: اخبرنا او حدثنا او سمعنا عن فلان فإن ذلك يخرج عن الحديث المعنعن<sup>(٥)</sup>. ويقول التهانوي: ((وهو ما يقال في سنده فلان عن فلان، والصحيح أنه متصل اذا امكن اللقاء مع البراءة من التدليس<sup>(٦)</sup>)). وتعد العننة هنا بمثابة الاتصال، فإذا لم يثبت اتصاله فهو يعد من الحديث المرسل وعليه فهو في حكم المتصل اذا تحقق فيه شرطان هما:  
أ- امكان اللقاء بين الراوي بالعننة والمروي عنه إن كانا متعاصرين.

(١) الطائي: رسالة في علوم الحديث واصوله ص ٨٤.

(٢) جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية ٣٣٨/٧.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣١.

(٤) ن.م، الحارثي: الدراية ص ٨٥.

(٥) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٢١.

(٦) التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٣٨.



ب- عدم التدليس بأن يكون الراوي ممن يؤمن منه ذلك.

وقد اشترط بعض المحدثين بأن يكون المعنعن بحكم المتصل عدا الشرطين المذكورين وهو ثبوت اللقاء بينهما وعدم الاكتفاء بإمكانه، وثبوت طول الصحبة وعدم الاكتفاء بثبوت اللقاء وكونه معروفاً بالرواية عنه فلا يكفي ثبوت طول الصحبة، ولم يشترط المحدث مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) ثبوت اللقاء بين الراوي، ومن عنعن عنه، بل إنه لم يأخذ بهذا الشرط الذي ذهب إليه الكثير من المحدثين وبنى رأيه على ما عليه أهل العلم من أن الرواية بالعنعنة ثابتة والحجة بها لازمة، وهي محمولة ابتداءً على سماع الراوي للمروي عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين<sup>(١)</sup>، وقد وجه ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) نقداً للامام مسلم بن الحجاج بقوله: ((وفيما قاله مسلم نظر وقد قيل: ان القول الذي رده مسلم هو الذي عليه ائمة هذا العلم: علي بن المديني والبخاري وغيرهما))<sup>(٢)</sup>. ويقول المحدث النووي: ((وهذا الذي صار إليه مسلم قد انكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه ائمة هذا الفن))<sup>(٣)</sup>.

اما الحديث المؤنن الذي يقال في سنده: (حدثنا فلان ان فلانا) قد اختلف فيه المحدثون، فقد عده بعضهم كالمعنن<sup>(٤)</sup>، ومنهم من يقول انه محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بصيغته من جهة اخرى<sup>(٥)</sup>، وقد رجح الكثير من المحدثين الرأي الاول.

## ٦- الحديث الفرد والغريب

يشق لفظ الحديث الفرد من (التفرد) وهو على نوعين: الفرد المطلق والفرد النسبي، ويعرف الفرد المطلق بانه الحديث الذي انفرد به راو واحد عن كل واحد من الثقات وغيرهم، وإن تعددت الطرق اليه، وقد الحقه بعض المحدثين بالحديث الشاذ، واما الفرد النسبي فهو الذي يكون مقيدا بالنسبة الى جهة

(١) مسلم بن الحجاج: الصحيح ٢٣/١.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٧٢.

(٣) النووي: شرح صحيح مسلم ١٢٨/١.

(٤) الصالح: علوم الحديث ص ٢٢٤.

(٥) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٨٦.

خاصة<sup>(١)</sup>. وقد ينفرد اهل بلد معين بالرواية فيقال: تفرد به اهل مكة او اهل الشام او غيرهما، ويقول الحاكم النيسابوري: ((تفرد بذكر الامر فيه اهل البصرة من اول الاسناد الى آخره ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم))<sup>(٢)</sup>، او تفرد واحد من اهل منطقة معينة فيقال: لم يروه الا فلان عن فلان، ويقول التهانوي: هو ما يتفرد بروايته شخص واحد<sup>(٣)</sup>. ويقول عبد المهدي مطر: إنه قد يتفرد به في اول السلسلة واحد ثم رواه اثنان فاكثر<sup>(٤)</sup>، ويحدد الشهيد الثاني موقع الحديث الفرد من الحديث الضعيف بقوله: ((ولا يضعف الحديث بذلك من حيث كونه افرادا إلا أن يلحق بالشاذ فيرد لذلك))<sup>(٥)</sup>. ويشترك الحديث المتفرد مع الحديث الغريب فيقال: تفرد به فلان تارة واغرب به فلان تارة اخرى، وهو في الحالتين تفرد ومثاله الحديث ((إنما الاعمال بالنيات))، ويقول الشيخ ابو زهو: ((وهو ما يقع فيه من كلمات غامضة بعيدة من الفهم لقلّة استعمالها))<sup>(٦)</sup>. وقد تعرض الاستاذ جوينبول الى الحديث الغريب بقوله: ((والغريب في الغالب هو الحديث النادر والغريب المطلق بصف الاسناد هو ما رواه تابعي في الجيل الثاني فقط واذا انفرد برواية الحديث شخص من الاجيال المتأخرة فإن الحديث ليس غريبا بالنسبة لشخص معين، ويسمى الحديث بالغريب ايضا اذا اشتمل متنه على عبارات نادرة او غريبة، ويكون هذا الوصف باعتبار معناه، وهذه المصطلحات الفنية لم تكن في الاصل متفقا على تفسيرها بمعنى واحد بين علماء المسلمين<sup>(٧)</sup>. وكان الحاكم النيسابوري قد ذهب الى تصنيف الحديث الغريب على ثلاثة اقسام هي<sup>(١)</sup>:

١- غرائب الصحيح: والمقصود به الافراد المخرجة عن كل من البخاري ومسلم.

(١) ن.م ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٢) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٩٧.

(٣) التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٣٢.

(٤) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ١٤.

(٥) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٢-٣٣.

(٦) ابو زهو: الحديث والمحدثون ص ٤٧٤.

(٧) جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية ٣٣٩/٧.

(١) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٩٤-٩٦، ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٨٨.

٢- غرائب الشيوخ او الاسناد: وهو أن يتفرد بروايته واحد عن مثله.

٣- غرائب المتون: وهو أن يتفرد واحد برواية المتن ثم يرويه عنه آخر ويرويه عنه جماعة آخرون.

وهناك احاديث جمعت فيها غرائب الاسناد والمتون، بأن يكون راويه في جميع الطبقات واحد مع اشتهار متنه عن جماعة<sup>(٢)</sup>، ويقول الشهيد الثاني: ((هو أن الغريب ما تفرد به راو واحد في موضع وقع التفرد به من السند، وإن تعددت الطرق اليه او منه)) ويقول ايضا: هو ما اشتمل متنه على لفظ غامض بعيد عن الفهم لقلّة استعماله<sup>(٣)</sup>. وإن الضعف الحاصل من الاحاديث الغريبة جعلت الامام احمد بن حنبل يحذر من الاخذ بها فيقول: لا تكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها من الضعفاء، وينقل عن انس بن مالك قوله: ((شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس))<sup>(٤)</sup>.

صنف في غريب الحديث جماعة من اللغويين كالنضر بن شميل (ت ٢٠٣هـ) ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ) وابي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) وعبد الملك بن قريب الاصمعي (ت ٢١٦هـ) وابي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) وقد جاء بعدهم علماء آخرون كابي عبيد احمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١هـ) وجماعة آخرون كابي عبيد احمد بن محمد بن الاثير (ت ٦٠٦هـ) في كتابيه (النهاية في غريب الحديث والاثار) و(منال الطالب في شرح طوال الغرائب).

#### ٧- الحديث العزيز والمشهور

يعرف الحديث العزيز بأنه ما لا يرويه اقل من اثنين<sup>(٥)</sup>. او ما رواه اثنان

ولم يستفص كاحاديث المتواترة او المشهورة<sup>(١)</sup>، وقد سمي عزيزا لعزته ولقلة وجوده<sup>(٢)</sup> وقد انكره المحدث ابن حبان البستي بأن رواية اثنين عن اثنين لا توجد اصلا حتى ينتهي الاسناد، وهذا الرأي يبدو صحيحا لو قصرنا في العزيز بالذات

(٢) الطيبي: الخلاصة ص ٥١.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٦، ص ٤٣.

(٤) السيوطي: تدريب الراوي ١٨٢/٢.

(٥) التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٣٢.

(١) جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية ٣٣٩/٧.

ولكن لو قلنا إنه لا يرويه اقل من اثنين فهو موجود ولكن بقله<sup>(٣)</sup> فقد يروي صحابيان عن رسول الله ﷺ ويروي اثنان عن كل واحد منهما وهكذا في بقية السند وحكمه اما أن يكون صحيحا او حسنا او ضعيفا تبعا لحال الرواة.

أما الحديث المشهور فهو الذي له طرق محصورة باكثر من اثنين، وقد سمي مشهورا لانتشاره ووضوحه، ويرى بعض المحدثين أنه هو الذي استفاض فيما بعد ولم يكن قد رواه في الاصل إلا واحد من الجيل الاول<sup>(٤)</sup>. ومثاله الحديث المشهور ((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما حرم الله))، ويقول الشيخ المامقاني: هو ما شاع عند اهل الحديث بأن نقله جماعة منهم<sup>(٥)</sup>، او كل ما رواه جماعة سمي مشهورا<sup>(٦)</sup>. ويقول الشيخ الطريحي: ((هو ما شاع نقله مطلقا او عند المحدثين او عند غيرهم خاصة وربما اطلق المشهور على ما زاد رواته عن ثلاثة او اثنين على اختلاف فيها))<sup>(٧)</sup> ويجعل الشهيد الثاني الحديث المستفيض والحديث المشهور حديثا واحدا من حيث عدد الرواة، وهو ما تزيد رواية كل منهما عن ثلاثة او اثنين ولكن الفرق بينهما يعود الى أن المستفيض ما اتصف بذلك في ابتدائه وانتهائه على السواء، والحديث المشهور اعم من ذلك، وعلى سبيل المثال الحديث ((إنما الاعمال بالنيات)) فهو حديث مشهور غير مستفيض لأن الشهرة انما طرأت له في وسطه وقد يطلق الحديث المشهور على ما اشتهر على الالسنه، وان اختص باسناد واحد بل ما لا يوجد له اسناد اصلا<sup>(٨)</sup>، كالحديثين المشهورين ((علماء امتي كانباء بني اسرائيل)) و((ولدت في زمن الملك العادل كسرى)) فإن هذين الحديثين موضوعان إلا أنهما مشهوران على السنة العوام<sup>(٩)</sup>، اما الحديث ((إنما الاعمال بالنيات)) فاصبح في عداد المتواتر مع أنه لم يروه الا عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر الا علقمة

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٦.

(٣) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ١٤-١٥.

(٤) جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية ٣٣٩/٧.

(٥) المامقاني: مقباس الهداية ص ٢٠.

(٦) السيوطي: تدريب الراوي ٢٧٦/١.

(٧) الطريحي: جامع المقال ص ٤.

(٨) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٦.

(٩) الطائي: رسالة في علوم الحديث واصوله ص ٦٧.

بن ابي وقاص ولم يروه عن علقمة الا محمد بن ابراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد الا يحيى بن سعيد الانصاري وانما طرأت له الشهرة من عند يحيى<sup>(٢)</sup>، وقد تبدو للقارئ صحة بعض الاحاديث المشهورة او المستفيضة، معتمدا على الارقام والاعداد، وقد اشار الحاكم النيسابوري الى ذلك بقوله: ((والمشهور من الحديث غير صحيح فرب حديث مشهور لم يخرج من الصحيح))<sup>(٣)</sup>، ويرى أن يشترط تعزيز الصحيح ولا يحكم بتصحيح العزيز فالصحيح عنده لا بد من أن يكون عزيزا ولا يجوز أن يكون فردا ولا غريبا<sup>(٤)</sup>، وقد اعطى امثلة من الاحاديث بعضها حسان وبعضها ضعاف ثم يقول: ((فكل هذه الاحاديث مشهورة باسانيدها وطرقها وابواب يجمعها اصحاب الحديث وكل حديث منها تجمع طرقه في جزء او جزئين ولم يخرج في الصحيح منها حرف))<sup>(٥)</sup>، وقد اطلع المحدث السيوطي على الاحاديث التي استشهد بها الحاكم ودقق فيها وزاد عليها الكثير في كتابه مستدركا به على الزركشي ما فاته من الاحاديث المشهورة<sup>(٦)</sup>. ومنها الحديث ((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)) فهو حديث مشهور عند اهل الحديث والعلماء والعوام في آن واحد<sup>(٧)</sup>، ويستدل الاماميون على صحة الحديث المشهور بعد حصول قرائن شاهدة بصدور الحديث عن المعصوم عليه السلام.

وصنف في الحديث المشهور جماعة من المحدثين منهم بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) وكتابه (التذكرة في الاحاديث المشتهرة) وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وكتابه (اللائئ المنثورة في الاحاديث المشهورة) وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) وكتابه (المقاصد السنية في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الالسنه) وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وكتابه (الدرر المنثورة في الاحاديث المشتهرة) ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي

(٢) السيوطي: تدريب الراوي ١/١٨٩.

(٣) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٩٢.

(٤) الصالح: علوم الحديث ص ٢٣١.

(٥) الحاكم: معرفة علوم الحديث ص ٩٢.

(٦) السيوطي: تدريب الراوي ١/١٨٨.

(٧) ن.م ١/١٨٩.

(ت١١٢٢هـ) وكتابه (تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث) والشيخ عز الدين محمد بن احمد بن الخليل (ت١٠٥٧هـ) وكتابه (تسهيل السبل الى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس) والحافظ اسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ) وكتابه (كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث بين الناس) والقاضي محمد بن احمد الصنعاني وكتابه (النواضح العطرة في الأحاديث المشتهرة) ولاحمد بن محمد بن عبد السلام كتاب (الدرة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة) وغيرهم، ومن الملاحظ ان الامامية لم يفردوا كتباً خاصة في الأحاديث المشهورة، وربما أن الكتب الأربعة وكتب الأحاديث الجامعة الأخرى كوسائل الشيعة للحر العاملي (ت١١٠٤هـ) وبحار الأنوار للشيخ المجلسي (ت١١١١هـ) تضم هذا النوع من الأحاديث ومن الملاحظ ان في كتب أهل السنة مصطلحات تجمع بين أكثر من صنف من الأحاديث ومنها (العزيم المشهور) ومعناه عزيز في بعض طبقاته برواية اثنين ومشهور في التي قبلها او بعدها بروايته عن الأكثر<sup>(١)</sup>. ومثاله الحديث (لا يؤمن بي احدكم حتى اكون اقرب اليه من ولده ووالده)).

#### ٨- الحديث المدرج

الحديث المدرج هو ما كانت فيه زيادة ليست منه سواء في المتن او السند<sup>(٢)</sup>، ومعناه: درج الراوي شيئاً من حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواه فيظن أنه من الحديث<sup>(٣)</sup>. او يدرج كلمة تفسير لكلمة غريبة في الحديث وعند ذلك يظن أنها من الحديث او يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيدرجهما، اما أن يروي احد المتنين بالسندين او يروي المتنين بسند واحد، او أنه يسمع حديثاً واحداً ولكن من جماعة مختلفين اما في سنده او في متنه، فيدرج روايتهم ويروي عنهم جميعاً بالاتفاق في المتن او السند ولا يذكر الاختلاف فيهما<sup>(١)</sup>، والحديث المدرج على نوعين هما: مدرج المتن ومدرج السند،

(١) الصالح: علوم الحديث ص ٢٣٥.

(٢) ابن كثير: الباعث الخبيث ص ٤٢.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٣، ابن الصلاح: المقدمة ص ٤٥، السيوطي: تدريب الراوي ١/٢٦٨،

الحارثي: الدراية ص ١٠٢.

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٨٧، الطيبي: الخلاصة ص ٣٩، السيوطي: تدريب الراوي ١/٢٧١.

ويعرف مدرج المتن بانه يدخل الراوي شيئاً من كلامه او من كلام غيره في الحديث، فيتوهم السامع أن هذا الكلام المدرج من نفس الحديث وهو اما أن يكون في اول الحديث او في وسطه او في آخره، واذا كان في اوله فانه يقصد بيان حكم شرعي معين، ويرى الاستدلال له بحديث النبي ﷺ واذا كان في وسطه فانه يرغب في تفسير لفظة غريبة في الحديث، واما في آخره فهو بيانه لحكم مستنبط من الحديث<sup>(٢)</sup>، ومثال ذلك ما رواه الخطيب البغدادي عن ابي هريرة عن النبي ﷺ قوله: ((اسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار)) فإن ابا هريرة رأى ناسا يتوضؤون فقال لهم: ((اسبغوا الوضوء فإنني سمعت ابا القاسم ﷺ يقول: ((ويل للاعقاب من النار)) ووهم بعض الرواة وظنوا أن عبارة (اسبغوا الوضوء) من كلام رسول الله ﷺ. (٣)

اما مدرج السند فهو يتحدد بعدة اوجه، اما أن يكون الحديث عند الراوي باسناد، وعند حديث آخر باسناد مغاير فيأتي احد الرواة ويروي عنه احد الحديثين باسناد خاص، ويدخل فيه الحديث الآخر كله او بعضه من غير أن يبين ذلك او أن يكون بعض الرواة قد سمع الحديث باسناد مختلف فيأتي راو آخر فيجمع تلك الاسانيد على اسناد واحد من غير بيان للاختلاف، او ان يحدث الراوي ويسوق الاسناد، ثم يعرض له عارض فيقول كلاما من عند نفسه فيظن بعض من سمعه ان هذا الكلام متن لذلك الاسناد ثم يرويه عنه على أنه كذلك. ولا شك في أن الحديث المدرج اذا تعمد راويه الادراج يعد من ضروب الكذب والتدليس، ولا يقدم عليه الا المجروحون من الرواة الذين تجردوا من صفات العدالة واتصفوا بالكذب والاختلاق ومثال ذلك ما رواه ابو هريرة: ((للعبد المملوك اجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر امي لاحببت أن اموت وأنا مملوك)) فعبارة (والذي نفسي بيده) مدرج من قول ابي هريرة<sup>(١)</sup> ولاجل ازالة الالتباس الحاصل لحديث رسول الله ﷺ من كلام غيره تصدى بعض المحدثين لهذا النوع من الحديث فصنفوا فيه كتباً، فقد الف الخطيب البغدادي

(٢) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٣٠٣.

(٣) النعمة: دراسات في مصطلح الحديث ص ١٠٣.

(١) ن.م ص ١٠٧.

(ت٤٦٣هـ) (الفصل للوصل المدرج في النقل) وقد لخصه ابن حجر وزاد عليه بكتابه (تقريب المنهج بترتيب المدرج) واستخلص السيوطي (ت٩١١هـ) منه جزءا وسماه (المدرج الى المدرج) وكان اقتصاره على مدرج المتن دون مدرج الاسناد. (٢)

#### ٩- الحديث المعلق

الحديث المعلق (هو ما حذف مبتدأ اسناد راو فاكثر ولو الى آخر الاسناد) (٣)، ويقول الشهيد الثاني: ((وهذا اللفظ مأخوذ من تعليق الحدود او الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال، ولم يستعملوه فيما يسقط وسط اسناده او آخره لتسميتهما بالمتقطع والمرسل)) (٤). ومثال ذلك ما رواه الشيخ الطوسي عن محمد بن يعقوب او عن محمد بن احمد ونحوهما (٥). وقد سلك بعض المحدثين هذا السلوك في حذف مبتدأ الاسناد او اختصار الطريق خشية التطويل، وقد كانت ظاهرة التعليق عند البخاري اكثر بروزا منها عند مسلم في صحيحيهما (٦). وكان الشيخ الطوسي في كتاب (تهذيب الاحكام) قد حذف كثيرا من الاسانيد اعتمادا على ما ذكره في خاتمة الكتاب من المشيخة، وذلك لتخرج هذه الاحاديث عن حد المراسيل (٧). وكان قد قصد الاختصار في ذلك وليس ذلك اهمالا للاسناد الكامل بل هو اشبه بالاحالة على (المشيخة) التي وضعها في آخر الكتاب، يمكن الرجوع اليها لمعرفة رجال الاسانيد، والحديث المعلق مرة يكون من الحديث الصحيح ومرة من الحديث الحسن او الحديث الموثق وقد يكون من الحديث الضعيف، فإذا كان المحذوف فيه معلوما اما باخبار ثقة عنه واما باخبار نفس الراوي عنه كان ذلك من الصحيح، لأن المحذوف حينئذ بحكم المذكور اما

(٢) ن. م ص ١٠٨.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٢، التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٣٩، الطريحي: جامع المقال ص ٤.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٢.

(٥) الطريحي: جامع المقال ص ٤.

(٦) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٨١.

(٧) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٣٤٧-٣٤٨.



إذا كان المحذوف في المعلق غير معلوم كان من الضعيف، ويصبح في هذه الحالة مرسلًا بالمعنى الأعم. (١)

### ١٠- العالي والنازل

يقصد بلفظ (العالي) قليل الواسطة، واما (النازل) فهو كثير الواسطة ويكون العالي وفق ذلك أقوى من النازل فيما إذا تساوت صفات الراوي فإن قلة الواسطة في الرواة تكون أبعد عن الخلل، إذ كلما كثرت الوسائط كثرت فيها مظان التجويز (٢). وقد يكون النازل قويا فيما إذا كان لكثرة الرواة اوثق أو احفظ أو كان الاتصال فيها مصرحا فيه باللقاء، كما لو قال عن النبي ﷺ أو الائمة عليهم السلام فقد كان بعض الرواة يرحلون الى الائمة من آل البيت عليهم السلام للاستماع اليهم فينقلون عنهم الاحاديث او يرحلون الى المشايخ فيثبتون ما يسمعونه عنهم من الاحاديث. (٣)

وتتحدد مراتب العالي والنازل من حيث القوة والضعف بعدة مسوغات منها: القرب من النبي ﷺ والائمة الكريمة فيكون العالي قويا شريطة أن يكون الاسناد سليما، والقرب من اصحاب الحديث او الرواة بنفس الشرط المذكور، وقد اعطى الحاكم النيسابوري جانبا من المفاهيم الخاصة بالعالي والنازل بقوله: ((والعالي من الاسانيد التي تعرف بالفهم لا بعدد الرجال، قرب إسناد يزيد عدده على السبعة والثمانية الى العشرة وهو اعلى من ذلك، وخلص الحاكم النيسابوري الى القول: لعل قائلا يقول: النزول ضد العلو فقد عرف ضده وليس كذلك فإن للنزول مراتب لا يعرفها الا اهل الصنعة، فمنها ما تؤدي الضرورة الى سماعه نازلا ومنها ما يحتاج طالب العلم الى معرفة وتبحر فيه فلا يكتب النازل وهو موجود باسناد اعلى منه. (٤)

### ١١- الحديث المستفيض

(١) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٢٣.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٦.

(٣) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٢١-٢٢.

(٤) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١١-١٢، ينظر ابن الصلاح: المقدمة ص ٢٣٧.

الحديث المستفيض هو ما كثرت رواته في كل طبقة باكثر من ثلاثة رواة فهو في ذلك يتقارب مع الحديث المتواتر، ويلتقي معه في افادته للعلم في نقطتين هما: الكثرة وافادة العلم الذي يستفاد منه من القرائن الداخلية، لا من نفس الكثرة فهو كالعلم المستفاد من خبر الواحد، ويعطي الشهيد الثاني سبب تسميته بالمستفيض لأنه مأخوذ من فاض الماء يفيض فيضا<sup>(١)</sup>، ويتشابه الحديث المستفيض مع الحديث المتواتر في تقسيمه إلى لفظي ومعنوي ويلتقي بالحديث المشهور في كثرة رواته، غير أن بعض المحدثين يرى عدم اشتراط الكثرة في سائر طبقات الحديث، كي يسمى حديثا مشهورا إذ يكفي بتوافر هذه الكثرة في بعض الطبقات، فالحديث ((انما الاعمال بالنيات)) قد تحققت فيه الكثرة المطلوبة في الطبقات المتأخرة ولذلك اطلق عليه حديث مشهور، لا حديث مستفيض أو متواتر على أن الشهرة في الحديث قد لا تكون مجدية لوحدها إذ نجد كثيرا من الاحاديث موصوفة بالشهرة ولكننا لو تحققنا من واقعها لوجدناها احاديث موضوعية، وقد اشار إلى بعضها المحدث ابن الجوزي في كتاب (الموضوعات) والعجلوني في كتاب (كشف الخفاء) وغيرهما. ومن الملاحظ أن هناك امثلة من الحديث المشهور تصلح للمستفيض وعلى ذلك يكون الحديثان مترادفين على رأي جماعة من المحدثين، ولكن من الارجح التفرقة بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعم من ذلك<sup>(٢)</sup>، ومن المحدثين من غير بينهما على كيفية اخرى، فإن الجماعة التي تروي الحديث المشهور ثلاثة او اكثر، فطرقة محصورة باكثر من اثنين، بينما ينحصر المستفيض بالاكثر من ثلاثة، فلا يمكن أن تقل طرقة عن ثلاثة.<sup>(٣)</sup>

## ١٢- الحديث المسلسل

الحديث المسلسل هو ما تتابع فيه رجال السند واحدا فواحدا الى منتهى السند على صفة واحدة<sup>(٤)</sup>. كالقول: سمعت فلانا يقول، الى منتهى الاسناد، او

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٦.

(٢) ابن حجر: شرح النخبة ص ٥.

(٣) الصفاني: التوضيح ٤٠٧/٢، ينظر القاسمي: قواعد التحديث ص ١٢٥، المامقاني: مقباس الهداية ص ٤٠.

(٤) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٢٤٨، المقدمة ص ١٣٨، السيوطي: تدريب الراوي ١٨٧/٢.

اخبرنا فلان<sup>(١)</sup>، ويقول الشيخ الطريحي: ((ما اشترك كله او بعضه بامر كالاسم مثلا))<sup>(٢)</sup>. ويقول جوينبول: واذا اشتمل الحديث على ملاحظات تتعلق بالرواية جميعهم كأن يقرر ضمنا انهم حلفوا اليمين عند روايتهم للحديث او شبك كل واحد من رواته يده بيد من رواه عنه فإنه يسمى (المسلسل) وفي الحالة الاولى يسمى مسلسل الحلف وفي الحالة الثانية مسلسل اليد<sup>(٣)</sup>، فالحديث المسلسل اما ان يكون الرواية على صفة واحدة او تكون الرواية على صفة واحدة وتتحقق هذه الوحدة بما يلي:

- ١- اتفاق اسماء الرواة واسماء ابنائهم كالمحمدين والاحمديين والعبادلة وغيرهم.
  - ٢- الاتفاق بالفعل كأن يقول: (صافحني) او (روى لي) فلان.
  - ٣- الاتفاق بالقول وصيغة القسم كأن يقول: اخبرنا او اخبرنا والله فلان.
- والتسلسل قد يقع في معظم سند الحديث او دون ذلك وهو ليس له علاقة في قبول الحديث او عدمه، ولكنه فن من فنون الرواية للمحافظة عليها، وفائدته اشتماله على مزيد الحرص على اداء الحديث بالحالة التي اتفق معها، وهو على مراتب كان اعلاها ما دل على اتصال السماع بالنبي ﷺ او الائمة عليهم السلام من بعده واقل منه ما ينقطع تسلسله في الوسط او في الآخر<sup>(٤)</sup>. وقد قسم الحاكم النيسابوري الحديث المسلسل على ثمانية اقسام ثم قال: ((فهذه انواع المسلسل من الاسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس وآثار السماع بين الراوين ظاهرة غير ان رسم الجرح والتعديل عليها محكم واني لا احكم لبعض هذه الاسانيد بالصحة وإنما ذكرتها ليستدل بشواهدا عليها إن شاء الله))<sup>(٥)</sup>، والعبارات المتماثلة التي ذكرها الحاكم هي: سمعت وحدثنا واخبرنا ثم ايصال الحديث الى النبي ﷺ.

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٨.

(٢) الطريحي: جامع المقال ص ٤.

(٣) جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية ٣٣٨/٧.

(٤) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٣٠٥.

(٥) الحاكم: معرفة علوم الحديث ص ٣٤.

### ١٣- الحديث المصحف والمحرّف

يقصد بالتصحيف التغيير الذي يقع على الحروف او على حركاتها، او ما غير فيه اللفظ في الكلمة سواء كان في السند او المتن<sup>(١)</sup>. وكان حذاق علماء الحديث ينهضون باعباء هذا اللون من الحديث لاكتشاف التصحيف فيه<sup>(٢)</sup>، وان التصحيف على ضربين هما:

١- تصحيف في المتن

٢- تصحيف في السند

ففي تصحيف المتن ما روي عن رسول الله ﷺ قوله: ((احتجم في المسجد)) والصحيح ((احتجر في المسجد))<sup>(٣)</sup>، ويذكر الشيخ محمود ابورية: ((من ظريف ما وقع من التصحيف في كتاب مسلم ومسنده الصحيح: نحن يوم القيامة على كذا انظر، وهذا شيء لا يتحصل له معنى وهكذا نجده في كثير من النسخ، وإنما هو: نحن يوم القيامة على كوم، والكوم جمع كومة وهو المكان المشرف فصحفه بعض النقلة فكتب: نحن يوم القيامة على كذا، فقرأ من قرأ فلم يفهم ما هو، فكتب على طرة الكتاب: انظر يأمر قارئ الكتاب بالنظر فيه وينبهه عليه فوجده ثالث فظنه من الكتاب فالحقه بمتنيه))<sup>(٤)</sup> وقد كتب العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ) كتاب (ايضاح الاشتباه في اسماء الرجال)، ونبه الشيخ تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي وهو من اعلام القرن الثامن الهجري في كتابه (الرجال) على كثير من التصحيف<sup>(٥)</sup>. وكتب أبو احمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٢٨٣هـ) كتابين في التصحيف هما (شرح ما يقع منه التصحيف والتحريف) و(تصحيفات المحدثين)، وكتب حمزة بن الحسن

(١) التهانوي: معرفة علوم الحديث ص ٣٤.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٥، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٢٥٢، المقدمة ص ١٤٠، السيوطي: تدريب الراوي ١٩٣/٢، الطيبي: الخلاصة ص ٥٢.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٢٣٥، الطريحي: جامع المقال ص ٤.

(٤) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٣٠٥.

(٥) ابن داود: الرجال ص ٣٢، ص ٣٧، ص ٤١ وغيرها.

الاصفهانى (ت ٣٦٠هـ) كتاب (التنبه على حديث التصحيح)<sup>(١)</sup>، ويقول الحاكم النيسابورى إنه يجب معرفة التصحيقات فى المتون فقد زلق فيه جماعة من ائمة الحديث، وفى تصحيقات الاسانيد واطاف يقول: ((جعلت هذه الاحاديث التى ذكرتها مثالا فالتصحيقات كثيرة احث بها المتعلم على معرفة اسامى رواة الحديث))<sup>(٢)</sup>.

ويقع التصحيح فى السند ايضا وعند ذلك يجب التمييز بين (جرير وحرير) وبين (بريد ويزيد) ومن ذلك ما روى (عتبة بن البذر) والصحيح هو ابن الندر، وامثال ذلك كثير فى كتب الحديث والرجال ويعود سبب التصحيح الى كونه بصريا او سمعيا او معنويا وهو بجميع صورته غالبا ما يغير معنى الحديث ويشوه حقائقه ولا سيما اذا كان المصحف قليل المعرفة سىء الضبط<sup>(٣)</sup>، ويقول الشيخ عبد المهدي مطر: وضع بعض المحدثين هذا القسم من الحديث تحت عنوان (المؤتلف والمختلف)<sup>(٤)</sup>.

اما التحريف فهو ما كان التغيير فى الشكل أى فى ضبط الحركات ومثاله حديث جابر بن عبد الله الانصارى رضي الله عنه: ((رمى ابي يوم الاحزاب على اكحله فكواه رسول الله)) فذكره غندر بقوله: (رمى ابي) بالاضافة بينما الحديث يقصد به (ابى بن كعب) اما والد جابر فقد استشهد قبل ذلك فى غزوة احد<sup>(٥)</sup>.

#### ١٤- الحديث المزيّد

الحديث المزيّد هو ما زيد فيه على غيره من الاحاديث المروية فى معناه اما بالاسناد او المتن<sup>(٦)</sup>. والزيادة هذه تقع مرة فى المتن ومرة فى السند، واذا كانت

(١) النعمة: دراسة فى مصطلح الحديث ص ١١٥.

(٢) الحاكم النيسابورى: معرفة علوم الحديث ص ١٤٦-١٥٢.

(٣) الصالح: علوم الحديث ص ٢٦٠.

(٤) عبد المهدي مطر: دراسات فى علم الدراية ص ٢٧.

(٥) النعمة: دراسة فى مصطلح الحديث ص ١١٤-١١٥.

(٦) الطريحي: جامع المقال ص ٥.

الزيادة في المتن فإنها تتضمن معنى لا يستفاد من غيره<sup>(١)</sup>. كالحديث المروي: ((جعلت لنا الارض مسجدا وطهورا)) وقد روي هذا الحديث على هذه الصورة: ((جعلت لي الارض مسجدا وترابها طهورا))<sup>(٢)</sup>، وهذا المزيد قد يكون متعمدا ومقبولا اذا كان صادرا من راو ثقة وبعكسه يكون الحديث مدلسا او نحو ذلك، ويقول الشهيد الثاني: ((اذا وقعت الزيادة من الثقة لأن ذلك لا يزيد على ايراد الحديث مستقلا حيث لا يقع المزيد ضافيا لما رواه غيره من الثقات ولو كانت المنافاة في العموم والخصوص بأن يكون المروي بغير زيادة عاما بدونها فيصير بها خاصا او بالعكس فيكون المزيد حينئذ كالشاذ))<sup>(٣)</sup>.

اما الزيادة في السند، هو ما يرويه بعضهم باسناد مشتمل على ثلاثة رجال ويرويه آخرون باربعة رجال يتخلل الرابع بين الثلاثة<sup>(٤)</sup>، ويقول التهانوي: هو ما زيد في اثناء اسناده راو ومن لم يزده اتقى ممن زاده وشرطه ان يقع التصريح بالسمع موضع الزيادة في رواية من لم نردها، والا ترجحت الزيادة وكان الخبر المزيد فيه مدلسا او منقطعا او مرسلا خفيا<sup>(٥)</sup>، وقد كتب الخطيب البغدادي كتاب (تمييز المزيد في متصل الاسانيد)<sup>(٦)</sup>، وخصصه لهذا النوع من الاحاديث.

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٩.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٤٠.

(٣) ن.م.

(٤) ن.م ص ٣٩.

(٥) التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٤٥.

(٦) ابن الصلاح: المقدمة ص ١٤٤.

### ثانياً: المصطلحات الخاصة بالحديث الضعيف

حدد بعض المحدثين انواع الحديث الملتحق بالحديث الضعيف بعشرة انواع، وحدد الآخرون باكثر من ذلك وهذا ناتج من طبيعة الضعف الذي يعتري الحديث من حيث نزوله عن مرتبة الاحاديث الاخرى، وقد حصرنا هذه المصطلحات بما يلي:

#### ١- الحديث المرسل

إن المرسل في اللغة يعني (الارسال) وهو الاطلاق وعدم التقييد<sup>(١)</sup>، وجمع المرسل مراسيل وقد اخذ لفظ المرسل الذي اطلق اسناده ولم يقيد بجميع رواته<sup>(٢)</sup>، وفي المصطلح: هو الحديث الذي سقط منه الصحابي الراوي عن النبي ﷺ وهذا يعني أنه الحديث الذي يرفعه التابعي الى النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، ويقول الشيخ الطريحي: اذا سقط من آخر السلسلة او جميعها يسمى مرسل<sup>(٤)</sup>، ويقول الخطيب البغدادي: ((هو ما انقطع اسناده بأن يكون من رواته من لم يسمعه من فوقه وأن روايه اطلقه من غير أن يقيده بالصحابي الذي رواه عنه))<sup>(٥)</sup>. ويذهب بعض المحدثين الى أنه يكون اسناده متصلاً الى التابعي والى تابع التابعي<sup>(٦)</sup>. وهناك من يحدد مقدار السقوط في الحديث المرسل إن كان واحداً او اكثر او اسقاط الصحابي من السند دون غيره فالبيضاوي يقول: ((ما رواه التابعي عن النبي ﷺ قولاً او فعلاً او تقريراً))<sup>(٧)</sup>، ومعنى ذلك ان مجرد عدم وقوع الصحابي في سلسلة الحديث يدخله في نطاق الحديث المرسل وقد اوجز ابن حزم في تعريفه للحديث المرسل بقوله: هو الذي سقط احد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً<sup>(٨)</sup>. كالحديث المنقول عن سعيد بن المسيب او الحسن البصري او مكحول الدمشقي

(١) ابن منظور: لسان العرب ٢٨٥/١١.

(٢) الجواليقي: المغرب في الفاظ العرب ص ١٨٩، علاء الدين البخاري: كشف الاسرار ٣/٣.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٤٧، المقدمة ص ٤٨، ينظر محمد عجاج: اصول الحديث ص ٣٣٥.

(٤) الطريحي: جامع المقال ص ٤.

(٥) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٢١.

(٦) الاحمد نكري: دستور العلماء ٢٤٢/٣.

(٧) البيضاوي: منهاج الاصول ١٩٨/٣، ينظر الغزالي: المستصفى من علم الاصول ١٦٩/١.

(٨) ابن حزم: الاحكام في اصول الاحكام ٢/٢.

او ابراهيم النخعي وقد اختارت المذاهب الاسلامية هذه التعريفات للحديث المرسل، اما الامامية فقد اختارت تعريف الشهيد الثاني للحديث المرسل وتحديد خصائصه بالقول: ((وهو ما رواه عن المعصوم عليه السلام من لم يدركه، والمراد بالادراك هنا التلاقي في ذلك الحديث المحدث عنه بان رواه عنه بواسطة وان ادركه بمعنى اجتماعه به ونحوه وبهذا المعنى يتحقق ارسال الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن يرويه الحديث عنه صلى الله عليه وسلم بواسطة صحابي آخر سواء كان الراوي تابعيا ام غيره، صغيرا ام كبيرا وسواء كان الساقط واحدا ام اكثر، وسواء رواه بغير واسطة بان قال التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلا، او بواسطة نسيها بان صرح بذلك او تركها مع علمه بها او بهما كقوله: عن رجل او عن بعض اصحابنا ونحو ذلك))<sup>(١)</sup> وتلقي جميع التعاريف المتقدمة في الحديث المرسل في نقطة رئيسية هي فقدان الاتصال في الاسناد وذلك ما يجعل الحديث ضعيفا لأن راويه قد ارسله واطلقه ولم يقيده بالصحابي الذي تحمله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون الاسقاط في السند راويا واحدا او اكثر او حصول قطع في سلسلة الاسناد سواء كان هذا القطع في طرف الحديث او في وسطه، ويقول الحاكم النيسابوري: ((إن هذا نوع من علم الحديث صعب قلما يهتدي اليه الا المتبحر في هذا العلم، فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث باسناد متصله الى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم)<sup>(٢)</sup>

اختلف الفقهاء والمحدثون في حجية الحديث المرسل باعتباره حديثا ضعيفا، ولكن اذا اسند الحديث عن ثقات ترجح عندئذ صحته وكذلك اذا كان التابعي الراوي للحديث عدلا ثقة واذا كان مصاحبا لاحد الائمة عليه السلام حيث يحصل الوثوق والاطمئنان بصدور الحديث المرسل عن المعصوم عليه السلام فيكون حجة لذلك<sup>(٣)</sup>، ويقول الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ): ((إذا كان احد الراويين مسندا والآخر مرسلا نظر في حال المرسل فإن كان ممن يعلم انه لا يرسل الا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره ولاجل ذلك سوت الطائفة بين ما

<sup>(١)</sup> الشهيد الثاني: الدراية ص ٤٧.

<sup>(٢)</sup> الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٢٥.

<sup>(٣)</sup> الغريفي: قواعد الحديث ص ٧٤.



يرويه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون ولا يرسلون الا عن يوثق به وبين ما اسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم فاما إذا لم يكن كذلك ويكون ممن يرسل عن ثقة وعن غير ثقة فانه يقدم خبر غيره عليه وإذا انفرد وجب التوقف في خبره إلى أن يدل دليل على وجوب العمل به فاما إذا انفردت المراسيل فيجوز العمل بها على الشرط الذي ذكرناه ودليلنا على ذلك الادلة التي قدمناها على جواز العمل باخبار الآحاد فإن الطائفة كما عملت بالمسانيد عملت بالمراسيل فيما يطعن في واحد منهما يطعن في الآخر وما جاز احدهما جاز الآخر فلا فرق بينهما على حال<sup>(١)</sup>. ولذلك كان الشيخ الطوسي لا يأخذ بالرواية المرسلة الا وفق الشروط التي ذكرها، ولذلك كان يعامل بعض روايات الشيخ الكليني (ت ٣٢٩هـ) معاملة الخبر غير القطعي، فإن كان راويها من الضعفاء أو كانت الرواية مرسلة طرحها<sup>(٢)</sup>، وإذا كانت الرواية المرسلة لم تعارضها روايات مسندة صحيحة عمل بها كالعمل بالمسانيد ومقتضاه حجية المرسل مطلقا بشرط عدم معارضة المسند الصحيح<sup>(٣)</sup>، ونجد بعض الفقهاء الاماميين الذين اعقبوا الشيخ الطوسي كالمحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ) والعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) والشهيد الاول (ت ٧٨٦هـ) والشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ) وغيرهم قد اخذوا بعدم حجية الحديث المرسل، وقد شاركهم في ذلك بعض الفقهاء والمحدثين من اهل السنة كالحاجبي والعضدي والبيضاوي والرازي والقاضي ابي بكر والشافعي وغيرهم<sup>(٤)</sup>، وقد وجهت الى الامام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) انتقادات لأنه اورد في كتاب (الصحيح) احاديث مرسلة وفيها ما وقع الارسال في بعضها وعذره في ذلك أنه يورده محتجا بالمسند منه لا بالمرسل<sup>(٥)</sup>، وقد اشار الامام الشافعي في كتاب (الرسالة) الى مراسيل كبار التابعين وكيفية الاخذ بها وفق شروط تعضده منها اذا وافق قول بعض الصحابة وافتاء اكثر العلماء بمقتضاه،

(١) الطوسي: العدة ص ٦٣.

(٢) الخوثي: معجم رجال الحديث ٤٨/١.

(٣) الغريفي: قواعد الحديث ص ٧٣.

(٤) المامقاني: مقباس الهداية ص ٤٨.

(٥) محمد حسن هيتو: الحديث المرسل ص ٦٦.

وان يكون اذا سمي من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه وغيرها من الشروط<sup>(١)</sup>.

وتخصص كتب الحديث مراسيل خاصة اطلقت عليها (مراسيل الصحابة) ويقصد منها الاحاديث المروية عن صحابي معاصر للنبي ﷺ، ولكنه لم يحضر مجالسه او يستمع لحديثه اما لصغر سنه او لتأخر اسلامه كعبد الله بن عباس والسيدة عائشة رضي الله عنهما التي روت على سبيل المثال حديث الوحي وهي تتعد عنه زمنا بمدة طويلة، ويقول الشيخ محمود ابورية: ((مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من احداث الصحابة عن النبي ﷺ ولم يسمعه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن رواياتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قاذحة لأن الصحابة كلهم عدول))، قال الحافظ العراقي: وفي قوله لأن روايتهم عن الصحابة نظر والصواب أن يقال: لأن غالب روايتهم، إذ قد سمع جماعة من الصحابة من بعض التابعين، ويعقب الشيخ ابورية على هذا النص، ولعله الفقرة الواردة فيه: (الصحابة كلهم عدول) بالقول: ((ونحن لا ندري لماذا يفرقون بين مراسيل الصحابة وبين مراسيل غيرهم فيجعلون مراسيل الصحابة في حكم الموصول الذي يؤخذ به، أما مراسيل غيرهم فيختلفون في الاخذ بها والصحابة ناس يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من التابعين وغير التابعين، وقد اثبت التاريخ والقرآن يؤيده أنه قد وقع منهم مثل ما وقع من سائر خلق الله من الأناسي اجمعين، فكان منهم المنافقون وكان منهم من ارتكب الكبائر، وكان منهم من قاتل بعضهم بعضا، وكفر بعضهم بعضا ثم كان منهم المرتدون، وغير ذلك مما يعلم من تاريخهم ولا يستطيع عاقل منصف ان يدافع عنهم))<sup>(٢)</sup>، وقد ذهب بعض الباحثين ولا سيما المعاصرين منهم الى أن الروايات المرسلة عن الصحابة كلها صحيحة لأن في اعتقادهم أن الصحابة كلهم عدول<sup>(٣)</sup>. وهذا غير ممكن لأن الصحابة من مراتب متعددة في ايمانهم واخلاقهم وصفاتهم وإن مصادر

(١) الشافعي: الرسالة ص ٤٦١-٤٦٤، انظر الأمدي: الاحكام ١١٢/٢، التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٤٦.

(٢) ابورية: ابو هريرة ص ١١٨-١١٩.

(٣) النعمة: دراسة في مصطلح الحديث ص ١٣١-١٣٢.

التاريخ وكتب الرجال والتفسير تشير الى مواضع الخلل في بعض الصحابة، يقول الاستاذ الحسني: ((ونحن لا نريد ان نطعن في جميع الصحابة ولا أن نجحد فضل المجاهدين منهم والعاملين معه وبعده باخلاص لنشر الاسلام وتطبيق مبادئه واصوله، الذي آثروه على اعز ما لديهم واغلى ما يملكون وتسابقوا الى الشهادة والموت في سبيله، انا لا نريد ذلك ولا نقر من يهاجم جميع الصحابة ويجحد فضلهم ونعتبر ذلك اساءة للرسول نفسه وجحودا لنصوص القرآن الكريم الذي اشاد بفضل المجاهدين منهم والعاملين ووعدهم اجرا عظيما وجزاء كريما، وانما الذي نريده انهم كغيرهم من المسلمين في مختلف العصور فيهم الصالح والطالح والشقي والسعيد والمؤمن والمنافق وهم في ايمانهم ونفاقهم يتفاوتون فمنهم من بلغ القمة في ايمانه واخلاصه وتضحياته، ومنهم من انحط الى اسفل درك بسبب اسرافه في المنكرات والمعاصي، وبالرغم من أن التاريخ قد حاباهم فلقد سجل عليهم ما لا تقره الاديان والشرائع والاعراف في مختلف النواحي والمراحل التي مروا بها ولو اردنا أن نحصي تصرفاتهم التي لا يمكن ان تقرها الاديان بحال من الاحوال بل وحتى شريعة الغاب ولا يمكن افتراضها من نتائج الاجتهاد الذي يعذر فيه المجتهدون كما يحاول بعض الاعلام من السنة لو اردنا أن نحصي عليهم تلك المخالفات الصريحة لنصوص القرآن لبلغت كتابا مستقلا))<sup>(١)</sup>.

وكان الفقهاء والمحدثون من اهل السنة قد اختلفوا بالاحتجاج بالحديث المرسل، فالمتقدمون من الفقهاء مثل ابي حنيفة النعمان بن ثابت ومالك بن انس قالوا بقبوله، أما المتأخرون فقد قالوا بغير ذلك<sup>(٢)</sup>، يقول ابن ابي حاتم: ((سمعت ابي و ابا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالاسانيد الصحاح المتصلة وقول جمهور من الشافعية واختيار اسماعيل القاضي وابن عبد البر وغيرهما من المالكية والقاضي ابي بكر الباقلاني وجماعة كثيرين من ائمة (الاصول))<sup>(٣)</sup>، ويقول ابن عبد البر: ((الحجة في رد الارسال ما اجمع عليه العلماء من الحاجة الى عدالة المخبر عنه وانه لا بد من معرفة ذلك فإذا حكى

(١) الحسني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٨٠-٨١.

(٢) جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية ٣٣٨/٧.

(٣) ابن ابي حاتم: المراسيل ص ٧.

التابعي ممن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة اذ قد صح إن التابعين وكثيرا منهم رووا عن الضعيف<sup>(١)</sup>. وبما أن الحديث المرسل يشكل هيكلا كبيرا في التشريع الاسلامي لا يمكن رفضه جميعا ولذا وضع الفقهاء والمحدثون ضوابط وشروطا لقبوله او رفضه، فالامام الشافعي اشترط في الراوي أن يكون من مراسيل الصحابة او من كبار التابعين وأن يسنده غير من ارسله<sup>(٢)</sup>، واورد علاء الدين البخاري مثل هذه الشروط واطاف اليها شروطا اخرى تتعلق بالعدالة والوثاقة والقبول وغيرها من مصطلحات التعديل<sup>(٣)</sup>، أما الامام مالك فإنه كان يتشدد في قبول الرواية الا اذا استوفى الراوي الشروط المؤهلة للرواية من الضبط والعدالة، فقد كان يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس<sup>(٤)</sup>، وقد برر الشوكاني هذا الاتجاه في رأي مالك وجماعة من المالكية بان مراسيل الثقات تجب بها الحجة ويلزم بها العمل كما يجب بالمسند سواء، وان مراسيل الثقات مقبولة بطريق اولي<sup>(٥)</sup>، اما الحنابلة فقد كانوا يعدون الحديث المرسل في مرتبة الحديث الضعيف ولم يعملوا الا ببضعة احاديث مرسلة عن بعض التابعين، وقد اشار ابن قيم الجوزية الى ذلك بقوله: ((واما احمد فقد اعتبر المرسل في مرتبة الحديث الضعيف))<sup>(٦)</sup>، اما الحنفية فقد كان لهم موقف من الحديث المرسل تبعا لآرائهم الفقهية، فقد اخذوا بالمرسل اذا كان من ائمة المحدثين التابعين او من جاء بعدهم، وقد اورد الاستاذ عبد العظيم عبد السلام نماذج من المراسيل المعتمدة عند الاحناف وخصوصا عن ابي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني<sup>(٧)</sup>، وقد وجه ابن حزم الاندلسي هجوما عنيفا للذين يعملون بالمراسيل وقد اطلق لفظ (بلايا المراسيل) وقال: ((لاجتمع من ذلك جزء ضخم

(١) ابن عبد البر: التمهيد ٦/١.

(٢) البيضاوي: منهاج الاصول ٣/٢٠٤، الآمدي: الاحكام ٣/٢٠٤-٢٠٦، ينظر الخضري: اصول الفقه ص ٢٢٧، عبد العظيم عبد السلام: ابن القيم الجوزية وآراؤه في الفقه والاصول ص ٢٤٢.

(٣) البخاري: كشف الاسرار ٣/٢-٣.

(٤) ابن القيم الجوزية: اعلام الموقعين ١/٣٢١.

(٥) الشوكاني: ارشاج الفحول ١/٦٥.

(٦) ابن القيم الجوزية: اعلام الموقعين ١/٣١١.

(٧) عبد العظيم عبد السلام: ابن القيم الجوزية ص ٢٤٠.

وهذا دليل على ما سواه))<sup>(١)</sup>.

ويبدو من خلال آراء المذاهب الاسلامية كافة بالحديث المرسل أنه لا يقبل على وجه الاطلاق ولا يرد كذلك وإنما تستحكم فيه شروط معينة تقدمه تارة وتؤخره تارة اخرى، وتبقى القناعات المختلفة قائمة بشأن رواة الحديث وموقعهم من مصطلحات الجرح والتعديل عند الفقهاء والمحدثين والاصوليين.

### ٣- الحديث المنقطع

الحديث المنقطع هو الذي سقط من اسناده راو، او ذكر فيه راو مبهم أو حذف من وسط اسناده واحد<sup>(٢)</sup>، يقول الدكتور الصالح: هو الذي سقط من اسناده راو قبل الصحابي او ذكر فيه رجل مبهم<sup>(٣)</sup>. وهذا يدل على ان اتصال السند في هذا الحديث لم يكن كاملا، وهذا ما يشابه الحديث المرسل في بعض خصائصه، ويقول الخطيب البغدادي: ((والمنقطع مثل المرسل الا ان هذه العبارة تستعمل غالبا في رواية من دون التابعي عن الصحابة))<sup>(٤)</sup>. ويعقب الدكتور الصالح على رأي الخطيب بقوله: ((وهذا الاستعمال الغالب الذي يشير اليه الخطيب لا يتفق من كل وجه، وتعريف المنقطع الذي قدمناه فهو اصطلاح خاص بالنسبة الى وصف يغلب كثيرا على الاحاديث المنقطعة))<sup>(٥)</sup>، ولذلك عد الحاكم النيسابوري هذا النوع من الاحاديث صعبا وبخاصة في مجال تمييزه عن الحديث المرسل الذي لا يستدركه الا العالم الحاذق فيقول: ((من هذا العلم معرفة المنقطع من الحديث وهو غير المرسل وقل من يوجد من الحفاظ من يميز بينهما))<sup>(٦)</sup>، وهو على ثلاثة اقسام هي:

أ- انقطاع السند لجهالة رجلين ومثاله: حدثنا ابو عمرو عثمان بن احمد بن السما ببغداد، حدثنا ايوب بن سليمان السعدي، حدثنا عبد العزيز بن موسى اللاحوني ابو روح، حدثنا هلال بن حق عن الجريري عن ابي العلاء وهو ابن الشخير عن

<sup>(١)</sup> ابن حزم: الاحكام ٦/٢.

<sup>(٢)</sup> ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٢٨، التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٣٩، الطريحي: جامع المقال ص ٤.

<sup>(٣)</sup> الصالح: علوم الحديث ص ١٦٨.

<sup>(٤)</sup> الخطيب البغدادي: الكفاية ص ١٦٩.

<sup>(٥)</sup> الصالح: علوم الحديث ص ١٦٩.

<sup>(٦)</sup> الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٢٧-٢٨.

رجلين من بني حنظلة عن شداد بن اوس قال: كان رسول الله ﷺ يعلم احدنا أن يقول في صلاته: اللهم اني اسألك التثبيت في الامور وعزيمة الرشد واسألك قلبا سليما ولسانا صادقا واسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك واستغفرك لما تعلم واعوذ بك من شر ما تعلم واسألك من خير ما تعلم.

ب- حديث في اسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع ومثاله ما اخبرنا ابو العباس محمد بن احمد بن محبوب التاجر بمرو، حدثنا احمد بن سيار، حدثنا محمد بن كثير، حدثنا سفيان الثوري، حدثنا داؤد بن ابي هند، حدثنا شيخ عن ابي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: يأتي على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور، فمن ادرك ذلك الزمان فليختر العجز على الفجور. وان هذا (الشيخ) غير المسمى في هذا الاسناد هو (ابو عمر الجدلي) ويقول الحاكم النيسابوري: ((فهذا النوع من المنقطع الذي لا يقف عليه الا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة وله شواهد كثيرة جعلت هذا الواحد شاهدا لها)).<sup>(١)</sup>

ج- حديث في اسناده راو لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول الى التابعي الذي هو موضع الارسال ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل وإنما يقال له منقطع، ومثاله: حدثنا ابو النضر حمد بن محمد بن يوسف الفقيه، حدثنا محمد بن سليمان الحضرمي، حدثنا محمد بن سهل، حدثنا عبد الرزاق قال: ذكر الثوري عن ابي اسحق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: ((ان وليتموها ابا بكر فقوي امين لا تأخذه في الله لومة لائم وان وليتموها علياً فهاد مهدي يقيمكم على طريق مستقيم)) وقد عقب الحاكم النيسابوري على هذا الحديث بقوله: ((هذا اسناد لا يتأمله متأمل الا علم اتصاله وسنده فإن الحضرمي ومحمد بن سهل بن عسكر ثقتان، وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري واشتهاره به معروف وكذلك سماع الثوري من ابي اسحق واشتهاره به معروف وفيه انقطاع في موضعين فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، والثوري لم يسمعه من ابي اسحق)).<sup>(٢)</sup>

وهناك احاديث منقطعة في اكثر من موضع ولكن على التوالي اذ يسقط

(١) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٢٨.

(٢) ن.م ص ٢٩.

من الحديث اثنان من الرواة قبل رواية الصحابي في أي موضع كان من الحديث فيقال له حديث منقطع في موضعين او اكثر.

### ٣- الحديث المعضل

الحديث المعضل هو الذي حذف من وسط اسناده اكثر من راو واحد بشرط التوالي<sup>(١)</sup>، ويقول الحسني: هو الحديث الذي سقط من سنده راويان فاكثر على سبيل التوالي<sup>(٢)</sup>. سواء كان هذا السقوط من اول السند او من اثنائه او من آخره<sup>(٣)</sup> ويعطي الشهيد الثاني تفسيراً للمعضل بقوله: ((قيل انه مأخوذ من قولهم امر معضل أي مستغلق شديد، ومثاله ما يرويه تابعي التابعي او دونه قائل: قال رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>. ويعود السبب لهذه التسمية لأن المحدث الذي اعضله قد ضيق المجال وشدد الحال عند حذف جماعة من الرواة، فيقول الحاكم النيسابوري: ((إن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسل الى رسول الله ﷺ اكثر من رجل، وانه غير المرسل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم))<sup>(٥)</sup> ويحدده بعض المحدثين بأنه ما يسقط من اسناده اثنان فصاعداً<sup>(٦)</sup>. ويحاول الدكتور صبحي الصالح ان يزيل وجه الالتباس بين الحديث المنقطع والحديث المعضل بقوله: اذا انه لم يتوال فهو حديث منقطع، وهو صورة اشد استغلاقاً وابهاماً من المنقطع، ويعتبر المعضل قسماً من المنقطع، ولكن بوجه خاص لأن كل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً، ويعود سبب الضعف في الحديث المعضل الى فقدان الاتصال في الاسناد فهو في هذه الحالة كما يقول الدكتور الصالح اسوأ حالاً من المنقطع والمنقطع اسوأ حالاً من المرسل<sup>(٧)</sup>. وقد اوضح الحاكم النيسابوري خصائصه بقوله: ((المعضل من يعضله الراوي من اتباع التابعين فلا يرويه عن احد ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلاً)).<sup>(٨)</sup>

(١) التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٤١، الهندي: تذكرة الموضوعات ص ٦.

(٢) الحسني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤٧.

(٣) جوينبول: دائرة المعارف الاسلامية ٣٣٩/٧.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٤٨.

(٥) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٣٦.

(٦) ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٢٩، الطيبي: الخلاصة ص ٦٩.

(٧) الصالح: علوم الحديث ص ١٧٠.

(٨) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٣٧.

#### ٤- الحديث المعتل

يطلق على الحديث المعتل لفظ (المعل والمعلل) أيضا، وهو الحديث الذي تكون فيه جهة خفية توجب تعليله سواء كانت هذه الجهة سندية او متنية، فهو قد يبدو ظاهر السلامة لجمعه شروط الصحة ولكن حذاق علماء الحديث وتخصصهم الدقيق في فنونه، جعلهم اقدر من غيرهم على تمييز تلك العلة الخفية فيقول الشهيد الثاني في معرض حديثه عن العلل وتفسيراتها انه يكون في الخبر اسباب خفية غامضة، قادحة في نفس الامر وظاهره السلامة منها بل الصحة، وانما يتمكن من معرفة ذلك اهل الخبرة بطريق الحديث ومتونه ومراتب الرواة الضابط لذلك، واهل الفهم الثاقب في ذلك ويستعان على ادراكها أي العلل المذكورة بتفرد الراوي بذلك الطريق او المتن الذي تظهر عليه قرائن العلة وبمخالفة غيره له في ذلك مع انضمام قرائن تنبه العارف على تلك العلة من ارسال في الموصول، او وقف في المرفوع او دخول حديث في حديث، او وهم واهم او غير ذلك من الاسباب المعلقة للحديث بحيث يغلب على الظن ذلك ولا يبلغ اليقين والا لحقه حكم متيقن من ارسال وغيره<sup>(١)</sup>. ويذهب الشيخ حسن العاملي الى القول: أن المعتل كالارسال فيما ظاهره اتصال ولا ينتهي المعرفة بها الى حد القطع بل تكون مستفادة من قرائن يغلب معها الظن او يوجب التردد والشك<sup>(٢)</sup>. فالغموض الحاصل في الحديث المعتل هو الذي يقدر في صحته وإن كان يبدو سليما في ظاهره، ولكن خبراء علم الحديث والمهريين في فنونه يضعون ايديهم عليه ويؤشرون على مواضع العلة عن طريق سبر احوال السند والمتن، يقول الشيخ ابو رية: ((وعلة الحديث تكثر في احاديث الثقات، بأن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمها فيصير الحديث معلولا والحجة فيه الحفظ والفهم والمعرفة لا غير))<sup>(٣)</sup>. وقد وضع الحاكم النيسابوري عشرة اجناس من الحديث المعلل واعطى لكل جنس امثلة ويمكن ايجازها بما يلي:<sup>(٤)</sup>

١- أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لايعرف بالسماع ممن روى عنه.

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٠.

(٢) العاملي: منتقى الجمان ٦/١.

(٣) ابو رية: اضواء على السنة المحمدية ص ٣٠٤.

(٤) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١١٢-١١٩.



٢- أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواة الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة.

٣- أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاق بلاد رواته.

٤- أن يكون محفوظا عن صحابي ويروي عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته.

٥- أن يكون الحديث قد روي بالعننة وقد سقط منه راو دل على سقوطه وورود الحديث نفسه عن طرق اخرى محفوظة.

٦- أن يحصل اختلاف على وجود رجل في الاسناد، وعدم وجوده في حديث معين، والاحاديث التي وردت عن هذا الطريق يكون فيها ذلك الرجل موجودا أما في هذا الحديث فلا وجود له في سنده فيحصل التوهم في وجوده لأنه تكرر في الطريق نفسه لغير هذا الحديث.

٧- أن يحصل الاختلاف على رجل في تسمية شيخه او تجهيله كأن يقول الراوي: (حدثني فلان) ثم يقول في حديث آخر: (حدثني رجل).

٨- أن يكون الراوي سمع احاديث من شيخ ولم يسمع منه احاديث معينة، فإذا روى الاحاديث التي لم يسمعها منه وإنما سمعها من غيره فيحصل في ذلك علة وهي عدم سماعه الحديث من الشيخ بينما هو يرويه عنه.

٩- أن تكون طريقه معروفة وقد يروي احد رواها حديثا من غير تلك الطريق، فيقع الراوي في الوهم فيرويه من الطريق المعروفة ولا ريب ان في كلتا الحالتين رجالها ثقات.

١٠- أن يروي الحديث مرفوعا من وجه وموقوفا من وجه آخر فيروي عن وجه على انه من لفظ رسول الله ﷺ، ويروي من وجه آخر على أنه من فتوى الصحابي.

وكان جمع من المحدثين قد اخذ بالحديث المعتل ورفضه آخرون، يقول الشهيد الثاني: ((فنحن لا نقبله وإن دخل في الصحيح بحسب العوارض))<sup>(١)</sup> ويقول الشيخ حسن العاملي: ((إنه ورد في الحديث الصحيح هو الذي يكون يتصل السند بلا علة الى المعصوم عليه السلام رواية العدل الضابط عن مثله في جميع

المراتب))<sup>(١)</sup> واذا حصلت علة سواء في المتن او السند رمي ذلك الحديث بالضعف فهو من ناحية السند يكون ظاهر الحديث متصلا ولكنه في الوقت نفسه هو مرسل او مقطوع او معضل، او يكون ظاهر الحديث مرفوعا، ولكن في الوقت نفسه هو موقوف، وفي مثل هذا الحديث يتوقف ويتردد فيه ما لم يثبت احد الامرين فإن ثبت احدهما عمل بمضمونه أما من ناحية المتن فيكون الحديث ظاهره السلامة او الصحة، ولكنه في الحقيقة هو مخالف للكتاب او للعقل او مضاد لجملة من الاخبار ومن اجل ذلك كانت معرفة هذا النوع من الاخبار من ادق علوم الحديث إذ لا يتمكن من التمييز بين حالتي الخبر الا اهله العارفون باساليب وطرق الحديث عن طريق التفرد بالرواية او وجود قرينة في المتن تدل على تمريره او من مخالفته لغيره من الاحاديث الصحيحة او غير ذلك، وإن هذا القسم من الحديث لا يرد في الاحاديث الصحيحة والحسنة والموثقة بل إن علة موجبة لضعفه<sup>(٢)</sup>

### ٥- الحديث المدلس

يشق لفظ المدلس من الدلس، وهو اختلاط الظلام وفي اللغة اخفاء العيب حيث ان الراوي لم يصرح بما حدثه واوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه كما يظهر من قوله وهو ما اختفى عيه<sup>(٣)</sup>، ويقول السيد الحسيني: ((وهو الذي يروي به شخص عن عاصره ولقيه مع إنه لم يسمع منه، وقد اشتهر جماعة من كبار الرواة بهذا الوصف وتوقف جماعة في مروياتهم))<sup>(٤)</sup>.

وقد اشارت كتب الحديث والرجال الى عدد من الرواة ووصفتهم بالتدليس منهم: الحسن البصري (ت ١١٠هـ) و قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي البصري (ت ١١٧هـ) وسليمان بن مهران المعروف بالاعمش (ت ١٤٨هـ) وهشيم بن بشير بن ابي حازم (ت ١٨٣هـ) والوليد بن مسلم الدمشقي (ت ١٩٥هـ)

(١) العاملي: منتقى الجمان ١١/١.

(٢) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٣٣.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥١، الامين: اعيان الشيعة ٣٥/٣٨٤، ينظر الفيومي: المصباح المنير ١/٢٣٦.

(٤) الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤٧.

وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) وعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ) وغيرهم<sup>(١)</sup>، وبما ان هؤلاء الرواة من مشاهير رواة الصحيحين لذلك فقد اعتذر المحدثون عنهم بان تدليسهم يرجع الى إبهام الراوي ومثل ذلك لا يوجب تجريجهم بالكذب والاغراء ونحو ذلك مما يخل بوثاقتهم، وحاول بعضهم اخراج مرويات هؤلاء من التدليس وادخالها في المرسل وحجتهم في ذلك ان التدليس يختص بمن روى عن لاقاه ولم يسمع منه فإن روى شخص عن عاصره ولم يلتق به فالرواية من المرسل<sup>(٢)</sup>. وقد اريد بهذا التخريج ابعاد صفة الضعف والتدليس في روايات صحيح البخاري وصحيح مسلم، ووصف جميع احاديثهما صحيحة، لا تشوبها شائبة ولا شك هذا غلو كبير، اريد لها صفة الكمال، ولكن لو تجنبنا التعصب والمحابة نجدهما كباقي كتب الحديث وغيرها من الكتب التي يؤلفها الرجال تحتوي على الغث والسمين والصحيح والسقيم وحينما رمي بعض رواة الصحيحين بالتدليس حاول الخطيب البغدادي ابعاد هذه الشبهة بقوله: أن الراوي لو بين أنه لم يسمع الحديث من الراوي الذي دلسه منه وكشف ذلك يصبح الحديث مرسلا غير مدلس فيه، لأن الارسال لا يرافقه الابهام من طريق المرسل بانه قد سمع الحديث ممن لم يسمع منه وأنه قد التقى به والتدليس الذي نقلناه يتضمن الارسال لا محالة من حيث إن المدلسين قد امسكوا عن ذكر من دلسوا عنه، ولم يظهر منهم ايهام السامع بأنهم قد التقوا بالراوي وسمعوا منه الذي يوهن الحديث المدلس فيه ملازمة التدليس لايهام السامع مع انه قد سمع ممن لم يسمع منه ولاجل ذلك ذم العلماء من دلس في الحديث ولم يذموا من ارسله<sup>(٣)</sup>، ويقول ابن حجر: ((ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما))<sup>(٤)</sup>، وقد استدل ابن حجر على قوله هذا باطابق اهل العلم في الحديث على أن رواية المخضرمين كابي عثمان النهدي وقيس ابي حازم عن النبي ﷺ من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكفي به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/٣٠٩، ٤/١٢٠، ٦/٣١٤، ٨/٣٦، ١١/٦١، ١٥٣.

(٢) الحسني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٤٨-٤٩.

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الحديث ص ٣٥٧.

(٤) ابن حجر: شرح نخبة الفكر ص ١٨.

قطعا ولكن لا يعرف هل لقوه ام لا<sup>(١)</sup>، ومهما حاول بعض المحدثين وعلماء الرجال ادخال الحديث المدلس بالحديث المرسل في محاولة لرفع شأنه، فهو يبقى حديث ضعيف وقد منع جماعة من الفقهاء والاصوليين العمل به، ويقول بعض المحدثين إن الراوي لا يقول في الحديث المدلس (حدثنا او اخبرنا) وما اشبههما بل يقول: (قال فلان او عن فلان) ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>، والتدليس على قسمين هما:

أ- تدليس الاسناد

ب- تدليس الشيوخ

ويقصد بتدليس الاسناد هو أن يأتي الراوي بلفظ ظاهره أنه سمع من المروي عنه، والمعاصر له ولم يكن هو قد سمعه منه كالقول: (قال فلان) فإن ظاهره السماع منه ولكن يحتمل عدم السماع وهو بذلك يسقط اسم شيخه الذي سمع منه، ويرتقي الى شيخ شيخه بلفظ (عن او قال) وأن يروي الراوي عن من لقيه ولم يسمع منه موهما أنه سمع منه كقوله (عن فلان او قال فلان او ان فلانا قال) فلو ثبت أن قائل ذلك لم يعاصر المروي عنه فالمشهور إن ذلك ليس تدليسا بل منقطعا<sup>(٣)</sup>، ويقول السيوطي: ما كان وجود السقط في أسناده خفيا بان يروي الراوي عن من لقيه وعاصره حديثا لم يسمعه منه على سبيل يوهم أنه سمعه منه<sup>(٤)</sup>. اما لو قال: (سمعت او اخبرني او قال لي) ولم يكن قد سمع منه فهذا من الكذب لا من التدليس، ومن امثلة تدليس الاسناد قول علي بن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: (قال الزهري كذا) ف قيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت ثم قال: (قال الزهري) ف قيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا لم اسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري<sup>(٥)</sup>، ويذكر الحاكم النيسابوري أن ابا عوانة روى عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي بكر عن النبي ﷺ قوله: ((فلان في النار ينادي يا حنان يا منان)) فقال ابو عوانة للاعمش: أ هل سمعت هذا من ابراهيم التيمي؟

(١) ابن حجر: شرح نخبه الفكر ص ١٩.

(٢) الطيبي: الخلاصة في اصول الحديث ص ٧٤، ابن الصلاح: المقدمة ص ٦٦-٧٦.

(٣) ن.م.

(٤) السيوطي: تدريب الراوي ١/٢٢٤.

(٥) النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١٠٣-١٠٥، ابن كثير: اختصار علوم الحديث ص ٥٨.

قال: لا حدثني به حكم بن جبير عنه<sup>(١)</sup>.

وقد يكون التدليس بحذف المروي عنه لصغر سنه او لعدم اعتباره فيذكر ما بعده ويدل فيه أنه متصل به وهذا التدليس مذموم وقد اطلق عليه لفظ (اخو الكذب)<sup>(٢)</sup>، وقد ذمه علماء الحديث وكرهوا روايته فروي عن شعبة قوله: ((لأن اذني احب إلي من أن ادلس))<sup>(٣)</sup>. وذهب جماعة الى عدم قبول رواية تدليس الاسناد مطلقا سواء بين السماع او لم يبين<sup>(٤)</sup>، ويقول الشيخ عبد المهدي مطر: ((فالقبول كما اذا قال: حدثنا او اخبرنا لأن غايته أنه تدليس وليس كذبا وهو غير قادح في العدالة والمفروض عدالة الراوي، وبين ما اذا جاء بما يحتمل الامرين كما اذا قال عن فلان او قال فلان فإنه يكون من المرسل الذي ليس بحجة))<sup>(٥)</sup>. وقد قسم الحاكم النيسابوري الحديث المدلس الى ستة اجناس واوضح موقفه منها من حيث القبول او الرد وهي:<sup>(٦)</sup>

١- من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث او فوّه او دونه الا انهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل اخبارهم.

٢- من المدلسين قوم يدلسون الحديث فيقولون: (قال فلان) فاذا وقع اليهم من ينقر عن سماعاتهم ويلح ويراجعهم ذكر فيه سماعاتهم. وقد اشار الشيخ محمود ابورية الى هذا الجنس من الحديث المدلس بقوله: أن ابا هريرة من هذا الجنس، لأنه كان يروي عن غيره من الصحابة دون أن يذكر اسم من روى عنه ثم يرفعه الى النبي ﷺ فاذا توقف في حديث اضطر الى ذكر من روى عنه<sup>(٧)</sup>

٣- من التدليس قوم دلسوا على اقوام مجهولين لا يدري من هم ومن اين هم.

٤- من المدلسين قوم دلسوا احاديث رووها عن المجروحين فغيروا اساميهم وكناهم كي لا يعرفوا.

(١) ن.م ص ١٠٥.

(٢) ابن كثير: الباعث الخبيث ص ٧٢، ينظر ابورية: ابو هريرة ص ١١٥.

(٣) الصغاني: توضيح الافكار ١/٣٦٦.

(٤) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٣٩.

(٥) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٣٤.

(٦) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١٠٣-١٠٩.

(٧) ابورية: ابو هريرة ص ١١٤-١١٥.

٥- من المدلسين قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

٦- من التدليس قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم انما قالوا: (قال فلان) فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل.

اما تدليس الشيوخ هو أن يصف الراوي غيره باوصاف اعظم من واقعه وحقيقته، او يسميه بغير كنيته قاصدا في ذلك تعمية امره كأن يقول (عراقي) والمشهور عنه بالبغدادي، او يقول (حافظ) وهو لم يشتهر بهذا اللقب، فيقول المحدث الطيبي: ((وهو أن يروي عن الشيخ حديثا سمعه فيسميه او يكتبه او يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف))<sup>(١)</sup>. كقوله: حدثنا العلامة الثبت او الحافظ الضابط<sup>(٢)</sup>. ومثال ذلك ما ذكره ابو بكر بن ابي داود السجستاني: حدثنا محمد بن سند، وهو يريد ابا بكر محمد بن حسن النقاش المفسر، فنسبه الى احد اجداده (سند) حين قال (محمد بن سند) ولم ينسبه الى ابيه وهو الاسم الذي اشتهر به<sup>(٣)</sup>. وعند ذلك يصير بعض رواة الحديث مجهولا وهذا امر مستنكر<sup>(٤)</sup>، ويلحق بهذا النوع من التدليس (تدليس البلاد) كقول المصري: حدثني فلان بالاندلس واراد موضعا بالقرافة، او قال (زقاق حلب) واراد موضعا بالقاهرة، او قال البغدادي: حدثني فلان وراء النهر، واراد به نهر دجلة، او قال بالرقعة واراد بستانا على شاطئ دجلة، او قال الدمشقي: حدثني بالكرك، واراد به كرك نوح وهو بالقرب من دمشق<sup>(٥)</sup>، وقد أشار المؤرخ عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) إلى أبي سعد عبد الكريم بن محمد التميمي المعروف بالسمعاني (ت ٥٦٢هـ) بأنه كان يأخذ الشيخ الى نهر عيسى في بغداد ثم يقول: حدثني فلان من وراء النهر<sup>(٦)</sup>. ولكن هذا التشكيك في رحيل السمعاني الى بلاد

(١) الطيبي: الخلاصة في اصول الحديث ص ٧٤، ابن حجر: طبقات المدلسين ص ٣.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ١٧٢.

(٣) ابن كثير: اختصار علوم الحديث ص ٥٩.

(٤) ن. م، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٣٥.

(٥) الصغاني: توضيح الافكار ١/٣٧٢.

(٦) ابن الجوزي: المنتظم ١٠/٢٢٥.

ما وراء النهر قد رفضه ابن الاثير (ت ٦٣٠هـ) بقوله: أن هذا تليسا باردا من ابن الجوزي<sup>(١)</sup>، ويؤكد المؤرخون إن ما ادعاه السمعاني ليس تديسا وإنما هو حقيقة فقد سمع اعلاما في بلاد ما وراء النهر<sup>(٢)</sup>، وأشار المحدث ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) الى أن الخطيب البغدادي قد روى في كتبه عن ابي القاسم الازهري وعن عبيد الله بن ابي الفتح الفارسي وعن عبيد الله بن احمد بن عثمان الصيرفي وان هؤلاء متحدون في شخص واحد، كما أنه يروي عن الحسن بن محمد الخلال والحسن بن ابي طالب وابي محمد بن الخلال وهو شخص واحد ايضا، وكذلك الحال بالنسبة لابي القاسم التنوخي وعلي بن المحسن والقاضي ابي البقاء بن المحسن التنوخي وعلي بن ابي العدل وله في ذلك الكثير<sup>(٣)</sup>، ويقول الصغاني: إن الخطيب البغدادي ليس قصده التعمية وإنما هو تفنن في العبارة وينبغي أن يكون الخطيب قدوة في ذلك وأن يستدل بفعله على جوازه فإنه إنما يعنى على غير اهل الفن، واما اهله فلا يخفى ذلك عليهم لمعرفةهم بالتراجم ولم يكن الخطيب يفعل ذلك ايهاما للكثرة فإنه مكثر من الشيوخ والمرويات والناس بعده عيال عليه وإنما يفعل ذلك تفننا في العبارة<sup>(٤)</sup>. ولكن كان ينبغي على الخطيب البغدادي الابتعاد عن هذا التكرار في الشخص الواحد لأن الكثيرين من الناس لا يفهمون هذا الاتحاد في الشخصية الواحدة، وقد يحسبونه من باب تديس الشيوخ وقد يأتي ذكر الرجل الواحد بالفاظ متعددة مرة باسمه الكامل ومرة بكنيته ومرة الجمع بين الاسم والكنية ومرة الاكتفاء باللقب ونحو ذلك، وقد حاول علماء الحديث ازالة هذا الالتباس في مثل هذا التعدد بالقول (أن فلانا متحد بفلان) ويقول الشهيد الثاني: ((إن يروي حديثا عن شيخ سمعه منه ولكن لا يحب معرفة ذلك الشيخ لغرض من الاغراض فيسميه او يكنيه باسم او كنية غير معروف بهما او ينسبه الى بلد او قبيلة غير معروف بهما او يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف))<sup>(٥)</sup>. وقد حدد المحدثون انواعا اخرى للحديث المدلس وهي:

(١) ابن الاثير: الكامل ٧٢٣/١١.

(٢) الدمايطي: المستفاد ص ٤٥٠، ابن خلكان: وفيات الاعيان ٢١٠/٣-٢١٤، الذهبي: العبر ١٧٨/٤، تذكرة الحفاظ ١٣١٦/٤، اليافعي: مرآة الجنان ٣٧١/٣.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٣٧.

(٤) الصغاني: توضيح الافكار ٣٦٩/١.

(٥) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥١-٥٢.

### أ- تدليس النسوية

وهو الحديث الذي يسقط الراوي للحديث ضعيفا بين شيخين ثقتين في سبيل ان يستوي الاسناد كله، وبعد هذا الاسقاط يصير الحديث ثقة عن ثقة، وقد عد المحدثون هذا النوع من التدليس من اشهر انواعه<sup>(١)</sup>، ويذكر في هذا الباب الوليد بن مسلم الذي كان يحذف شيوخ الفقيه الاوزاعي الضعفاء، ولا يذكر الا الثقات منهم ولما سئل عن سبب ذلك اجاب: ((إن الاوزاعي اسمى من أن يروي عن مثل هؤلاء)).<sup>(٢)</sup>

### ب- تدليس القطم

يطلق على هذا النوع من التدليس لفظ (تدليس السكوت)، كأن يقول الراوي: (حدثنا او سمعت) ثم يسكت ثم يقول: (فلان او فلان) موهما انه سمع منهما وهو ليس كذلك ومثاله ما روى ابن عدي عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا، ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول: هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة.<sup>(٣)</sup>

### ج- تدليس العطف

إن الراوي في تدليس العطف يقول: حدثنا فلان وفلان، ويكون قد سمع من احدهما دون الآخر، فيصرح عن الاول بالسمع ويعطف الثاني عليه، ومثال ذلك ما نقله الحاكم النيسابوري والخطيب البغدادي عن هشيم بن بشير ان اصحابه قالوا له: نريد أن تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس فقال: خذوا، ثم املى عليهم مجلسا، يقول في كل حديث منه حدثنا حصين ومغيرة عن ابراهيم فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم اسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي.<sup>(٤)</sup>

وكان فريق من المحدثين والفقهاء قد رفضوا قبول رواية الحديث المدلس مطلقا سواء بين السماع او لم يبين<sup>(٥)</sup>، ويقول ابن الصلاح: إنه مما رواه المدلس

(١) العراقي: شرح الالفية ١/١٩٠، الصغاني: توضيح الافكار ١/٣٧٤.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ١٧٣.

(٣) الصغاني: توضيح الافكار ١/٣٧٦، السيوطي: تدريب الراوي ١/١٤٢.

(٤) النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١٥٠، السيوطي: تدريب الراوي ١/٢٢٦-٢٢٧.

(٥) محمد اديب صالح: لمحات في اصول الحديث ص ٢٤٠.



بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع او الاتصال كان حكمه حكم المرسل فيرد ولا يحتاج به وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو: (سمعت وحدثنا واخبرنا) وما يشابه ذلك، فإنه يقبل منه ويحتاج به لأن التدليس كذب وإنما هو ضرب من الايهام بلفظ محتمل<sup>(١)</sup>، وقد رفض الامام الشافعي قبول رواية المدلس ولو مرة واحدة حتى يبين السماع والاتصال ولا يقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه (حدثني او سمعت)<sup>(٢)</sup>، اما تدليس الشيوخ فيختلف الحكم عليه باختلاف المقصد الحامل للمدلس على ذلك التدليس فتارة يحرم كما إذا كان يأخذ عنه غير ثقة فدلسه لثلا يعرف حاله، او اوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه وكنيته فهذا كذب صراح وغش للامة، ومن الطبيعي ان يحكم على التدليس في مثل هذه الحالة بالحرمة<sup>(٣)</sup>، ويقول الصغاني: إن تدليس البلاد فقد حكم عليه بالكرهية لما فيه من ادعاء هذا الراوي ما ليس عنده ايهام الرحلة في طلب الحديث إلا أن تقوم قرينة تدل على انه لم يرد ذلك<sup>(٤)</sup>، ولخطورة الاحاديث المدلسة بانواعها على التشريع والاحكام، تصدى بعض المتخصصين بعلم الحديث الى افرازها في محاولة لغرلة الحديث من المدخولات والموضوعات وذلك بوضع النقاط على الحروف للكشف عن حقيقة الحديث سندا ومتنا ومن هؤلاء الاعلام السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي والشيخ عبد الحسين الاميني النجفي والشيخ محمود ابورية وغيرهم. ومن المحدثين القدامى كتب الخطيب البغدادي (التبيين في اسماء المدلسين) وكتب ابن حجر (طبقات المدلسين) وكتب برهان الدين سبط بن العجمي رسالة في التدليس والمدلسين.

#### ٦- الحديث الشاذ والنادر

يعرف الحديث الشاذ بأنه هو ما رواه الراوي الثقة مخالفا لما رواه الجمهور أي الاكثر<sup>(٥)</sup>، او أنه ما يرويه الثقة بنحو يختلف عن رواية غيره من الثقة او لرواية

<sup>(١)</sup> ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٣٥.

<sup>(٢)</sup> ابن كثير: اختصار علوم الحديث ص ٥٨، السيوطي: تدريب الراوي ١٤/١.

<sup>(٣)</sup> ن.م ص ٥٩.

<sup>(٤)</sup> الصغاني: توضيح الافكار ١/٣٧٣.

<sup>(٥)</sup> الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٧، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٦٨، ابن كثير: الباعث الحثيث

ص ٣٤، السيوطي: تدريب الراوي ١/٢٣٢.

غيره له ممن هو اولى منه بالقبول<sup>(١)</sup>، وأشار الشهيد الثاني الى سبب تسمية هذا الحديث بالشاذ باعتبار ما قابله فإنه مشهور، ويقال للطرف الراجح (المحفوظ)<sup>(٢)</sup>. وهذا له دلالة الانفراد في رواية الخبر، فيقول الامام الشافعي: ((ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره انما الشاذ ان يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس))<sup>(٣)</sup>. وقد جعل الامام الشافعي المخالفة شرطا في الحكم على الحديث بانه شاذ اما لو روى الثقة ما لم يرو غيره كانت روايته مقبولة اذا كان عدلا ضابطا حافظا<sup>(٤)</sup>. ولم يوافق الحاكم النيسابوري على هذا الرأي بل قيد المنفرد بالرواية ان يكون ثقة فيقول: ((فأما الشاذ فإنه حديث ينفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث اصل متابع لذلك الثقة، سمعت ابا بكر احمد بن محمد المتكلم الاشقر يقول: سمعت ابا بكر محمد بن اسحق يقول سمعت يونس بن عبد الاعلى يقول: قال لي الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث<sup>(٥)</sup>، وقد اعطى الحاكم النيسابوري امثلة على هذا النوع من الحديث الضعيف منها: ((حدثنا ابو بكر محمد بن احمد بن بالويه قال حدثنا موسى بن هارون قال حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي الطفيل عن معاذ بن جبل ان النبي ﷺ كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس آخر الظهر حتى يجمعها الى العصر فيصليها جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب اخر المغرب حتى يصلها مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب)). وقد اعطى النيسابوري رأيه في هذا الحديث بقوله: هذا الحديث رواه ائمة ثقات وهو شاذ الاسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها، ولو كان هذا الحديث عند الليث عن ابي الزبير عن ابي الطفيل لعلنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن ابي حبيب عن ابي الزبير لعلنا به فلما لم نجد في العلتين

(١) الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥١.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٣٧.

(٣) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١٤٩، الطيبي: الخلاصة ص ٦٩.

(٤) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٥) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١١٩.

خرج عن ان يكون معلولا، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن ابي حبيب عن ابي الطفيل رواية ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند احد من اصحاب ابي الطفيل ولا عند احد ممن رواه عن معاذ ابن جبل عن ابي الطفيل فقلنا الحديث شاذ<sup>(١)</sup>، واعطى الحاكم النيسابوري امثلة اخرى على الحديث الشاذ و اشار الى حديث كونه (شاذ الاسناد والمتن)<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني أن الشاذ قد يكون بالاسناد او بالمتن او كليهما، اذا توفرت فيه الخصائص الآتية:<sup>(٣)</sup>

أ- ما رواه الثقة ويخرج به ما يسمى (المردود او المنكر) وهو الذي لم يروه ثقة من الناس.

ب- مخالفا لما رواه جماعة ويخرج به ما يسمى (المفرد).

ج- اتخاذا الاسناد ويخرج به المتن الواحد المروي باسانيد، ويستفاد من هذه الخصائص بعض المصطلحات منها (الحديث الشاذ المحفوظ غير المردود) وهو ما رواه الثقة باسناد واحد مخالفا لما رواه جماعة وان كان راويه احفظ للحديث او اضبط او اعدل مما رواه الجماعة فهو الشاذ المحفوظ غير المردود، ومنها (الحديث الشاذ المردود) وهو الحديث الذي رواه جماعة احفظ واضبط.

#### ٧- الحديث المنكر

يعرف الحديث المنكر بأنه ذلك الحديث الذي تفرد بروايته ضعيف خالف فيه الرواة<sup>(٤)</sup>، ويقول السيد الحسنی: ((والمراد من المنكر هو ما يرويه الضعيف بنحو يتعارض مع رواية الثقة الضابط))<sup>(٥)</sup>. وقد وضع المحدثون شروطا تجعل لهذا النوع من الحديث صفة المنكر وهي: أن يكون راويه ضعيفا وأن يخالف بروايته الثقة وان يكون متفردا في الرواية، ومن خلال هذه الشروط نجد ان الحديث المنكر والحديث الشاذ من الاحاديث المتباينة، فالحديث الشاذ منه مخالف ولكن راويه ثقة والحديث المنكر مخالف ولكن راويه ضعيف<sup>(٦)</sup>، ويعقد الدكتور

(١) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ١١٩-١٢٠.

(٢) ن.م ص ١٢١.

(٣) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٢٤.

(٤) السيوطي: تدريب الراوي ١/٢٣٨، التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٤٢.

(٥) الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥١.

(٦) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٦٠.

صبحي الصالح مقارنة بين الحديث المنكر وما يقاربه من الاحاديث فيقول: ((لوحظ في المنكر انه مقابل للمعروف، كما لوحظ في الشاذ انه مقابل للمحفوظ لأن راوي المناكير انما يخالف ما عرف واشتهر، وإن لم يحفظ فالحفظ درجة من الضبط بعدما تكون عن مثل هذا الراوي الضعيف، اما راوي الشواذ فهو ثقة وغالبا ما يكون مع توثيقه حافظا ضابطا إلا أنه خالف من هو اوثق منه ضبطا واتقانا فهو لم يخالف ما عرف واشتهر فقط بل خالف ما حفظ واتقن ايضا))<sup>(١)</sup>.

### ٨- الحديث المضطرب

الحديث المضطرب هو الحديث الذي تتعدد رواياته، وهي على تعددها متساوية ومتعادلة ولا يمكن ترجيح احداها بشيء من وجوه الترجيح<sup>(٢)</sup>، ويقول الشهيد الثاني: ((أما لو ترجحت احدهما على الاخرى بوجه من وجوهه كأن يكون راويها احفظ أو اضبط واكثر صحبة للمروي عنه ونحو ذلك من وجوه الترجيح فالحكم للراجح من الامرين فلا يكون مضطربا))<sup>(٣)</sup>. وإن منشأ الضعف في هذا النوع من الحديث ما يقع فيه الاختلاف من ناحية حفظ رواته وضبطهم، ومن امثله ما جاء عن ابي بكر أنه قال لرسول الله ﷺ: اراك شبت يا رسول الله، قال: شيبتي هود واخواتها، رواه ابو اسحق وحده واختلفوا فيه على وجوه فمنهم من رواه مرسلا ورواه بعضهم موصولا ورواه جماعة مسندا الى ابي بكر وآخرون اسندوه الى السيدة عائشة واسنده فريق الى سعد وكل هؤلاء من الثقة الذين لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض وترك الباقي، والاضطراب في السند اشارة على ضعف الحديث، لأن تساوي الروايات في الدرجة وعدم تعارضها يمنع من الحكم بالاصح منها وقد يحصل الاضطراب في متن الحديث كما لو اختلفت الروايات في متنه سواء اتفقت في سنده او اختلفت فيه<sup>(٤)</sup>. وان رواية الحديث المضطرب أما ان يكون عن طريق راو واحد او عدة رواة باوجه مختلفة متساوية وقد يرويه راو واحد على وجهين مختلفين او اكثر من راو، كل منهم على وجه

<sup>(١)</sup> الصالح: علوم الحديث ص ٢٠٣-٢٠٤.

<sup>(٢)</sup> ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٤٠، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٨٤، الطيبي: الخلاصة ص ٧٦،

التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٤٢.

<sup>(٣)</sup> الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٣.

<sup>(٤)</sup> الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥٠-٥١.

مخالف للآخر وتلك الاوجه كلها متعادلة متساوية ولا يمكن ترجيح واحد منها على غيره ومن هنا جاء الاضطراب، وقد حكم على الحديث المضطرب بالضعف، لأن الاضطراب مشعر بعدم الضبط في الراوي والرواة، فإن ضبط الراوي الواحد غير مقصود حين يروي الحديث مرة على وجه ومرة على وجه مخالف وحين يتعدد الرواة على هذه الشاكلة فكلهم يشتركون في عدم الضبط وذلك مما يخرج الحديث عن حدود الحديث المقبول<sup>(١)</sup> ومثال ذلك ان الراوي يروي تارة عن ابيه عن جده، وتارة عن جده بلا واسطة وتارة عن غيرهما<sup>(٢)</sup>. ويقول الشيخ عبد المهدي مطر: ويتحقق وجه الاضطراب للحديث فيما لو تساوت الروايتان المختلفتان في جميع الاوصاف بلا ترجيح فاوجد المرجح لاحديهما لم يكن من المضطرب وكان العمل على المرجح منهما<sup>(٣)</sup>. وكان الاضطراب في الغالب يحصل في المتن والسند معا، وإن انفرد في بعض الاحيان المتن او السند وفي كل هذه الحالات تؤدي الى الضعف ومنشأ الاختلاف بشأن حفظ رواته وضبطهم لأن انتفاء هذا الاختلاف معناه رجحان احدي الروايات بما ثبت لراويها من حفظ وضبط وطول سماع لمن ادى عنه<sup>(٤)</sup>، ومثال الاضطراب في المتن دون السند خبر اعتبار الدم عند اشتباهه بالقرحة بخروجه من الجانب الايمن فيكون حيضا او بالعكس فقد رواه الشيخ الكليني في كتاب (الكافي) بالاول، ورواه ايضا الشيخ الطوسي في كتاب (تهذيب الاحكام) في كثير من النسخ، وفي بعضها بالثاني واختلفت الفتوى بسبب ذلك حتى من الفقيه الواحد مع أن الاضطراب يمنع من العمل بمضمون الحديث مطلقا وربما قيل بترجيح الثاني او دفع الاضطراب من حيث عمل الشيخ الطوسي في كتاب (النهاية) بمضمونه فيرجح على الرواية الاخرى بذلك.<sup>(٥)</sup>

#### ٩- الحديث المقلوب

الحديث المقلوب هو ذلك الحديث الذي انقلب فيه على احد الرواة لفظ في المتن، او اسم رجل او نسبه في الاسناد، فقدم ما حقه التأخير او اخر ما حقه

(١) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٤٧.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٣.

(٣) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٣٤.

(٤) الصالح: علوم الحديث ص ١٨٧.

(٥) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٣-٥٤.

التقديم ووضع شيء مكان شيء<sup>(١)</sup>. وقد ضعف المحدثون هذا النوع من الحديث نظرا الى أن التقديم والتأخير يكشفان في الغالب عن عدم ضبط الراوي وذلك قد يؤدي الى عدم تفهم المراد من الحديث<sup>(٢)</sup>. ويقول المحدث التهانوي: ما وقع في تقديم او تأخير وهما او تغيير وتبديل كذلك<sup>(٣)</sup>. وأشار الشهيد الثاني الى الطريق المؤدي الى ضعف الحديث المقلوب فيقول: ((هو حديث ورد بطريق فيروي بغيره، اما بمجموع الطريق او ببعض رجاله بأن يقلب بعض رجاله خاصة بحيث يكون اجود منه ليرغب فيه وقد يقع سهوا كحديث يرويه محمد ابن احمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن محمد بن عيسى))<sup>(٤)</sup>. ويكون القلب في الحديث اما في المتن او السند او في كليهما، وعند ذلك يحكم على ذلك الحديث بالضعف، ولكن من المحتمل أن هذا القلب لا يكون متعمدا، واذا جاء متعمدا فيصبح ذلك الحديث موضوعا او مختلقا، وكان بعض المحدثين يمتحنون الرواة بقلب الاحاديث لكي يعرف مدى استيعابهم للحديث وعلومه، ومدى قبولهم للتلقين فالمحدث الماهر يستطيع كشف الخلل الحاصل في الحديث المقلوب، وقد حصل هذا الاختبار عند دخول الامام البخاري مدينة بغداد فاراد جماعة من علمائها ومحدثيها اختبارا في علم الحديث ورجالها ورواته، وقد اجتمعوا عليه لاكتشاف علميته في هذا المجال فعمدوا الى مائة حديث فقلبوها واسانيدوها وسألوا بها البخاري، فاخذ بعد ذلك بالرد على كل حديث فيصح متونه واسانيده ويرجع كل اسناد الى متنه وكل متن الى سنده<sup>(٥)</sup>. ويعود منشأ الضعف في الحديث المقلوب الى قلة الضبط الذي يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء وهو -فوق ذلك- يخل بفهم السامع ويحمله على الخطأ، وقد يحصل القلب في السند عن طريق التقديم والتأخير في الاسماء او عن طريق الوضايع، اذ يعتمد بعضهم الى تبديل راو براو آخر ليكون مرغوبا عند المحدثين بسبب غرابته او يأخذ سند متن هذا الحديث فيجعله على سند متن آخر، ويقصد من هذا الصنيع الاغراب او اختبار

(١) الصالح: علوم الحديث ص ١٩١.

(٢) الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥١.

(٣) التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٤٤.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٤.

(٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٢/٢٠-٢١.

حفظ المحدث<sup>(١)</sup>.

### ١٠- الحديث المتروك

الحديث المتروك هو ذلك الحديث الذي يرويه راو واحد متهم بالكذب في الحديث، او ظاهر الفسق بفعل او قول او انه كثير الغفلة او كثير الوهم<sup>(٢)</sup>، ويقول التهانوي بان يكون الحديث مخالفا للقواعد المعلومة غير مروى الا من جهته، او بان يكون كذبه في كلام الناس خاصة ويعرف به<sup>(٣)</sup>، ويبرز عنصر الانفراد في الحديث المتروك اولا في الراوي، والاشارة الى ضعفه وذلك باتهامه بالكذب، فهو لا يعد من الحديث الموضوع اذ ان اتهم الراوي بالكذب مع تفردده لا يسوغ الحكم عليه بالوضع وقد اطلق الحافظ الذهبي لفظ (الحديث المطروح) فهو يلتقي بالحديث المتروك ولا فرق بينهما الا بالتسمية<sup>(٤)</sup>

ان الاصناف العشرة في الحديث الضعيف التي ذكرناها تلتقي المذاهب الاسلامية في الغالب في عرضها وبيان ملاحظها ومراتبها وقد انبرى علماءها ومحدثوها الى دراستها والعناية بها لاهميتها في علم الحديث وبيان الاسس التي اعتمدها في الاخذ والرد وفق مصطلحات علمي الدراية والرجال، وتحتاج كتب الحديث الى دراسة تحليلية متعمقة وذلك لابرار جوانب القوة والضعف في احاديث هذه الكتب، فقد اهتم بعض المحدثين باحاديث الاحكام وغيرها مما هو مدون في مجاميع الحديث على علته ومصائبه، ولكنهم لم يوفقوا لذلك فقد رافقتهم النزعات الموروثة في جميع المراحل التي مروا بها، واهتموا بالاسانيد اكثر من اهتمامهم بالمتون مع العلم ان الاخطار الناتجة عن عيوبها لا تقل عن اخطار الاسانيد، واحتضنوا احاديث الاحكام تاركين غيرها من المرويات في مختلف المواضيع كأنها لا تعنيهم مع انها ان لم تكن اولى بالدراسة والتصفية من احاديث الاحكام، فليس تلك باولى منها ولا اكثر شمولاً واعم نفعاً، ذلك لأن الدسائس والمرتزة قد وجدوا متسعاً لهم عن طريقها للوصول الى ما يهدفون اليه<sup>(٥)</sup>، ومن الملاحظ ان الكثير من الخطباء وائمة المساجد يروون احاديث بعيدة عن العقل والمنطق، غريبة عن الواقع والعلم ويعتبرونها صحيحة مسلمة لورودها في كتب الاحاديث المشهورة، وقد عمد بعض المستشرقين المغرضين الى الاستشهاد بمثل هذه الاحاديث وذلك للنيل من شخصية الرسول الكريم ﷺ والاسلام معا.

(١) محمد اديب: لمحات في اصول الحديث ص ٢٥٢-٢٥٤.

(٢) الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥١.

(٣) التهانوي: قواعد في علم الحديث ص ٤٣.

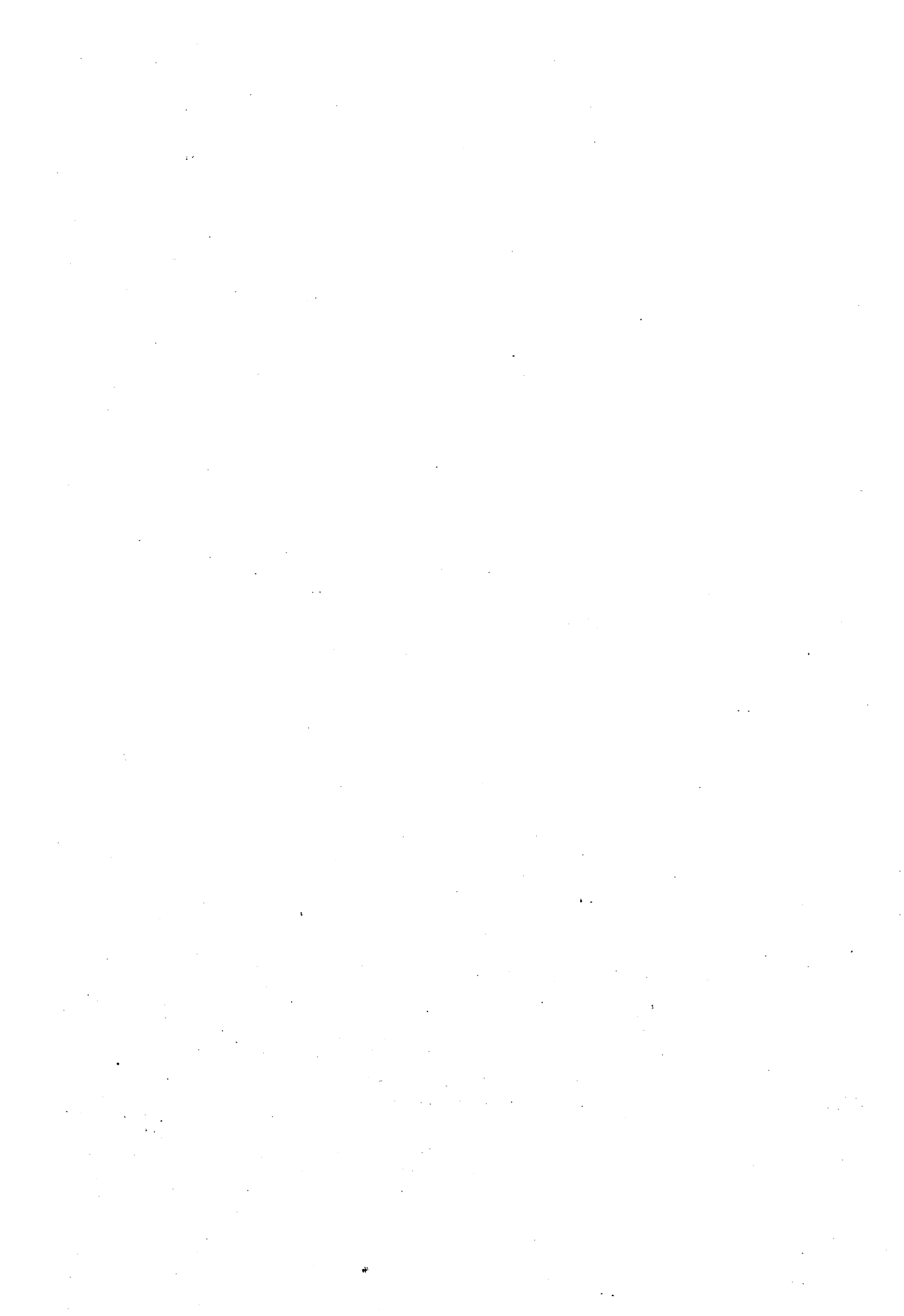
(٤) النعمة: دراسة في مصطلح الحديث ص ١٦١.

(٥) الحسنی: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥٢.

الفصل  
التاسع

الحديث الموضوع  
ماهيته واسبابه





الحديث الموضوع هو ذلك الحديث المخلوق المصنوع كذبا، والمنسوب الى رسول الله ﷺ زورا وبهتانا سواء كان ذلك عمدا ام خطأ<sup>(١)</sup>. وكذلك الحديث المنسوب كذبا الى احد الائمة المعصومين من اهل البيت عليهم السلام، ويقول الشهيد الثاني: ((الموضوع وهو المكذوب المخلوق المصنوع بمعنى ان واضعه اختلقه وصنعه لا مطلق حديث الكذب فان الكذب قد يصدق، وهو شر اقسام الضعيف، ولا تحل روايته للعالم الا مبينا لحاله من كونه موضوعا بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق حيث جوزوا روايته في الترغيب والترهيب))<sup>(٢)</sup>، وقد وضع هذا النوع من الحديث ضمن اقسام الحديث الضعيف تجاوزا والافهول ليس حديثا ولا تحل روايته للراوي العالم بوضعه الا اذا بين حاله وانه موضوع بخلاف غيره من انواع الحديث الضعيف فيجوز روايته لغرض صحيح<sup>(٣)</sup>، ويستطيع المتصلعون في علم الحديث كشف هذا النوع من الحديث وايضاح زيغته وبيان اختلاقه وما يحيط به من كذب وافتراء على رسول الله ﷺ او على الائمة العظماء بما يلي:

- ١- اقرار الواضع للحديث وان احتمل كذبه من اقراره.
- ٢- القرائن الدالة على الوضع كركاكة الالفاظ، كالحديث الموضوع: ((لا تسبوا الديك فانه صديقي)) والحديث الموضوع: ((لا تستشيروا الحاكة والاساكفة والصواغين او صنعة من الصنائع المباحة))<sup>(٤)</sup>، ومن يدقق في مثل هذه الاحاديث الموضوعية يجدها بعيدة عن فصاحة النبي ﷺ وبلاغته.
- ٣- مخالفة الحديث الموضوع للعقل والمنطق كالحديث الموضوع: ((ان سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت عند المقام ركعتين))<sup>(٥)</sup>.
- ٤- عدم تطابق الزمان والمكان للراوي بان يروي احدهم الحديث عن شيخ قد توفي قبل مولد الراوي بمدة من الزمن او لم يثبت اللقاء بينهما ويجزم بالسماع

(١) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٨٠.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٥.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٨٩، المقدمة ص ٤٧، السيوطي: تدريب الراوي ١/٢٤٧.

(٤) ابن القيم الجوزية: المنار المنيف ص ٣٧.

(٥) النعمة: دراسة في مصطلح الحديث ص ١٨٤-١٨٥.

منه او يروي عن شيخ يسكن بلدا ولم يرحل اليه الراوي للاستماع اليه. وقد حذر الرسول الكريم ﷺ والائمة العظمى من الوضاعين والكذابين كما ورد في الحديث الشريف: ((من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار))<sup>(١)</sup>، او قوله عليه افضل السلام والصلاة: ((من قال علي ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار)) او قوله: ((ان الذي يكذب علي يبنى له بيت في النار))<sup>(٢)</sup>، ويروي ان هشام بن الحكم قد سمع الامام جعفر بن محمد الصادق العظمى يقول: ((لا تقبلوا علينا حديثا الا ما وافق القرآن والسنة او تجدون معه شاهدا من احاديثنا المقدمة فان المغيرة بن سعيد (لعنه الله) دس في كتب اصحاب ابي احاديث لم يحدث بها ابي فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم)) وقد عرضت على الامام علي بن موسى الرضا العظمى احاديث كثيرة، فانكر بعضها من ان تكون من احاديث الامام الصادق العظمى<sup>(٣)</sup>، وروى الشيخ الكليني بسنده عن سليم بن قيس الهلالي عن الامام علي العظمى قوله: ((وقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيبا وقال: ايها الناس قد كثرت علي الكذابة، فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار، ثم كذب عليه من بعده وانما اتاكم الحديث من اربعة ليس لهم خامس، رجل منافق يظهر الايمان متضلع بالاسلام لا يتأثم ولا يتحرج ان يكذب على رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>)).

ويستفاد من النصوص التي اشارت الى الوضع الى البعد التاريخي لعملية الوضع التي بدأت منذ عهد النبي ﷺ واخذت تزداد في العصور التالية وقد اشار الرسول الكريم ﷺ الى جزاء الكاذب عليه ان يتبوأ مقعده من النار ولذلك ذهب جمع من المحدثين الى عدم قبول رواية من يكذب على رسول الله ﷺ وان

<sup>(١)</sup> الكليني: الكافي ٦٢/١، البخاري: الصحيح ٣٧/١، الطبراني: المعجم الكبير ١١٠/١٧، الترمذي: الصحيح ١٢٦/١٠، ابن ماجه: السنن ١٣/١، ابن الجوزي: الموضوعات ٥٥/١، الطريحي: جامع المقال ص ٢٩.

<sup>(٢)</sup> الشافعي: الرسالة ص ٣٩٦، الطبراني: المعجم الكبير ٢٥٩/١٧، ابن عراق: تنزيه الشريعة ٩/١.

<sup>(٣)</sup> الكشي: الرجال ص ١٤٦-١٤٧، البحراني: الحقائق الناضرة ٩/١-١٠.

<sup>(٤)</sup> الكليني: الكافي ٦٢/١، الحر العاملي: وسائل الشيعة ١/باب ١٤.

تاب عن الكذب بعد ذلك، يقول الحافظ ابن حجر: اتفق العلماء على تغليط الكذب على رسول الله ﷺ وانه من الكبائر حتى بالغ الشيخ ابو محمد الجويني فحكم بالكفر على من وقع منه ذلك<sup>(١)</sup>. ولاهمية هذا الموضوع كان الامام علي عليه السلام يستحلف من يحدث بالحديث كما يقول المحدث الذهبي<sup>(٢)</sup>، واذا صح هذا الرأي فان الامام عليا عليه السلام اراد ان يضع حدا لظاهرة الوضع في الحديث، وما يترتب عليه من آثار خطيرة على التشريع الاسلامي ولكن الوضعيين وجدوا فرصة ذهبية لوضع الحديث بعد انتهاء عهد الخلافة الراشدية، بعد ان وجدوا ان هناك حظرا على كتابة الحديث، وقد سار عليه بعض الخلفاء الراشدين والامويين حتى وصول عمر بن عبد العزيز الى الخلافة عام ٩٩هـ حيث اباح كتابة الحديث وجمعه وتدوينه، وقد استطاع العلامة الشيخ عبد الحسين احمد الاميني النجفي احصاء الرجال الوضعيين في مختلف العصور الاسلامية، وقد صنفهم وفق حروف المعجم وافرد للوضعيين الزهاد بابا آخر وحاكم الاحاديث الموضوعية والمرفوعة إلى بعض الصحابة وما يتعلق منها في موضوع الخلافة<sup>(٣)</sup>. وقد صنف بعض المحدثين كتبا خاصة في الاحاديث الموضوعية، واخرى في (الجرح والتعديل) وفي (علل الحديث) فكتب الفاضل الصغاني الحسن بن محمد كتاب (الدرر الملتقط في تبين الغلط) والمحدث عبد الرحمن بن الجوزي كتب (الموضوعات) والحافظ السيوطي كتب (اللائئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعية) وكتب محمد بن طاهر المقدسي (تذكرة الموضوعات) وكتب الحسن بن ابراهيم الجوزقي كتاب (الاباطيل) وكتب الحافظ العراقي كتاب (الباعث على الخلاص من حوادث القصاص) وقد لخصه السيوطي بكتابه (تحذير الخواص من اكاذيب القصاص) وكتب ابن الربيع الشيباني كتاب (تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث) وكتب ابن عراق الكتاني كتاب (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاخبار الشنيعة الموضوعية) وقد استدرك فيه على السيوطي في كتابه (اللائئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعية) وكتب المحدث محمد بن علي الشوكاني كتاب

(١) ابورية: ابو هريرة ص ١٥٥.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ ١٠/١.

(٣) الاميني: الغدير ٢٠٨/٥-٣٧٨.

(الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة) وكتب الشيخ محمد تقي التستري كتاب (الاحاديث الدخيلة)<sup>(١)</sup>، وكتب غير هؤلاء الاعلام كتباً في الوضع واسبابه ودوافعه وقد اشارت اليهم مصادر التراجم والرجال والطبقات، وقد اوضحت هذه الكتب البواعث والاسباب للوضع وهي تعود الى الاسباب الآتية:

### ١- الاسباب السياسية

لعبت السياسة دوراً كبيراً في عملية الوضع والاختلاق في الحديث الشريف وافساد مضامينه وقد جند جمع من المحدثين انفسهم لكتابة الاحاديث الموضوعة وروايتها تزلفاً للسلطة والحصول على بعض المكاسب المادية، تلك الاحاديث التي تصور مشروعية الدولة ووجودها وكان القصد من وراء ذلك (التقرب الى الملوك وابناء الدنيا)<sup>(٢)</sup>. وتعود هذه الظاهرة الخطيرة في الوضع الى عهد الدولة الاموية فقد اوجبه سياستها الرامية الى نكاية الهاشميين والعلويين على وجه الخصوص بوضع الاحاديث الرامية الى ذم رجالاتهم وازعاج مواقفهم المشرفة في نصرة الاسلام، وقد اشار ابن ابي الحديد (ت ٦٥٦هـ) الى جانب منها في كتاب (شرح نهج البلاغة)<sup>(٣)</sup>. فقد وردت احاديث موضوعة في معاوية بن ابي سفيان من جهة وفي منطقة الشام مركز حكمه - من جهة اخرى، ومن الغريب ايراد مثل هذه الاحاديث في اسرة حاربت الاسلام والرسول الكريم ﷺ حتى يوم فتح مكة حيث اسلمت مع من اسلم من الناس في ذلك اليوم، وقد اطلق عليها الرسول الكريم ﷺ اسم (الطلقاء) ويقول الشيخ محمود ابورية: ((لما كان اسلامهم هذا ظاهرياً لم يجاوز حناجرهم، ولما يدخل الايمان في قلوبهم فقد ظلوا على ما بانفسهم مضميرين بغضهم القديم ومقتهم الموروث، وما اربى عليه من حقد جديد يأكل صدورهم ان تظهر النبوة في بني هاشم اعدائهم، وان ايقنوا ان دعوة هذا النبي ستقضي الى الابد على نفوذهم بمكة التي كانت يومئذ خالصة لهم وتمحو سيطرتهم على اهلها ولبثوا من اجل ذلك كله يتربصون

(١) السبحاني: اصول الحديث واحكامه ص ١٢٣.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٦.

(٣) ابن ابي الحديد: شرح نهج البلاغة ٦٣/٤-٦٤، ينظر شرف الدين: النص والاجتهاد

بالنبي الدوائر ويرتقبون ان تتاح لهم فرصة فيعيدوا الكرة لكي يستعيدوا مجدهم  
الذاهب ويستردوا نفوذهم البائد))<sup>(١)</sup>. وقد اشار الامام البخاري في باب (فضائل  
اصحاب النبي ﷺ الى موقع معاوية من الحديث بقوله: ((لم يأت في هذا الباب  
باحاديث مرفوعة الى النبي ﷺ وانما اورد امرين عن ابن عباس في وصف  
معاوية قال في الاول: انه صحب رسول الله ﷺ وقال في الثاني انه فقيه))<sup>(٢)</sup>.  
بينما كثف معاوية جهده في ايجاد احاديث فيه وفي اسرته سواء هو الذي ذكرها في  
خطبه او التي طلبها من بعض المحدثين لقاء اغراءات معينة فقد ذكر الواقدي  
(ت ٢٠٧هـ) ان معاوية بن ابي سفيان لما عاد من العراق الى الشام بعد بيعة الامام  
الحسن عليه السلام عام ٤١هـ خطب قائلاً: ايها الناس ان رسول الله قال: انك ستلي  
الخلافة من بعدي فاختر الارض المقدسة فان فيها الابدال وقد اخبرتكم فالعنوا ابا  
تراب أي الامام علي عليه السلام فلما كان من الغد كتب كتابا ثم جمعهم فقرأ عليهم  
وفيه: هذا كتاب كتبه امير المؤمنين معاوية صاحب وحي الله الذي بعث محمدا  
نبيا، وكان اميا لا يقرأ ولا يكتب فاصطفى له من اهله وزيرا كاتباً اميناً فكان  
الوحي ينزل على محمد وانا اكتبه وهو لا يعلم ما اكتب فلم يكن بيني وبين الله  
احد من خلقه، فقال الحاضرون: صدقت<sup>(٣)</sup>. ومن نماذج الاحاديث الموضوعية  
التي روجها بعض المحدثين في معاوية: ان النبي ﷺ قال لمعاوية: (اللهم اجعله  
هاديا مهديا) و(اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب) وهناك زيادة في هذا  
الحديث تقول: (وادخله الجنة)<sup>(٤)</sup>، وقد اشار المحدث والمؤرخ ابن الجوزي  
(ت ٥٩٧هـ) في كتابه (الموضوعات) إلى الاحاديث التي روجها معاوية وقد  
رفضها المحدث اسحق بن راهويه بقوله: ((لم يصح في فضائل معاوية شيء))  
وقد اخرج ابن الجوزي عن طريق عبد الله بن احمد بن حنبل قوله: ((سألت ابي  
ما تقول في علي ومعاوية؟ فاطرق ثم قال: اعلم ان عليا كان كثير الاعداء ففتش  
اعدائه له عيبا فلم يجدوا فعمدوا الى رجل قد حاربه فاطروه كيذا منهم لعلي،  
فاشار بهذا الى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا اصل له))، ويقول الشيخ

(١) ابورية: ابو هريرة ص ١٥٧.

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٩١-٩٢.

(٣) ن. م. ص ٩٤.

(٤) ن. م. ص ٩١.

محمود ابورية: وقد ورد في فضائل معاوية احاديث كثيرة ليس فيها ما يصح من طريق الاسناد<sup>(١)</sup>. ومن اغرب ما قيل في هذا الباب جملة من الاحاديث والتي اخرجها ابن عساكر والخطيب البغدادي عن ابي هريرة قوله: ((سمعت رسول الله ﷺ يقول: ان الله ائتمن على وحيه ثلاثة انا وجبرائيل ومعاوية)) وقوله: ((ناول النبي ﷺ معاوية سهما فقال: خذ هذا السهم حتى تلقاني في الجنة))<sup>(٢)</sup>، ومن موضوعات ابي هريرة في معاوية: ان النبي ﷺ يقول: ((يبعث معاوية يوم القيامة وعليه رداء من نور الايمان)) وقال لمعاوية ذات يوم: ((كساك الله من حلل الجنة وزينك بزينة الايمان)). ومن موضوعات عبد الله بن عمر في معاوية: قال رسول الله ﷺ: يدخل عليكم من هذا الباب رجل من اهل الجنة فدخل معاوية، وقال: يخرج معاوية من قبره وعليه رداء من سندس واستبرق مرصع بالدر والياقوت عليه مكتوب لا اله الا الله محمد رسول الله، و اشار ابن عراق الى هذه الاحاديث بانها (باطلة)<sup>(٣)</sup>. ومن الملاحظ ان المحدث الراوي لهذه الاحاديث الموضوعه هو ابو هريرة الذي عاش في بلاط معاوية بن ابي سفيان واتصل برجال العهد الاموي اتصالا وثيقا ((وحطب في حبلها واستظل بظلها، ناصرها ما استطاع الى ذلك سبيلا ومن اجل ذلك ظفر بمكانة عظيمة لديه فغمرته بأعطيتها وملأوا يديه من نوالها))<sup>(٤)</sup>.

ونهج العباسيون نهج الامويين في عملية الوضع في الحديث عند وصولهم الى السلطة عام ١٣٢هـ بعد اطاحتهم بالدولة الاموية فوضعت لهم احاديث في فضائل العباس بن عبد المطلب وبنيه وفي دولتهم الجديدة وبغداد عاصمة ملكهم، وقد اشار الخطيب البغدادي الى جملة من هذه الاحاديث الموضوعه منها: ((منا السفاح ومنا المنصور ومنا المهدي))<sup>(٥)</sup>، وروي عن ابي هريرة ان النبي ﷺ قال

<sup>(١)</sup> ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٩٢.

<sup>(٢)</sup> السيوطي: اللآلئ المصنوعة ١/٤١٨، ينظر شرف الدين: ابو هريرة ص ٤١، الراجحي: مصطلح الحديث ص ١٩١، ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٢٠.

<sup>(٣)</sup> تنزيه الشريعة ٢/٤-٢٤.

<sup>(٤)</sup> ابورية: ابو هريرة ص ١٥٦.

<sup>(٥)</sup> الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١/٦٣، ينظر ابن القيم الجوزية: المنار المنيف ص ١١٧.

للعباس بن عبد المطلب: ((فيكم النبوة والمملكة)) وقوله: ((اجعل الخلافة باقية في عقبه)) وقوله: ((الخلافة في ولد عمي وصنو ابي حتى يسلموها الى المسيح))<sup>(١)</sup>، وغيرها من الاحاديث التي تنبئ بوصول الخلافة الى بني العباس، يقول الشيخ ابورية: ((وقد امتد وضع الحديث الى السفاح فقد روى احمد عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله قال: يخرج رجل من اهل بيتي عند انقطاع الزمان وظهور الفتن يقال له السفاح. ودولة بني العباس هذه التي رويت لها كل هذه الاحاديث كان من آثارها كما قال بعض كبار المؤرخين: ان افترقت كلمة الاسلام وسقط اسم العرب من الديوان واستولت عليها الديلم ثم الاتراك وصارت لهم دولة عظيمة وانقسمت ممالك الارض عدة اقسام)).<sup>(٢)</sup>

### ٣- الاسباب العقائدية

لقد احس الائمة من آل البيت عليهم السلام بوجود جماعة من اصحابهم غلاة في معتقداتهم، وجماعة اخرى تضع الاحاديث في فضائلهم ومناقبهم، وهم من كلا الحالتين براء، وازاء هذا الموقف المعادي للاسلام ولفضيلة الائمة عليهم السلام وقف الائمة تجاه هذه العقائد الغربية موقفا مضادا عنيفا في سبيل تعرية القائلين بذلك وكشف اباطيلهم واشعار الناس بالحقيقة الناصعة لآل البيت عليهم السلام وتجريد الاحاديث من كل وضع او زيف، وقد حذر الائمة عليهم السلام اصحابهم ومحبيهم من خطر هؤلاء والابتعاد عنهم كما اشارت المصادر الامامية الى جملة من هؤلاء المغالين والوضاعين<sup>(٣)</sup>، ومن هؤلاء المغيرة بن سعيد الذي حذر الامام الصادق عليه السلام اصحابه منه لانه كان يدس الاخبار الكاذبة، وينسبها الى الامام عليه السلام ثم يدفعها الى اصحابه ويأمرهم ان يبثوها في الشيعة، فكل ما كان في كتب اصحاب الامام محمد الباقر عليه السلام من الغلو

(١) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٩٩-١٠٠.

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ١٠٠.

(٣) الكشي: الرجال ص ١٤٦، الحر العاملي: وسائل الشيعة ٣ / الفائدة ٧-٩.



فذاك مما دسه المغيرة بن سعيد<sup>(١)</sup>، وقد قام العلامة الشيخ عبد الحسين الاميني النجفي باحصائية كبيرة لعملية الوضع في التاريخ العربي الاسلامي باكماله، وقد شملت هذه العملية الضخمة المذاهب والعقائد الاسلامية كافة ومن بينها الامامية ومذاهب الشيعة الاخرى في كتابه (الغدير)<sup>(٢)</sup>. ولكن المؤرخ المعتزلي ابن ابي الحديد (ت ٦٥٦هـ) في دراسته لتاريخ الوضع العقائدي للحديث، قد جانب الحقيقة وذهب إلى وهم في تحديد تاريخ الوضع في العصور الاسلامية واعتبر بدايته كانت من قبل الشيعة فيقول: ((ان اصل الاكاذيب في احاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فانهم وضعوا في مبدأ الامر احاديث مختلقة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها احاديث في مقابلة هذه الاحاديث))<sup>(٣)</sup>. وفي الحقيقة ان الاسباب السياسية في عملية الوضع للحديث كانت اسبق من الاسباب العقائدية وغيرها، إذ ان الفرق والمذاهب قد تبلورت بوضوح في العصر الاموي واخذت تنمو ويبرز تحزبها بعد ذلك فاصبح الحديث الشريف موضع دليل عند تفاقم المناظرات الجدلية والمحاججات الكلامية وقد لعب الخوارج دورا بارزا في عملية الوضع فروي عن عبد الله بن يزيد المقرئ: ان رجلا من الخوارج قد رجع عن بدعته فاخذ يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فانا كنا إذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا، ويذكر العقيلي عن حماد ابن يزيد ان الزنادقة وضعوا على رسول الله ﷺ اربعة عشر الف حديثا<sup>(٤)</sup>. فقد عمد بيان بن سمعان النهدي وعبد الكريم بن ابي العوجاء وغيرهما من الزنادقة الى وضع الكثير من الاحاديث.

<sup>(١)</sup> البحراني: الحدائق الناضرة ١١/١.

<sup>(٢)</sup> الاميني: الغدير ٢٠٨/٥ وما بعدها.

<sup>(٣)</sup> ابن ابي الحديد: شرح نهج البلاغة ٤٩/١١.

<sup>(٤)</sup> الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٨، ابن الجوزي: الموضوعات ٣٨/١، ابن عراق: تنزيه الشريعة ١١/١.

واخذت عملية الوضع في الحديث في الاتساع والانتشار حتى شملت بعض المذاهب الاسلامية التي ظهرت في العصر العباسي، فقد وضعت احاديث في فضائل هذا المذهب ومؤسسه، وفي ذم ذلك المذهب ومؤسسه ومثال ذلك الحديث الموضوع: ((سيكون في امتي رجل يقال له ابو حنيفة هو سراج امتي)) و((سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنى ابا حنيفة ليحيين دين الله وسنتي على يديه))<sup>(١)</sup>، وحديث موضوع آخر في ذم الامام الشافعي: ((سيكون في امتي رجل يقال له محمد بن ادريس فتنه اضر على امتي من فتنة ابليس))<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك من الاحاديث المذهبية والعقائدية، وقد تصدى جماعة من المحدثين الى جمع مثل هذه الاحاديث الموضوعية لبيان حقيقتها وكشف زيفها ككتاب (الموضوعات) لابن الجوزي وكتاب (اللائئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعية) للسيوطي وكتاب (الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعية) للشوكاني وغيرها، وقد اشار الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) الى عدد كبير من الاحاديث الموضوعية.

### ٣- الاسباب الاقتصادية

لقد تزلف بعض المحدثين للخلفاء والولاة والامراء ورجال السلطة في بعض العصور الاسلامية، فوضعوا احاديث مزيفة وكاذبة في سبيل اسناد الحكم وبيان مشروعيته، وذلك اما للحصول على اكبر قدر ممكن من المال او الوصول الى منصب رفيع وخطير في الدولة، ويقول الشيخ محمود ابورية: ((ومن الاحاديث الموضوعية في هذا الباب ما اشتمل على مدح السلاطين وتعظيم شأنهم وهو ما يتعلق به الجهال للملوك في هذا العصر كما تملقوا لهم فيما قبله))<sup>(٣)</sup>، ومن غرائب ما يروى ان ابا البخترى وضع للخليفة المهدي العباسي حديثا في الحمام لان المهدي كان يعجبه اللعب به، فامر له بعشرة آلاف درهم فلما خرج

(١) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٣٠/٢.

(٢) ابن الجوزي: الموضوعات ٤٢/١، ابن عراق: تنزيه الشريعة ٣٠/٢.

(٣) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٨٤.

ابو البختری التفت المهدي للحاضرين قائلاً: اشهد ان قفاك قفا كذب على رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. والحديث الموضوع مفاده: ((لا سبق الا في خوف او حافر او نصل او جناح))<sup>(٢)</sup>. وعند سماع الخليفة المهدي هذا الحديث قال: انا حملته على ذلك ثم امر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه<sup>(٣)</sup>. ولما سئل ما ذنب الحمام؟ قال: من اجله كذب على رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>، وروي ان هارون الرشيد كان هو الآخر شديد الاعجاب بالحمام واللعب به فاهدي اليه وكان عنده أبو البختری القاضي فروى له حديثاً عن أبي هريرة، ان النبي ﷺ قال: ((لا سبق الا في خوف أو حافر)) فزاد عليه أبو البختری كلمة (جناح) فاعطاه الرشيد جائزة سنوية ولما خرج قال الرشيد: ((والله لقد علمت انه كذاب))<sup>(٥)</sup> وقد التقت مضامين النصين المتعلقين بالمهدي والرشيد بعضها ببعض الآخر وربما كان الحديث عن احدهما، واذا اخذنا بصحة هذا النص فانه اشارة إلى شيوع عملية الوضع في العصر العباسي، وتسامح الخلفاء في نشره واغراء القائمين به بالاموال والهدايا، لان مثل هؤلاء المحدثين والادعياء اداة لدعم السلطة وقد تحتاج اليهم في ظروف معينة، ويكشف النص كذلك عن وسيلة التكسب والارتزاق عن طريق اختلاق الاحاديث. وهناك احاديث كثيرة موضوعة في الاطعمة والاشربة كالحديث الموضوع: ((عليكم بالعدس فانه مبارك وانه يرق له القلب ويكثر الدمعة وانه قد بارك فيه سبعون نيباً)) والحديث الموضوع: ((ربيع امتي العنب والبطيخ)) والحديث الموضوع: ((من اكل فولة بقشرها اخرج الله منه من الداء بقدرها)) و((من اكل القثاء بلحمه بقي الجذام))<sup>(٦)</sup> وتضم كتب التاريخ والادب والحديث نماذج كثيرة ومتنوعة يمكن الرجوع اليها في هذا الباب.

(١) الطائي: رسالة في علوم الحديث ص ٣١.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٦، ابن القيم الجوزية: المنار المنيف ص ١٠٧.

(٣) ابن عراق: تنزيه الشريعة ١/١٥.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٦.

(٥) ابن الجوزي: الموضوعات ١/٤٢، ابن القيم الجوزية: المنار المنيف ص ١٠٧.

(٦) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢/٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٣.

#### ٤- الاسباب الدينية

للجذور او الاصول الدينية من يهودية ومسيحية او ديانات اخرى دور في عملية الوضع في الحديث واختلاقه في محاولة لافساد العقائد الاسلامية وايقاع الفرقة بين صفوف المسلمين، ولما اخذ ابن ابي العوجاء لضرب عنقه على الزندقة قال: ((وضعت فيكم اربعة آلاف حديث احرم فيها الحلال واحل الحرام، ولقد فطرتكم في يوم صومكم وصومتمكم في يوم فطركم))<sup>(١)</sup>، ويقول السيوطي: ((وضعت الزنادقة جملا فين جهابذة الحديث امرها))<sup>(٢)</sup>. وكان للاسرائيليين في وضع الحديث مساهمة كبيرة فقد كانت جملة من الاحاديث الموضوعية ينتهي اسنادها الى بعض اليهود الذين اعتنقوا الاسلام، وامتد تأثير هؤلاء الى التاريخ والتفسير وكانت بعض تلك الاحاديث المروية عن هؤلاء مستقاة من التوراة والكتب الدينية القديمة وابرز من يشار اليه في هذا الصدد كعب الاحبار (ت٣٢هـ) وعبد الله بن سلام (ت٤٣هـ) ووهب بن منبه (ت١١٠هـ) وغيرهم، ومثال ذلك الحديث المروي عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص: ((حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج))<sup>(٣)</sup>. ويشير هذا الحديث الموضوع الى اثر الفكر اليهودي في المأثور الاسلامي، وكان كعب الاحبار يشير الى ان الخلافة ستكون في معاوية بن ابي سفيان بعد عثمان بن عفان، وانه صاحب البغلة الشهباء فلما بلغ ذلك معاوية قال: يا ابا اسحق ما تقول هذا وههنا علي والزبير واصحاب محمد ﷺ قال: انت صاحبها<sup>(٤)</sup>. وروى ابو هريرة عن كعب الاحبار احاديث وصفت بالوضع وقد دونها اصحاب الصحاح والسنن في كتبهم كالحديث الموضوع: ((النيل وسيحان وجيحان والفرات من انهار الجنة))، وهذا القول نفسه رواه كعب الاحبار جاء فيه: ((اربعة انهار في الجنة وضعها الله عز

(١) ابن الجوزي: الموضوعات ٣٧/١، ابن عراق: تنزيه الشريعة ١١/١.

(٢) السيوطي: تدريب الراوي ٢٨٤/١.

(٣) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ١٢٥.

(٤) ن.م ص ١٣٨-١٣٩.

وجل في الدنيا فالنيل نهر العسل في الجنة والفرات نهر الخمر وسيحان نهر الماء في الجنة وجيحان نهر اللبن في الجنة))<sup>(١)</sup>، ويعقب الشيخ محمود ابورية على مثل هذه الاحاديث الموضوعة بقوله: ((وللاسف انهم يرفعون اخبارها الى النبي ﷺ ويثبتونها في كتبهم الصحيحة ويروجونها بين الناس بنشرها ودفاعهم عنها))<sup>(٢)</sup>. وكان للمسيحيين دور آخر في عملية الوضع في الحديث وقد شارك فيها بعض النصارى الذين اعتنقوا الدين الاسلامي وقد التقى هؤلاء باليهود على هدف واحد غايته ايقاع الفتنة وتصديع الوحدة وتفريق الكلمة بين المسلمين، ومن هؤلاء تميم بن اوس الدارمي الذي اسلم عام ٩هـ حيث كان يحدث بروايات وقصص عن الجساسة والدجال وابليس وملك الموت والجنة والنار، ومن الملفت للنظر ان حديث الجساسة قد رواه الامام مسلم بن الحجاج في كتاب (الصحيح) ومن طرق يخالف بعضها بعضاً<sup>(٣)</sup> ويعقب السيد رشيد رضا على ذلك بقوله: ((ان حديث الجساسة الذي حدث به تميم الدارمي عن رسول الله ﷺ، واخرجه مسلم في صحيحه من طرق يخالف بعضها بعضاً في متنه فهذا الخلاف في المتن علتة من بعض رواة الصحيح))<sup>(٤)</sup>، وهناك احاديث كثيرة موضوعة ادخلها اليهود والنصارى في التراث الاسلامي، نجدها في كتب الحديث والتفسير والتاريخ والادب وغيرها، كما ان هناك احاديث اخرى موضوعة قام بترويجها والتحدث عنها بعض الزهاد والمتعبدين والصوفية من المسلمين، وبخاصة الاحاديث التي تتناول الفضائل والرغائب والزهد والعبادة وكانوا يرمون من وراء ذلك دفع الناس عن المعاصي والآثام وتوجيههم نحو الخير والصلاح والتمسك باهداب الدين الاسلامي الحنيف، ويعلل الشيخ ابورية ما ذهب اليه هؤلاء الوضاعين بالقول: ((ولعل الذي سهل على واضعي هذا النوع من الاحاديث المكذوبة هو

<sup>(١)</sup> المقرئزي: الخطط ٤٣٢/٣، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ٣٤/١.

<sup>(٢)</sup> ابورية: شيخ المضيرة ابو هريرة ص ٧٧.

<sup>(٣)</sup> مسلم: الصحيح ٥٢٠/٢.

<sup>(٤)</sup> ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ١٤١-١٤٢.

قول العلماء في الاحاديث الضعيفة يعمل بها في فضائل الاعمال وما في معناها مما لا يتعلق بالاحكام والحقوق وكأنهم رأوا ان الدين ناقص ويحتاج الى اكمال (واتمام))<sup>(١)</sup> وروي عن يحيى بن سعيد قوله: لم نر اهل الخيز شيء اكذب منهم في الحديث، وفي رواية اخرى يقول: لم نر اهل الخيز في شيء اكذب منهم في الحديث، وروي ايضا عن ابي الزناد قوله: ادركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث، ونقل عن ابن حجر: وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا احاديث الترغيب والترهيب وقالوا: نحن نكذب له لا عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته<sup>(٢)</sup> وكان هؤلاء الوعاظ يستهدفون من عملية الوضع في الحديث ترقيق قلوب البسطاء من الناس او بدافع الحسبة ونحو ذلك من التخريجات التي بموجبها ان يكون عملهم هذا مشروعا، وقد يلجأ بعضهم الى اصطناع اسناد مكذوب ينتهون به الى النبي ﷺ واضعين فيه حكمة رائعة او كلمة جامعة او مثلا موجزا<sup>(٣)</sup>، ويقول الشيخ محمد عبده: ((ومن الكاذبين قوم ظنوا ان التزيد في الاخبار والاكتار من القول يرفع من شأن الدين، فهذروا بما شاءوا يتغنون بذلك الاجر والثواب ولن ينالهم الا الوزر والعقاب وهم الذين قال فيهم ابن عباس: (ما رأيت اهل الخيز في شيء اكذب منهم في الحديث) ويريد باهل الخيز اولئك الذين يطيلون سبالمهم ويوسعون سربالمهم<sup>(٤)</sup>، ويطأطئون رؤوسهم ويخفتون من اصواتهم ويغدون ويروحون الى المساجد باشباحهم، وهم ابعد الناس عنها بارواحهم يحركون بالذكر شفاههم ويلحقون بها في الحركة سبهم ولكنهم كما قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام: منقادون لحملة الحق لا بصيرة لهم في احفائه ينقدح الشك في قلوبهم لاول عارض من شبهة جعلوا الدين من افعال البصيرة ومغاليق العقل فهم اغرار مرجومون يسيئون ويحسبون انهم يحسنون

(١) ن.م ص ٨٦-٨٧.

(٢) ن.م ص ١٠٢.

(٣) الصالح: علوم الحديث ص ٢٦٣.

(٤) السبال: مقدم اللحية، السربال: القميص.

فهؤلاء قد يخيل لهم الظلم عدلا والغدر فضلا فيرون ان نسبة ما يظنون الى اصحاب النبي ما يزيد من فضلهم ويعلي في النفوس منزلتهم فيصبح فيهم ما قيل: عدو عاقل خير من محب جاهل، ومن هؤلاء وضاع كتب المغازي والفتوح وما شاكلها))<sup>(١)</sup>. وكان بعض الوضاعين من الزهاد يضع الاحاديث في القرآن الكريم وفي فضائل بعض الصور ترغيبا للناس في قراءتها<sup>(٢)</sup>. ومثال ذلك ما روي عن ابي عصمة نوح بن ابي مريم المروزي انه قيل له: من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال: اني رأيت الناس قد اعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء ابي حنيفة ومغازي محمد بن اسحق فوضعت هذا الحديث حسبة، وروى ابن حبان عن ابن مهدي قوله: قلت لميسرة بن عبد ربه من اين جئت بهذه الاحاديث، من قرأ كذا فله كذا فقال: وضعتها لارغب الناس فيها<sup>(٣)</sup>. ويقول الشيخ الحارثي: ومن الموضوع الاحاديث المروية عن ابي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة حتى ضمنها اكابر المفسرين تفاسيرهم<sup>(٤)</sup>، وقد جوز بعض الصوفية وضع الحديث لاجل الترغيب والترهيب، ترغيبا للناس في الطاعة وزجرا لهم عن المعصية<sup>(٥)</sup>، وقد وقف الشهيد الثاني موقف المتشدد ازاء رأي هؤلاء واوضح خطورة عملهم بقوله: ((واعظمتهم ضررا من انتسب الى الزهد والصلاح بغير علم فاحتسب وضعه، أي زعم ان وضعه حسبة لله وتقربا اليه ليجذب بها قلوب الناس الى الله تعالى بالترغيب والترهيب فقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركونا اليهم لظهور حالهم بالصلاح والزهد))<sup>(٦)</sup>.

(١) محمد عبده: الاعمال الكاملة ٢/٤٢٣-٤٢٤.

(٢) العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٦-٣٧.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٥٧.

(٤) الدراية ص ١٠٣.

(٥) ن. م. ص ٥٨-٥٩، ابن عراق: تنزيه الشريعة ١/١٢٧.

(٦) ن. م. ص ٥٦.

### ٥- الاسباب الفكرية

كانت المناظرات والمحاججات ترفع الكثيرين من المشتغلين بها إلى الاستدلال بالحديث الموضوع، وبخاصة الذين هم اصحاب الافكار الفلسفية او الثقافة القصصية، في محاولة الاستطالة على الخصم وفرارا من الفضيحة اذا ظهر عليه من يناظره<sup>(١)</sup>، وسلك القصاصون هذا السبيل ايضا فوضعوا احاديث ذات اسانيد مشهورة يحفظونها ثم يضمونها الى كل حديث يفترونه<sup>(٢)</sup>. وقد اشار الزبير بن بكار الى ان القصص قد احدثه معاوية بن ابي سفيان، وقد فتح الباب للقصص في المساجد والمحافل ليقصوا له ما يهواه<sup>(٣)</sup>، ويقول الدكتور احمد امين: ان يجلس القاص في مسجد وحوله الناس فيذكرهم بالله ويقص عليهم حكايات واحاديث وقصصا عن الامم الاخرى واساطير ونحو ذلك، لا يعتمد فيها على الصدق بقدر ما يعتمد على الترغيب والترهيب، قال الليث بن سعد: هما قصصان، قصص العامة وقصص الخاصة، فاما قصص العامة فهو الذي يجتمع اليه النفر من الناس يعظهم ويذكرهم فذلك مكروه لمن فعله ولمن استمعه، واما قصص الخاصة فهو الذي جعله معاوية، ولي رجلا على القصص فاذا سلم من صلاة الصبح جلس وذكر الله عز وجل وحمده ومجده وصلى على النبي ﷺ ودعا للخليفة ولاهل ولايته وحشمه وجنوده ودعا على اهل حربه وعلى المشتركين كافة، وقد نما القصص بسرعة لانه يتفق وميوله العامة، واكثر القصص من الكذب حتى رووا ان علي بن ابي طالب عليه السلام طردهم من المساجد واستثنى الحسن البصري لتحريه الصدق في قوله<sup>(٤)</sup>، ويقول ابن قتيبة: ((ان القصص على قديم الزمان كانوا يميلون وجوه العامة اليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والاكاذيب من الحديث، وكان من شأن العوام القعود عند القصص ما كان

(١) ابو رية: اضواء على السنة المحمدية ص ٨٦.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ٢٦٩.

(٣) ابو رية: ابو هريرة ص ٢٠٣.

(٤) احمد امين: فجر الاسلام ص ١٥٩-١٦٠.



حديثه عجيبا خارجا عن فطر العقول، او رقيقا يحزن القلوب ويستفز العيون، فاذا ذكر الجنة زعم ان الله يبوء وليه قصرا من لؤلؤ بيضاء فيه سبعون مقصورة في كل مقصورة سبعون الف قبة في كل قبة سبعون الفا)) ويستمر في ذكر الارقام (السبعين) في نص طويل، واخيرا يوجه نقدا الى هذا الحديث بقوله: ((كأنه يرى انه لا يجوز ان يكون العدد فوق السبعين او دونها))<sup>(١)</sup>، وكان عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ترد عليه في مجالس وعظه في بغداد احاديث موضوعة فيرد عليها مما سبب حقد القصاصين عليه.<sup>(٢)</sup>

وهناك من يدعي العلم لنفسه، فيتحدث عن حديث لا اصل له ويقول: اخرجه فلان وصححه فلان، ويسند هذا الحديث او ذاك الى كتب مجهولة او ينذر وجودها ليوهم الناس انه مطلع على ما لم يطلع عليه غيره، او يخلق للحديث اسنادا جديدا.<sup>(٣)</sup>

### ٦- الأسباب الإقليمية

ساهم جماعة من الوضاعين والكذابين، بوضع احاديث في مدينة أو محلة أو موضع أو قطر، وبخاصة في المكان الذي ولد فيه، وترعرع في ربوعه، وعاش فيه، فقد ظهرت احاديث في فضائل الشام وبغداد والبصرة والكوفة وقزوين وعسقلان وصنعاء وغيرها، وكان للأسباب السياسية أثر في حدوثها، فقد ساعد الأمويون والعباسيون على وضعها، والترويج لها، فقد روى أحمد ابن حنبل، وأبو داود، والبخاري، والطبراني وغيرهم حديثاً مفاده: ((عليكم بالشام فإنها خيرة الله من ارضه يجتبي اليها خيرته من عباده، ان الله قد توكل بالشام وأهله)) وفي حديث آخر: ((الشام صفوة الله في بلاده يجتبي اليها صفوة من عباده، فمن خرج من الشام الى غيرها فبسخطه، ومن دخلها من غيرها فبرحمته))<sup>(٤)</sup>. وأورد

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ٣٥٥-٣٥٧.

(٢) ابورية: اضواء على السنة المحمدية ص ٨٦.

(٣) ن.م ص ٨٧.

(٤) ابورية: أضواء على السنة المحمدية ص ٩٢.

الخطيب البغدادي في فضل مدينة بغداد احاديث كثيرة، وبأسانيد مختلفة، تلتقي تارة، وتفترق أخرى منها: (( تبنى مدينة بين دجلة ودجيل وقطربل والصرارة، تجبى إليها خزائن الأرض وجبايرتها، لهي اسرع ذهابا في الأرض منها الوتد الحديد في الأرض الرخوة))<sup>(١)</sup> والحديث الموضوع: (( تكون وقعة بين زوراء، قالوا: ما زوراء يا رسول الله؟ قال: مدينة بين انهار في أرض جوخى يسكنها جبابرة امتي، تعذب باربعة اصناف، بخسف ومسح وقذف))<sup>(٢)</sup> ويسبرز الأثر السياسي احيانا في بعض الأحاديث الخاصة بالأقاليم والمواضع ومن ذلك: ((سيكون لبني عمي مدينة من قبل المشرق بين دجلة ودجيل وقطربل والصرارة، يشيد فيها بالخشب والآجر والحصى والذهب، يسكنها شرار خلق الله، وجبابرة أمتي، أما إن هلاكها على يد السفيناني، كأني بها والله قد صارت خاوية على عروشها))<sup>(٣)</sup>، ويقف الخطيب البغدادي ازاء هذه الاحاديث الموضوعية موقف الناقد الرافض لها، ويعقب عليها بالقول: (( وكل هذه الاحاديث التي ذكرناها واهية الاسانيد عند اهل العلم والمعرفة بالنقل لا يثبت بامثالها حجة، واما متونها فإنها غير محفوظة الا عن هذه الطرق الفاسدة، وامرها الى الله العالم بها لا معقب لامره، ولا راد لحكمه ويفعل ما يشاء ويحكم ما يريد))<sup>(٤)</sup>. ويذكر ابن الجوزي: أن احمد بن محمد الفقيه المرزوي قد وضع في فضائل قزوين نحو اربعين حديثا، وكان يقول: إني احتسب في ذلك<sup>(٥)</sup>. وقد وضع الكديمي حديثا في فضل البصرة جاء فيه: (( إني لاعرف ارضا يقال لها البصرة اقومها قبله، واكثرها مساجد ومؤذنين يدفع عنها البلاد ما لا يدفع عن سائر البلاد)) ووضع محمد بن عبد الرحمن البيلماني هذا الحديث: (( يأتي على الناس زمان يكون افضل

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٢٨/١، ينظر السيوطي: اللالئ المصنوعة ٤٦٩/١.

(٢) ن.م، ينظر ابن عراق: تنزيه الشريعة ٥٢/٢.

(٣) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣٨/١.

(٤) ن.م ٤٢/١.

(٥) ابن الجوزي: الموضوعات ٤١/١.

الرباط رباط جدة))<sup>(١)</sup>، ويبدو ان الاحاديث الموضوعة في المدن ناتجة عن التعصب لها، اضافة الى التعصب القبلي والعنصري كما ورد في الحديث الموضوع: (( لو كان الدين معلقاً بالثريا لتناوله ناس من ابناء فارس))<sup>(٢)</sup>، ولذا وضع ميسرة بن عبد ربة نحو اربعين حديثاً في فضائل قزوين<sup>(٣)</sup>.

وكان للاسرائيليات دور في وضع الاحاديث الخاصة بالمدن والمواضع، وقد اشار ابن تيمية في كتاب (( الصراط المستقيم )) الى ما قيل في فضائل بيت المقدس وغيرها من بقاع الشام، وما في هذه المنطقة من الاثار المنقولة عن أهل الكتاب، ولا سيما منقولات كعب الأخبار<sup>(٤)</sup> ويقول ابن القيم الجوزية: (( كل حديث في مدح بغداد ودمها والبصرة والكوفة ومرو وعسقلان والاسكندرية ونصيبين وانطاكية ، فهو كاذب))<sup>(٥)</sup> وقد روى عن ابي هريرة: (( اربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا: مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق، واربع مدن من مدن النار في الدنيا: القسطنطينية والطبرية وانطاكية المحترقة وصنعاء))، وقد اشار السيوطي الى أن هذا الحديث موضوع، وأن بعض رواه كذابون<sup>(٦)</sup>. ومن غرائب الوضع في الحديث المتعلق بفضائل المدن ما ذكره ابن عراق بقوله: ((اهل مقبرة شهداء عسقلان يزفون الى الجنة كما تزف العروس الى زوجها))<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢ / ٤٦.

(٢) الطبراني: المعجم الكبير ١ / ٢٠٤.

(٣) العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥.

(٤) ابن تيمية: الصراط المستقيم ص ٢٠٨.

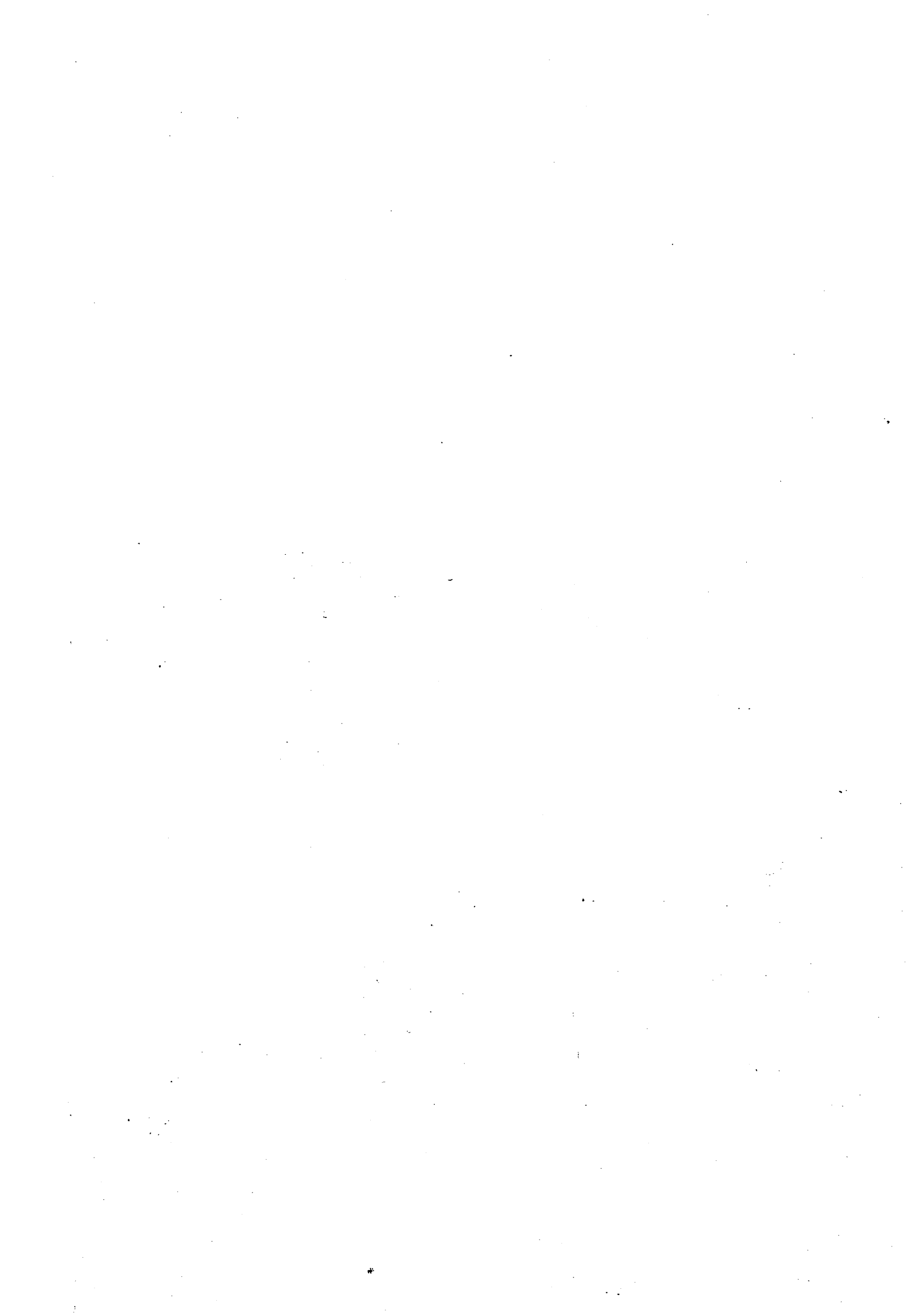
(٥) ابن القيم الجوزية: المنار المنيف ص ١١٧.

(٦) السيوطي: اللالئ المصنوعة ١ / ٤٥٩.

(٧) ابن عراق: تنزيه الشريعة ٢ / ٤٨.

الفصل  
العاشر

نسخ الحديث  
ومنسوخه



النسخ عند المحدثين عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر<sup>(١)</sup>. ويعني النسخ في اللغة ((الازالة))<sup>(٢)</sup> او النقل والتحويل او الابطال.<sup>(٣)</sup> ويقال: نسخت الشمس الظل أي ازالته، ونسخت الكتاب، أي نقلت ما فيه الى الأخر.<sup>(٤)</sup> واذا نسخت الآية الكريمة، او الحديث الشريف، معناه ازالة العمل بحكمها، ويقول ابن خلدون: إنه ثبت في شريعتنا جواز النسخ ووقوعه لطفاً من الله لعباده، وتخفيفاً عنهم باعتبار مصالحهم التي تكفل لهم بها قال تعالى: « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها »<sup>(٥)</sup>، فاذا تعارض الخبران بالنفي والاثبات وتعذر الجمع بينهما ببعض التأويل وعلم تقدم احدهما تعين ان المتأخر ناسخ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم علوم الحديث واصعبها<sup>(٦)</sup> وقد اخذ مصطلح النسخ مسارين مختلفين هما: مسار التفسير والمفسرين، ومسار اصول الفقه والاصوليين، والذي يهمننا في الأمر في هذه الدراسة المسار الأول، لأن النسخ في الحديث الشريف، هو نفسه في القرآن الكريم، اذ تعني لفظة النسخ ما يشتمل التخصيص والتقييد والاستثناء وترك العمل بالحكم لانتهاؤ امده، او لتغيير ظرفه، او تبدل موضوعه، بينما تعني لفظة النسخ عند الأصوليين تبديل حكم بآخر لانتهاؤ امد الحكم السابق، وهم بهذا يضيقون في مفهوم النسخ في مجال واحد من المجالات التي اعطاها اللغويون، والمفسرون لكلمة النسخ، ويخرجون جملة كبيرة من آيات النسخ عند المفسرين الى غير النسخ في مجالات البحث الأصولي، وقد اجاز العلماء المسلمون النسخ بالمعنى المتنازع فيه، وهو رفع الحكم موضوعه في عالم التشريع والانشاء وخالفوا في ذلك اليهود والنصارى، فادعوا استحالة النسخ، واستندوا في ذلك الى شبهة

(١) العراقي: التقييد والايضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٧.

(٢) الزبيدي: تاج العروس ( مادة نسخ ) ٢/٢٨٣، الامدي: الاحكام ٢/٢٣٦.

(٣) العلامة الحلي: مبادئ الوصول ص ١٧٤.

(٤) الطبرسي: مجمع البيان ٢ / ٤٠٥

(٥) البقرة: الآية ١٠٦.

(٦) ابن خلدون: المقدمة ص ٤٤٩.

هي اوهى من بيت العنكبوت<sup>(١)</sup> . وملخص هذه الشبهة يشير الى ان النسخ يستلزم عدم حكمة الناسخ، او جهله بوجه الحكمة، وكلا هذين اللازمين مستحيل في حقه تعالى ، وذلك لان تشريع الحكم من الحكيم المطلق لا بد وان يكون على طبق مصلحة تقتضيه، لان الحكم الجزافي ينافي حكمة عاجلة، وعلى ذلك فرع هذا الحكم الثابت لموضوعه، اما ان يكون مع بقاء الحال على ما هو عليه من وجه المصلحة، وعلم ناسخه بها، وهنا ينافي في حكمه الجاعل مع انه حكيم مطلق، واما ان يكون من جهة البداء، وكشف الخلاف على ما هو الغالب في الاحكام والقوانين العرفية، وهو يستلزم الجهل منه تعالى، وعلى ذلك فيكون وقوع النسخ في الشريعة محالاً لانه يستلزم المحال<sup>(٢)</sup> . وقد جاء رد الامام السيد الخوئي على هذه الشبهة بدقة وموضوعية فيقول: (( ان الحكم المجعول من قبل الحكيم قد لا يراد منه البعث او الزجر الحقيقيين كالاوامر التي يقصد بها الامتحان ، وهذا النوع من الأحكام يمكن اثباته اولاً ثم رفعه ، ولا مانع من ذلك، فان كلاً من الاثبات والرفع في وقته قد نشأ عن مصلحة وحكمة، وهذا النسخ لا يلزم منه خلاف الحكمة ، ولا ينشأ من البداء الذي يستحيل في حقه تعالى، وقد يكون الحكم المجعول حكماً حقيقياً، ومع ذلك ينسخ بعد زمان ، لا معنى ان الحكم بعد ثبوته يرفع في الواقع ونفس الامر كي يكون مستحيلاً على الحكيم العالم بالواقعات، بل هو بمعنى أن يكون الحكم المجعول مقيداً بزمان خاص معلوم عند الله ، مجهول عند الناس ، ويكون ارتفاعه بعد انتهاء ذلك الزمان لانتهاء امده الذي قيد به، وحلول غايته الواقعية التي انيط بها<sup>(٣)</sup> .

وقد اجمع المسلمون على وقوع النسخ في القرآن الكريم، والحديث الشريف، فإن كثيراً من احكام الشرائع السابقة قد نسخت باحكام الشريعة الاسلامية، وإن جملة من احكام هذه الشريعة نسخت باحكام اخرى من الشريعة نفسها، وقد صرح القرآن الكريم بنسخ على حكم التوجه في الصلاة الى القبلة الأولى، وهذا مما لا ريب فيه، وإنما الكلام في ان يكون شيء من احكام القرآن

(١) الخوئي : البيان في تفسير القرآن ص ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) ن.م ص ٢٧٩.

(٣) الخوئي: البيان ص ٢٧٩-٢٨٠.

منسوخا بالقرآن ، او بالسنة القطعية او بالاجماع او بالعقل<sup>(١)</sup> . وما ورد في القرآن الكريم من ناسخ ومنسوخ كقوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير ﴾<sup>(٢)</sup> وبهذا اخبر الله تبارك وتعالى ان نسخ القرآن وتأخير انزاله لا يكون إلا بقرآن مثله<sup>(٣)</sup> . ويرد في الحديث الشريف ما يدل على رفع حكم سابق سواء كان الحكم المرفوع وجوديا كالواجب والمندوب ، او عدميا كالمحرم والمكروه ، فالحديث الرافع لحكم عقلي ليس من الناسخ ، كالرافع لحكم ثبت بالبراءة العقلية أو غيرها من الأصول العملية ، كما أن الحديث الرافع لحكم شرعي غير سابق ليس ناسخا كالاستثناء الرافع لبعض حكم المستثنى منه ، والصفة الرافعة لبعض حكم الموصوف والشروط والغاية ، واما المنسوخ فهو رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر منه<sup>(٤)</sup> . ويقول الامام الشافعي: (( وليس ينسخ فرضا ابدا الا اثبت مكانه فرض كما نسخت قبله بيت المقدس فاثبت مكانها الكعبة<sup>(٥)</sup> . ويقول الشهيد الثاني: (( الناسخ ما دل على رفع حكم شرعي سابق ، والحديث المدلول عليه بما بمنزلة الجنس يشمل الناسخ وغيره ))<sup>(٦)</sup> وقد ورد عن الامام جعفر الصادق عليه السلام : إن الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن ، وورد عنه ايضا: نسخت الاحاديث بعضها بعضا<sup>(٧)</sup> . و اشار المحدث التهانوي الى الأخذ بالحديث المنسوخ بقوله : إن الناسخ والمنسوخ حديثان مقبولان متعارضان في المعنى ، بحيث لا يمكن الجمع بين مدلوليهما ، ولكن ثبت التأخر منهما ، اما بالتاريخ المعلوم من الخارج ، او المعلوم لا من خارج<sup>(٨)</sup> .

وتعد دراسة الناسخ والمنسوخ في الحديث الشريف من العلوم الصعبة التي تحتاج الى عالم متخصص في علوم الحديث والفقهاء ، يقول الزهري: اعيبى

(١) ن.م ص ٢٨٤ - ص ٢٨٥ .

(٢) البقرة : ١٠٦ .

(٣) الشافعي: الرسالة ص ١٠٨ .

(٤) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٢٥ .

(٥) الشافعي: الرسالة ص ١٠٩ - ص ١١٠ .

(٦) الشهيد الثاني: الدراية ص ٤٢ - ص ٤٣ .

(٧) الحر العاملي: وسائل الشيعة ١٨ / ١٥٤ .

(٨) التهانوي: قواعد في علوم الحديث ص ٤٧٠ .



الفقهاء واعجزهم ان يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه<sup>(١)</sup>. ولعل الامر يعود الى ماهية الحديث، وما يحيط بمتنه وسنده ما يؤكد سلامته وخلوه من الوضع وغير ذلك، وقد اوردت كتب الحديث جملة من الاحاديث المنسوخة باحاديث اخرى، ومثال ذلك قوله عليه افضل الصلاة والسلام: ((كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها))<sup>(٢)</sup> وورد عنه عليه السلام: ((ونهيتمكم عن زيارة القبور، فمن اراد أن يزور فليزر ولا تقولوا هجراً))<sup>(٣)</sup>. وأورد الامام مسلم بن الحجاج حديثاً عن النبي ﷺ جاء فيه: ((ينسخ حديثه بعضه بعضاً كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً))<sup>(٤)</sup>. فالرسول الكريم ﷺ قد نسخ النهي عن زيارة القبور بالاذن في زيارتها، وقد جاء هذا الاذن بأسلوب الامر، فدل على أن زيارة القبور مرغوب فيها للعبرة والعظة، وتذكر الموت والآخرة، حتى لا تشغل المؤمن الدنيا ومباهجها ولذائدها، وقد نص الحديث الشريف على النسخ والناسخ كليهما، وعلى أن ثانيهما المتأخر تشريعاً وقد حل محل الأول، وهذا بين الوضوح في الرواية الثانية ((كنت نهيتكم)) ولكنه ليس خفياً في الرواية الأولى<sup>(٥)</sup>. وقد أورد الحاكم النيسابوري جملة من الاحاديث المنسوخة كقوله عليه السلام: ((ترك الوضوء بما مست النار)) وقوله: ((لا تتوضأ من لحوم الغنم)) قال جابر رضي الله عنه ان النبي ﷺ اكل خبزاً ولحماً فصلى ولم يتوضأ<sup>(٦)</sup> ويشير الامام الشافعي الى أن النبي ﷺ صلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً فأشار اليهم: أن اجلسوا، فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فاذا ركع فاركعوا، واذا رفع فارفعوا، واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً، ولكن النبي ﷺ صلى في مرضه الأخير الذي توفي فيه قاعداً، والناس خلفه قياماً، وبهذا نسخت السنة المتأخرة ما سبقها،

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٢٤٩.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٤٣، ابن ماجه: السنن ٥٠١/١، الطبراني: المعجم الكبير ٢٠٢/١١، النووي:

رياض الصالحين ص ٢٥٥.

(٣) ابن ماجه: السنن ٨٩/٤.

(٤) مسلم: الصحيح (المشكول) ١٨٥/١.

(٥) مصطفى زيد: النسخ في القرآن الكريم ١/١٢٦.

(٦) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٨٥ - ص ٨٦.

وهذا يعني أن السنة لا تنسخها إلا سنة<sup>(١)</sup>.

ونلاحظ أن الجانب التاريخي مرتبط بمسألة النسخ والمنسوخ في الحديث، والدليل على ذلك الحديث الذي نسخ النهي عن زيارة القبور بالترغيب في زيارتها، فقد لوحظ في النهي ان المسلمين كانوا حديثي عهد بالاسلام، بعد أن عبدوا الاصنام والاوثنان من دون الله تعالى ردحاً من الزمن، فاقتضت المصلحة العامة أن يحظر عليهم زيارة القبور من اجل صيانة العقيدة الاسلامية من الانحراف، ولما تمكنت العقيدة من القلوب والنفوس فاصبحت المصلحة في زيارة القبور تذكرة باليوم الآخر، ومن ثم نسخ الحظر بالترغيب من الزيارة<sup>(٢)</sup>. وانطلاقاً من هذا المفهوم نجد الأئمة عليهم السلام يوصون الناس بزيارة المراقد المقدسة التي يرقد فيها الأئمة من آل البيت عليهم السلام<sup>(٣)</sup> وتشير بعض المصادر الى الجانب التاريخي للنسخ في الحديث بما روي عن بعض الصحابة: كنا نعمل بالاحداث فالاحداث، او عن طريق الاجماع كالحديث: اقتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فقد نسخ هذا الحديث الاجماع إن دل على نسخه الا بعد الحد، الا انه بنفسه نسخة لأن الاجماع لا ينسخ<sup>(٤)</sup>. ويقول العلامة الحلبي (ت ٧٢٦ هـ): ((ونسخ المتواتر من السنة بمثله))<sup>(٥)</sup>. وقد استدلوا بذلك، أن التوجه الى بيت المقدس كان ثابتاً بالتواتر، وأن اهل قبا لما سمعوا منادي رسول الله ﷺ يقول: ((الا إن القبلة قد حولت))، فاستدار المسلمون بمجرد خبره، ولم ينكر النبي ﷺ عليهم<sup>(٦)</sup>.

وقد خصص بعض علماء الحديث كتباً في النسخ والمنسوخ في الحديث، فقد ألف الحافظ ابو بكر احمد بن محمد الاثرم (ت ٢٦١ هـ) كتاباً سماه ((ناسخ

(١) الشافعي: الرسالة ص ٢٥٢ - ص ٢٥٤.

(٢) مصطفى زيد: النسخ في القرآن الكريم ١ / ١٣٣.

(٣) الصدوق: من لا يحضره الفقيه ١ / ٢٩٩، ابن طاووس: فرحة الغري ص ٥٨، ص ٨٨.

(٤) السيوطي: تدريب الراوي ٢ / ١٩١، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٢٥٠ - ص ٢٥١.

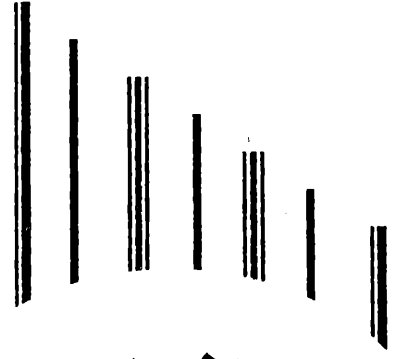
(٥) العلامة الحلبي: مبادئ الوصول ص ١٨٣.

(٦) الجرجاني: غاية البادي في شرح المبادئ ورقة ١١٩، الغزالي: المستصفى ١ / ١٢٥.

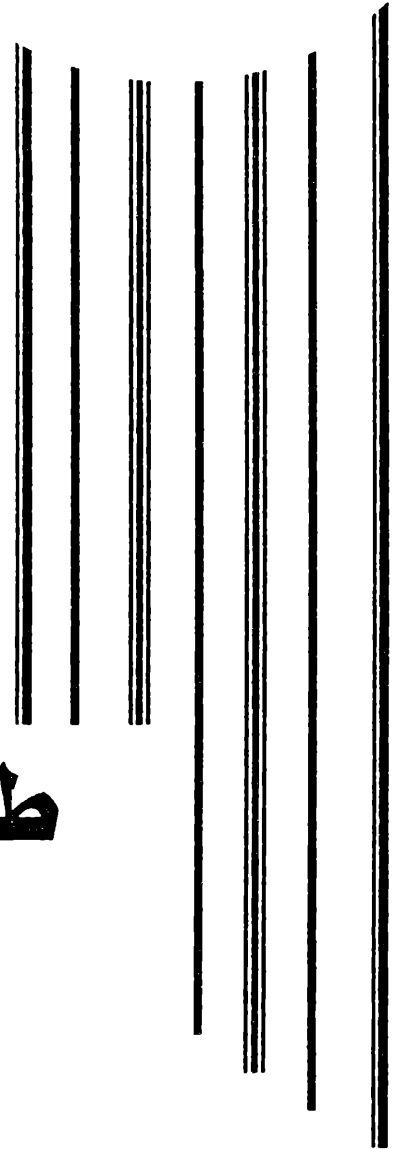
الحديث ومنسوخه ))، والـف ابن شاهين ابو حفص عمر بن احمد البغدادي  
(ت ٣٨٥ هـ) كتاباً سماه (( ناسخ الحديث ومنسوخه )) والـف الحافظ ابو بكر  
محمد بن موسى الحازمي الهمداني (ت ٥٨٤ هـ) كتاباً سماه (( الاعتبار في  
الناسخ والمنسوخ في الآثار )) ، والـف الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي  
(ت ٥٩٧ هـ) كتاباً سماه (( اخبار اهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار  
المنسوخ من الحديث ))<sup>(١)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> الراجحي: مصطلح الحديث ص ٢٢٩.



## الفصل الحادي عشر



طرق تحمل الحديد  
وآدائه



اهتم المحدثون بالرواية والراوي والمروي عنه، من اجل نقل الحديث الى الناس بطريقة صحيحة سليمة، ووضعوا شروطاً محددة لنقل الحديث وروايته حفظاً للحديث والسنة من الخطأ والتدليس، ولذلك لم يجيزوا لجميع الناس بالرواية عنهم، واشترطوا لتلاميذهم شروطاً اجازوا بعدها رواية العلم، وكانت حجتهم في ذلك أنه لا يجوز لاي شخص أن ينقل العلم الى الناس او يبلغه عنهم الا اذا توافرت فيه الصفات التي تؤهله كي يتبوا مكان شيخه بعد موته او لتنصيبه مكانه في الدرس والرواية<sup>(١)</sup>. وتكون الرواية بوحدة من طرق التحمل المعتبرة في الحديث، ولم يتفق العلماء على سن معين يصح فيه للتلميذ ان يأخذ الحديث عن شيخه، ولكن اتفقوا على شروط الاداء كالاسلام والبلوغ والعدالة والضبط، واما طرق التحمل فهي تتفاوت في المراتب من حيث الاعتبار والتقدم على غيرها لمعرفة صلاحية سماع الحديث وتلقيه، وهذه الطرق هي:

### أولاً: السماع

يعد طريق السماع من اقدم طرق التحمل وارفعها واعلاها رتبة<sup>(٢)</sup>. فقد كان صحابة الرسول ﷺ يستمعون الى حديث النبي ﷺ، وهم له منصتون، ولكلامه حافظون، فالسماع من لفظ النبي ﷺ كان بداية الرواية عنه، ومن بعده من لفظ الامام عليه السلام، والصحابة الكرام، وبعدهم انتقل الامر الى الشيوخ والمحدثين، ويقسم السماع الى قسمين هما:

### أ- الاملاء

### ب- التحديث

فالراوي في هذه الطريقة يسمع لفظ المتحدث، وهو ينطق الحديث، ويمليه على سامعيه، او يحثهم به من غير املاء عليهم، وسواء كان ذلك من حفظ الشيخ او بقراءته في كتاب له، وهذه الطريقة في تلقين الحديث هي من ارفع الطرق عند علماء الحديث، فالسماع اعلى صور التحمل واقواها، لأن المتحمل يسمع من لفظ الشيخ مباشرة وبدون واسطة، إن كان على طريق قراءة كتاب، او

(١) الراجحي: مصطلح الحديث ص ٣٧.

(٢) الشهيد الثاني: الدرزية ص ٨٤، الطريحي: جامع المقال ص ٣٨.

من محفوظاته ، او من املائه ، فالسامع للحديث هو اربط جأشاً ، وأوعى قلباً ، لأن شغل القلب ، وتوزيع الفكر هما الى القارئ اسرع<sup>(١)</sup> .

إن الالفاظ التي تدل على قول الراوي هي: (( حدثنا ، انبانا ، ذكر لنا ، سمعنا )) ، وهي ترد بصورة الجمع ، كما ترد بصورة المفرد على نحو: (( حدثني ، وانبأني ، وذكر لي ، وسمعت )) ، وقد ذهب بعض علماء الحديث الى اتحاد هذه الالفاظ في افادة التحديث والسماع ، ولكن نقاد الحديث يقولون: ينبغي ان يبين السماع كيف كان ؟ فما سمع من لفظ المتحدث قيل فيه: حدثنا ، وما قرئ عليه ، يقول الراوي فيه : قرأ وانا اسمع ، ومنهم من يقدم لفظ (( سمعت )) على الالفاظ الاخرى اذ لا يكاد احد يقولها في احاديث الاجازة والمكاتبه ، ولا في تدليس ما لم يسمعه فكانت لذلك ارفع من سواها ، ثم يكون لفظ (( حدثنا وحدثني )) ومن ثم يأتي لفظ (( اخبرنا واخبرني )) ويلى هذه الالفاظ جميعها لفظ (( نبأنا وانبأنا ))<sup>(٢)</sup> . ويقول الشيخ فخر الدين الطريحي : (( إن الراوي سماعاً لو اراد التحديث بما سمعه من شيخه قال : سمعت شيخي ، أو حدثني ، والاولى اولى عندهم ، لكونها نصاً في السماع بخلاف الثانية لاحتمالها الاجازة والتدليس ، وقيل العكس لاحتمال المشافهة وعدمها في الاولى دون الثانية ، أما اخبرني وانبأني ، فالأولى اولى عندهم من الثانية لاغليتها في الاجازة دون الاولى ))<sup>(٣)</sup> ، ويوضح الشهيد الثاني ( ت ٩٦٦ هـ ) بدقة الفاظ السماع ، والفروق الحاصلة بينها فيقول: (( سمعت فلاناً ، وهي هذه العبارة اعلاها في تأدية السموغ لدلالته نصاً على السماع الذي هو اعلى الطرق ، ثم بعدها في المرتبة أن يقول : حدثني وحدثنا ، لدلالتهما ايضاً على قراءة الشيخ عليه لكنهما يحتملان الاجازة من أن بعضهم اجاز هذه العبارة في الاجازة والمكاتبه . بخلاف سمعت فانه لا يكاد احد يقول : سمعت في احاديث الاجازة والمكاتبه ولا في التدليس ما لم يسمعه ، أما انبانا ونبأنا فأنها لفظة غالبية في الإجازة واما قول الراوي : قال لنا ، وذكر لنا ، فهو من قبيل حدثنا فيكون اولى من انبانا ونبأنا لدلالته على القول صريحاً لكنه ينقص من حدثنا

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٨٤ .

(٢) ابن الصلاح : علوم الحديث ص ١٢٠ .

(٣) الطريحي : جامع المقال ص ٣٩ .

بأنه بما سمع في الذاكرة في المجالس والمناظرة بين الخصمين، وادنى العبارات هي قول الراوي بالسمع: قال فلان، ولم يقل لي، اولنا، لانه بحسب مفهوم اللفظ اعم من كونه سمعه منه، أو بواسطة أو بوسائط وهو مع ذلك محمول على السماع منه عرفاً إذا تحقق لقاءه للمروي عنه لاسيما في من عرف أنه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه، وشرط بعضهم في حمله على السماع أنه يقع ممن عرف من عاداته أن لا يقول ذلك إلا فيما سمعه منه<sup>(١)</sup>. ومن المحتمل أن تفضيل لفظ ((حدثنا، وحدثني)) على غيره من الفاظ السماع يعود الى استماع التلميذ من الشيخ وحده<sup>(٢)</sup>. ومثال ذلك ما سأل عبد الله بن سنان، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: يجيئني القوم فيسمعون مني حديثكم، فاضجر، ولا اقوى، فاجابه الامام الصادق بالقول: فأقرأ عليهم من اوله حديثاً، ومن وسطه حديثاً، ومن آخره حديثاً<sup>(٣)</sup>. ويقول الشهيد الثاني: فعدوله الى قراءة هذه الاحاديث مع العجز يدل على اولويته على قراءة الراوي<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: القراءة

يطلق المحدثون على هذه الطريقة لفظ ((العرض)) لأن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه سواء قرأ عليه بنفسه، أو قرأ غيره عليه وهو يسمع، وسواء في هذه الصور الاربع حفظ الشيخ ما قرئ عليه ام لا، ولكن اذا لم يكن الشيخ حافظاً ما يقرأ عليه لزم ان يمك الأصل، أي الكتاب، واذا امسك اصله فهو ثقة عنده<sup>(٥)</sup>. اما غير الثقة فلا يعتد بامساكه لاحتمال الغلط والتصحيف وعدم رد غير الثقة واحتمال سهو الثقة نادر فلا يقدر كما لا يقدر السهو لو قرأ الشيخ ايضاً<sup>(٦)</sup>.

وقد رجح بعض المحدثين الامسك في الصور كلها مع حفظ الشيخ، لان الحفظ خوان، وهذه الطريقة في تلقي العلوم تساوي الطريقة الأولى - أي طريقة

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٨٥ - ص ٨٦.

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٢٩٤.

(٣) الطريحي: جامع المقال ص ٣٨.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٨٤ - ص ٨٥.

(٥) السيوطي: تدريب الراوي ١٢/٢، الطيبي: الخلاصة ص ١٠٢.

(٦) الشهيد الثاني: الدراية ص ٨٧.



السمع- في الرتبة في رأي فريق من علماء الحديث، ويذهب ابن الصلاح الى القول بترجيح طريقة السماع على طريقة القراءة على الشيخ بقوله: إن هذا الترجيح هو الصحيح<sup>(١)</sup>. ولكن الخطيب البغدادي يقول: إن القراءة على المحدث هي بمنزلة السماع منه<sup>(٢)</sup>.

وإن القراءة في مفهومها هي قراءة التلميذ على الشيخ مؤلفاته واحاديثه جميعها او بعضها، وان كانت القراءة من حفظه، او من كتاب ينظر فيه، ويشترط في الشيخ ان يكون حافظاً لهذا المقروء عليه، او متمكناً من مقابلته على اصله الصحيح ان لزم الرجوع الى هذا الاصل بايدي تلامذته الآخرين الثقة الضابطين، أو واحد منهم على الأقل<sup>(٣)</sup>.

وتأتي القراءة على الشيخ بعدة الفاظ منها: (( قرأت على الشيخ وهو يسمع)) و (( قرئ على الشيخ وهو يسمع وانا كذلك اسمع)) ولذا قيل: إن القراءة هي بمنزلة السماع، ويقول الشهيد الثاني: (( اختلفوا في القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه في المرتبة ، او فوقه او دونه، والاشهر ان السماع اعلى، وقيل: العرض اعلى من السماع من لفظ الشيخ، وما وقفت لهؤلاء على دليل مقنع الا ملاحظة الأدب مع الشيخ في عدم تكليفه بالقراءة التي هي بصورة أن يكون تلميذاً لا شيخاً<sup>(٤)</sup>. ويعطي الشهيد الثاني عدة الفاظ لهذا النوع من التحمل بقوله: (( قرأت على فلان ، او قرئ عليه وانا اسمع فأقرأ الشيخ به، أي لم يكتف بالقراءة عليه، ولا بعدم انكاره ولا باشارته، بل تلفظ مما يتضمن الاقرار بكونه مرويه، وهذان اعلى عبارات هذا الطريق لدالتهما على الواقع صريحاً وعدم احتمالهما غير المطلوب، ويأتي بعدهما في المرتبة : حدثنا، واخبرنا، مقيدين بقوله : قراءة عليه ، ونحو ذلك من الالفاظ الدالة عليه، او مطلقين عن قوله قراءة عليه على قول بعض المحدثين ، لان اقراره به قائم مقام التحديث والاخبار، ومن ثم جازا مقترنين بالقراءة عليه<sup>(٥)</sup>. وكان بعض المحدثين

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٢٢.

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٢٩٧.

(٣) ابن كثير: الباعث الحثيث ص ١٢٣.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٨٧.

(٥) الشهيد الثاني: الاجازة ص ٨٧-٨٨.

يقدم السماع على القراءة ، فيحتج بأن المحدث يجب ان يكون يقظا اثناء القائه الخبر فربما اسهى عليه او غفل عن القارئ اثناء القراءة او اصابته سنة من النوم، وبعضهم من يقدم القراءة على السماع بحجة ان تتاح الفرصة للاستاذ ان يصحح اثناء القراءة حتى لا يقع الطالب في خطأ<sup>(١)</sup> .

### ثالثا: الاجازة

تعرف الاجازة بانها اذن وتسويغ من الشيخ لمن يبيح له الرواية عنه، وتكون بهذا المعنى طريقة من طرق نقل الحديث، وتحمله من الشيخ الى من اباح له نقل الحديث عنه، والاجازة في اللغة: اعطاء الاذن، وعلى هذا يقول الشيخ: اجزت له رواية كذا، كما يقول: اذنت وسوغت له، وتتضمن الاجازة المادة العلمية الصادرة من اجلها، والتي يمنحها الشيخ لمن يبيح له رواية المادة المذكورة في الاجازة عنه، وتكون بهذا المعنى طريقة من طرق نقل الحديث عنه<sup>(٢)</sup> . فالمميز هنا هو العالم الذي يمنح الاجازة لطالبها منه، اما المستجيز فهو طالب الاجازة من الشيخ<sup>(٣)</sup> .

وتعادل الاجازة العلمية في الوقت الحاضر الشهادات او الدبلومات التي تعطى للطلبة عند انتهائهم من دروسهم الرسمية<sup>(٤)</sup> وبمعنى ادق هي الشهادة التي تمنحها الجامعات الى الخريجين<sup>(٥)</sup> . ويصبح للمجاز الحق من رواية الكتب والمصنفات التي صدر الاذن في روايتها عن المميز اجمالا وتفصيلا، وعلى ذكر المشايخ الذين صدر للمميز الاذن في الرواية عنهم، وكذلك ذكر مشايخ كل واحد من هؤلاء المشايخ طبقة بعد طبقة الى أن تنتهي الاسانيد الى الأئمة المعصومين عليهم السلام<sup>(٦)</sup> . او الى الصحابة الذين سمعوا الحديث الشريف مباشرة من رسول الله ﷺ .

(١) الراجحي: مصطلح الحديث ص ٤٩.

(٢) الزبيدي: تاج العروس ٤ / ٣١، الفيروزابادي: القاموس المحيط ٢ / ١٧٦.

(٣) ناجي معروف: علماء النظاميات ص ٢٤٨.

(٤) خليل طوطح: التربية عند العرب ص ٨٣.

(٥) ناجي معروف: علماء النظاميات ص ٢٣٧.

(٦) الطهراني: الذريعة ١ / ١٣١.

وتقسم الاجازة الى قسمين هما: الاجازة الشفهية ، والاجازة التحريرية، وتعد الاجازة الشفهية اقدم تاريخاً من الاجازة التحريرية، ويذهب الخطيب البغدادي الى أن بشير بن نهيك قد روى عن ابي هريرة، وقال: كتبت عن ابي هريرة كتاباً، فلما اردت أن افارقه قلت يا ابا هريرة كتاباً فأرويه عنك قال نعم اروه عني<sup>(١)</sup>. ولم نجد في المصادر اقدم من هذه الاجازة الشفهية، وقد اجاز الامام الصادق عليه السلام احد تلاميذه اجازة شفوية، ولما اراد مفارقة الامام قال: احب أن تزودني ، فقال الامام الصادق عليه السلام : (( اتت ابان ابن تغلب فانه سمع مني حديثاً كثيراً، فما روى لك عني فاروه عني ))<sup>(٢)</sup> . فالامام الصادق عليه السلام ، قد اجاز ابان بن تغلب رضي الله عنه مشافهة أن يروي عنه الحديث، كما اجاز لتلميذه ان يعد ما يرويه له ابان كأنه صادر عنه<sup>(٣)</sup>.

اما الاجازة التحريرية فهي عبارة عن رخص خطية يمنحها الشيوخ لمن اباحوا لهم الرواية عنهم، بعد أن تأكد لديهم صلاح المستجيز لتحمل الحديث، وروايته عنهم<sup>(٤)</sup>. ولعل اقدم نص للاجازة التحريرية ما ذكره ابو الحسن محمد ابن ابي الحسين بن الوزان بقوله: الفيت بخط ابي بكر احمد بن خيثمة صاحب التاريخ ما مثاله: قد اجزت لابي زكريا يحيى بن مسلمة أن يروي عني ما احب من كتاب التاريخ الذي سمعه مني ابو محمد القاسم بن الاصبغ، ومحمد بن عبد الاعلى كما سمعاه مني، واذنت له في ذلك، ولمن احب من اصحابه، فإنه احب أن تكون الاجازة لاحد بعد هذا، فانا اجزت له ذلك بكتابي هذا، وكتب احمد ابن ابي خيثمة بيده في شوال من سنة ست وسبعين ومائتين<sup>(٥)</sup>. وقد اشار الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) الى هذا النوع من الاجازات عند ترجمته لاحمد ابن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة (ت ٣٣٣ هـ) بقوله: (( اخبرنا بجميع رواياته وكتبه ابو الحسن احمد بن محمد الاهوازي، وكان معه خط ابي العباس باجازته،

(١) الخطيب البغدادي: تقييد العلم ص ١٠١.

(٢) النجاشي: الرجال ص ١٠.

(٣) عبد الله فياض: الاجازات العلمية عند المسلمين ص ٢٢.

(٤) القاسمي: قواعد التحديث ص ١٩٠ - ص ١٩١.

(٥) ن.م

وشرح رواياته، وكتبه عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد هذا بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة))<sup>(١)</sup>.

والاجازة بنوعيهما ( الشفهية والتحريرية) اذن لرواية الحديث او غيره من العلوم الاسلامية، من شيخ او شيوخ<sup>(٢)</sup>. وقد اوضح ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ) بعض المفاهيم الخاصة بالاجازة والرواية بقوله: (( بعدما اذن لي جماعة من اهل العلم والديانة بالسماع والقراءة والمناولة والمكاتبة والاجازة، فصحت لي الرواية عنهم بأن اقول: حدثني، واخبرني، وانبأني، وسمعت ))<sup>(٣)</sup>. وهذه الالفاظ جميعها تعني اذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو تصانيفه بأن يقول الشيخ: (( اجزت لك أو لكم رواية الكتاب الفلاني، او اجزت لك او لكم جميع مسموعاتي او مروياتي)).

إن الاجازات العلمية عند المسلمين، تقسم على اقسام مختلفة تبعاً لاهميتها وطرق منحها وهي على النحو الآتي<sup>(٤)</sup>:

### ١- الاجازة لمعيّن بمعيّن

وهي الاجازة التي تحدد بالقول: اجزت الكتاب الفلاني، او ما اشتمل عليه فهرس كتابي هذا، فالشيخ والتلميذ والكاتب في هذه الاجازة مشخصون ومعلومون، ومثال ذلك ما رواه الشيخ الطوسي: أن احمد بن عبد الله الكوفي صاحب ابراهيم بن اسحاق الاحمري يروي عنه كتب ابراهيم كلها، وروى عنه التلعكبري اجازة<sup>(٥)</sup>. ويقول الزبيدي ( ت ١٢٠٥ هـ): إن هذا النوع من الاجازات من ارفع انواعها<sup>(٦)</sup>.

### ٢- الاجازة لمعيّن بغير معيّن

وهي الاجازة التي تحدد بالقول: اجزتكم مسموعاتي او مروياتي وما اشبه ذلك، او اجزت ان تروي عني الكتاب الفلاني بما اشتمل عليه من

(١) الطوسي: الفهرست ص ٥٣.

(٢) الشهيد الثاني: رسالة في علم الدراية، ورقة ٨ ب.

(٣) ابن شهر آشوب: مناقب آل ابي طالب ١ / ٧.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٩٤، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٣٦، ص ١٤٠، ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٦٢، ص ٦٤، السيوطي: تدريب الراوي ٢ / ٢٩ - ٣٦، الطيبي: الخلاصة ص ١٠٦ - ١٠٨.

(٥) الطوسي: الرجال ص ٤٤٢.

(٦) الزبيدي: تاج العروس ٤ / ٣١.

احاديث. ويقول الشهيد الثاني: (( وهذا ايضاً جائز على الاشهر، ولكن الخلاف فيه اكثر من حيث عدم انضباط المجاز، فيبعد عن الأذن الأجمالي المسوغ له، ولو قيدت بوصف خاص كمسموعاتي من فلان، او بلد كذا، اذا كانت متميزة فاولى بالجواز ))<sup>(١)</sup>. وهذا التحديد الذي ذكره الشهيد الثاني دقيق ومضبوط وينطبق على الذين تكون اهليتهم للنقل ناقصة، وبعكسه فلا موجب للتحديد فيما لو تأكد الشيخ من علمية تلميذه، ومكانته الفكرية، ومثاله ما ذكره الشيخ الطوسي عند ترجمته لابن عقدة احمد بن محمد بن سعيد بقوله: (( واجاز لنا ابن الصلت عنه بجميع رواياته ))<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الاجازة لغير معين بوصف العموم

وهي الاجازة التي تحدد بالقول: اجزت للمسلمين، او اجزت لكل احد، او اجزت لمن ادرك زماني، وما اشبه ذلك، وفي هذا النوع من الاجازة اختلاف في الراي بين علماء الحديث في جوازه، وكان الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦ هـ) قد طلب من شيخه السيد تاج الدين بن معية، الاجازة له ولاولاده، ولجميع المسلمين، ممن أدرك جزءاً من حياته جميع مروياته، فأجازهم ذلك بخطه<sup>(٣)</sup>. واجاز الخطيب البغدادي لجميع المسلمين من كان موجوداً عند الاجازة<sup>(٤)</sup>.

### ٤- الاجازة لمعدوم

تحدد الاجازة لمعدوم بالقول: اجزت لمن يولد لفلان. وقد اختلف العلماء في جواز هذا النوع من الاجازة، وقد رفضها الشهيد الثاني بالقول: (لا تصح الاجازة لمعدوم كقوله: اجزت لمن يولد لفلان كما لا يصح الوقف عليه ابتداءً))<sup>(٥)</sup>، وقد حدد قبولها وفق شروط بقوله: (( إن هذا النوع من الاجازة قد يصح لمعدوم ان عطف المعدوم على موجود كأجرت لفلان، ومن يولد له كالوقف، وذكر أن بعض العلماء، قد اجازوا ذلك للمعدوم مطلقاً بناء على أنها

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٩٦.

(٢) الطوسي: الرجال ص ٤٤٢.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٩٦.

(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص ٤٦٦.

(٥) الشهيد الثاني: الدراية ص ٩٧.

اذن لا محاولة<sup>(١)</sup>.

### رابعاً: المناولة

ونعني بهذا النوع من طرق التحمل هو ان يعطي الشيخ تلميذه كتاباً أو حديثاً مكتوباً ليقوم بأدائه عنه، ويعد هذا النوع من ارفع ضروب الاجازة واعلاها في نظر بعض المحدثين<sup>(٢)</sup>، والمناولة على نوعين هما:  
أ- المناولة المقرونة بالاجازة.

إن هذا النوع يتم بطرق عديدة منها: أن يدفع الشيخ الى التلميذ اصل سماعه او اصل مروياته التي سمعها او نسخة مقابلة بهذا الأصل، ويقول له: اجزت لك اخذها فانسخها وقابل بها ثم احرقها، أي اجزت لك أن تحدث بها عني<sup>(٣)</sup>. او يقول له: اروه عني، او اجزت لك روايته ونحو ذلك، فالرواية بها مع الضميمة متيقن على جوازها حتى ساوى بعضهم بينها وبين السماع في الرتبة معللاً بتحقيق اصل الضبط من الشيخ ولم يتحصل منه عند استماعه من الراوي اخبار مفصل بل مجمل فتكون المناولة بمنزلة<sup>(٤)</sup>. وقد سأل أحمد بن عمر الخلال، الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام، الرجل من اصحابنا يعطيني الكتاب، ولا يقول اروه عني، يجوز لي ان ارويه عنه؟ فأجابه الامام الرضا عليه السلام: اذا علمت ان الكتاب له فاروه عنه<sup>(٥)</sup>.

وكان بعض المحدثين قد رفع من شأن هذا اللون من المناولة فجعلها ارفع من السماع، لأن الثقة بكتاب الشيخ مع اذنه فوق الثقة بالسماع منه واثبت، لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع<sup>(٦)</sup>. ولكن الشهيد الثاني يقول: هي دون السماع في الرتبة على الأصح لاشتمال القراءة على ضبط الرواية وتفصيلها بما لا يتفق بالمناولة<sup>(٧)</sup>. وهذا لا يقلل من شأن المناولة لأن الشيخ قد اطمأن الى ثقة

(١) ن.م

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٤٦٦.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٤٦.

(٤) الطريحي: جامع المقال ص ٤٠.

(٥) الكليني: الكافي ١ / ٥٢، الشهيد الثاني: الدراية ص ١٠٣.

(٦) الصالح: علوم الحديث ص ٩٧.

(٧) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٠١.

تلميذه، وحسن روايته ، وفي بعض الاحيان نجد التلميذ يعرض نسخة كتاب فيه مرويات الشيخ فينظر فيه الشيخ ويتأمله ثم يرده اليه ويقول له: وقفت على ما فيه ، وهو حديثي عن فلان، او أن روايتي عن شيوخي فيه فاروه عني، او اجزت لك روايته عني<sup>(١)</sup>. وقد يملكه اياه او يقول : خذه وانسخه وقابل به ثم رده الي، ونحو هذا، ويسمى هذا عرض المناولة ، اذ ان القراءة هي يقال لها عرض<sup>(٢)</sup> .

ب- المناولة المجردة عن الاجازة.

وهي أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب ، ويقتصر على قوله: هذا من حديثي او من سماعي او من روايتي، ولا يقول له : اروه عني ، او اجزت لك روايته عني<sup>(٣)</sup> . وهذه المناولة قد عابها جماعة من الفقهاء والمحدثين، ولكن الخطيب البغدادي نقل عن اهل العلم انهم صححوها، واجازوا الرواية بها<sup>(٤)</sup> . ويقول الشهيد الثاني: (( فالصحيح أنه لا يجوز له الرواية بها ، وجوزها بذلك بعض المحدثين لحصول العلم بكون مروياً له مع اشعارها بالاذن له في الرواية ))<sup>(٥)</sup>.

#### خامساً: المكاتبة

تعني المكاتبة بأن يكتب الشيخ بخطه ، او يكلف غيره ان يكتب عنه بعض حديثه لشخص حاضر بين يديه او لشخص غائب عنه<sup>(٦)</sup> ، أو يأذن لثقة يعرف خطه يكتبه له او مجهول ، ويكتب الشيخ بعده ما يدل على امره بكتابته<sup>(٧)</sup>. والمكاتبة على نوعين اساسيين هما:

النوع الأول: وهو تجريد المكاتبة عن الاجازة، فان الكثير من الرواة اخذوا بالمكاتبة وحدها غير مقرونة بالاجازة ، ويقول الشهيد الثاني : اختلف المحدثون والاصوليون في جواز الرواية بها ، فمنعها قوم من حيث ان الكتابة لا

(١) ن.م ابن الصلاح : علوم الحديث ص ١٤٧ ، المقدمة ص ٧٩.

(٢) ن.م

(٣) ن.م ص ١٠٢.

(٤) ابن الصلاح : المقدمة ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٥) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٠٢.

(٦) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٥٣، الطيبي: الخلاصة ص ١١٢، الطريحي: جامع المقال ص ٤.

(٧) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٠٤.

تقتضي الاجازة لما تقدم من أنها اخبار واذن وكلاهما لفظي، ولأن الخطوط تشتبه فلا يجوز الاعتماد عليها، والاشهر بينهم جواز الرواية بها لتضمنها الاجازة معنى، وان لم تقترن بها لفظا، لأن الكتابة للشخص المعين، وارساله اليه قرينة قوية وشارة واضحة تشعر بالاجازة للمكتوب اليه.<sup>(١)</sup>

النوع الثاني: وهو أن تقترن المكاتبة بالاجازة، بأن يكتب الشيخ لتلميذه ويقول: اجزت لك ما كتبتك لك، او ما كتب به اليك، او نحو ذلك من العبارات، ولا شك في أن المكاتبة مع الاجازة اقوى من المكاتبة وحدها، وقد ذهب بعض المحدثين الى ترجيح المكاتبة هذه حتى على السماع نفسه<sup>(٢)</sup>.

#### سادسا: الاعلام

ويراد اعلام الراوي للطالب بأن هذا الحديث، او هذا الكتاب باسماعه من فلان، او أن روايته عنه تقتصر على ذلك من غير أن يقول اروه عني او اذنت لك في روايته او نحو ذلك<sup>(٣)</sup>. وإن هذا النوع من التحمل عند كثير من اهل العلم طريق تجوز فيه الرواية، لأنه صورة من صور التحمل ما دامت الثقة بالشيخ متوفرة، لأن هذه الثقة تمنعه من أن يعلم تلميذه بما ليس من مروياته، وكأنه وبمجرد اعلامه اياه بما صح سماعه يؤمن الى رضاه عن تحمله له وأدائه، فالاجازة بالرواية مفهومة ضمنا، وان لم يذكرها الشيخ صراحة<sup>(٤)</sup>. ويقول الشهيد الثاني: وفي جواز الرواية به قولان هما<sup>(٥)</sup>: فالقول الأول وهو الجواز تنزيلا له منزلة القراءة على الشيخ فانه اذا قرأ عليه شيئا من حديثه واقربه روايته عن فلان جاز له أن يرويه عنه، وإن لم يسمعه من لفظه، ولم يقل اروه عني او اذنت لك روايته عني، وتنزيلا لهذا الاعلام منزلة من سمع غيره يقر بشيء، فله أن يشهد عليه، وإن لم يستشهده بل وإن نهاه، وكذلك لو سمع شاهدا شهد بشيء فإنه يصير شاهد فرع، وإن لم يستشهده ولانه يشعر باجازته. أما القول الثاني، وهو المنع لأنه لم يجزه فكانت روايته عنه كاذبة، وربما قيس ايضا على الشاهد اذا

(١) ن.م ص ١٠٥.

(٢) ن.م.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٠٥، ابن كثير: الباعث الحثيث ص ١٤٠.

(٤) الصالح: علوم الحديث ص ٩٩.

(٥) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٠٦.



ذكر في غير مجلس الحكم شهادته بشيء فإنه ليس لمن سمعه ان يشهد على شهادته والاصل ممنوع، والى هذا القول يشير ابن الصلاح بقوله: والمختار ما ذكره عن غير واحد من المحدثين من أنه لا تجوز الرواية بذلك، لأنه قد يكون ذلك مسموعه وروايته ثم لا يأذن له في روايته عنه لكونه لا يجوز روايته لخلل يعرفه فيه<sup>(١)</sup>. ويعود منع بعض المحدثين من الاخذ بالاعلام، هو أن صرح الشيخ لتلميذه بعدم سماحه له بالرواية عنه قائلًا له: هذه سماعي، او هذه مروياتي، ولكنني امنعك من روايتها عني، اولا ابيحها لك، اولا اجيزها لك، او لكن لا تؤدها عني واستدلوا على هذا المنع بأن رواية كهذه اشبه بشيء بالشهادة على الشهادة، فان الشاهد الثاني لا تصح شهادته الا اذا اذن له الشاهد الأول، بأن يشهد على شهادته<sup>(٢)</sup>. ويؤكد الشهيد الثاني على مبدأ المنع بقوله: ((ولكن الصحيح هنا المنع لبعده هذا القسم جدا عن الأذن، حتى قيل ان القول بالجواز، اما زلة عالم، او متأول بارادة الرواية على سبيل الوجادة التي تأتي وهو غلط، فإن القائل بهذا النوع دون الوجادة متحقق))<sup>(٣)</sup>.

### سابعاً: الوجادة

يراد بالوجادة هو ما يجده الطالب من احاديث في صحيفة من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة<sup>(٤)</sup>. او أن الواجد يجد احاديث بنحط راويها، ولم يكن الواجد معاصراً له، او كان الواجد معاصراً له، ولكن لم يلقه، او لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بنحطه، وليس للواجد منه اجازة ولا نحو سماع، ومثل ذلك ما نجده من احاديث في كتاب موثق، وقد اجاز بعض المحدثين العمل بالوجادة، لأن الرواية عن الشيخ يرويها الشخص الذي تقع يده على هذا اللون من الكتابة يحق له، روايتها على سبيل الحكاية، فيورد اسناد الحديث كما وجدته

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٥٦.

(٢) الصالح: علوم الحديث ص ٩٩.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٠٧.

(٤) ن.م، ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٥٧، المقدمة ص ٨٦، الطيبي: الخلاصة ص ١١٣.

ويقول: وجدت بخط فلان ، او بخط يغلب على ظني انه خط فلان، ولا يجوز أن يقول عند ادائه عن فلان، او حدثنا او اخبرنا فلان، او سمعت منه ، لأن هذه الالفاظ تدل على التدليس، ويحق له أن يقول : قال فلان، او بلغني ان فلانا قال، او كتب الشيخ بخطه<sup>(١)</sup>. ويقول الشيخ الطريحي: اختلفوا في جواز العمل بالوجادة لو كانت مما يوثق بها، كما اتفقوا على منع الرواية بها، والجواز قريب لانسداد باب العمل لولاها فتدبر<sup>(٢)</sup>. وقد اوضح الشهيد الثاني الآراء الذاهبة الى جواز العمل بالوجادة والمانعين لها من قبل المحدثين ، فإشار الى ان الشافعي وجماعة من اصحابه اجازوا العمل بالوجادة، ووجهه بانه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العلم بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيها، اما المانعون للعمل في الوجادة فكانت حجتهم واضحة حيث لم يحدث به لفظاً ولا معنى ، اما لو اقترنت الوجادة بالاجازة ، بأن كان الموجود خطه حياً واجازه ، او اجازه غيره عنه ولو بوسائط فلا اشكال في جواز الرواية، والعمل حيث يجوز العمل بالرواية<sup>(٣)</sup>.

### ثامناً : الوصية

تعد الوصية صورة نادرة من صور التحمل يراد بها تصريح الشيخ عند سفره، او على فراش مرضه، أن يوصي لاحد الاشخاص بكتاب معين بروايته<sup>(٤)</sup>. وقد ربط جماعة من المحدثين الوصية هذه بالمناولة والاعلام فقد

<sup>(١)</sup> الصالح: علوم الحديث ص ١٠٢.

<sup>(٢)</sup> الطريحي: جامع المقال ص ٤١.

<sup>(٣)</sup> الشهيد الثاني : الدراية ص ١٠٩.

<sup>(٤)</sup> السيوطي: تدريب الراوي ٢ / ٥٩-٦٠، ابن الصلاح : علوم الحديث ص ١٥٧، المقدمة ص ٨٥.

عدوها ضربا من المناولة وشبهوها بالاعلام<sup>(١)</sup>. فكان الشيخ بوصيته هذه قد ناول تلميذه شيئا معينا، واعلمه بانه من مروياته، غير أن الفاظه لم تكن واضحة في ذلك، ولكن المسوغين للرواية بالوصية يعترفون بأنها من اضعف صور التحمل، فهي دون المناولة والاعلام رغم الشبه الحاصل في بعض الوجوه، ولكن المحدث ابن الصلاح كان يشدد النكير على القائلين بهذه المشابهة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ابن كثير: الباعث الحثيث ص ٦٧.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ١٠١.

الفصل  
الثاني عشر

شروط الراوي  
ومصطلحات  
الجرح والتعديل



## أولاً: شروط الراوي

الراوي هو الشخص الذي ينقل الحديث بروايته له عن غيره، وقد اشترط علماء الحديث فيمن تقبل روايته جملة من الشروط تتعلق في الواقع به وبرايته، وقد حددت وفق مصطلحات الجرح والتعديل، وذلك ضماناً لسلامة الحديث وحفظه من الدس والتبديل والتغيير والوضع، وعلى الباحث في احوال الرواة، التثبت من تلك المصطلحات التي توجب القرح او المدح، وتحدد شروط الراوي بما يلي:

### ١- الإسلام

يعد الاسلام من اولى الشروط الاساسية في الراوي، اذ لا تقبل رواية الكافر، او المسلم الخارج على قواعد الاسلام واصوله، كالخوارج والغلاة والمجسمة والمشبهة وغيرهم، والاسلام شرط اساسي وهام، لأن الراوي يروي احاديث واخبار تتعلق بالدين الاسلامي واحكامه وتشريعاته ويقول الشهيد الثاني: (( فلا تقبل رواية الكافر، وإن علم من دينه التحرز على الكذب، لوجوب التثبت عند خبر الفاسق فيلزم عدم اعتبار خبر الكافر بطريق اولى اذ يشمل الفاسق الكافر<sup>(١)</sup> .

### ٢- التكليف

يشترط في الراوي البلوغ وكمال العقل، اذ لا تقبل رواية الصبي، وإن كان مميزاً، لارتفاع التكليف عنه المقتضي للمؤاخذة في تعمد الكذب وغيره، ولا رواية المكلف الكافر، كما لا تقبل رواية الفاسق الشامل له من باب الموافقة<sup>(٢)</sup>. ويعلل الشهيد الثاني عدم قبول رواية الصبي والمجنون مطلقاً، وذلك لارتفاع القلم عنهما الموجب لعدم المؤاخذة المقتضي لعدم التحفظ من ارتكاب الكذب على تقديره، ومع عدمه لا عبرة بقوله<sup>(٣)</sup>. ويلحق بالمجنون السكران والساهي والسفيه اذ لا تقبل رواياتهم، ولا شك أن العقل عند المحدثين يرادف قدرة

(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ٦٤.

(٢) الطريحي: جامع المقال ص ١٩.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٦٤.

الراوي على التمييز فيندرج تحته البالغ تحملاً واداءً، والصبي المميز تحملاً لا اداءً<sup>(١)</sup>. وكذلك لا تقبل رواية غير المميز لعدم الوثوق بخبره. وهناك من عد الذكورة من الشروط التي يجب توافرها في الراوي، ولكن هناك نصوصاً تشير الى قبول رواية المرأة في بعض كتب السيرة والتراجم وكتب الحديث.

### ٣ - العدالة

المراد بالعدالة استقامة الراوي في امور الدين، وسلامته من الفسق، ومنافيات المروءة في جميع الحالات<sup>(٢)</sup>. وقد سأل عبد الله بن ابي يعفور الكوفي، الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم، فاجابه الامام الصادق بقوله: إن تعرفوه بالستر والعفاف وكف البطن والفرج واليد واللسان، ويعرف باجتنب الكبائر التي اوعده الله عليها بالنار من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك<sup>(٣)</sup>. وقد اشترط المحدثون فيمن يحتج بروايته بأن يكون عادلاً ضابطاً لمن يرويهِ اضافة الى كونه مسلماً بالغاً عاقلاً، وسالماً من اسباب الفسق وخوارم المروءة، متقيظاً غير مغفل، حافظاً ان حدث من حفظه، ضابطاً للكتابة، وان كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني<sup>(٤)</sup>. ويقول الشهيد الثاني: يكتفي في العادل كونه غير مرتكب الكبائر، وغير مصر على ارتكاب الصغائر، وكونه تاركاً لخوارم المروءة، ومتصفاً بما يحسن به التحلي عادة على وجه يصير ذلك له<sup>(٥)</sup>. ويقول الخطيب البغدادي: (( من عرف باداء فرائضه ولزوم ما امر به، وتوقي ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحري الحق والواجب في افعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه لما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو موصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه<sup>(٦)</sup>.

(١) الصالح: علوم الحديث ص ١٢٧.

(٢) الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥٣.

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٨٠.

(٤) ابن الصلاح: علوم الحديث ص ٩٤.

(٥) الطريحي: جامع المقال ص ٢٢.

(٦) الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٨٠.

وان اكثر المحدثين يفرق بين تعديل الراوي وتزكية الشاهد، فيكتفون في تعديله بشاهد واحد، ويشترطون التعدد في التزكية، لانها نوع من الشهادة التي فيها من التعدد<sup>(١)</sup>. ويقول السيد الحسيني: (( فالظاهر أن الجميع متفقون على ان العدالة التي هي شرط في الشاهد وامام الجماعة والراوي وغير ذلك تترتب آثارها اذا كان الانسان معروفاً بالستر والعفاف وترك المعاصي، وفعل الواجبات سواء كانت من الامور القائمة بالنفس، وهذه الامور كواشف عنها، ام كانت هي العدالة الشرعية التي اعتبرها الشارع موضوعاً للأثار المختلفة حسب المقامات، وتفسيرها بهذا المعنى ليس بعيداً عن ظاهر النصوص التي تعرضت لحالها، وقد جاء في بعضها، من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن حرمت غيبته، وكملت مروءته، وظهرت عدالته، وفي بعضها اذا كان ظاهر الانسان مأموناً جازت شهادته، وليس عليك أن تسأل عن باطنه الى غير ذلك من النصوص التي تشير الى ان العدالة ليست شيئاً آخر وراء فعل الواجبات وترك المحرمات<sup>(٢)</sup>. وترتبط سمات العدالة في كل ما تقدم بالاسلام والبلوغ والعقل والسلامة من اسباب الفسق وخوارم المروءة، صادقاً في النقل، مؤتمناً في الرواية، ويجب أن تكون افعاله واحواله ظاهرة الحسن، مطابقة لاحكام الشرع.

#### ٤- الضبط

يعد الضبط من الشروط الاساسية للراوي عند قبول روايته، ويجب ان يكون حفظه لما يسمعه ارجح من عدم حفظه، وذكره ارجح من سهوه، ويقول الشيخ الطريحي: كون الراوي حافظاً، متيقظاً، متحرزاً عن التحريف والغلط، فان من لا ضابط له قد يسهو عن كيفية النظر والأداء المعتبرين في الرواية، فينظر او يؤدي ما فيه الزيادة والنقصان والتغيير الى غير ذلك من الامور المخلة بالرواية<sup>(٣)</sup> ويتحدد ضبط الرواية في امرين اساسيين هما: ضبط الصدر، وضبط الكتاب، ويقصد بضبط الصدر هو أن يحفظ المحدث ما سمعه من شيخه، ويظل على حفظه

<sup>(١)</sup> الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥٤.

<sup>(٢)</sup> الحسيني: دراسات في الكافي والصحيح ص ٥٥-٥٦.

<sup>(٣)</sup> الطريحي: جامع المقال ص ١٩.



هذا بحيث يتمكن من استحضاره والتحديث به، اما ضبط الكتاب فهو المحافظة على الكتاب الذي كتب فيه المحدث، وصيائته من التغيير والتبديل والتحريف، واذا اراد ان ينقل الحديث بالمعنى بناء على جواز ذلك له، فيعتبر فيه أن يكون عارفاً بما يختل به المعنى، وما لا يختل به فينقله بالالفاظ التي لا يختل بها المعنى بالضبط بهذه المعاني شرط اعتبروه في الرواية<sup>(١)</sup>. ويشترط في الراوي للحديث بالمعنى أن تكون له مقدرة كافية بروايته بنفس الفاظه، ولاشك في أن رواية الحديث بالفاظه دون تغيير او تبديل هو افضل من روايته بمعناه لأن في كلام رسول الله ﷺ من الفصاحة والبلاغة ما ليس في كلام غيره، ولذا اشترط في الراوي في المعنى أن يكون عالماً، عارفاً بالالفاظ ومقاصدها.

#### ٥- سلامة اللغة

اضاف بعض المحدثين شرطاً هو سلامة اللغة العربية في المحدث، ومعرفته التامة بقواعدها، حتى لا يقع في اللحن والتصحيف فيخالف ما امر به مما ورد به النص عن الامام الصادق عليه السلام حيث قالوا: (( اعربوا احاديثنا فانا قوم فصحاء ))<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: الجرح والتعديل

الجرح والتعديل مصطلحان مشهوران عند علماء الحديث وعلماء الرجال، ويراد بهما الكشف عن احوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وتضعيفاً وتوثيقاً، والتحري عن اخلاقيتهم وسلوكيتهم، فإن علم الجرح والتعديل يبحث اساساً في احوال رواة الحديث من حيث قبول الرواية أو ردها<sup>(٣)</sup>. ويراد بالتعديل وصف الراوي بصفات تزكية، وعلى ابعادها تقبل روايته، ويقول ابن الاثير: إن المعدل يطلق على من عدل وزكى وقبلت شهادته<sup>(٤)</sup>. واما التجريح فيراد به وصف الراوي بما يدل على فوات شروط قبول روايته، أي فوات شروط العدالة والضبط

(١) عبد المهدي مطر: دراسات في علم الدراية ص ٤٠.

(٢) الكليني: الكافي ١/ ٥٢، الشهيد الثاني: الدراية ص ٦٦.

(٣) محمد عجاج: اصول الحديث ص ٢٦١.

(٤) ابن الاثير: اللباب ٣/ ١٥٧.

او كليهما فيه مما يقتضي رد روايته وعدم قبولها، ومما يترتب عليه سقوط الرواية او ردها، ويقول الحاكم النيسابوري: واصل عدالة المحدث أن يكون مسلما، لا يدعو الى بدعة، ولا يعلن عن انواع المعاصي ما تسقط عدالته<sup>(١)</sup>. وقد اشار الشهيد الثاني الى مصطلح الجرح والتعديل وبيان خصائصهما بقوله: (( اما التعديل فيراد به وصف الراوي بما يدل على عدالته وضبطه، وبالتالي الى قبول روايته، واذا اجتمع في احد الرواة جرح وتعديل، فالجرح مقدم على التعديل ))<sup>(٢)</sup>.

إن لكل من الجرح والتعديل قواعد وضوابط تكون بمجموعها (( علم الجرح والتعديل )) ويستهدف هذا العلم افراز الاحاديث الصحيحة المقبولة عن الاحاديث الضعيفة والموضوعة او المنسوبة الى الرسول الكريم ﷺ، ولا شك في أن هذا التمييز لا يكون كاملا، الا اذا كان التجريح كاملا يوضح ذلك ان التجريح قد يجعل الراوي المجروح ضعيفا، ولكن لا يترك حديثه بالكلية، وقد يكون التجريح قويا يجعل الراوي عرضة للاتهام بعد ان تجمعت فيه اسباب التجريح، ويشترط في الجارح والمعدل صفات العلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة اسباب الجرح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يقبل منه رأيه<sup>(٣)</sup>. ومن هنا يمكننا القول: أن شروط الجارح تقوم على العدالة والمعرفة التامة بمصطلحات الجرح والتعديل، فالعدالة سمة اساسية تقوم على الديانة والتقوى والورع، اذ إنه لا يمكن ان يجرح العدل بكلام المجروح، ويجب أن لا يقبل الجرح الا من قبل انسان عدل متيقظ، يحتاط من كلامه، اما غير العادل فإنه من الثابت ان يتساهل في ذلك، اولا يتورع من الصاق صفات التجريح برجال هم بعيدين عن مثل هذه الصفات ويحدد المحدثون مصطلحات التعديل بعدة الفاظ هي: (( ثقة )) وهي اللفظة الواردة دائما في كتب الحديث والرجال، وهي اعم من لفظة (( العدالة )) وتدل على زيادة في المدح<sup>(٤)</sup>. يرادف لفظة (( ثقة ))

(١) الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث ص ٥٣.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ٧٣.

(٣) اللكنوني: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ١٦.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ٧٦.

الفاظ اخرى ذات صلة وارتباط تؤكد هذه اللفظة، وتزيد من الوثاقة منها: (( ثقة ثقة )) وهي لفظة تطلق على المحدث تأكيداً لثقتة<sup>(١)</sup>. وتلتحق الفاظ اخرى لها مداليل علمية منها: ثقة وجيه، وثقة متقن، وثقة ثبت، وثقة فاضل، ثقة ممدوح، وثقة مأمون، وثقة صحيح، وثقة معتمد عليه، وثقة فيما يرويه، وثقة معتمد عليه، وثقة في نفسه، وثقة مرجوع اليه، وثقة صادق اللهجة، وثقة له اصل، والاصل هنا هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الاحاديث التي رويت عن الامام عليه السلام او عن الراوي منه<sup>(٢)</sup>. وترد لفظة ((ثقة )) مع مكانة الراوي في رواية الحديث منها: ثقة في الحديث، وثقة كثير الحديث، وثقة في الحديث سالم الجنبه، ومعنى ذلك سليم الحديث وسليم الطريقة<sup>(٣)</sup>. وثقة في الحديث مسكون الى روايته، وثقة في الحديث والرواية ومن رواياته، وغيرها من الالفاظ التي تدل على تعديل الراوي وثبوت العدالة<sup>(٤)</sup>. وإن ورود مصطلح الكثرة في الحديث او الرواية مع لفظة ((الثقة )) له دلالة على أنه موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن<sup>(٥)</sup>. ويقول الشهيد الثاني: إن لفظة (( حجة )) تعني مبالغة ظاهرة في الثناء عليه بالثقة، وكذلك القول ((صحيح الحديث )) فإنه يقتضي كونه ثقة ضابطاً، ففيه زيادة تزكية، اما الالفاظ الأخرى الدالة على التعديل هي: متقن، ثبت، حافظ، يحتاج بحديثه، صدوق، يكتب حديثه، ينظر فيه، أي ينظر في حديثه، ويختبر حتى يعرف حاله، ولا بأس به بمعنى انه ليس بظاهر الضعف في روايته، وعبارة شيخ جليل صالح الحديث مشكور، خير، فاضل، ممدوح، صالح، مسكون الى روايته، قريب الامر<sup>(٦)</sup>. فان جميع هذه الالفاظ تدل على المدح والثناء لصاحب الرواية، اما الاشارة الى كونه ((شيخاً)) فانه من الالقاب التعليمية الاكثر شيوعاً عند الامامية، وحمل لقب الشيخ من الأدلة التي يستدل بها على تحقق اهليته

(١) البهبهاني: الفوائد ص ٢٢، ينظر حسن الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٤١٠.

(٢) ن.م ص ٣٤.

(٣) ن.م ص ٣٦، البارفروشي: نتيجة المقال في علم الرجال ص ٩٠.

(٤) ن.م ص ٢٦، الوحيد البهبهاني: تعليقة على منهج المقال ورقة ٦.

(٥) ن.م ص ٤٦، ص ٤٩.

(٦) الشهيد الثاني: الدراية ص ٧٦-٧٧.

العلمية، كما أن حامله يكون من العلماء المتقدمين في السن على الاغلب<sup>(١)</sup>.  
 فيقال : شيخ المستنصرية، او شيخ دار الحديث<sup>(٢)</sup>. ويقول الاستاذ خليل طوطح:  
 ان كلمة الشيخ تطلق على الاستاذ والعالم وكبير القوم ورئيس الصناعة، فهو  
 لقب علمي تعليمي كما هو لقب ديني<sup>(٣)</sup>. وقد خص علماء قلائل بلقب  
 ((الشيخ)) من امثال : ابن سينا، والشيخ الطوسي، والجرجاني، ويرد في مصادر  
 الامامية لقب ((الشيخان)) والمقصود بهما : الشيخ المفيد ابي عبد الله محمد بن  
 محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ) والشيخ الطوسي ابي جعفر محمد بن الحسن  
 (ت ٤٦٠ هـ)<sup>(٤)</sup>. واما في اصطلاح المتكلمين فإن اطلاق لقب الشيخين كان  
 ينصرف الى ابي علي وابنه ابي هاشم الجبائين المعتزلين، اما اذا قيل : المشايخ  
 الثلاثة، فان المراد بهم : الشيخ المفيد، والشريف المرتضى والشيخ  
 الطوسي<sup>(٥)</sup>. ولكن على العموم فان لقب الشيخ اصيح ملازما لابي جعفر  
 الطوسي، واصبحت لفظته في كتب الاخبار والفقهاء والاصول تدل عليه وينصرف  
 الذهن اليه<sup>(٦)</sup>. كما اخص بلقب (شيخ الطائفة) اذ لم ينازعه احد في عصره  
 بهذا اللقب، وان اطلق على غيره من العصور التي اعقبته، يقول ابن داود الحلبي:  
 انه شيخ الطائفة وعمدتها<sup>(٧)</sup>. ويقول السيد الصدر: إنه الشيخ شيخ الطائفة<sup>(٨)</sup>.  
 كما كان يطلق عليه لفظ ((الشيخ الاعظم، وشيخ الشيعة))<sup>(٩)</sup>.

وأورد علماء الحديث والرجال الفاظا اخرى تدل على التوثيق والعدالة  
 منها لفظ ((عين، ووجه)) ويقول الشيخ المامقاني: إن لفظ عين تعني أن المحدث

(١) فياض: تاريخ التربية عند الامامية ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) ناجي معروف : علماء النظاميات ص ٢٤٥.

(٣) خليل طوطح: التربية عند العرب ص ٥٠.

(٤) الكاشاني: لباب الالقاب ص ١٤ الامين : اعيان الشيعة ٣٦ / ١٤٦.

(٥) القمي: هدية الاحباب ص ١٦٩.

(٦) التستري: قاموس الرجال ٢ / ١٣٥، مدرسي: ربحانة الادب ٢ / ٣٩٩.

(٧) ابن داود: الرجال ق ١ / ٣٠٦.

(٨) الصدر: تاسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص ٣٣٩.

(٩) الخوانساري: روضات الجنات ١ / ٥٣، السيوطي: طبقات المفسرين ص ٢٩.

هو من عيون اصحابنا<sup>(١)</sup>. والمقصود بالاصحاب هنا، المذهب الامامي، دون سواه من المذاهب الاسلامية الاخرى، واذا كان للمحدث صحبة لاحد الائمة عليهم السلام فيقال لاحدهم ((صاحب)) أو أنه من اولياء احد الائمة عليهم السلام.

اما مصطلحات التضعيف والتجريح التي ترد في المصادر المعنية بعلمي الحديث والرجال على وجه الخصوص فهي كثيرة منها: لفظ ((ضعيف))، وقد ترافقه الفاظ اخرى تؤكد صفة الضعف مثل: ضعيف الحديث، وضعيف لا يعول على ما ينفرد به، وطعن عليه وضعف، ومنكر الحديث، وليس بقوي، ومختلط الامر في الحديث، ومخلط، ويقول البارفروشي: ان لفظتي ((مختلط ومخلط)) تطلق على المحدث الذي يعتقد الحق والباطل معاً<sup>(٢)</sup>. وهناك الفاظ اخرى تدل على الضعف منها: حديثه ليس بذاك النقي، ولم يكن بذاك الثقة في الحديث، ولم تثبت معرفته، ومجهول، وشديد العناد، وفيه نظر، ولين الحديث، وليس بذاك، وليس بالمتين، وليس بحجة، وليس بعمدة، وليس بمرضي، ومتهم بالكذب، ومتهم بالوضع، ومتروك الحديث، وكذاب، ووضاع، وغال، ومضطرب، ومنكر، وساقط، ولاشي، وليس بذاك، وغيرها من الالفاظ الدالة على التجريح والتضعيف<sup>(٣)</sup>.

(١) المامقاني: مقباس الهداية ص ٧٣، ينظر البهبهاني: الفوائد ص ٣٢.

(٢) البارفروشي: نتيجة المقال ص ٩٥.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ٧٩.

وهناك الفاظ قريبة من التعديل، ولكنها لا تحمل دلالة صريحة على ذلك مثل: جليل، مشكور، فاضل، صالح، مسكون الى روايته<sup>(١)</sup>. اما لفظه ((فقيه)) فانها تفيد الجلالة بلا شبهة، وتشير الى الوثاقة<sup>(٢)</sup>.  
ولفظه ((الحافظ)) تطلق على كبار علماء الحديث، ولفظه ((المحدث)) تطلق على العالم المختص بدراسة علوم الحديث<sup>(٣)</sup>. ويقول الوحيد البهبهاني: إن لفظه (( قريب الامر)) فانها عند اهل الدراية تفيد المدح، وهي تحتاج الى تأمل، اما لفظه (( مضطلع في الرواية)) فإنها تفيد أن المحدث قوي، ولا يخفى افادته المدح<sup>(٤)</sup>.

وقد كتب بعض علماء الحديث والرجال كتباً خاصة بالجرح والتعديل من امثال: يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) واحمد ابن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وكتب بعضهم في الثقة من الرجال وبعضهم في الضعفاء من الرجال، وبعضهم قد جمع الثقة من الرجال وبعضهم في الضعفاء من الرجال، وبعضهم قد جمع الثقة والضعفاء في كتاب واحد، فقد صنف ابن حبان البستي كتاب ((الثقة)) وعمر بن شاهين كتاب ((الثقة)) ايضاً، وكتب كل من البخاري والنسائي وابن عدي ومحمد بن عمر العقيلي والحاكم النيسابوري والدارقطني والذهبي كتباً في الضعفاء من الرجال، وكتب سعد بن عبد الله الاشعري القمي

(١) ابن الصلاح: المقدمة ص ١٣، ص ١١٤، السيوطي: تدريب الراوي ١/ ٣٤٦، التهانوي: قواعد علوم الحديث ص ٢١٥-٢٥٣، البهبهاني: الفوائد ص ٤٣، البارفروشي: نتيجة المقال ص ١٥، ينظر الحكيم: الشيخ الطوسي ص ٣٧٧-٤١٣.

(٢) البهبهاني: الفوائد ص ٥٠.

(٣) محمد عبد الرحيم غنيمه: تاريخ الجامعات الاسلامية ص ٢٣٢، ص ٢٣٤.

(٤) البهبهاني: الفوائد ص ٣٦.

(٣١٨) \_\_\_\_\_ شروط الراوي ومصطلحات الجرح والتعديل

كتاب (( مناقب رواة الحديث )) وكتاب (( مثالب رواة الحديث ))<sup>(١)</sup>. والكتابان يكمل احدهما الآخر، فالكتاب الأول قد خصص للموثوقين، والكتاب الثاني قد خصص للمجروحين من رجال الحديث<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الطوسي: الفهرست ص ١٠١.

(٢) شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون ١/٢٣٠.



**الفصل  
الثالث عشر**

**طبقات الرواة**







تعني الطبقة في مفهوم علم الحديث (( رجال الطبقة الواحدة )) وهم الرجال الذين سمعوا الحديث من طبقة سابقة لهم ثم رووها لرجال من الطبقة التالية لزمانهم، ويقول ابن الصلاح: (( الطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين، وعند هذا فرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة الى جهة، ومن طبقتين بالنسبة الى جهة اخرى لا يتشابهان فيها ))<sup>(١)</sup>. وقد يكون التشابه هذا يحصل في السن والاسناد، ويعرف الشهيد الثاني، الطبقة، بالقول: (( والطبقة في الاصطلاح عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ فهم طبقة، ثم بعدهم طبقة اخرى وهكذا ))<sup>(٢)</sup>.

وان معنى الطبقة يحملنا على ترجيح هو أن كتب الطبقات لم يدفع في تاليفها الحاجة التي اقتضت نقد الحديث كما يظن المستشرق (( لوث )) وكل ما في الأمر إنها قد استعملت استعمالاً خاصاً في هذا الفرع من فروع المعرفة، ولعل الأصل فيها هو اهتمام العرب بالانساب والتراجم، فقد وجدت قبل كتاب (( الطبقات الكبرى )) لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) او في زمنه على الاقل، سلسلة من كتب الطبقات، والتي لم يصل اليها معظمها، وهي تناول القراء والفقهاء والشعراء وغيرهم<sup>(٣)</sup>. وكانت الطبقة الاولى من نقلة الحديث ورواته هم الائمة الاوائل من آل البيت عليهم السلام والصحابة الذين سمعوا الحديث من رسول الله ﷺ مباشرة، من دون واسطة، وقد شاهدوا سيرته الشريفة بابصارهم، ويقول الشهيد الثاني: إن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الاسلام، والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمماشاة ووصول احدهما الى الآخر، وإن لم يكالمه ولم يره، والتعبير به اولى من قول بعضهم في تعريفه أنه من رأى النبي ﷺ لأنه يخرج به الاعمى كابن ام مكتوم، فإنه صحابي بغير خلاف<sup>(٤)</sup>. وتأتي طبقة التابعين، وطبقة تابعي التابعين، ومن لهم صحبة بالائمة عليهم السلام، ثم تتوالى الطبقات كلما ابتعدنا زمنياً عن عصر النبي ﷺ، والصحابة

(١) ابن الصلاح: المقدمة ص ١٩٧.

(٢) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٣٤.

(٣) هفتك: دائرة المعارف الاسلامية (مادة طبقة) ٧٧/١٥.

(٤) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٢٠.

من بعده، مما جعل العلماء يتابعون سلسلة الاسناد من غير انقطاع، ولم يكتفوا بتحقيق اسماء الرجال واحوالهم لمعرفة الوقت الذي عاشوا فيه، واحوال معاشهم، ومكان وجودهم، ومن منهم كان على معرفة شخصية بالآخر، بل فحصوا ايضاً عن قيمة المحدث صدقاً وكذباً، وعن مقدار تحريه للدقة والامانة في نقل المتون ليحكموا على الرجال إن كانوا ثقة في الرواية، ويدعى هذا النقد لرجال الحديث ورواته باسم الجرح والتعديل. ولا شك ان معرفة الرجال يستدعي دراسة لمتن الحديث وفحواه، ولهذا تتضمن جميع الشروط لمجموعات الاحاديث تفصيلات مطولة عن الرجال تتفاوت طولاً وقصراً، وهناك مؤلفات خاصة تقتصر على هذا الموضوع ومن بينها كتب الطبقات، وهي تراجم مرتبة على هيئة طبقات تتناول سير عدة من العلماء ورواة الحديث وغيرهم<sup>(١)</sup>، ويمكن تقسيم هؤلاء الرواة على الطبقات الآتية :

### ١- الاستواء في السن او في اللقاء

يقال لهذا النوع من الرواية برواية الاقران، اذ إن الراوي يروي عن قرينه في السن او يقترب من طبقته، ومثال ذلك: الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) فإنهما اقران في طلب العلم والقراءة على شيخهما ابي عبد الله المفيد (ت ٤١٣هـ)، ولكن الشيخ الطوسي كان في الوقت نفسه تلميذ الشريف المرتضى، ويروي عنه، بعد أن قرأ عليه جميع مصنفاته<sup>(٢)</sup>. ويقول الشهيد الثاني: (( فإن روى كل منهما أي من القرينين عن الآخر فهو النوع الذي يقال له : المدبج، مأخوذ من ديباجتي الوجه، كأن كل واحد من القرينين يبذل ديباجة وجهه للاخر ويروي عنه))<sup>(٣)</sup>.

### ٢- التفاوت في السن او في اللقاء

ويسمى هذا النوع من الرواية برواية الأكابر عن الأصاغر، ومثاله رواية الصحابي عن التابعي، كرواية العبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار، ورواية التابعي عن تابعي التابعي، وكان الشهيد الأول (ت ٧٨٦هـ) قد اجاز رواية السيد تاج الدين بن معية الحسيني الديباجي، وكان معدوداً من مشيخته، واستجاز في

(١) احمد محمد شاكر: دائرة المعارف الاسلامية ( مادة الحديث ) ٣٣٣/٧.

(٢) الحكيم: الشيخ الطوسي ص ١٤٩.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٢٢.

آخر اجازاته منه، وهو يصلح مثلاً لهذا القسم من حيث الكبر والسن والنسب واللقاء، ومن هذا النوع رواية الآباء عن الأبناء كرواية العباس ابن عبد المطلب عن ابنه الفضل: (( إن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين في المزدلفة)). وإن الأكثر في الروايات هي روايات الابناء عن الآباء، لأنها هي الطريقة المألوفة والغالبة وهي على ثلاثة اقسام هي: رواية الابن عن ابيه دون جده، وهذا النوع من الرواية كثير في كتب الحديث حتى يكاد لا ينحصر من الكثرة، ورواية الابن عن ابيه عن جده ومثال ذلك رواية الامام زين العابدين عن ابيه الحسين عن جده امير المؤمنين عن النبي ﷺ عليهم السلام<sup>(١)</sup>. وكذلك الرواية عن مجموعة من الآباء، وهي تمتد الى اربعة آباء او خمسة او ستة او اكثر، وفق التسلسل الوراثي، ويوجد في بعض الاحاديث ما يعرف بالمسلسل بالآباء.

### ٣- السابق واللاحق

وهو اشتراك اثنين من الرواة بالرواية عن شيخ واحد، وتقدم موت احدهما، ومثال ذلك: ان الحافظ السلفي الذي سمع منه ابو علي البرداني، وهو احد مشايخه حديثاً ورواه عنه، ومات على رأس الخمسمائة من الهجرة، ثم كان آخر اصحاب الحافظ السلفي في السماع سبطه ابو القاسم عبد الرحمن بن مكّي المتوفى عام ٦٥٠ هـ، وغالب ما يقع من ذلك ان المسموع منه قد يتأخر بعد احد الراويين عنه زماناً حتى يسمع منه بعض الاحداث، ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلاً، فيحصل من مجموع ذلك نحو هذا المدد<sup>(٢)</sup>.

### ٤- المتفق والمفترق

اذا اتفق اسمان وافترقا في النسبة او الشخصية، فيظن الشخصان شخصاً واحداً، كرواية الشيخ الطوسي عن احمد بن محمد بن محمد، ويشترك هذا الاسم بين احمد بن محمد بن عيسى، واحمد بن محمد بن خالد، واحمد بن محمد بن ابي نصر، واحمد بن محمد بن الوليد وآخرين، ويتميز عند الاطلاق بقرائن الزمان، فإن المروي عنه إن كان من الشيخ الطوسي في اول السند، او ما قاربه فهو احمد بن محمد بن الوليد، وإن كان في آخره مقارباً زمنياً للامام الرضا عليه السلام فهو احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي، وإن كان في الوسط فالاغلب أن يراد به

<sup>(١)</sup> الشهيد الثاني: الدراية ص ١٢٣- ص ١٢٤.

<sup>(٢)</sup> ن. م ص ١٢٧-١٢٨.

احمد بن محمد بن عيسى، وقد يراد غيره، ويحتاج معرفة الطبقة التي تعود الى عهد احدهم واطلاع الباحث على طبقات الرجال ومراتبهم، ويرد محمد بن يحيى مطلقاً في حين إن هذا الاسم يشترك في عدة القاب، فإن كان محمد بن يحيى العطار فهو في طبقة الشيخ ابي جعفر الكليني، فهو المراد عند اطلاقه في اول السند، اما محمد بن يحيى الخزاز، ومحمد بن يحيى بن سليمان الخثعمي الكوفي فانهما رويَا عن الإمام الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup>. ويقول الشهيد الثاني: إن هذا باب واسع، ونوع جليل، كثير النفع في باب الرواية، وتحتاج الى فضل تكلف<sup>(٢)</sup>.

### ٥- المؤتلف والمختلف

إن معرفة المؤتلف والمختلف من الامور الهامة في علم الحديث، اذ إن التصحيف كثيراً ما يقع في الاسماء، وهو اكثر صعوبة من التصحيف الواقع في المتون، وإن هذا النوع منتشر بصورة واسعة في كتب الحديث والرجال ومثاله: ((جرير وحرير))، فالأول هو جرير بن عبد الله البجلي، والثاني هو حرير بن عبد الله السجستاني الذي يروي عن الامام الصادق عليه السلام، فإن اسم ايهما واحد، وإن التمييز بينهما هو ((الطبقة)) وهذه تعود الى الفترة الزمنية التي عاشها الاثنان، وعلى هذه الشاكلة: بريد ويزيد، وبنان وبيان، وحنان وحيان، وبشار ويسار، وخثيم وخيثم، ونحو ذلك من الاسماء المتشابهة.

ويحصل كذلك الائتلاف والاختلاف في النسبة والصنعة ايضاً ومثال ذلك ((الهمداني والهمداني)) فالاول بتسكين الميم هو نسبة الى قبيلة همدان، والثاني بفتح الميم هو نسبة الى مدينة همدان، وعلى هذه الشاكلة: الخزاز والخزاز، والحناط والحناط، وقد يحصل الاختلاف في حركة الاسم، واسم الاب كعقيل بفتح العين او ضمها، فإن المهم في كل ذلك هو معرفة طبقات الرواة وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين، وامكان الاطلاع على التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة<sup>(٣)</sup>. ويجب معرفة سنتي الولادة والوفاة، وبمعرفةهما بالتأكيد سوف يحصل الأطمئنان من دعوى المدعي اللقاء، أي لقاء المروي عنه، والحال انه كاذب في دعواه، وامره في اللقاء ليس كذلك<sup>(٤)</sup>.

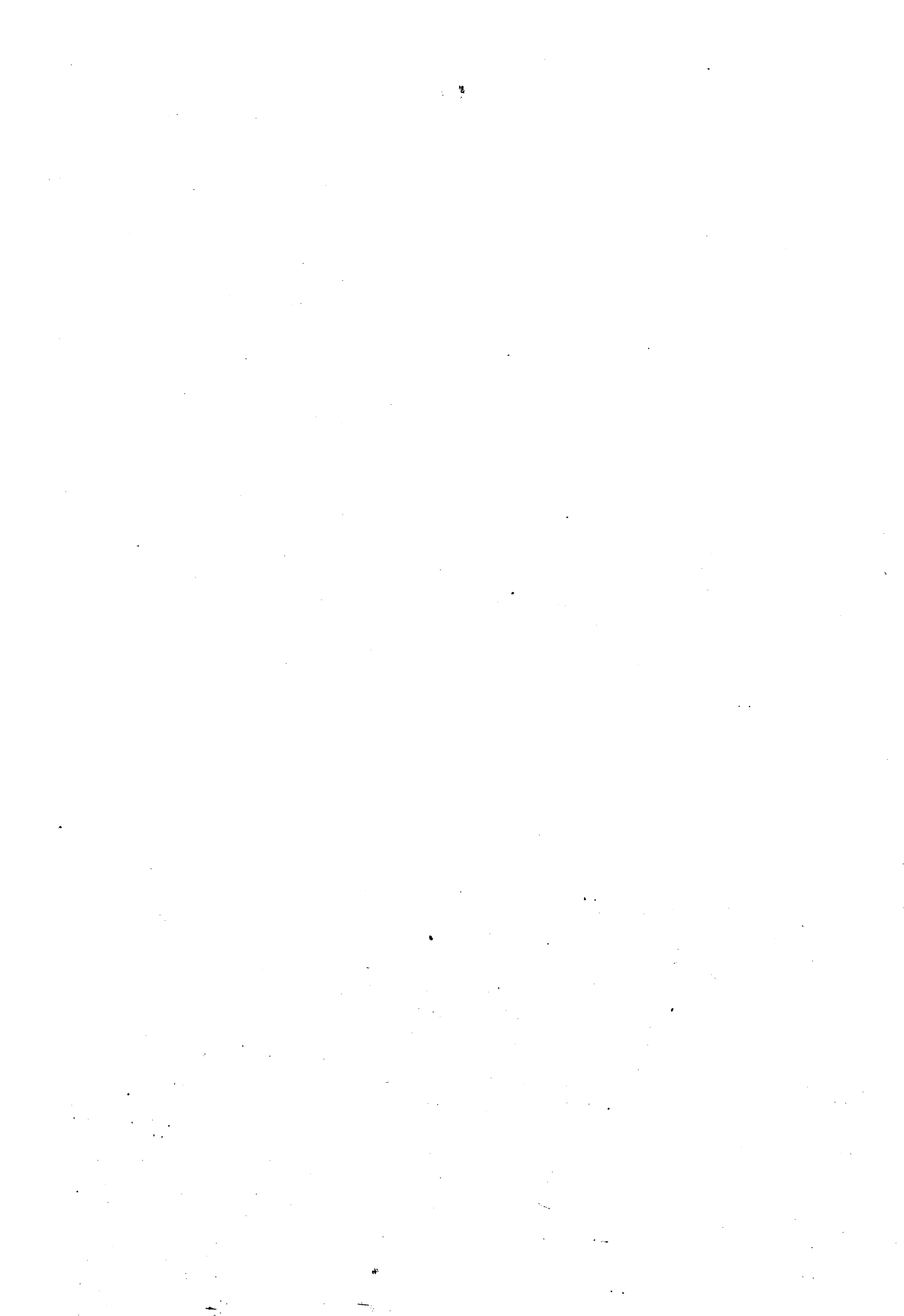
(١) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٢٨- ص ١٢٩.

(٢) ن. م ص ١٣٠.

(٣) الشهيد الثاني: الدراية ص ١٣٠- ص ١٣١.

(٤) ن. م ص ١٣٤.

الخطمة



## الخاتمة

إن الجهد الذي بذلته في اعداد هذا الكتاب واخراجه، جاء تلبية لحاجة طلبة العلم في المدارس الدينية ، وطلبة الجامعات الحديثة الذين يدرسون علم الحديث ومصطلحاته، وقد الف في هذا الموضوع جماعة من الباحثين، وقد جاءت دراساتهم - على الاغلب- معبرة عن وجهات نظر محدودة، دون اللجوء الى الدراسات النقدية والمقارنة التي يفتقر اليها علم الحديث ورجاله، وقد ضمت تلكم الدراسات آراء متوارثة وفق منهج محدد اعتاد السلف على تدوينها، واخذها الخلف عنهم على صورتها تلك، فنلاحظ صفة التماثل واضحة في الكثير من تلك الدراسات، ولم يكن هناك سوى تسميات - في بعض المواضيع- قد تبدو جديدة، وإن مثل هذه الدراسات - ولا شك فيه - تكون ناقصة او محدودة الفائدة لغياب عنصر النقد والمقارنة، وقد جاء كتابنا هذا ليسد جانباً من النقص الحاصل في دراسات علم الحديث، فقد جاءت بعض فصول الكتاب وهي تحمل صفة التحليل في جانب ، وصفة المقارنة في جانب آخر، لتبرز الموضوعية في مفردات الكتاب، وقد تحاشيت الاسهاب في عرض بعض المفردات التي قد تثير حفيظة قسم من الباحثين ، الذين لم يعتادوا المنهج النقدي والمقارن في علم الحديث، فاحلت الامر على المصادر والمراجع التي يمكن الرجوع اليها بصورة مباشرة للوقوف على التناقض الحاصل في بعض مواردها ونصوصها، وبخاصة العقائدية منها، وبما أن علم الحديث يتصل بها اتصالاً مباشراً، فاصبح من الطبيعي أن يتلمسها الباحث بوضوح، وأن يقف منها موقف المحلل والناقد، في الوقت الذي لم نجد فيه الا القلة من الباحثين قد عبروا عن واقعية علم الحديث ، والكشف عن حقيقة رواته الاوائل، فوقف الكثيرون موقف المتحفظ ، وساروا في الخط الذي سلكه الاقدمون ، ولا نغالي اذا قلنا إن هذا الموقف كان قصوراً وتقصيراً في دراسة الحديث الشريف الذي هو جزء كبير ومهم من التراث العربي

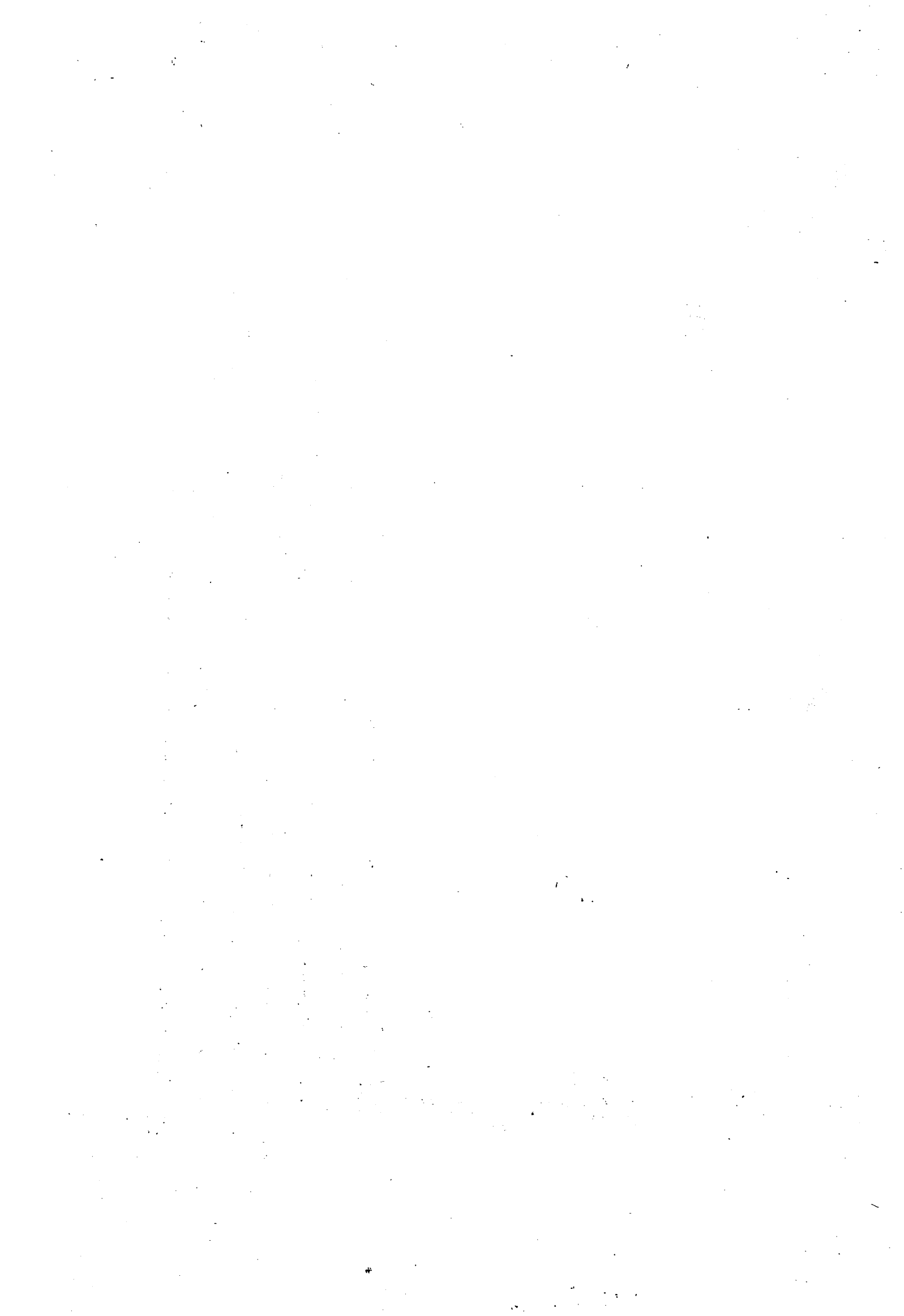


الاسلامي، وقد نفذ من خلاله جماعة من المستشرقين وغيرهم من الذين يكدون للاسلام كيداً، فاقتنصوا الاحاديث الضعيفة والموضوعة وغير العقلانية، واصدروا من خلالها حكماً ظالماً على الاسلام والرسول الكريم محمد عليه افضل الصلاة والسلام، واصبح واجبنا الشرعي دراسة كتب الحديث دراسة موضوعية وتحليلية لنضع اصابعنا على السليم والصحيح منه، وتشخيص العليل والضعيف من خلاله حتى نفوت الفرصة على الذين قد اعتمدوا الحديث سلاحاً وشهروه بوجه الاسلام والمسلمين، وما هذه الدراسة الا محاولة لسد الثغرة - وإن لم تكن كبيرة - في دراسة الحديث وعلومه ورجاله، ونسأل الله تعالى ان يأخذ بأيدينا، ويزيدنا من فضله، انه ذو الفضل العظيم.

الدكتور حسن الحكيم

النجف الأشرف

# المصادر والمراجع



القرآن الكريم خير ما ابتدئ به

### أولاً:المخطوطات

الجرجاني:ركن الدين

١- غاية البادئ في شرح المبادئ، مخطوطة مكتبة الامام الحكيم العامة في النجف الاشرف، تحت رقم ١٠٩٤.

الخرسان: محمد مهدي الموسوي

٢- الكشف الصريح عن وصف بالتجريح من رجال الصحيح.

مخطوطة في مكتبة السيد الخراسان الخاصة في داره في النجف الاشرف

الخوانساري: احمد بن عبد الله

٣- اجازته للمولى محمود عام ١١٦٥ هـ، مخطوطة مكتبة مدرسة السيد البروجردي في النجف الاشرف، تحت رقم ٦١٠ ج.

الشهيد الثاني: زين الدين بن علي بن احمد العاملي ( ت ٩٦٦ هـ)

٤- رسالة في علم الدراية، مخطوطة مكتبة مدرسة السيد البروجردي في النجف الاشرف، تحت رقم ٢٨٦ ج.

اللاهيبي: بهاء الدين محمد بن الشيخ ملا علي الشريف(المتوفى بعد عام ١٠٧٥ هـ)

٥- خير الرجال في بيان احوال الرجال، مخطوطة مكتبة الامام الحكيم العامة في النجف الاشرف ، تحت رقم ٦٧٣.

المفيد: ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان ( ت ٤١٣ هـ)

٦- التذكرة باصول الفقه ، مخطوطة مكتبة السيد محمد حسين الجلالبي في مكتبته الخاصة في داره في النجف الاشرف

الوحيد البهبهاني: محمد باقر بن محمد اكمل ( ت ١٢٠٦ هـ)

٧- تعليقة على منهج المقال، مخطوطة مكتبة الامام الحكيم تحت رقم ٣٦.

### ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة

- ابن ابي الحديد: عز الدين ابو حامد عبد الحميد بن هبة الله المدائني (ت ٦٥٦هـ)
- ٨- شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، الطبعة الاولى ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م.
- ابن الاثير: عز الدين ابو الحسن علي بن ابي الكرم محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ).
- ٩- اسد الغابة في معرفة الصحابة، منشورات اسماعيليان / طهران.
- ابن الاثير: ابو السعادات مبارك بن محمد الجزري الشيباني (ت ٦٠٦هـ).
- ١٠- جامع الاصول في احاديث الرسول، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م.
- ١١- النهاية في غريب الحديث والاثر، دار احياء التراث العربي / بيروت.
- احمد امين (ت ١٣٧٣هـ).
- ١٢- ضحى الاسلام، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي / بيروت.
- احمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).
- ١٣- المسند، شرح احمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة / دار المعارف للطباعة والنشر / مصر ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م.
- الاحمدي نكري: عبد النبي عبد الرسول
- ١٥- دستور العلماء، دائرة المعارف العثمانية / حيدر اباد، الدكن، الهند ١٣٢٩هـ.
- الاحمدي: علي حسين علي
- ١٦- مكاتيب الرسول، دار المهاجر / بيروت
- احمد محمد شاكر
- ١٧- مادة الحديث، دائرة المعارف الاسلامية.
- ابن ابي حاتم: ابو محمد عبد الرحمن الرازي (ت ٣٢٧هـ)
- ١٨- المراسيل، دار الكتاب العربي / القاهرة
- ابن ادريس: ابو جعفر محمد بن منصور بن احمد بن ادريس العجلي الحلبي (ت ٥٩٨هـ)
- ١٩- السرائر، طبع حجر عام ١٢٧٠هـ.

الاردبيلي: محمد بن علي الغروي الحائري.

٢٠- جامع الرواة وازاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد،

مطبعة دنكين ١٣٣٤ هـ

اسد حيدر

٢١- الامام الصادق والمذاهب الاربعة، مطبعة النجف / النجف الاشرف، الطبعة

الثانية ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

الاسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الشافعي (ت ٧٧٢هـ).

٢٢- نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول، مطبعة عالم الكتب .

الامدي: سيف الدين ابو الحسن علي بن ابي علي محمد (ت ٦٣١هـ).

٢٣- الاحكام في اصول الاحكام ، مطبعة محمد علي صبيح واولاده ١٣٨٧هـ /

١٩٦٨ م، ومؤسسة الحلبي وشركاه / بيروت.

ومطبعة كردستان العلمية، الطبعة الأولى / القاهرة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

الأمين: محسن الحسيني العاملي (ت ١٣٧١هـ).

٢٤- اعيان الشيعة، مطابع الاتقان والانصاف / بيروت ، ومطابع ابن زيدون

والترقي / دمشق.

الأميني: عبد الحسين احمد النجفي (ت ١٣٩٠هـ)

٢٥- الغدير في الكتاب والسنة والأدب، دار الكتاب العربي / بيروت، الطبعة

الثالثة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧م.

الانصاري: عبد الواحد

٢٦- اثر الشيعة الجعفرية في تطوير الحركة الفكرية ببغداد، مطبعة الرابطة / بغداد

١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م.

البارفروشي: محمد حسن المازندراني

٢٧- نتيجة المقال في علم الرجال ، طبع حجر

بحر العلوم: محمد صادق

٢٨- دليل القضاء الشرعي اصوله وفروعه ، مطبعة النجف / النجف الاشرف

١٣٧٥هـ - ١٣٧٨هـ / ١٩٥٦م - ١٩٥٩م.

- ٢٩- مقدمة كتاب ( علل الشرائع ) للشيخ الصدوق، المطبعة الحيدرية / النجف  
الاشرف ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م.
- بحر العلوم: محمد مهدي الطباطبائي ( ت ١٢١٢ هـ ).
- ٣٠- رجال السيد بحر العلوم أو الفوائد الرجالية ، تحقيق السيد محمد صادق بحر  
العلوم، والسيد حسين بحر العلوم ، مطبعة الآداب / النجف الاشرف ،  
الطبعة الاولى ١٣٨٥ هـ / ١٩٥٦ م.
- البخاري: ابو عبد الله اسماعيل بن ابراهيم الجعفي (ت ٢٥٦ هـ).
- ٣١- التاريخ الكبير، المكتبة الاسلامية / ديار بكر، تركيا.
- ٣٢- الصحيح، تحقيق الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي ، دار القلم / بيروت  
الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- البخاري: علاء الدين
- ٣٣- كشف الاسرار ، دار الكتاب العربي / بيروت ١٩٧٤ م.
- البحراني: يوسف بن احمد ( ت ١١٨٦ هـ ).
- ٣٤- الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ، تحقيق الشيخ محمد تقي  
الايرواني، مطبعة النجف / النجف الاشرف ١٣٧٧ هـ.
- ٣٥- لؤلؤة البحرين في الاجازات وتراجم رجال الحديث، تحقيق السيد محمد  
صادق بحر العلوم ، مطبعة النعمان / النجف الاشرف.
- بدران ابو العينين بدران
- ٣٦- اصول الفقه الاسلامي ، مطبعة م.ك / الاسكندرية ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.
- البروجردي: حسين الطباطبائي ( ت ١٣٧٦ هـ ).
- ٣٧- جامع احاديث الشيعة في احكام الشريعة ، طبع حجر ١٣٨٠ هـ ،  
بروكلمان: كارل
- ٣٨- تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية عبد الحلیم النجار، مطابع دار  
المعارف ١٩٦٢ م.
- البهائي: محمد بن الحسين العاملي ( ت ١٠٣١ هـ ).
- ٣٩- مشرق الشمسين واكسير السعادتین الملقب بمجمع النورين ومطلع النيرين،  
طبع حجر ١٣١٩ هـ.

- ٤٠- الوجيزة ، مطبعة مجلس الشورى / طهران ١٣٥٦ هـ.
- البهبهاني: ( الوحيد ) محمد باقر محمد اكمل ( ت ١٢٠٦ هـ ).
- ٤١- الفوائد ، ملحق مع كتاب ( رجال الخاقاني ) تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، مطبعة الآداب/النجف الاشرف، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- البيضاوي: عمر ( ت ٦٦٠ هـ ).
- ٤٢- منهاج الاصول ، عالم الكتب / بيروت .
- الترمذي: ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ( ت ٢٩٧ هـ ).
- ٤٣- الجامع الصحيح ( أو السنن ) شرح الامام ابو بكر ابن العربي المالكي. التستري: محمد تقي
- ٤٤- قاموس الرجال ، المطبعة العلمية، ومطبعة مصطفوي / قم ١٣٨٧ هـ.
- ابن تغري بردي: جمال الدين ابو المحاسن يوسف الاتابكي ( ت ٨٧٤ هـ ).
- ٤٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مطابع كوستاتسوماس وشركاه/ القاهرة .
- الفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر ( ت ٧٩٢ هـ ).
- ٤٦- شرح التلويح في كشف حقائق التنقيح، مطبعة محمد علي صبيح واولاده / مصر ١٣٦٧ هـ.
- التهانوي: ظفر احمد العثماني.
- ٤٧- قواعد في علوم الحديث، تحقيق عبد الفتاح ابو غدة ، مطابع دار القلم/ بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م.
- ابن تيمية:
- ٤٨- اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة اصحاب الجحيم، تحقيق محمد حامد مطبعة السنة المحمدية/القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م.
- الجرجاني: ابو الحسن علي بن محمد بن علي ( السيد الشريف ) ( ت ٨١٦ هـ ).
- ٤٩- التعريفات، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد ١٩٨٦ م.
- الجزائري: طاهر بن صالح بن احمد الدمشقي.
- ٥٠- توجيه النظر إلى اصول الاثر، المكتبة العلمية / المدينة المنورة .



جمال الدين: مصطفى.

٥١- القياس حقيقته وحجيته ، مطبعة النعمان / النجف الاشرف ١٩٧٢ م.

الجواليقي: ابو منصور موهوب بن ابي طاهر احمد البغدادي ( ت ٥٤٠ هـ).

٥٢- العرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم تحقيق احمد محمد شاكر،  
دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ.

الجواهري: عبد العزيز

٥٣- آثار الشيعة الامامية ، مطبعة مجلس الشورى / طهران ١٣٤٢ هـ.

ابن الجوزي: جمال الدين ابو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ).

٥٤- صفوة الصفوة، تحقيق محمود فاخوري ، مطبعة الاصيل / حلب الطبعة  
الاولى ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.

٥٥- المنتظم في تاريخ الملوك والامم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية/ حيدر اباد  
الدكن، الطبعة الاولى ١٣٥٩ هـ.

٥٦- الموضوعات، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الاولى ١٣٨٦ هـ/  
١٩٦٦ م.

حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله الشهير بكاتب حلبي ( ت ١٠٦١ هـ).

٥٧- كشف الظنون عن اسامي الكتب والظنون، المطبعة الاسلامية/ طهران ،  
الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م.

الحارثي: حسين بن عبد الصمد الهمداني

٥٨- الدراية ، طبع حجر

الحاكم النيسابوري: ابو عبد الله محمد بن عبد الله

٥٩- معرفة علوم الحديث، مطابع شركة الخدمات الصحافية والطباعة/ بيروت ،  
الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م.

٦٠- المستدرک على الصحيحين، مكتب المطبوعات الاسلامية / حلب

ابن حجر: شهاب الدين ابو الفضل احمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

٦١- لسان الميزان، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية / حيدر اباد الدكن/  
الهند ، الطبعة الاولى ١٣٣١ هـ.

- ٦٢- فتح الباري بشرح البخاري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م.
- ٦٣- تهذيب التهذيب ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية / حيدر اباد الدكن الطبعة الاولى ١٣٢٧ هـ.
- ٦٤- الصواعق المحرقة في الرد على اهل البدع والزندقة ، دار الطباعة المحمدية / القاهرة .
- ٦٥- شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الفكر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده / مصر ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٤ م.
- ٦٦- طبقات المدلسين ، المطبعة الحسينية المصرية .  
الحر العاملي: محمد بن الحسن ( ت ١١٠٤ هـ).
- ٦٧- امل الآمل ، تحقيق السيد احمد الحسيني ، مطبعة الآداب / النجف الاشرف ، الطبعة الاولى المحققة ١٣٨٥ هـ.
- ٦٨- الجواهر السنية في الاحاديث القدسية ، طبع حجر.
- ٦٩- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ، دار احياء التراث العربي / بيروت .
- ابن حزم : ابو محمد علي بن احمد بن سعيد ( ت ٤٥٦ هـ).
- ٧٠- الاحكام في اصول الاحكام ، دار الآفاق الجديدة / بيروت .  
حسين يوسف مكي العاملي .
- ٧١- عقيدة الشيعة في الامام الصادق وسائر الأئمة ، مطابع دار الاندلس / بيروت ، الطبعة الاولى ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .  
الحسني: هاشم معروف
- ٧٢- دراسات في الحديث والمحدثين ، دار التعارف / بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ م.
- ٧٣- دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري ، مطبعة صور الحديثة ، الطبعة الاولى ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.
- ٧٤- المبادئ العامة للفقهاء الجعفري ، دار النشر للجامعيين .

٧٥- الموضوعات في الاثار والاخبار، دار الكتاب اللبناني / بيروت .. الطبعة الاولى ١٩٧٣ م.

٧٦- مقدمة كتاب ( الكافي ) للشيخ الكليني .

الحكيم: حسن عيسى ( الدكتور ).

٧٧- الشيخ الطوسي ابو جعفر محمد بن الحسن ( ٣٨٥ - ٤٦٠ هـ ) مطبعة الآداب النجف الاشرف ، الطبعة الاولى ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

٧٨ - كتاب المنتظم لابن الجوزي دراسة في منهجه وموارده واهميته ، عالم الكتب / بيروت ١٩٨٦م.

الحكيم : محمد تقي

٧٩- الاصول العامة للفقهاء المقارن، مطابع دار الاندلس / بيروت الطبعة الاولى ١٩٦٣م.

الحيدر ابادي: محمد حميد الله ( الدكتور )

٨٠- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.

الحيدري: علي تقي

٨١- اصول الاستنباط، مطبعة الرابطة / بغداد ، الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩م.

الخراساني: محمد كاظم الاخوند

٨٢- كفاية الاصول في بيان الامارات والاصول، المطبعة الاسلامية / طهران.

الخرسان: حسن الموسوي

٨٣- حياة رئيس المحدثين الشيخ ابي جعفر محمد بن علي الصدوق / النجف ١٣٧٧هـ.

الخرسان: محمد مهدي الموسوي

٨٤- مقدمة كتاب ( اخبار عيون الرضا ) للشيخ الصدوق .

٨٥- مقدمة كتاب ( امالي الشيخ الصدوق ) المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف  
١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م .

٨٦- مقدمة كتاب ( ثواب الاعمال ) للشيخ الصدوق .

الخضري: محمد

٨٧- اصول الفقه ، مطبعة الاستقامة ، الطبعة الثالثة ١٩٣٨م .

الخطيب: محمد عجّاج ( الدكتور )

٨٨- اصول الحديث ، علومه ومصطلحاته ، دار الفكر الحديث / لبنان الطبعة  
الاولى ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧م .

الخطيب البغدادي: ابو بكر احمد بن علي ( ت ٤٦٣ هـ )

٨٩- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، مطبعة السعادة / مصر ، الطبعة الاولى  
١٣٤٩هـ / ١٩٣١م .

٩٠- تقييد العلم ، تحقيق يوسف العش ، دار احياء السنة المحمدية ، الطبعة الثانية  
١٩٧٤م .

٩١- الكفاية في علم الرواية ، مطبعة السعادة / القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٧٣م .

ابن خلاد الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن

٩٢- المحدث الفاضل بين الراوي والواعي ، تحقيق الدكتور محمد عجّاج الخطيب ،  
دار الفكر / بيروت ١٩٧٦م .

ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد الحضرمي ( ت ٨٠٨ هـ )

٩٣- المقدمة ، أو الجزء الاول من كتاب ( العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام  
العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر ) دار احياء  
التراث العربي / بيروت ، الطبعة الثالثة .

ابن خلكان: شمس الدين ابو العباس احمد بن محمد بن ابي بكر (ت ٦٨١هـ)  
٩٤- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة  
السعادة / مصر، الطبعة الاولى ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م.

خليل طوطح

٩٥- التربة عند العرب ، المطبعة التجارية / القدس .

الخوانساري: محمد باقر الموسوي

٩٦- روضات الجنات في احوال العلماء والسادات، دار المعرفة / بيروت ١٩٧٤ م.

الخوئي: ابو القاسم الموسوي

٩٧- البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات / بيروت، الطبعة  
الثالثة ١٩٧٤ م.

٩٨- معجم رجال الحديث، مطبعة الآداب / النجف الأشرف، الطبعة الأولى  
١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م.

الدارمي: ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ)

٩٩- السنن ، دار احياء السنة المحمدية

الداماد: محمد بن محمد المدعو باقر الحسيني (ت ١٠٤٠هـ).

١٠٠- الرواشح السماوية في شرح الاحاديث الامامية، طبع حجر ١٣١١هـ.

ابو داود: سليمان بن الاشعث بن اسحاق الازدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ).

١٠١- السنن ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده / مصر ، الطبعة الأولى  
١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م، والطبعة الثانية تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ابن داود: تقي الدين الحسن بن علي

١٠٢- الرجال المطبعة الحيدرية النجف الاشرف ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م.

الدمياطي: احمد بن ابيك (ت ٧٤٩هـ).

١٠٣- الاستفادة من ذيل تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق محمد مولود خلف طبع  
رونيو ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م.

الدهلوي: احمد شاه ولي الله بن عبد الرحيم.

١٠٤- حجة الله البالغة ، مطابع الاستقلال الكبرى.

- الذهبي: شمس الدين ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان ( ت ٧٤٨ هـ ).  
١٠٥- تذكرة الحفاظ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية / حيدر اباد الدكن ،  
الهند، الطبعة الثالثة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧ م .
- ١٠٦- العبر في خبر من غير، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد وفؤاد سيد ،  
مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٠ . ١٩٦٦ م .  
الراجحي: شرف الدين علي ( الدكتور ) .
- ١٠٧- مصطلح الحديث واثره على الدرس اللغوي عند العرب ، دار المعرفة  
الجامعية / الاسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- الرضي: الشريف ابو الحسين محمد بن الحسين ( ت ٤٠٦ هـ ).  
١٠٨- مقدمة كتاب ( نهج البلاغة ) للامام علي عليه السلام، شرح محمد عبده ،  
مؤسسة الاعلمي للمطبوعات / بيروت .  
رونديسن: دوايت . م
- ١٠٩- عقيدة الشيعة ، مطبعة السعادة / مصر ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦ م .  
ابورية : محمود
- ١١٠- اضواء على السنة المحمدية، مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى ١٣٧٧  
هـ / ١٩٥٨ م .
- ١١١- ابو هريرة  
الزبيدي: محب الدين ابو الفيض محمد بن محمد ( مرتضى الحسيني ) ( ت ١٢٠٥ هـ ).  
١١٢- تاج العروس في شرح القاموس، مطابع دار صادر / بيروت ١٣٨٦ هـ /  
١٩٦٦ م .  
ابوزهرة : محمد
- ١١٣- الامام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي ١٩٧٤ .  
١١٤- الامام الصادق حياته وعصره ، آراؤه وفقهه، مطبعة احمد علي مخيمر /  
القاهرة .  
ابوزهو: محمد محمد
- ١١٥- الحديث والمحدثون أو عناية الامة الاسلامية بالسنة النبوية، مطبعة مصر،  
الطبعة الاولى ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨ م .

السبحاني: جعفر.

١١٦- اصول الحديث واحكامه في علم الوراثة ، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام / قم.

السبزواري: عبد الاعلى الموسوي.

١١٧- تهذيب الاصول ، مطبعة الآداب / النجف الاشرف ١٩٨٠ م.

السبكي: تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب بن علي ( ت ٧٧١ هـ).

١١٨- طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق عبد الفتاح محمد الخلو ، ومحمود محمد

الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الاولى ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م.

ابن سعد : ابو عبد الله محمد بن سعد الزهري البصري ( ت ٢٣٠ هـ).

١١٩- الطبقات الكبرى ، دار صادر / بيروت ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.

سليم بن قيس الكوفي الهلالي ( ت ٩٠ هـ).

١٢٠- الكتاب المعروف بالسقيفة. أو كتاب سليم بن قيس الكوفي.

سيد شفيع بن السيد علي اكبر الحسيني الموسوي ( ت ١٢٨٠ هـ).

١٢١- الروضة البهية في الطرق الشفيعية ، طبع حجر.

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر ( ت ٩١١ هـ).

١٢٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ،

الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.

١٢٣- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، دار الندوة الجديدة / بيروت.

١٢٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، منشورات محمد امين دمج وشركاه /

بيروت.

١٢٥- طبقات الحفاظ ، تحقيق علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى /

القاهرة ١٩٧٣ م.

١٢٦- اللالئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعية ، المكتبة التجارية الكبرى / مصر .

الشاطبي: ابو اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ( ت ٧٩٠ هـ).

١٢٧- الموافقات في اصول الشريعة ، المطبعة الرحمانية / مصر .

الشافعي: محمد بن ادريس. ( ت ٢٠٤ هـ).

١٢٨- الرسالة ، تحقيق احمد محمد شاكر.

- شاكر مصطفى (الدكتور).  
١٢٩- التاريخ العربي والمؤرخون ، دار العلم للملايين / بيروت ، الطبعة الاولى  
١٩٧٨ م.
- الشرباصي: احمد (الدكتور).  
١٣٠- ادب الاحاديث القدسية ، دار الشعب / القاهرة ، الطبعة الاولى ١٣٨٩  
هـ / ١٩٦٩ م.
- شرف الدين: عبد الحسين الموسوي العاملي.  
١٣١- ابو هريرة ، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ /  
١٩٥٦ م.
- ١٣٢- المراجعات ، مطبعة العرفان / صيدا ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م.
- ١٣٣- النص والاجتهاد ، مطبعة النجف الاشرف ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م.
- ابو شهبه: محمد بن محمد (الدكتور).  
١٣٤- اعلام المحدثين ، مطابع دار الكتاب العربي / مصر ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م.
- ١٣٥- في رحاب السنة الكتب الصحاح الستة ، مطبعة الازهر ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
- ابن شهر اشوب: رشيد الدين ابو جعفر محمد بن علي السروي (ت ٥٨٨ هـ).  
١٣٦- معالم العلماء ، مطبعة فردين / طهران ١٣٥٣ هـ.
- ١٣٧- مناقب آل ابي طالب ، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ١٣٧٦ هـ /  
١٩٥٦ م.
- الشهيد الأول: محمد بن مكّي العاملي (ت ٧٨٦ هـ).  
١٣٨- كتاب الاربعين حديثاً ، طبع حجر ١٣١٨ هـ.
- الشهيد الثاني: زين الدين بن علي العاملي (ت ٩٦٦ هـ).  
١٣٩- الدراية ، مطبعة النعمان / النجف الاشرف ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م.
- ١٤٠- منية المرید في اداب المفيد والمستفيد ، مطبعة الغري / النجف الاشرف  
١٣٦٩ هـ.
- الشوكانني: محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٥ هـ).  
١٤١- ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الاصول ، مطبعة مصطفى البايب  
الخلبي وأولاده / مصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٧ م.



- الصادق: الامام جعفر بن محمد (ت ١٤٨ هـ).
- ١٤٢- المسند ، دار الفكر / بيروت ، ودار الولااء / النجف الاشرف ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م.
- الصالح: صبحي (الدكتور).
- ١٤٣- علوم الحديث ومصطلحه ، دار العلم للملايين / بيروت ، الطبعة العاشرة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م.
- الصباغ : محمد
- ١٤٤- الحديث النبوي ، مصطلحه ، بلاغته ، علومه ، كتبه ، مطابع معتوق / لبنان ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- الصدر: حسن هادي الكاظمي (ت ١٣٥٤ هـ).
- ١٤٥- تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م.
- ١٤٦- الشيعة وفنون الاسلام ، مطبعة العرفان / صيدا ١٣٣١ هـ.
- ١٤٧- نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة ، مطبعة عماد الاسلام / لکنهو... الهند ١٣١٣ هـ.
- الصدوق: ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ).
- ١٤٨- من لا يحضره الفقيه ، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرساني ، مطبعة النجف / النجف الاشرف ، الطبعة الرابعة ١٣٧٨ هـ.
- ١٤٩- معاني الاخبار ، مطبعة الحيدري ١٣٧٩ هـ.
- الصغاني: محمد بن اسماعيل الحسيني الصغاني (١١٨٢ هـ).
- ١٥٠- توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار ، مطبعة السعادة / مصر ، الطبعة الاولى ١٣٦٦ هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- ابن الصلاح: ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣ هـ).
- ١٥١- علوم الحديث ، تحقيق نور الدين عتر ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م.
- ١٥٢- المقدمة في علوم الحديث ، دار الحكمة / دمشق ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.

الطائي: كمال الدين

١٥٣- رسالة في علوم الحديث واصوله ، مطبعة سلمان الاعظمي / بغداد ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.

ابن طاووس: غياث الدين عبد الكريم ( ت ٦٩٣ هـ).

١٥٤- فرحة الغري في تعيين قبر امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام في النجف ، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ، الطبعة الثانية ١٣٦٨ هـ.

ابن طاووس: رضي الدين علي بن موسى

١٥٥- كشف المحجة لثمرة المهجة ، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ١٣٧٠ هـ / ١٩٥٠ م.

الطبراني: ابو القاسم سليمان بن محمد ( ت ٣٦٠ هـ).

١٥٦- المعجم الكبير ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مطبعة الزهراء الحديثة / الموصل ، الطبعة الثانية ١٩٨٩ م.

الطبرسي: ابو منصور احمد بن علي بن ابي طالب

١٥٧- الاحتجاج ، مطبعة النعمان / النجف الاشرف ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م.

الطبري: ابو جعفر محمد بن جرير ( ت ٣١٠ هـ).

١٥٨- تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف / مصر.

الطريحي: فخر الدين بن محمد علي الرماحي النجفي ( ت ١٠٨٥ هـ).

١٥٩- جامع المقال فيما يتعلق باحوال الحديث والرجال ، تحقيق محمد كاظم الطريحي ، مطبعة الحيدري / طهران.

الطهراني: محمد محسن المعروف باغا بزرك ( ت ١٣٨٩ هـ).

١٦٠- الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، مطابع الغري والآداب / النجف الاشرف ، ومطابع مجلس الشورى ودولتي والاسلامية / طهران ١٣٥٥-١٣٩٠ هـ.

١٦١- مصنفى المقال في مصنفى علم الرجال ، مطبعة دولتي / طهران الطبعة الاولى ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م.

- الطوسي: ابو جعفر محمد بن الحسن ( ت ٤٦٠ هـ ).
- ١٦٢- الاستبصار فيما اختلف من الاخبار ، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرساني ، مطبعة النجف / النجف الاشرف ، الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦ م .
- ١٦٣- التبيان في تفسير القرآن ، المطبعة العلمية ، ومطبعة النعمان / النجف الاشرف ١٣٧٦ - ١٣٨٣هـ / ١٩٥٧ - ١٩٦٣ م .
- ١٦٤- تلخيص الشافي ، تحقيق السيد حسين بحر العلوم ، مطبعة الآداب / النجف الاشرف الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .
- ١٦٥- تهذيب الاحكام ، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرساني ، مطبعة النعمان / النجف الاشرف ، الطبعة الثانية ١٣٧٧-١٣٨٣هـ / ١٩٥٩-١٩٦٢ م .
- ١٦٦- رجال الطوسي ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ / ١٩٦١ م .
- ١٦٧- عدة الاصول ، مطبعة ميرزا حبيب الله / طهران ١٣١٧هـ .
- ١٦٨- الفهرست ، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .
- الطبيبي : الحسين بن عبد الله ( ت ٧٤٣ هـ ).
- ١٦٩- الخلاصة في اصول الحديث ، تحقيق صبحي السامرائي ، مطبعة الارشاد / بغداد ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ضياء الدين ( العلامة ) .
- ١٧٠- ضياء الدراية ، مطبعة الحكمة / قم .
- العامللي : جمال الدين ابو منصور الحسن بن زين الدين ( ت ١٠١١هـ ).
- ١٧١- منتقى الجمان في الاحاديث الصحاح والحسان ، مطبعة جاويد / ايران .
- ١٧٢- معالم الدين وملاذ المجتهدين ، تحقيق عبد الحسين محمد علي البقال ، مطبعة الآداب / النجف الاشرف ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .
- ابن عبد البر: ابو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي ( ت ٤٦٣ هـ )
- ١٧٣- التمهيد ، طبع في الرباط ١٣٨٧ هـ .
- ١٧٤- جامع بيان العلم وفضله ، مطبعة العاصمة / القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨ م .

عبد الله فياض (الدكتور).

١٧٥- الاجازات العلمية عند المسلمين ، مطبعة الارشاد / بغداد ، الطبعة الاولى  
١٩٦٧.

١٧٦- تاريخ التربية عند الامامية واسلافهم من الشيعة بين عهدي الصادق  
والطوسي ، مطبعة اسعد / بغداد ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.  
عبد الله عنان.

١٧٧- الحديث وقيمه العلمية والدينية ، بحث مقدم لمجمع البحوث بالازهر عام  
١٩٦٦م.

ابن عبد الصمد: عز الدين حسين الحارثي ( ت ٩٨٤ هـ).

١٧٨- وصول الاخير الى اصول الاخبار ، طبع حجر ١٣٠٦هـ.

ابن عراق: ابو الحسن علي بن محمد الكتاني ( ت ٩٦٣ هـ).

١٧٩- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاخبار الشنيعة الموضوعة ، تحقيق عبد الوهاب  
عبد اللطيف و عبد الله محمد الصديق ، مطبعة عاطف / القاهرة ، الطبعة  
الاولى.

عبد العظيم عبد السلام شرف الدين

١٨٠- ابن قيم الجوزية عصره ومنهجه ، مكتبة الكليات / القاهرة ، الطبعة الثانية  
١٩٦٧م.

عبد الكريم زيدان (الدكتور)

١٨١- الوجيز في اصول الفقه ، مطبعة العاني / بغداد ، الطبعة الرابعة ١٩٦٩ هـ  
١٩٧٠م.

عبد المهدي مطر الخفاجي.

١٨٢- دراسات في علم الدراية ، مطبعة الجامعة / بغداد ١٩٦٩ هـ / ١٩٧٠م.  
عطية الله ، أحمد

١٨٣- القاموس الاسلامي ، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة  
١٣٨٣-١٣٩٠هـ / ١٩٦٣-١٩٧٠م.

- العلامة الحلبي: جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر ( ت ٧٢٦ هـ )  
١٨٤- الرجال أو خلاصة الاقوال في معرفة الرجال ، تحقيق السيد محمد صادق  
بجر العلوم ، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ /  
١٩٦١ م.
- ١٨٥- مبادئ الوصول إلى علم الاصول ، تحقيق عبد الحسين محمد علي البقال  
مطبعة الآداب / النجف الاشرف ، الطبعة الاولى المحققة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.  
ابن العماد : ابو الفلاح عبد الحي الحنبلي ( ت ١٠٨٩ هـ ).  
١٨٦- شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، مكتبة القدسي ١٣٥٠-١٣٥١ هـ .  
العمرى: اكرم ضياء ( الدكتور )  
١٨٧- بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، مطبعة الارشاد / بغداد ، الطبعة الثانية  
١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.  
١٨٨- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ، مطبعة محمد هاشم الكتبي /  
دمشق ، الطبعة الاولى ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .  
العيني: بدر الدين ابو محمد محمود بن احمد  
١٨٩- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ، الطباعة المنيرية .  
الغريفي: محيي الدين الموسوي  
١٩٠- قواعد الحديث ، مطبعة الاداب / النجف الاشرف ، الطبعة الاولى .  
الغزالي : ابو حامد محمد بن محمد  
١٩٢- المستصفى في علم الاصول ، المطبعة الاميرية / بولاق ، الطبعة الاولى  
١٣٢٢ هـ .  
الفتوحى: محمد بن احمد المعروف بابن النجار ( ت ٩٧٢ هـ ).  
١٩٢- شرح الكوكب المنير، تحقيق الدكتور محمد الزجيلي ، دار الفكر / دمشق ،  
الطبعة الاولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .  
الفضلي: عبد الهادي ( الدكتور )  
١٩٣- اصول الحديث ، مؤسسة ام القرى للتحقيق والنشر الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ .  
فنسك:  
١٩٤- مادة ( السنة ) دائرة المعارف الاسلامية .

- الفيروز ابادي : مجد الدين محمد بن يعقوب  
١٩٥- القاموس المحيط ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده / مصر الطبعة  
الثانية ١٣٧١هـ / ١٩٥٣م.
- الفيومي: احمد بن محمد بن علي  
١٩٦- المصباح المنير ، المطبعة الاميرية / بولاق.  
القاسمي: جمال الدين.
- ١٩٧- قواعد التحديث ، دمشق ١٩٢٥ م.  
ابن قتيبة: ابو محمد عبد الله بن مسلم ( ت ٢٧٦ هـ ).
- ١٩٨- تأويل مختلف الحديث ، دار الكتاب العربي / بيروت ، مطبعة العلوم .  
١٩٩- المعارف ، تحقيق ثروت عكاشة ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٠م.
- القسطلاني: ابو العباس شهاب الدين احمد بن محمد ( ت ٩٢٣ هـ ).
- ٢٠٠- ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، دار احياء التراث العربي / بيروت.  
ابن القيم الجوزية: شمس الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر الدمشقي ( ت  
٧٥١ هـ )
- ٢٠١- اعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت ١٩٧٣ م.  
٢٠٢- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق عبد الفتاح ابو غدة، مطابع دار  
القلم / بيروت ، الطبعة الاولى ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠م.
- القمي: الشيخ عباس ( ت ١٣٥٩ هـ ).
- ٢٠٣- سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار ، المطبعة العلمية / النجف الاشرف  
١٣٥٢ هـ.
- ٢٠٤- الفوائد الرضوية في احوال علماء الجعفرية، مطبعة المركزي / طهران  
١٣٢٧ هـ.
- ٢٠٥- الكنى والالقباب، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٦ م.  
٢٠٦- هدية الاحباب في ذكر المعروفين بالكنى والالقباب والانساب. المطبعة  
المرتضوية / النجف الاشرف ١٣٤٩ هـ.
- الكاشاني: ملا حبيب الله الشريف ( ت ١٣٤٠ هـ ).
- ٢٠٧- لباب الالقباب في القاب الاطياب، مطبعة مصطفىوي ١٣٧٨ هـ.

- الكاظمي: اسد الله بن اسماعيل التستري ( ت ١٢٣٧ هـ ).
- ٢٠٨- كشف القناع عن وجوه حجية الاجماع، طبع عام ١٣١٦ هـ.
- الكتاني: الشريف محمد بن جعفر ( ت ١٣٤٥ هـ ).
- ٢٠٩- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، مطبعة دار الفكر / دمشق، الطبعة الثالثة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م.
- ابن كثير: عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر القرشي ( ت ٧٧٤ هـ ).
- ٢١٠- الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، دار الفكر / بيروت.
- ٢١١- البداية والنهاية في التاريخ ، مطبعة السعادة / مصر ، الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م.
- الكراجكي: ابو الفتح محمد بن علي بن عثمان ( ت ٤٢٩ هـ ).
- ٢١٢- كنز الفوائد ، طبع حجر ١٣٢٢ هـ.
- الكشي: ابو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز ( ت نحو ٣٤٠ هـ ).
- ٢١٣- رجال الكشي، مطبعة الاداب / النجف الاشرف.
- الكليني: ابو جعفر محمد بن يعقوب ( ت ٣٢٩ هـ ).
- ٢١٤- الكافي ، مطبعة الحيدري / طهران ( ١٣٧٩ هـ ).
- اللكنوي: ابو الحسنان محمد بن عبد الحي الهندي ( ت ١٣٠٤ هـ ).
- ٢١٥- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، تحقيق عبد الفتاح ابو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية / حلب.
- ابن ماجة: ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ( ت ٢٧٥ هـ ).
- ٢١٦- السنن ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م.
- المالكي: شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس ( ت ٦٨٤ هـ ).
- ٢١٧- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول للقرافي، تحقيق طه عبد الروؤف، دار الفكر، الطبعة الاولى ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣، القاهرة .

مالك بن أنس ( ت ١٧٩هـ ).

٢١٨- الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية ١٣٧٠ هـ /  
١٩٥١ م.

المامقاني: عبد الله بن محمد حسن ( ت ١٣٥١هـ ).

٢١٩- تنقيح المقال في احوال الرجال، المطبعة المرتضوية / النجف الاشرف ١٣٥٠  
هـ / ١٣٥٢هـ.

٢٢٠- مقباس الهداية في علم الدراية ، ملحق مع كتاب ( تنقيح المقال ) .

المحقق الحلبي: ابو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي ( ت ٦٧٦هـ ).

٢٢١- معارج الاصول ، طبع حجر ١٣١٠هـ.

٢٢٢- المعتبر، طبع حجر.

محمد اديب صالح ( الدكتور ).

٢٢٣- لمحات في اصول الحديث، المكتب الاسلامي / دمشق ، الطبعة الثانية  
١٣٩٣ هـ.

٢٢٤- لمحات في اصول الحديث والبلاغة العربية ، المكتب الاسلامي للطباعة  
والنشر.

محمد حسن هيتو.

٢٢٥- الحديث المرسل حجيته واثره في الفقه الاسلامي ، دار الفكر

١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

محمد عبد الرحيم غنيمه.

٢٢٦- تاريخ الجامعات الاسلامية الكبرى، دار الطباعة المغربية / تطوان ١٩٥٣م.  
محمد عبده.

٢٢٧- الاعمال الكاملة للامام محمد عبده، تحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية  
للدراسات والنشر / بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٢م.



- محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢٢٨- مقدمة كتاب ( السنن ) لابن ماجه .
- ٢٢٩- مقدمة كتاب ( الموطأ ) لمالك بن انس.
- محمد هداية حسين .
- ٢٣٠- مادة الطوسي في دائرة المعارف الاسلامية.
- محمد يوسف موسى ( الدكتور ).
- ٢٣١- تاريخ الفقه الاسلامي، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ١٩٦٤م.
- محيي الدين : عبد الرزاق ( الدكتور)
- ٢٣٢- ادب المرتضى من سيرته وآثاره، مطبعة المعارف / بغداد الطبعة الاولى ١٩٥٧م.
- المدرسي: محمد علي التبريزي ( ت ١٣٧٣هـ).
- ٢٣٣- ریحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللقب ، مطبعة علمي / ايران ١٣٦٧هـ.
- المديني: ابو موسى ( ت ٥٨١هـ).
- ٢٣٤- مسند الامام احمد ، مطبعة السعادة / مصر ، الطبعة الاولى ١٩٢٩م/١٣٤٧هـ.
- المرتضى ( الشريف ) : ابو القاسم علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ).
- ٢٣٥- تنزيه الانبياء ، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ، الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
- ٢٣٦- الذريعة إلى اصول الشريعة ، مطبعة جامعة طهران ١٣٨٦هـ.
- مسلم بن الحجاج ( ت ٢٦١هـ).
- ٢٣٧- صحيح مسلم شرح النووي، دار الفكر / بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، ( الصحيح المشكول ) مطبوعات محمد علي صبيح وأولاده / مصر.

مصطفى زيد.

٢٣٨- النسخ في القرآن الكريم، دار الفكر / بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

المظفر: محمد حسن.

٢٣٩- دلائل الصدق، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م.  
المظفر: محمود محمد حسن.

٢٤٠- اصول الحديث المقارن ، طبع رونيو.

المعلم: محمد علي علي صالح.

٢٤١- اصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى ١٤١٦هـ، المطبعة بلا.

المفيد: ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري (ت ٤١٣هـ).

٢٤٢- الاختصاص، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.

٢٤٣- الارشاد، المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ١٣٧٢هـ / ١٩٦٢م.

٢٤٤- اوائل المقالات في المذاهب والمختارات ، تحقيق الشيخ فضل الله الزنجاني، مطبعة رضائي / تبريز ، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ.

المكي: علوي بن السيد عباس المالكي.

٢٤٥- العقد المنظم في اقسام الوحي المعظم ، مطبعة امين عبد الرحمن / القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ / ١٩٥١م.

المنذري: زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي الدمشقي.

٢٤٦- مختصر صحيح مسلم، تحقيق محمد ناصر الدين الالباني، المكتب الاسلامي / دمشق، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

ابن منظور: ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت ٧١١هـ).

٢٤٧- لسان العرب، دار صادر / بيروت ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م.

ناجي معروف:

٢٤٨- علماء النظاميات ومدارس المشرق الاسلامي ، مطبعة الارشاد/ بغداد ،  
الطبعة الاولى ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م.

النبهان: محمد فاروق ( الدكتور ).

٢٤٩- مبادئ الثقافة الاسلامية ، دار البحوث العلمية/ الكويت. الطبعة الاولى  
١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.

النجاشي: ابو العباس احمد بن علي ( ت ٤٥٠ هـ ).

٢٥٠- الرجال أو الفهرست ، مطبعة مصطفى.

نجف: محمد طه بن مهدي النجفي ( ت ١٣٢٣ هـ ).

٢٥١- اتقان المقال في احوال الرجال ، المطبعة العلوية/ النجف الاشرف ١٣٤١هـ.

ابن النديم: ابو الفرج محمد بن ابي يعقوب اسحاق الوراق.

٢٥٢- الفهرست ، تحقيق رضا تجدد.

النسائي: ابو عبد الرحمن بن شعيب بن علي النسائي ( ت ٣٠٣ هـ ).

٢٥٣- السنن بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الامام السندي ، دار

الحديث / القاهرة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

النعمة: ابراهيم.

٢٥٤- دراسة في مصطلح الحديث ، مطبعة الزهراء الحديثة / الموصل الطبعة

الاولى ١٤٦٠ هـ / ١٩٨٥ م.

النوري: محمد حسين الطبري ( ت ١٣٢٠ هـ ).

٢٥٥- خاتمة مستدرك الوسائل ، مطبعة دار الخلافة / طهران ١٣١٨-١٣٢١ هـ.

النووي: ابو زكريا محيي الدين بن شرف ( ت ٦٧٦ هـ ).

٢٥٦- تهذيب الاسماء واللغات ، ادارة الطباعة المنيرية ، اصدار دار الكتب

العلمية / بيروت.

٢٥٧- التقريب ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده القاهرة ١٩٦٨ م.

٢٥٨- رياض الصالحين ، تحقيق رضوان محمد رضوان ، المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٣٥٨ هـ .

٢٥٩- شرح صحيح مسلم ، المطبعة المصرية ومكتبتها / القاهرة .  
هروي: محمد حسن اديب .

٢٦٠- حديقة الرضوية في تاريخ مشهد، مطبعة خراسان / مشهد الطبعة الاولى  
١٣٦٧ هـ .

ابن هشام: ابو محمد عبد الملك بن هشام الحميري ( ت ٢١٨ هـ).

٢٦١- السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، دار احياء التراث العربي /  
بيروت.  
هنفك.

٢٦٢- مادة ( طبقة ) في دائرة المعارف الاسلامية.

الهندي: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين ( ت ٩٧٥ هـ).

٢٦٣- كنز العمال في سنن الاقوال والافعال ، مطبعة دائرة المعارف النظامية /  
حيدر اباد ١٣١٣ هـ .

الهندي: محمد ظاهر بن علي ( ت ٩٨٦ هـ).

٢٦٤- تذكرة الموضوعات. دار احياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الثانية  
١٣٩٩ هـ .

اليافعي: ابو محمد عبد الله بن اسعد بن علي اليمني المكي ( ت ٧٦٨ هـ).

٢٦٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، مطبعة  
دائرة المعارف النظامية / حيدر اباد الدكن، الطبعة الاولى ١٣٣٨ هـ .

ثالثا: البحوث والمقالات.

البكاء: عدنان علي

٢٦٦- خبر الواحد حقيقته وحجيته ، بحث منشور في مجلة كلية الفقه في النجف  
الاشرف ، العدد الثاني ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

الحكيم: حسن عيسى.

٢٦٧- الشيخ الصدوق ومكانته في الفكر الاسلامي، بحث منشور في مجلة البلاغ في الكاظمية، العددان الثامن والتاسع ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

الصدر: محمد صادق

٢٦٨- الاجماع في ضوء اصول الفقه الاسلامي، بحث منشور في مجلة البلاغ في الكاظمية، العدد الثالث، السنة الثانية.

المظفر: محمد رضا.

٢٦٩- الشيخ محمد بن الحسن الطوسي مؤسس جامعة النجف، بحث منشور في مجلة النجف، في الاعداد (٤، ٥، ٦، ٧) السنة الثانية.

الصفحة	الموضوع
٦-٥	المقدمة
٣٨-٩	الفصل الاول: الحديث الشريف تعريفه ومصطلحاته
٩	اولاً: الحديث والسنة
١٥	ثانياً: السنة والسيرة
١٩	ثالثاً: علم الرجال
٢٢	رابعاً: الحديث رواية
٢٦	خامساً: الحديث دراية
٢٧	سادساً: الخبر والاثر
٣١	سابعاً: الحديث القدسي
٥٨-٤١	الفصل الثاني: تدوين الحديث بين النهي والاذن
٤١	المسألة الاولى: النهي عن تدوين الحديث
٤٧	المسألة الثانية: الاذن في تدوين الحديث
٥٢	طريقة الجمع والموائمة
٥٧	طريقة الترجيح
٧٤-٦١	الفصل الثالث: الواقع التاريخي لتدوين الحديث في عصر الرسالة
٦١	اولاً: المدونات الحديثية
٦٩	ثانياً: الوثائق النبوية
٨٢-٧٧	الفصل الرابع: تدوين الحديث في العصر الراشدي والعصر الاموي
٧٧	اولاً: مرحلة الحضر او المنع
٨٠	ثانياً: مرحلة الاذن والسماح
١٧٦-٨٥	الفصل الخامس: تدوين الحديث في العصر العباسي وبرز الموسوعات الحديثية
٨٥	اولاً: كتب الحديث عند اهل السنة
١٢٦	ثانياً: الموسوعات الحديثية عند الامامية
١٨٣-١٧٩	الفصل السادس: اقسام الحديث من حيث عدد الرواة
١٧٩	اولاً: الحديث المتواتر
١٨٢	ثانياً: حديث الاحاد

٢١٤-٢٠١	الفصل السابع: اقسام الحديث من حيث القبول والرفض
٢٠١	اولاً: الحديث الصحيح
٢٠٤	ثانياً: الحديث الحسن
٢٠٨	ثالثاً: الحديث الموثق
٢١٠	رابعاً: الحديث الضعيف
٢٦٢-٢١٧	الفصل الثامن: المصطلحات الخاصة باقسام الحديث
٢١٧	١ - الحديث المسند
٢٢٠	٢ - الحديث المرفوع
٢٢١	٣ - الحديث الموقوف
٢٢٢	٤ - الحديث المقطوع
٢٢٣	٥ - الحديث المعنعن والمؤنن
٢٢٤	٦ - الحديث الفرد والغريب
٢٢٦	٧ - الحديث العزيز والمشهور
٢٢٩	٨ - الحديث المدرج
٢٣١	٩ - الحديث المعلق
٢٣٢	١٠ - الحديث العالي والنازل
٢٣٢	١١ - الحديث المستفيض
٢٣٣	١٢ - الحديث المسلسل
٢٣٥	١٣ - الحديث المصحف والمحرف
٢٣٦	١٤ - الحديث المزيد
٢٣٨	المصطلحات الخاصة بالحديث الضعيف
٢٣٨	١ - الحديث المرسل
٢٤٤	٢ - الحديث المنقطع
٢٤٦	٣ - الحديث المعضل
٢٤٧	٤ - الحديث المعتل
٢٤٩	٥ - الحديث المدلس
٢٥٦	٦ - الحديث الشاذ والناذر
٢٥٨	٧ - الحديث المنكر
٢٥٨	٨ - الحديث المضطرب
٢٦٠	٩ - الحديث المقلوب

٢٦٢	١٠ - الحديث المتروك
٢٨٢-٢٦٥	الفصل التاسع: الحديث الموضوع ماهيته واسبابه
٢٦٨	١ - الاسباب السياسية
٢٧١	٢ - الاسباب العقائدية
٢٧٣	٣ - الاسباب الاقتصادية
٢٧٥	٤ - الاسباب الدينية
٢٧٩	٥ - الاسباب الفكرية
٢٨٠	٦ - الاسباب الاقليمية
٢٩٠-٢٨٥	الفصل العاشر: ناسخ الحديث ومنسوخة
٣٠٦-٢٩٣	الفصل الحادي عشر: طرق تحمل الحديث وادائه
٢٩٣	١ - السماع
٢٩٥	٢ - القراءة
٢٩٧	٣ - الاجازة
٣٠١	٤ - المناولة
٣٠٢	٥ - المكاتبة
٣٠٣	٦ - الاعلام
٣٠٤	٧ - الوجادة
٣٠٥	٨ - الوصية
٣١٨-٣٠٩	الفصل الثاني عشر: شروط الراوي ومصطلحات الجرح والتعديل
٣٠٩	اولاً: شروط الراوي
٣١٢	ثانياً: الجرح والتعديل
٣٢٤-٣٢١	الفصل الثالث عشر: طبقات الرواة
٣٢٢	١ - الاستواء في السن او اللقاء
٣٢٢	٢ - التفاوت في السن او في اللقاء
٣٢٣	٣ - السابق واللاحق
٣٢٣	٤ - المتفق والمفترق
٣٢٤	٥ - المؤتلف والمختلف
٣٢٧	الخاتمة
٣٥٦-٣٣١	المصادر والمراجع
٣٥٧	الفهرس